

# الانتصار في المسائل الكبار

على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله

تأليف  
أبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني الحنبلي

٤٣٢ هـ - ١٩١١ م  
General Organization Of the  
Libraries (GOAL)

تحقيق ودراسة  
Bibliotheca Alexandrina

د/ عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيجي

عضو هيئة التدريس في

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجزء الثالث

## مسائل الزكاة

مكتبة العبيد

حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

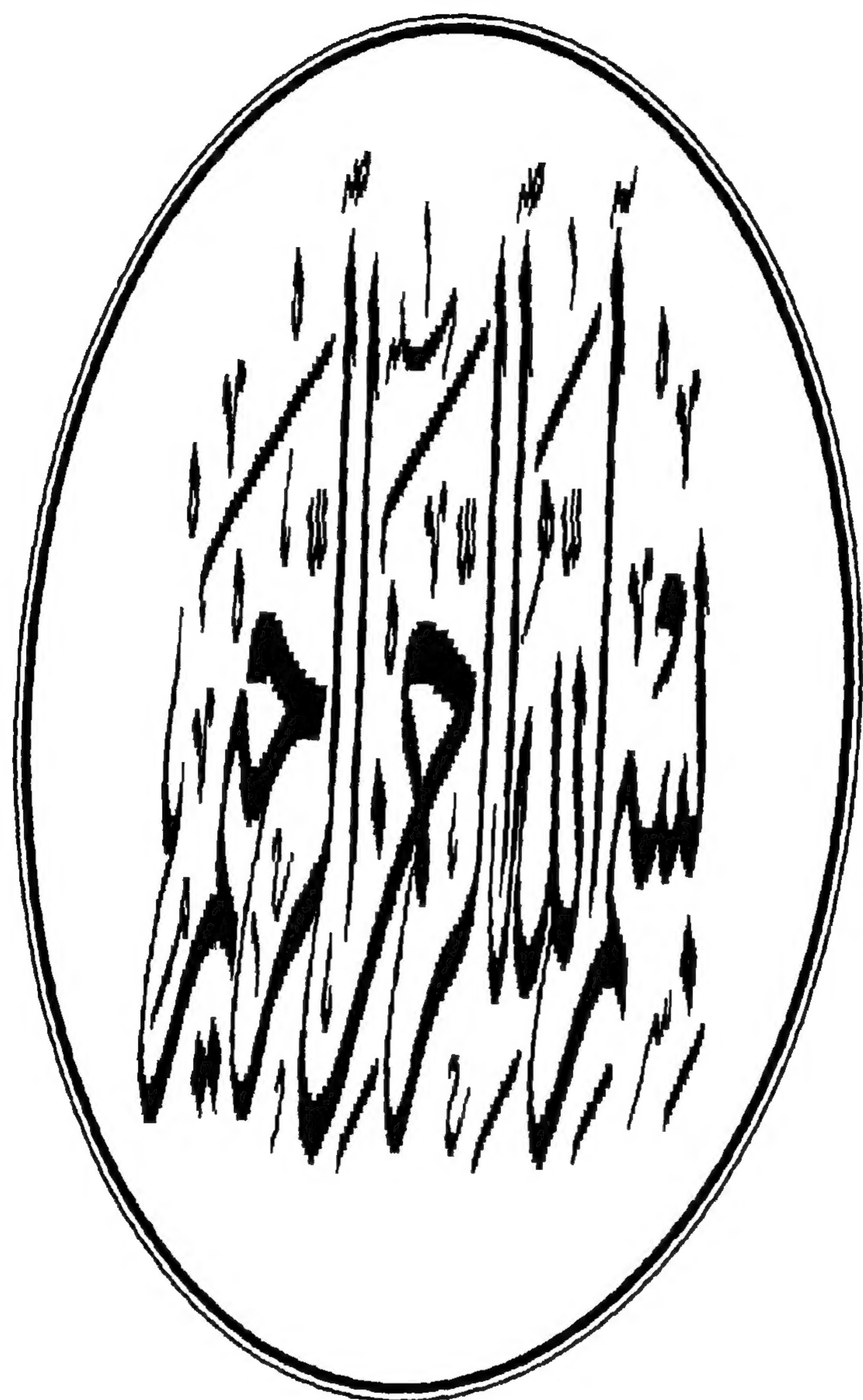
الناشر

**مكتبة العبيكان**

الرياض - طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة

ص.ب. ٦٦٧٢ الرياض ١١٤٥٢

هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ - فاكس ٤٦٥٠١٢٩







## « المقدمة »

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا. وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد: فإن أشرف العلوم وأفضلها علوم الكتاب والسنة بدراستهما وتدبر معانيهما والعمل بمقتضى ما جاء بهما. وقد منَّ الله - سبحانه وتعالى - عليَّ وجعلني ممن سلك بهم هذا المسلك القويم، إذ التحقت بكلية الشريعة، ومنذ التحاقى بالكلية المذكورة، أحسست برغبة ملحة للقراءة والاطلاع في علوم الشريعة المختلفة، كالتفسير والحديث والفقه وأصوله.

واستهوتني تلك الخلافات الفقهية بين علماء الإسلام، وما ينتج عنها من ردود واستدلالات وغير ذلك، وقد تعرفت من خلال تلك القراءة على علماء لم أكن أعرفهم، وأعجبت بشخصياتهم، وكان من ضمن من استهوتني شخصياتهم، أبو الخطاب الكلوزاني الحنبلي، حيث كنت أجد آراءه في الفقه والأصول بكثرة، مما حدا بي إلى الرجوع إلى الكتب التي ترجمت له، لمعرفة عن قرب، فلما عرفت أن له مؤلفات في الفقه والأصول حرصت على الاطلاع عليها، ظنا مني أنها مطبوعة، وحين قمت بالبحث عنها، لم أجد كتابا مطبوعا سوى الهداية، فبدأت أقرأه، فتبين لي من خلال هذه القراءة شخصيته وقوة آرائه، مما جعلني أبحث عن وجود كتاب مخطوط له في الفقه.

### سبب اختيار الموضوع

بينما كنت أبحث في فهارس المخطوطات في الجامعة وغيرها عن كتاب



مخطوط علمت من أحد الزملاء بوجود كتاب مخطوط في الفقه على مذهب الإمام أحمد لأبي الخطاب، وهو كتاب الانتصار، فبدأت أتصفحه، فإذا هو كتاب فقهي جامع — وهو ما يسمى بالفقه المقارن — فوافق هوى في نفسي لعلني أقوم بتحقيقه خدمة للفقه الإسلام عموما والفقه الحنبلي خصوصا. ورغبة مني في إظهار فقه هذا العالم الجليل، الذي امتلأت كتب الحنابلة بآرائه وأقواله، إضافة إلى أن أبا الخطاب تلميذ أبي يعلى شيخ المذهب وإمام الحنابلة في وقته، وهو من أوائل من قعدوا قواعد المذهب وصنفوا في الأصول، وقد حفظت مصنفات أبي الخطاب كثيرا من أقوال وآراء أبي يعلى وغيره من متقدمي علماء الحنابلة، الذين لم تصلنا كتبهم، كأبي بكر وابن أبي موسى وغيرهم.

ويزيد من ذلك أن المصنف حفظ لنا كثيرا من أقوال الإمام أحمد، ومسائله الفقهية التي قلما تجدها في غير مصنفات متقدمي علماء المذهب. هذا سبب . . .

والسبب الثاني: أن القسم الذي قمت بتحقيقه هو كتاب الزكاة. ومعلوم ما للزكاة من أهمية عظيمة في الإسلام، وهي الركن الثالث من أركان الإسلام، كما أنها تحل كثيرا من مشكلات الفقر في المجتمعات الإسلامية خاصة لِمَ فيها من تكافل وتعاون بين فئات المجتمع الإسلامي الواحد. فالزكاة هي الدواء الشافي للقضاء على مشكلة الفقر، والتي تواجه المجتمعات.

كما أن الزكاة رد عملي فعلي — لمساعدة الفقراء من المسلمين ومؤازرتهم — على المنظمات والهيئات الصليبية التي يتبجح بها الغرب بزعمه أنه أول من نادى بحل تلك المشكلة. وما علم أن ديننا الحنيف شخّص الداء ووصف الدواء قبل أكثر من أربعة عشر قرنا. فله الحمد والمنة على هذه النعمة.



وليست هذه المشكلة هي المشكلة الوحيدة التي حلها الإسلام، فقد عالج كل ما يعكر صفو المجتمع الإسلامي كالزنا والسرقه والقتل والقذف وغير ذلك . فحدد لكل مشكلة ما يناسبها من دواء .

وأخيرا لا يسعني وقد قاربت من الانتهاء ، إلا أن أتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني إلى فضيلة الدكتور حمد بن حماد بن عبدالعزيز الحماد الذي ما ادخر وسعا في توجيهي الوجهة السليمة . فلقد غمرني برحابة صدره ، ودماثة خلقه ، وسعة اطلاعه ، ومتابعته المستمرة ، فأقام ما اعوج من الكتابة ، ورد الحق إلى صوابه ، فاستفدت من ملاحظاته القيمة ، وآرائه السديدة وتوجيهاته الرشيدة ، التي لم تقف عند حد الرسالة فقط ، بل تعداها إلى الحياة العملية في المستقبل .

ومهما سطرت من الشكر والعرفان فلن أوفيه حقه .  
ولن أقول — كما قال المصطفى — ﷺ في حق المحسن : « . . . إذا لم تجدوا ما تكافئونه به ، فادعوا الله له حتى تروا أنكم كافأتموه » .  
فأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزيه عني خير الجزاء ، وأن يمدّه بالصحة والعافية وبنيه ويبارك له في عمره ، إنه القادر على ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

كما لا يفوتني أن أشكر كل من له سمات بارزة في النهوض بهذه الجامعة وأخص منهم معالي رئيس الجامعة وفضيلة نائب الرئيس ، وفضيلة رئيس قسم الدراسات العليا .

كما لا يفوتني أن أشكر فضيلة عميد شؤون المكتبات وفضيلة وكيله ورئيس قسم المخطوطات بالجامعة .

وأشكر كل من قام بمساعدتي في سبيل إعداد هذه الرسالة لإظهارها بهذه الصورة التي ظهرت بها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

هذا وقد قسمت الرسالة إلى قسمين :

( ١ ) القسم الأول : وهو دراسة المؤلف .

( ٢ ) القسم الثاني : وهو القسم المحقق .

ويشتمل القسم الأول على بابين :

الباب الأول : وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : سيرة المؤلف وفيه مبحثان :

المبحث الأول : اسم المؤلف ولقبه .

المبحث الثاني : مولد المؤلف ووفاته .

الفصل الثاني : عصر المؤلف ، وفيه أربعة مباحث .

المبحث الأول : الحالة السياسية في عهد المؤلف .

المبحث الثاني : الحالة العلمية زمن المؤلف .

المبحث الثالث : حالة المذهب الحنبلي في عصر المؤلف .

المبحث الرابع : مدى انتشار التأليف في المذهب الحنبلي عصر المؤلف .

الفصل الثالث : سيرة المؤلف . وفيه ثمانية مباحث :

المبحث الأول : ثناء العلماء عليه .

المبحث الثاني : طلبه العلم .

المبحث الثالث : شيوخ المؤلف .

المبحث الرابع : تلاميذه .

المبحث الخامس : آثار المؤلف العلمية .

المبحث السادس : عقيدة المؤلف .

المبحث السابع : أسرة المؤلف .



- المبحث الثامن : أدب وشعر المؤلف .
- الفصل الرابع : في الآراء التي خالف فيها المصنف المذهب .
- الباب الثاني : خاص بدراسة النص المحقق :
- وفيه فصلان :
- الفصل الأول : دراسة النص المحقق . وفيه ثلاثة مباحث :
- المبحث الأول : مصادر المؤلف .
- المبحث الثاني : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف .
- المبحث الثالث : وصف المخطوطة .
- الفصل الثاني : المآخذ على المخطوطة .
- وهناك مبحث خاص بمدى تأثير المصنف في المذهب الحنبلي .
- ويشتمل القسم المحقق على ثلاث عشرة مسألة هي :
- (١) زكاة المعلوفة .
  - (٢) زكاة الحلئ .
  - (٣) زكاة المال الضال والمغصوب .
  - (٤) زكاة عوض الخلع والمهر .
  - (٥) زكاة الخيل .
  - (٦) زكاة السخال والفصلان والعجاجيل .
  - (٧) زكاة المال المستفاد في أثناء الحول .
  - (٨) زكاة الأوقاص .
  - (٩) زكاة الدين .
  - (١٠) زكاة العامل في مال القراض .
  - (١١) زكاة الخلطة .
  - (١٢) نقصان النصاب في بعض الحول .
  - (١٣) بعض تعجيل الزكاة .





## « الباب الأول »

الفصل الأول : سيرة المؤلف .  
الفصل الثاني : عصر المؤلف .  
الفصل الثالث : دراسة المؤلف .  
الفصل الرابع : الآراء التي خالف  
فيها المؤلف  
المذهب .



## « الفصل الأول »

دراسة المؤلف  
ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول : اسم المؤلف ولقبه .  
المبحث الثاني : مولد المؤلف ووفاته .





## « المبحث الأول »

في اسم أبي الخطاب ولقبه .

هو أبوالخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوزاني الأزجي<sup>(١)</sup>  
الإمام المشهور.

والكلوزاني : بفتح الكاف وسكون اللام وفتح الواو ثم ذال معجمة ثم  
ألف ثم نون مكسورة ثم ياء النسبة .

وهذه النسبة بهذه الصيغة هي التي ذكرها أبوالخطاب في قصيدته المشهورة  
المعروفة بالدالية . حيث يقول في آخرها :

قالوا أبان الكلوزاني للهدى قلت الذي رفع السماء مؤيدي<sup>(٢)</sup>  
ويقال أحيانا : الكلواذي<sup>(٣)</sup> بجعل الألف بعد الواو وحذف النون وأحيانا  
الكلوزي بحذف الألف مطلقا .

وأبوالخطاب — رحمه الله — منسوب إلى بلدة كلوزاي وهي بلدة قرب بغداد  
ذكرها ياقوت في معجم البلدان فقال : ( . . ) وهو طسوج قرب مدينة السلام  
ببغداد وناحية الجانب الشرقي من بغداد من جانبها وناحية الجانب الغربي  
من نهر بسوق ، وهي الآن خراب أثرها باق بينها وبين بغداد فرسخ واحد .  
للمنحدر<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) الأزجي : بفتح الألف والزاي ، نسبة إلى محلة ببغداد ، خرج منها جماعة كبيرة من العلماء جلهم  
من الحنابلة ، اللباب في تهذيب الأنساب ١ / ٤٥ ، ٤٦ . وانظر : معجم البلدان ١ / ١٦٨ .
- (٢) انظر القصيدة في المنتظم : لابن الجوزي ٩ / ١٩٢ ، والمنهج الأحمد : ٢ / ٢٣٦ ، ومجموعة  
الرسائل الكمالية رقم (٣) التوحيد ص : ١٣٢ .
- (٣) ومن سماه بالكلواذي أو الكلوزي : ياقوت في معجم البلدان ٤ / ٤٧٧ ، وابن الأثير في اللباب  
٣ / ١٠٧ ، وزاد كلواذاني بزيادة ألف بين الواو والذال المعجمة ، وابن العماد الحنبلي في شذرات  
الذهب : ٤ / ٢٧ . وقال الزبيدي في تاج العروس في مادة ك ل ذ . . . والنسبة إليها كلواذاني :  
٩ / ٤٦٣ .
- (٤) معجم البلدان ٤ / ٤٧٧ .

لكن قدامة بن جعفر صاحب كتاب (الخراج وصناعة الكتابة) المتوفى في حدود سنة ٣٣٧هـ ذكر أن بين بغداد وكلوذاي فرسخين<sup>(١)</sup>.

وقال: محمد بن عبد المنعم الحميري البستي في كتابه الروض المعطار أن بين كلوذاي وبغداد ثلاثة فراسخ<sup>(٢)</sup>.

### والتوفيق بين هذه الأقوال:

إذا رجعنا إلى قول الحميري وهو أن بينها وبين بغداد ثلاثة فراسخ، فنرى أن المؤلف سبتي مغربي سكن الأندلس وهو يجهل بلدان المشرق كما نص على ذلك محقق الكتاب<sup>(٣)</sup>، ولم يقم بجولة على تلك المناطق، وإنما اعتمد على كتب معاجم البلدان لعلماء مغاربة، ولم ينقل من علماء من المشرق ولذلك قال هذا القول فأخطأ فيه. مع العلم أنه توفي سنة ٧٢٧هـ<sup>(٤)</sup>.

وأما ما قاله قدامة<sup>(٥)</sup> بن جعفر أن بين كلوذاي وبغداد فرسخين، وما قاله ياقوت<sup>(٦)</sup> أن بينهما فرسخا واحدا. فلا أرى تعارضا بين القولين حيث يمكن التوفيق بينهما: بأن قدامة ذكر الفرسخين وكانت هي المسافة بينهما لأن قدامة توفي سنة ٣٣٧.

---

(١) الخراج وصناعة الكتابة: ٨٨.

(٢) الروض المعطار في خبر الأقطار ٤٩٣.

(٣) هو الأستاذ إحسان عباس. انظر: ص (س) من المقدمة.

(٤) ذكر ذلك ابن حجر في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١٥١/٤.

(٥) انظر ترجمته في النجوم الزاهرة ٣/٢٩٧-٢٩٨، والأعلام ٥/١٩١.

(٦) انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٦/١٢٧، وسير أعلام النبلاء ٢٢/٣١٢.

وياقوت قال : المسافة بينهما فرسخ واحد لأن بغداد اتسعت بعد وفاة  
قدامة كثيرا فقربت المسافة بينهما حتى بلغت فرسخا واحدا زمن ياقوت  
المتوفى سنة ٦٢٦هـ.

والفرق بين وفاتيهما هو ٢٨٩ سنة، ومن الممكن أن تتسع فيها المدن  
وخاصة مدينة مثل بغداد كانت مدينة العلم ومحط ترحال العلماء، ومقر  
الخلافة الإسلامية.

فتكون المسافة بينهما زمن ياقوت بالكيلو متر = ٥٥٤٠ مترا أي ٥,٥٤  
كيلو باعتبار أن الفرسخ يساوي ٥٥٤٠ مترا.



## «المبحث الثاني»

### مولد المؤلف ووفاته

ولد أبو الخطاب — رحمه الله — في ثاني شوال سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة من الهجرة .

والذي ترجموا له لم يذكروا مكان ولادته .

لكن من ترجموا له لقبوه بالبغدادي<sup>(١)</sup> ونسبوه إليها ، ثم رأيت الزركلي في كتابه الأعلام<sup>(٢)</sup> ذكر أن مولده ووفاته ببغداد .

وأقدم شيوخه وفاة هو الحسين<sup>(٣)</sup> بن محمد بن عبد الواحد الوني البغدادي ، توفي سنة ٤٥٠ هـ وعمر أبي الخطاب ١٨ عاما .

فهذا مما يشير إليه أن الكلوزاني ولد ببغداد . والله أعلم بالصواب .

أما وفاة أبي الخطاب فإنه توفي — رحمه الله — يوم الأربعاء ليلة الخميس الموافق الثالث والعشرين من جمادى الآخرة سنة خمسائة وعشر من الهجرة<sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ٣٤٨/١٩ ، وذيل طبقات الحنابلة ١١٦/١ ، والمنهج الأحمد ٢٣٣/٢ .

(٢) الأعلام: ٢٩١/٥ .

(٣) انظر ترجمته ضمن شيوخ أبي الخطاب ص ٥١ .

(٤) انظر ترجمته في المنتظم ١٩٠/٩ — ١٩٣ ، ومعجم البلدان ٤٧٧/٤ — ٤٧٨ ، واللباب ٧/٣ ، والكامل ٢٧٧/٨ ، ودول الإسلام ٣٧/٢ ، والعبر: ٢١/٤ ، وسير أعلام النبلاء ٣٤٨/١٩ ، وتذكرة الحفاظ ١٢٦١/٤ ، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ٢٢٦ — ٢٢٧ ، ومرة الزمان: ٤١ — ٤٢ ، وذيل طبقات الحنابلة ١١٩/١ ، والنجوم الزاهرة: ٢١٢/٥ والمنهج الأحمد ٢٣٣/٢ ، وشذرات الذهب ٢٧/٤ — ٢٨ ، وهدية العارفين ٦/٢ ، والأعلام ٢٩١/٥ ، ومعجم المؤلفين ١٨٨/٨ .



وصلى عليه بجامع القصر وكان المتقدم عليه في الصلاة أبو الحسن بن فاعوس ثم حمل وصلّى عليه بجامع المنصور يوم الجمعة ودفن إلى جانب قبر الإمام أحمد.

وانفرد ياقوت في معجم البلدان فقال بأن أبا الخطاب توفي سنة ٥١٥ هـ، ولعل ذلك خطأ من الطابع<sup>(١)</sup>.

كما أن صاحب المستفاد<sup>(٢)</sup> من ذيل تاريخ بغداد والمنهج الأحمد<sup>(٣)</sup> قال بأن أبا الخطاب توفي في ثالث عشر جمادى الآخرة وليس في ثالث عشرين منه.

---

(١) معجم البلدان ٤/٤٧٨.

(٢) المستفاد ٢٢٨.

(٣) المنهج الأحمد ٢/٢٣٩.

## « الفصل الثاني »

عصر المؤلف  
ويشتمل على مباحث

- المبحث الأول : الحالة السياسية في عهد المؤلف
- المبحث الثاني : الحالة العلمية زمن المؤلف .
- المبحث الثالث : حالة المذهب الحنبلي في عصر المؤلف .
- المبحث الرابع : مدى انتشار التأليف في المذهب الحنبلي في عصره .



## « المبحث الأول »

### الحالة السياسية في عصر المؤلف

من المعلوم مما تقدم أن المؤلف ولد في زمن الخلافة العباسية ، والخلافة العباسية مر عليها ثلاثة أطوار هي :

١ - عصر سلطة الخلفاء وقوتهم . وتبدأ من سنة ١٣٢ هـ وتنتهي سنة ٢٣٢ هـ .

٢ - عصر ضعف الخلفاء واستبداد الموالي وهو ثلاثة أقسام .

أ - عصر المماليك الأتراك ويبدأ من ٢٣٢ هـ وينتهي ٣٣٤ هـ .

ب - عصر استبداد البويهيين ويبدأ من ٣٣٤ هـ وينتهي ٤٤٧ هـ .

ج - عصر استبداد آل سلجوق ويبدأ من ٤٤٧ هـ وينتهي ٥٣٠ هـ .

٣ - عصر الصحوة واستعادة الخلفاء بعض نفوذهم ويبدأ من سنة ٥٣٠ هـ وينتهي بسقوط بغداد سنة ٦٥٦ هـ (١) .

وأبوالخطاب ولد كما مرّ سنة ٤٣٢ هـ وتوفي سنة ٥١٠ هـ فيكون مرّ بطورين من أطوار الدولة العباسية وهما عصر البويهيين وآل سلجوق وأدرك ثلاثة من خلفاء الدولة العباسية وهم :

(١) أبوجعفر عبدالله الملقب بالقائم بأمر الله بن القادر بالله أحمد ابن

اسحاق ، تولى الخلافة سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة بعد موت أبيه ،

وتوفي سنة سبع وستين وأربعمائة (٢) .

(٢) أبوالقاسم عبدالله بن محمد بن عبدالله القائم بأمر الله تولى الخلافة

---

(١) نقلا عن كتاب تاريخ الأمم الإسلامية - الدولة العباسية لمحمد الخضري ص ٤٨٦ مع شيء من التصرف .

(٢) انظر المنتظم لابن الجوزي ٥٧ / ٨ و ٢٩١ ، والكامل في التاريخ ٣٥٥ / ٧ ، ١٢٠ / ٨ ، البداية والنهاية ١٢ / ٣٤ ، ١١٨ .

بعد جده بأمر منه سنة سبع وستين وأربعمائة وتوفى في محرم سنة سبع  
وثمانين وأربعمائة ، وكان يلقب بالمقتدي بأمر الله<sup>(١)</sup> .

(٣) أبو العباس أحمد بن المقتدي بأمر الله عبد الله ، تولى الخلافة بعد أبيه  
سنة أربعمائة وسبع وثمانين ، وتوفى سنة اثنتى عشر وخمسمائة وكان  
يلقب بالمستظهر بالله<sup>(٢)</sup> .

هؤلاء الخلفاء الذين عاش أبو الخطاب تحت ولايتهم . هل كانوا خلفاء  
أقوياء ، لهم كامل التصرف ، في الأمر والنهي ، وليس لهم منافس . أم أنهم  
كانوا خلفاء ، يخطب لهم على المنابر فقط . والأمر والنهي لغيرهم ، ثم لو  
نظرنا إلى الخليفة القائم بأمر الله المتقدم ذكره كان المدبر في أول حكمه هو  
جلال الدولة ابن بهاء الدولة البويهى ، ومع ذلك لم يسلم هذا البويهى من  
الضعف كما أشار إلى ذلك ابن الجوزي في المنتظم حيث يقول : وخرجت  
هذه السنة (أي سنة ٤٣٢هـ) وسكة جلال الدولة ما بين الحظيرة وواسط  
والبطيحة وليس له من ذلك إلا الخطبة<sup>(٣)</sup> .

كما أن ابن الأثير ألمح إلى ضعف جلال الدولة فقال : . . . ومن علم  
سيرته وضعفه واستيلاء الجند والنواب عليه ، ودوام ملكه إلى هذه الغاية علم  
أن الله على كل شيء قدير<sup>(٤)</sup> .

هذه حال الخليفة زمن البويهيين الشيعة حيث لم يكن للخليفة رأي ولا

---

(١) انظر المنتظم ٢٩١/٨ ، ٨٠/٩ — ٨١ ، والكامل ١٢٠/٨ ، ١٧٠ ، والبداية والنهاية  
١١٩/١٢ ، ١٥٨ .

(٢) انظر المنتظم ٨١/٩ ، ٢٠٠ ، والكامل ١٧٠/٨ ، ٢٨١ ، والبداية والنهاية ١٥٨/١٢ ،  
١٩٦ .

(٣) انظر المنتظم ٦٠/٨ ، والبطيحة بفتح الباء وكسر الطاء هي أرض واسعة بين واسط والبصرة ،  
معجم البلدان ١/٤٥٠ ، والحظيرة : قرية كبيرة من أعمال بغداد . معجم البلدان ٢/٢٧٤ .

(٤) الكامل ٣٧/٨ .



حول ، وإنما مهمته توزيع الألقاب على ملوك البويهيين ، وأمرائهم وكبرائهم وتنفيذ أوامرهم ورغباتهم .

فمن ذلك أن جلال الدولة البويهية أمر بجباية أموال الجوالي<sup>(١)</sup> ومنع أصحاب الخليفة من جبايتها فشق هذا الفعل على الخليفة القائم بأمر الله وحدث بينه وبين جلال الدولة مكاتبات ومراسلات ، في منع الجوالي ؛ لأن العادة جرت أن الخليفة يأمر أصحابه بجباية أموال الجوالي ، فلم تسفر المراسلات ووساطات العلماء والقضاة شيئاً مع تكرار تلك الوساطات يتقدم القضاة والعلماء أبو الحسن الماوردي ، عند ذلك عزم القائم على ترك بغداد<sup>(٢)</sup> .

حدث هذا في آخر حكم البويهيين مع ظهور الضعف فيهم فكيف حال الخليفة زمن السلاجقة في بداية حكمهم .

ومن المعلوم أن الأتراك السلاجقة كانوا سُنَّة ، وكانوا يحترمون الخليفة على عكس البويهيين فإنهم شيعة ولم يكونوا يحترمون الخليفة بل كان من شأنهم إيذاء الخليفة والتضييق عليه . حتى أن أبا الحارث أرسلان التركي الملقب بالمظفر كاتب المستنصر العبيدي صاحب مصر كان يحسن له إزالة ملك بني العباس ، وقد أرسل المستنصر جيشاً لهذا الغرض ، ودخل البساسيري بغداد ومعه الرايات المصرية البيض داعين للمستنصر بالله أبي تميم معد ، ودعي له بجامع المنصور ببغداد يوم الجمعة ثالث عشر ذي القعدة سنة خمسين

---

(١) الجوالي : جمع جالية وهي جزية أهل الذمة ، وقيل لأهل الذمة جالية ؛ لأن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أجلاهم عن جزيرة العرب بأمر من النبي ﷺ فسموا جالية ولزمهم هذا الاسم أينما حلوا ، ثم لزم كل من لزمته الجزية من أهل الكتاب بكل بلد : لسان العرب ١٤ / ١٤٩ ، وانظر : الإصحاح ٦ / ٢٣٠٣ ، وزاد المطرزي في المغرب ١ / ١٥٥ ، ويقال استعمل فلان على الجالية : إذا ولى أخذ الجزية . انظر القاموس المحيط ٤ / ٣١٥ .

(٢) انظر المنتظم ٨ / ١١٣ - ١١٤ ، والكمال ٨ / ٣٦ ، والبداية والنهاية ١٢ / ٥٥ .

وأربعمائة، وأصاب الناس من جراء فتنة هذا الخبيث ضيق ومجاعة ومشقة، ونهبت دار الخلافة ودار رئيس القضاة أبي عبدالله الدامغاني، وغير ذلك من الأعمال التي يندي لها الجبين من المنادة بحي على خير العمل وما إلى ذلك. انظر نتائج هذه الفتنة في حوادث سنة خمسين وأربعمائة<sup>(١)</sup>.

وأما حال حفيد القائم المقتدي بأمر الله عبدالله بن محمد فكان أحسن حالا وأهنأ عيشا وأكثر احتراماً من جده القائم، والسبب في ذلك هو أن المقتدي بأمر الله حكم زمن سلطان السلاجقة وهم ستة ويحترمون الخليفة، إلا ما كان من السلطان ملك شاه من عزمه على إخراج الخليفة المقتدي من بغداد حيث قال للخليفة: لا بد أن تترك لي بغداد وتنصرف إلى أي البلاد شئت فطلب الخليفة من السلطان أن يمهل شهرًا فأبى السلطان ذلك حتى ولو ساعة فطلب الخليفة من وزير السلطان، ثم إن الوزير كلم السلطان في إمهال الخليفة عشرة أيام فوافق، ثم إن السلطان هلك في تلك الأيام وعدّ ذلك مكرمة للخليفة ومنقبة له<sup>(٢)</sup> وذلك سنة خمس وثمانين وأربعمائة. وتوفي المقتدي بعد ذلك سنة سبع وثمانين وأربعمائة. وأما ابنه المستظهر فقد تولى الخلافة بعد أبيه، ويقول عنه ابن الجوزي في تاريخه: كان كريم الأخلاق لين الجانب سخي النفس مؤثراً للإحسان حافظاً للقرآن محباً للعلم منكرًا للظلم فصيح اللسان<sup>(٣)</sup>.

وذكر السيوطي في تاريخ الخلفاء أن الخلافة لم تصف للمستظهر بل أيامه كانت مضطربة كثيرة الحروب<sup>(١)</sup>.

---

(١) تاريخ بغداد ٣٩٩/٩ - ٤٠٣، والمنتظم ١٩١/٨ - ٢١٢، والكامل لابن الأثير ٨/٨٣ -

٨٧، وسير أعلام النبلاء ١٨/١٣٢ - ١٣٣، والبداية والنهاية ١٢/٨٣ - ٩١.

(٢) انظر المنتظم ٩/٦١ - ٦٢، والبداية والنهاية ١٢/١٥٥.

(٣) المنتظم ٩/٨١، وانظر الكامل ٨/٢٨١.



هذه حال الخلافة، في الفترة التي عاش فيها أبو الخطاب — رحمه الله .  
كانت ضعيفة والأمر إلى الملوك والسلاطين من البويهيين والسلاجقة .

وكانت البلاد في حالة الخوف، وفتن، وكثرة حروب بين السلاطين أنفسهم طمعا في الملك، ورغبة في الاستيلاء على السلطة. وأما الخلفاء فلم يكن لهم من الخلافة إلا الاسم والدعاء على المنابر حتى أن القائم والمقتدي طلب منها ترك بغداد ومغادرتها إلى بلد غيرها أيا كان. وقد تزوج السلطان طغرل بك السلجوقي مريم ابنة القائم بأمر الله رغم أنه بعد أن حاول الامتناع بكل ما يستطيع فلم يقدر على ذلك<sup>(٢)</sup>.

وخطب للمستنصر العبيدي — على منابر بغداد وأسقط ذكر الخليفة القائم مع وجوده في بغداد وقد تقدم بيان ذلك .

وحدث بين السنة والشيعة فتنة عظيمة وقعت زمن القائم بأمر الله وسبب الفتنة أن الروافض نصبوا أبراجا كتب عليها: (محمد وعلي خير البشر فمن رضي فقد شكر، ومن أبى فقد كفر) فأنكرت السنة اقتران اسم علي مع اسم النبي ﷺ، حدث ذلك في صفر سنة ثلاث وأربعين وأربعمائة<sup>(٣)</sup>. وكانت هذه الفتنة تتجدد كلما حدث حادث .

ولم يستطع القائم بأمر الله تسكين الفتنة مع محاولته ذلك وإرساله نقيبي العباسيين والعلويين للإصلاح بين الطرفين .

وحدث أيضا في زمن المقتدي سنة تسع وستين وأربعمائة فتنة بين الحنابلة والأشاعرة وسبب ذلك أن أبا نصر ابن القشيري سب الحنابلة ونسبهم إلى التجسيم فاقتتل الفريقان وقتل خلق من الطرفين<sup>(٤)</sup>.

---

(١) تاريخ الخلفاء ٤٢٦ .

(٢) انظر قصة زواج السلطان طغرل بك ابنة الخليفة في المنتظم ٢١٨/٨، ٢٢٠، ٢٢٦، والكامل ٩٢/٨ - ٩٣، والبداية والنهاية ٩٦/١٢، وسير أعلام النبلاء ١٨/١١٠ - ١١١ .

(٣) البداية والنهاية: ٦٨/١٢، وانظر المنتظم ١٤٩/٨، والكامل ٥٩/٨ .

(٤) انظر المنتظم ٣٠٥/٨، والكامل ١٢٤/٨، والبداية ١٢/١٢٤ .

وكذلك وقعت فتنة بين الحنابلة والشافعية سنة سبع وأربعين وأربعمائة  
زمن القائم وسببها إنكار الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم والترجيع<sup>(١)</sup> في الأذان  
والقنوت في الفجر<sup>(٢)</sup>.

وفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة طلب جلال الدولة من الخليفة القائم أن  
يتلقب بملك الملوك، لكن الخليفة امتنع ثم وافق بعد فتوى الفقهاء بجواز  
ذلك<sup>(٣)</sup>.

وفي سنة ست وعشرين وأربعمائة استفحل أمر العيارين<sup>(٤)</sup> وقطاع الطرق  
من الأعراب وغيرهم في بغداد وما حولها حتى كانوا يسلبون النساء ما معهن،  
وإذا أسروا أحداً طالبوه بفداء نفسه<sup>(٥)</sup>.

وفي سنة سبع وأربعين وأربعمائة قبض السلطان طغرل بك على الملك  
الرحيم أبي نصر فيروز بن الملك أبي كاليجار البويهى .  
وقد أنكر الخليفة على السلطان القبض على الملك الرحيم وقال للسلطان  
منكرا عليه ذلك : (انهم - أي الملك وأتباعه - إنما خرجوا إليك بأمرى وأمانى  
فإن أطلقتهم، وإلا فأنا أفارق بغداد . . . )<sup>(٦)</sup>.

---

(١) الترجيع في الأذان : أن يكرر الشهادتين . غريب الحديث لابن الجوزي ٣٨٢ / ١ ، وقال  
صاحب القاموس : الترجيع في الأذان : تكرير الشهادتين جهرا بعد إخفائهما ٢٩ / ٣ ، وانظر :  
تاج العروس ٧٦ / ٢١ .

(٢) انظر الكامل ٧٢ / ٨ - ٧٣ ، والقنوت : هو الدعاء والمراد به الدعاء في صلاة الفجر ، وانظر  
معنى القنوت في القاموس المحيط ١٦١ / ١ .

(٣) المنتظم : ٩٧ / ٨ ، والكامل ١٦ / ٨ ، والبداية والنهاية ٤٧ / ١٢ - ٤٨ .

(٤) العيار : الكثير المجئ والذهاب . القاموس المحيط ١٠١ / ٢ ، وتاج العروس ١٧٧ / ١٣ ،  
والمراد أن هؤلاء اللصوص العياريين كثيرو التردد على بغداد للسرقة وغيرها . قال المطرزي في  
المغرب : ٩٢ / ٢ ، عن ابن الأنباري العيار من الرجال الذي يخلي نفسه وهواها ، لا يردعها ولا  
يزجرها ، وعن الناطقي هو الذي يتردد بلا عمل .

(٥) انظر المنتظم ٨٢ / ٨ ، والكامل ٨ / ٨ ، والبداية والنهاية ٤١ / ١٢ .

(٦) الكامل ٧٢ / ٨ ، وانظر المنتظم ١٦٤ / ٨ ، والبداية والنهاية ٧٢ / ١٢ .

مما سبق ذكره يتضح لنا إلى أي مدى وصلت إليه الخلافة من الضعف واستخفاف الملوك والسلاطين بالخلفاء من تهديدهم بإخراجهم من بغداد، وإرغامهم على أن يزوجوا السلطان بنت الخليفة وإجبار الخليفة بتلقيب البويهى بملك الملوك والملك الرحيم وغيرها من الأسماء المنهى عنها في الشرع، وإرهاب من أمنهم الخليفة، إضافة إلى استفحال أمر العيارين والأعراب قطاع الطرق.

يزيد في ذلك ما حدث من كوارث عكرت صفو حياة أهل العراق، ونغصت عليهم عيشهم، فمنها ما حدث سنة ٤٤٩ هـ من المجاعة والقحط وزلزال سنة ٤٥٠ هـ.

وفي سنة ٤٦٦ هـ غرقت بغداد من جراء زيادة مياه دجلة عن منسوبها. وفي سنة ٤٦٧ هـ هطلت أمطار غزيرة على بغداد قاسى منها الناس قريبا مما حل بهم سنة ٤٦٦ هـ، وفي سنة ٤٦٨ هـ جاء جراد كعدد الرمل والحصى فأكل الغلات، وفي سنة ٤٧٨ هـ وقع ببغداد طاعون هلك منه خلق كثير. بالإضافة إلى حوادث العوام من القيام على الأتراك البغداديين وجنود بعض السلاطين، وكذا ما كان يحدث بين السنة وأهل الكرخ الشيعة من فتن تكاد تتكرر سنويا.





## «المبحث الثاني»

### الحالة العلمية زمن المؤلف

يتبين لنا مما سبق ذكره في الحالة السياسية من الحروب والفتن صعوبة الحياة في تلك الفترة بالعراق ، ومع ذلك فإن الحركة العلمية لم تتأثر بل إن العلماء متوافرون ، وكانت لهم هبة لدى العامة والخاصة ، وكان الخلفاء والسلاطين يوقرونهم ويأخذون بأقوالهم ويعملون بما يفتون به .

كما أن الخلفاء يرجعون إلى العلماء لمعرفة أحكام الشرع في القضايا التي تعترضهم ، كما فعل الخليفة القائم بأمر الله ، حين طلب السلطان جلال الدولة أن يلقب بملك الملوك فأحال الخليفة الأمر على العلماء ليعرف آراءهم في حكم التسمي بهذا اللقب فأجاب العلماء بجواز ذلك اللقب ، وامتنع منه الإمام أبو الحسن الماوردي ، ومع ذلك كان الماوردي صديقا لجلال الدولة ومن جلسائه فأكبر جلال الدولة الماوردي وقال له : (أنا أتحقق أنك لو حايت أحداً لحاييتني لما بيني وبينك ، مع كونك أكثر الفقهاء مالا وأوفاهم جاها وما حملك على مخالفتي إلا الدين وقد قرّبك ذلك مني وزاد محلك في قلبي وقد متك على نظرائك عندي)<sup>(١)</sup>.

كما أن الخلفاء والسلاطين ، لم يكونوا يتعرضون لعلماء المذاهب فكان علماء كل مذهب ينشرون مذهبهم في المساجد والجوامع مثل جامع المنصور وجامع القصر وجامع المهدي وغيرها ، وكذلك في سائر أنحاء الأمصار التي كان فيها علماء يعقدون حلقات التعليم والفتوى والمناقشات العلمية المفيدة سواء كانت بين علماء المذهب الواحد فيما بينهم أو بين علماء من مذاهب مختلفة . إضافة إلى ما ذكر أنشأ كثير من الخلفاء والسلاطين والوزراء مكاتب

(١) المتظم ٩٧/٨ - ٩٨ ، وانظر الكامل ١٦/٨ ، والبداية والنهاية ١٢/٤٧ - ٤٨ .

ومدارس يدرّس بها العلماء ، بعضها تكون مقصورة على مذهب معين وبعضها تكون لسائر المذاهب .

فمن الوزراء الذين أنشأوا مكتبات ، الوزير شاپور بن أردشير سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة . حمل إليها الكتب في كل فن وسماها دار العلم وكان فيها أكثر من عشرة آلاف مجلد ، وبقيت الدار سبعين سنة وأحرقت عند مجئ طغرل بك سنة خمسين وأربعمائة<sup>(١)</sup> .

وكان لهذه المكتبة أهمية كبيرة لدى العلماء مما حدا بأبي الحسن محمد بن هلال الصابئي بإقامة دار عوضا عنها غربي بغداد وزودها بحوالي ألف كتاب ، وذلك سنة اثنتين وخمسين وأربعمائة<sup>(٢)</sup> .

كما أنشأ<sup>(٣)</sup> الوزير أبو منصور بهرام بن منافية دارا للكتب أوقفها على طلاب العلم جمع فيها تسعة عشر ألف كتاب ما فيها إلا أصل وذلك سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة<sup>(٤)</sup> .

وكذلك أنشأ الوزير الحسن بن علي بن إسحاق بن عباس ، الملقب بنظام الملك وزير السلطانين ألب أرسلان وابنه ملك شاه أنشأ دور العلم ، والمدارس في بغداد ونيسابور<sup>(٥)</sup> وغيرها ، وهو أول من فعل ذلك ، ثم اقتدى به الناس سنة سبع وخمسين وأربعمائة ، وقد سميت مدرسة بغداد بالنظامية باسمه .

---

(١) المنتظم ٢٢ / ٨ ، والكامل ٣٢٤ / ٧ ، والبداية والنهاية ٢١ / ١٢ .

(٢) المنتظم ٢١٦ / ٨ .

(٣) انظر المنتظم : ٦٨ / ٩ ، والكامل ١٦٢ / ٨ ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ١٢٩ / ٢ ، والبداية والنهاية ١٥١ / ١٢ ، وآثار البلاد وأخبار العباد للقزويني ٤١٢ .

(٤) المنتظم ٦٤ / ٨ ، والكامل ٣٢ / ٨ ، والبداية والنهاية ٥٤ / ١٢ .

(٥) أنشأ نظام الملك هذه المدرسة إكراما للإمام عبد الملك بن محمد الجويني إمام الحرمين . انظر : آثار البلاد وأخبار العباد ٣٥٢ .



ومن حرص هذا الوزير الجليل على نشر العلم إنشاء المدارس فقد أنشأ في مدينة ظاخر<sup>(١)</sup> مدرسة وعين لها مدرسا وفقهاء وأجرى لهم في كل شهر رأس غنم ، وقدرأ من السلت<sup>(٢)</sup> . وقد ترجم أولئك الفقهاء مختصر المزني والأم للشافعي إلى اللغة اللكزية ، لغة أهل تلك الديار<sup>(٣)</sup> .

وأنشأ الوزير أبوشجاع محمد بن الحسين بن عبدالله الروذراوري مدرسة ببغداد على مذهب الإمام الشافعي<sup>(٤)</sup> ، وكان كثير الإحسان إلى العلماء والفقهاء مشفقا على الأيتام والفقراء<sup>(٥)</sup> .

وأنشأ الوزير تاج الملك أبوالغنايم مدرسة ببغداد أوقفها على الشافعية سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين وأربعمائة<sup>(٦)</sup> وسماها التاجية .

هذا بالإضافة إلى المدارس التي أنشأها علماء وأوقفوها إما على فقهاء مذهب معين أو على فقهاء جميع المذاهب مثل :

المدرسة التي أنشأها أبوسعد المبارك بن علي المخرمي الحنبلي البغدادي ، بباب الأزج<sup>(١)</sup> وقد عرفت المدرسة باسم الشيخ عبدالقادر الجيلي تلميذ

---

(١) ظاخر: مدينة آهلة بالسكان على ست مراحل من جتزة وهي قصبة بلاد لكزان . آثار البلاد:

(٢) (٦٠٢) ، ولم يذكرها البكري في معجم ما استعجم ، وكذلك ياقوت لم يذكرها في معجم البلدان .

(٢) السلت : بضم السين وسكون اللام . ضرب من الشعر دقيق القشر صغار الحب . معجم مقاييس اللغة ٩٣ / ٣ ، ومجمل اللغة : مج ١ / ٤٧٠ .

(٣) آثار البلاد وأخبار العباد للإمام القزويني ٦٠٢ .

(٤) طبقات الشافعية للسبكي ١٤٠ / ٤ .

(٥) المنتظم ٩٠ / ٩ ، والكامل ١٧٧ / ٨ ، وطبقات الشافعية ١٣٦ / ٤ ، والبداية والنهاية ١٦٣ / ١٢ .

(٦) المنتظم ٤٦ / ٩ ، والكامل ١٥٣ / ٨ ، والبداية والنهاية ١٤٥ / ١٢ وتاريخ الخلفاء ٤٢٥ .

المبارك المخرمي ؛ لأن عبدالقادر درّس بها بعد شيخه ووسعها وسكن بها فعرفت به (٢).

وهناك مدرسة أنشأها محيي الدين يوسف بن أبي الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي ابن الواعظ المشهور بدمشق (٣) وهذه المدرسة هي التي نسب إليها والد الإمام المشهور محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية فوالده أبوبكر كان قيميا على هذه المدرسة .

وهناك الكثير من المدارس التي أنشئت في بغداد ابتداء من القرن السادس وما بعده حتى سقوط بغداد كالجامعة المستنصرية وغيرها .

وللاستزادة في هذا المجال انظر كتاب تاريخ علماء المستنصرية للأستاذ ناجي معروف حيث توسع في ذكر المدارس والمذاهب التي تدرسها (٤).

هذا ما يتعلق بإنشاء المدارس أما ما يتعلق بوفرة العلماء في عصر المؤلف فسأذكر المشهورين منهم .

١ - أبو مسعود أحمد بن محمد بن عبدالله البجلي الإمام الحافظ المسند ولد سنة ٣٦٢هـ ، وتوفي سنة ٤٤٩هـ (٥).

٢ - أبوسعبد محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أحمد النيسابوري الجنزروذي مسند خرسان الشيخ الفقيه مولده بعد الستين وثلاثمائة ، وتوفي سنة ٤٥٣هـ (٦).

---

(١) المنتظم ٢١٦/٩ ، وحاشية رقم واحد من الكامل لابن الأثير ٢٩١/٨ ، وسير أعلام النبلاء ٤٢٨/١٩ ، والبداية والنهاية ١٩٩/١٢ وذيل طبقات الحنابلة ١٦٦/١ ، والأزج بفتح الهمزة والزاي محله شرقي بغداد ، انظر معجم البلدان ١٦٨/١ .

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١٦٦/١ - ١٦٧ .

(٣) انظر سير أعلام النبلاء ٣٧٤/٢٣ ، وذيل طبقات الحنابلة وذكر أن المدرسة انشئت ببغداد ٢٥٩/٤ ، والأعلام ٢٣٦/٨ .

(٤) تاريخ علماء المستنصرية ٣٢/١ حتى ٤١ .

(٥) انظر سير أعلام النبلاء ٦٢/١٨ ، وتذكرة الحفاظ ١١٢٥/٣ ، والعبر ٢٢٠/٣ ، وطبقات الحفاظ ٤٣١ .

(٦) انظر معجم البلدان ١٧١/٢ ، واللباب ١١٣/٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٠١/١٨ ، والعبر ٢٣٢/٣ .

٣- أبو الفضل عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن بن بNDAR العجلي الإمام القدوة، الزاهد، أحد العلماء العاملين، ولد سنة ٣٧١هـ وكان كثير الترحال لطلب العلم، وسمع الكثير، توفي سنة ٤٥٤هـ<sup>(١)</sup>.

أما من عاصرهم المؤلف فهم:

٤- أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي الفقيه العلامة صاحب كتاب الشهاب وغيره؛ مسند زمانه، توفي سنة ٤٥٤هـ<sup>(٢)</sup>.

٥- الإمام الحافظ الثبت الفقيه أبوبكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، صاحب السنن الكبرى وغيرها شيخ المحدثين توفي سنة ٤٥٨هـ<sup>(٣)</sup>.

٦- أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الأندلسي شيخ الظاهرية الإمام الفقيه الحافظ صاحب المحلى شهرته تغني عن ترجمته توفي سنة ٤٥٩هـ<sup>(٤)</sup>.

٧- الحافظ الكبير أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي المالكي صاحب التصانيف المشهورة توفي سنة ٤٦٣هـ<sup>(٥)</sup>.

٨- المحدث الحافظ الشهير أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الفقيه الشافعي صاحب تاريخ بغداد وغيره توفي سنة ٤٦٣هـ<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٣٥، والعبر ٣/ ٢٣٤، وتذكر الحفاظ ٣/ ١١٢٨.

(٢) المعين ١٣١، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٩٢.

(٣) المعين ١٣٢، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ١٦٣، ووفيات ابن قنفذ ٢٤٦.

(٤) المعين ١٣٢، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ١٨٤، ووفيات ابن قنفذ ٢٤٧ وسماه الذهبي في السير البحر.

(٥) المعين ١٣٢، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ١٥٣، ووفيات ابن قنفذ ٢٤٩.

(٦) المعين ١٣٣، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٧٠، ووفيات ابن قنفذ ٢٥١.



- ٩ — الإمام أبو إسحاق الشيرازي شيخ الشافعية في وقته القدوة المجتهد إبراهيم بن علي شيخ الإسلام توفي رحمه سنة ٤٧٦ هـ<sup>(١)</sup>.
- ١٠ — أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني إمام الحرمين الإمام الكبير شافعية توفي سنة ٤٧٨ هـ<sup>(٢)</sup>.
- ١١ — أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الدامغاني الحنفي العلامة مفتي العراق توفي سنة ٤٧٨ هـ<sup>(٣)</sup>.
- ١٢ — أبو نصر علي بن هبة الله بن علي المعروف بابن ماكولا الإمام الحافظ الناقد، اختلف في سنة وفاته<sup>(٤)</sup>.
- ١٣ — أبو الحسن علي بن محمد الهراسي المعروف بالكيهراسي شيخ الشافعية الفقيه، توفي سنة ٥٠٤ هـ<sup>(٥)</sup>.
- ١٤ — أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي حجة الإسلام، وقد حضر أبو الخطاب وابن عقيل، درساً له في المدرسة النظامية<sup>(٦)</sup>، توفي رحمه الله سنة ٥٠٥ هـ<sup>(٧)</sup>.
- وهناك علماء برزوا في جميع الفنون في الحديث والفقه وعلوم القرآن واللغة العربية والأصول والمنطق، وغير ذلك في عصر مؤلفنا وقد تركتهم رغبة في الاختصار، وإلا فهم علماء لهم قدرهم ومنزلتهم ومكانتهم في النفوس.

- 
- (١) المعين ١٣٧، وسير أعلام النبلاء ٤٥٢/١٨، ووفيات ابن قنفذ ٢٥٦.
- (٢) المعين ١٣٧، وسير أعلام النبلاء ٤٦٨/١٨، ووفيات ابن قنفذ ٢٥٧.
- (٣) المعين ١٣٧، وسير أعلام النبلاء ٤٨٥/١٨.
- (٤) سير أعلام النبلاء ٥٦٩/١٨، والمعين ١٤٠، وتذكرة الحفاظ ١٢٠١/٤، وطبقات الحفاظ ٤٤٤.
- (٥) المعين ١٤٩، وسير أعلام النبلاء ٣٥٠/١٩، ووفيات ابن قنفذ ٢٦٥.
- (٦) انظر المنتظم ١٦٩/٩، وذيل طبقات الخنابلة ١٤٦/١.
- (٧) المعين ١٤٩، والسير ٣٢٢/١٩، ووفيات ابن قنفذ ٢٦٦.

هذا وما كان مصنفنا أبوالخطاب — رحمه الله — منعزلاً عن الناس ، متحداً بنفسه ، بل إنه كان يتقابل مع علماء عصره جلّ همهم الفائدة ، فكان يحضر دروس من يستفيد منهم سواء كانوا على مذهبه أم لا؟ وسواء كانوا من طبقتهم أو ممن هو دونها ، فقد قدم أبو حامد الغزالي — رحمه الله — سنة أربع وثمانين وأربعمائة ، ودرس في المدرسة النظامية وحضر دروسه أبوالخطاب وابن عقيل الحنبليان ، كما صرح بذلك ابن الجوزي<sup>(١)</sup> ، علماً بأن أبا الخطاب كان أكبر من الغزالي بحوالي ثماني عشرة سنة ، ولم يمنع ذلك من حضور دروسه وكان عمر أبي حامد آنذاك أربعاً وثلاثين سنة وكان عمر أبي الخطاب اثنتين وخمسين سنة .

كما كان من شيوخ أبي الخطاب علماء لم يكونوا حنابلة . مثل أبي عبد الله الحسين بن محمد الوني الشافعي<sup>(٢)</sup> ، ومحمد بن علي بن محمد الحنفي المعروف بالدامغاني<sup>(٣)</sup> .

وقد وصف أبوالخطاب بالمناظر : والمناظرة<sup>(٤)</sup> لا تكون إلا بين شخصين في أمرين ، وهذا واضح لمن قرأ كتاب الانتصار ، وكتابه الأصولي التمهيد فإنه كان يدافع فيها عن المذهب دفاع عالم مطلع متمكن ، ولهذا وصفه بعض من ترجموه بالمناظرة<sup>(٥)</sup> . أي يناظر علماء المذاهب الأخرى ويجادلهم لمعرفة الحق والانتصار له .

- 
- (١) المنتظم ١٦٩/٩ ، وذيل طبقات الحنابلة ١٤٦/١ .  
(٢) انظر سير أعلام النبلاء ٩٩/١٨ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٣٧٤/٤ .  
(٣) انظر سير أعلام النبلاء ٤٨٥/١٨ ، والجواهر المضيئة ٢٦٩/٣ .  
(٤) قال الزبيدي في تاج العروس ٢٥٤/١٤ ، والمناظرة : أن تناظر أخاك في أمر ، وقال أيضاً : المناظرة : المباحثة والمباراة في النظر ، ولعل المناظرة : أخذت من هذا المعنى .  
(٥) ذيل طبقات الحنابلة ١١٧/١ ، وشذرات الذهب ٢٨/٤ ، ومعجم المؤلفين ١٨٨/١٠ ، والبداية والنهاية ١٩٤/١٢ .





## « المبحث الثالث »

### حالة المذهب الحنبلي في عصر المؤلف وما قبله .

هناك أسباب كثيرة جعلت المذهب الحنبلي لم ينتشر انتشارا سريعا في البداية بخلاف المذاهب الثلاثة الأخرى التي كانت قد استقرت وانتشرت وكثر أتباعها من العلماء الذين تولوا القضاء والتدريس وغير ذلك .

ويقول أبو الوفاء بن عقيل مبينا سبب عدم انتشار مذهب الإمام أحمد في أول الأمر : هذا المذهب انما ظلمه أصحابه ؛ لأن أصحاب أبي حنيفة والشافعي ، إذا برع واحد منهم في العلم ، تولى القضاء وغيره من الولايات ، فكانت الولاية لتدريسه واشتغاله بالعلم ، فأما أصحاب أحمد : فإنه قل فيهم من تعلق بطرف من العلم إلا ويخرجه ذلك إلى التعب والتزهد ، لغلبة الخير على القوم فينقطعون عن التشاغل بالعلم<sup>(١)</sup> . . انتهى .

واستطيع أن أجمل الأسباب التي أخرت انتشار هذا المذهب بما يلي :

أولا : نهى الإمام أحمد - رحمه الله - عن كتابة آرائه وأقواله . ويصرُّ على ذلك<sup>(٢)</sup> ، فلم تدون آراؤه وأقواله ، إلا بعد موته ، ولو لم يهين الله لأحمد تلاميذ دونوا آراءه وأقواله لذهب فقهه ، فقد جمع أبوداود عن أحمد مسائل وكذلك ابنه صالح وعبد الله والأثرم وإسحاق الكوسج وابن هانئ وغيرهم كثير .

(١) نقلا من كتاب ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ١/ ١٥٧ ، ضمن ترجمة ابن عقيل - رحمه الله .

(٢) يقول الإمام ابن القيم في أعلام الموقعين - وكان - أي أحمد - رضي الله عنه شديد الكراهة لتصنيف الكتب . . ويكره أن يكتب كلامه ويشهد عليه جدا - انتهى ١/ ٢٨ . نشر مكتبة الكليات الأزهرية عام ١٣٨٨ هـ ، وانظر مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ٢٥١ ، وكتاب ابن حنبل لمحمد أبوزهرة ١٦٥ طبعة دار الفكر .

وقد جمع الخلال جل ما روي عن أحمد في كتاب سماه — الجامع لعلوم أحمد ابن حنبل .

ثانيا : انتشار علماء المذاهب الثلاثة الأخرى في أقطار العالم الإسلامي وانتشار المذاهب في تلك الأقطار، فكان في العراق والمشرق الإسلامي مذهب أبي حنيفة ، وفي الحجاز ومصر والشام واليمن مذهب الشافعي ، وفي المغرب والأندلس مذهب مالك ، إضافة إلى مذهب الثوري والأوزاعي والليث وغيرهم .

ثالثا : بعد الحنابلة عن السلطة — أي عدم توليهم القضاء والتدريس ومن ثم ينتشر المذهب ، فقد تولى أصحاب أبي حنيفة القضاء كأبي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر ، وكذلك فعل أصحاب مالك وأصحاب الشافعي . حيث تولوا القضاء ونشروا المذهب .

رابعا : الطريقة التي كان يعالج بها الحنابلة إزالة ما هو منكر بالقوة والشدة مما جعل العامة تنفر منهم<sup>(١)</sup> ، وما ذلك إلا من حرصهم وشدة تمسكهم بدينهم .

خامسا : وصف خصومهم لهم بصفات ليست صحيحة وخاصة ما كان يتعلق بصفات الله تعالى وتحريض العامة عليهم .

سادسا : النزعة الحديشية التي غلبت على أحمد — رحمه الله — حتى عده محمد بن جرير الطبري محدثا لا فقيها ولهذا السبب لم يعتد بخلافه في كتابه اختلاف الفقهاء .

ولهذا السبب لم يذكره ابن قتيبة في كتابه المعارف على اعتباره محدثا ، وعلى نهجهم سلك بعض من ألف في اختلاف الفقهاء . مثل الطحاوي والدبوسي

---

(١) انظر حوادث سنة ٣٢٣هـ في المتظم ٢٤٩/٦ ، والكامل ٢٤٨/٦ ، والبداية والنهاية ٢٠٤/١١ .

والنسفي والأصيلي المالكي في كتابه الدلائل والغزالي في كتابه الوجيز وغيرهم<sup>(١)</sup>.

ونتج عن هذا القول إتهام الحنابلة بعدم القدرة على فهم النصوص فهماً جيداً، وأنهم لا يتعدى فهمهم ظاهر النص فقط، ولهذا وصفوا بالحشوية، وهذا السبب جعل ابن خلدون يقول في مقدمته: فأما أحمد بن حنبل فمقلدوه قليل لبعد مذهبه عن الاجتهاد وأصالته في معاضدة الرواية وللأخبار بعضها ببعض<sup>(٢)</sup>.

وقوله: لبعد مذهبه عن الاجتهاد، إن كان مراده تمسكهم بالسنة فصحيح، وإن كان لعدم قولهم بالاجتهاد فليس بصحيح.

سابعاً: محاربة السلطة للحنابلة كما فعل الخليفة العباسي الراضي حين هدد الحنابلة قائلًا: وأمير المؤمنين يقسم بالله قسماً جهداً يلزم الوفاء به لئن لم تنتهوا عن مذموم مذهبكم ومعوج طريقكم ليوسعنكم ضرباً وتشريداً وقتلاً وتبيداً وليستعملن السيف في رقابكم والنار في منازلكم ومحالكم<sup>(٣)</sup>.

وكان هذا الفعل من الخليفة بتدبير من الوزير محمد بن علي بن الحسين المعروف بابن مقله.

هذا وقد حبس الإمام الحسن بن علي البربري لإنكاره على أهل البدع باليد واللسان الخليفة القاهر بأمر الله ثم أخرجه من الحبس<sup>(٤)</sup> وكان ذلك سنة ٣٢١ هـ.

---

(١) انظر الفكر السامي بتاريخ الفقه الإسلامي ٢/ ٢٥، لمحمد بن الحسن الحجوي وابن حنبل لمحمد أبوزهرة / ٧.

(٢) مقدمة ابن خلدون ٨٠٣، دار الكتاب اللبناني طبعة ١٩٨٢ م.

(٣) الكامل لابن الأثير ٦/ ٢٤٨.

(٤) انظر طبقات الحنابلة ٢/ ١٨، ٤٤، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٩١-٩٢.



ومع ذلك كان الفقهاء الحنابلة حريصين على نشر المذهب سواء من هم قبل المؤلف أو في عصره وما بعده .

فقد كان علماء المذهب يعقدون الحلقات لتدريس العلوم والمناظرة في بغداد وغيرها من البلدان مما ساعد على نشر المذهب في تلك الديار، وكذلك تولوا القضاء فكان توليهم سبباً في انتشار المذهب .

فقد تولى أبو يعلى القضاء وقد توفي سنة ٤٥٨ هـ وهو من شيوخ أبي الخطاب .

وكذلك تولى أبو علي يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن سطور العكبري البرزيني القضاء زمن القاضي أبي يعلى ، وقد أفتى ودرس وانتفع به خلق ، وتوفي سنة ٤٨٦ هـ<sup>(١)</sup> .

وأبو البركات طلحة بن أحمد بن طلحة العاقولي القاضي درّس وناظر ودرس على أبي يعلى وتوفي سنة ٥١٢ هـ<sup>(٢)</sup> .

وكذلك تولى أبو سعد المبارك بن علي بن الحسين المخرمي القضاء بباب الأزج ببغداد وهو تلميذ أبي يعلى الفراء وأبي علي يعقوب البرزيني قال فيه ابن رجب : كان حسن السيرة ، جميل الطريقة ، سديد الأقضية : وتوفي - رحمه الله - سنة ٥١٣ هـ في المحرم<sup>(٣)</sup> وهو الذي أنشأ مدرسة باب الأزج .

---

(١) انظر ذيل طبقات الحنابلة ١/٧٣ - ٧٤ - ٧٥ ، والمتنظم ٩/٨٠ ، والمنهج الأحمد ٢/١٨٨ ، والبرزيني : نسبة إلى برزوين وهي قرية كبيرة من قرى بغداد . انظر اللباب في تهذيب الأنساب ١/١٣٧ ، ومعجم البلدان ١/٣٨١ .

(٢) انظر المتنظم ٩/٢٠٢ ، وذيل الطبقات ١/١٣٨ ، والمنهج الأحمد ٢/٢٤٨ ، والشذرات ٤/٣٤ .

(٣) طبقات الحنابلة ٢/٢٥٨ - ٢٥٩ ، والمتنظم ٩/٢١٥ ، وسير أعلام النبلاء ١٩/٤٢٨ ، وذيل طبقات الحنابلة ١/١٦٦ ، والمنهج الأحمد ٢/٢٥٠ .

وكذلك تولى أبو الحسين محمد بن محمد أبي يعلى القاضي الفراء القضاء وقد تفقه على أبيه وغيره، وهو صاحب الطبقات، قتل رحمه الله سنة ٥٢٦هـ شهيدا، قتله بعض من يتردد عليه ويخدمه؛ لأنه كان يبيت وحده، وقد قتل جميع قاتليه قصاصا<sup>(١)</sup>.

وهناك كثير من فقهاء الحنابلة، تولوا القضاء في عصر أبي الخطاب، وقبله، وبعده مما ساعد على نشر المذهب الحنبلي. وقد تركتهم اختصارا، وإنما ذكرت من ذكرت من أجل أن أبين حالة المذهب، من حيث الانتشار، ويلاحظ أن من ذكرتهم كلهم من طبقة أبي الخطاب، وعملهم هذا ساعد في نشر المذهب.

---

(١) المنتظم ٢٩/١٠، وذيل طبقات الحنابلة ١٧٦/١، والمنهج الأحمد ٢٧٥/٢، والشذرات ٧٩/٤.





## « المبحث الرابع »

ما مدى انتشار التأليف في المذهب الحنبلي في عصر المؤلف من المعلوم أن المذهب الحنبلي كان مبدؤه في بغداد فقد كان هو المذهب السائد فيها في القرنين الرابع والخامس ، ولم يكن له فيها منازع وقد صرح بذلك الوزير النظام في رده على أبي إسحاق الشيرازي في فتنة حصلت بين الحنابلة وبعض الأشاعرة نقل ذلك ابن الجوزي فقال : . . . فإن الغالب هناك — أي بغداد — مذهب الإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل — رحمة الله عليه — ومحلّه معروف بين الأئمة وقدره معلوم في السنة<sup>(١)</sup> . . . عرفنا أن المذهب السائد في بغداد في القرنين الرابع والخامس هو مذهب الحنابلة ، نريد أن نعرف جهود علماء هذا المذهب في التأليف زمن أبي الخطاب .

١ — ونبدأ بالقاضي أبي يعلى شيخ أبي الخطاب ، وشيخ المذهب ، صاحب المصنفات المفيدة الفريدة ، له ما يزيد على ثمانية وخمسين كتاباً في العقيدة والفقه والتفسير والأصول والمناقب ، طبع له كتاب الأحكام السلطانية ، وثلاثة أجزاء من العدة في الأصول . . . . . وكتاب الروايتين والوجهين ، في ثلاثة أجزاء<sup>(٢)</sup> . والبقية بين مخطوط ومفقود<sup>(٣)</sup> وتوفي سنة ٤٥٨ هـ .

---

(١) المنتظم ٣١٢/٨ ، وانظر طبقات الشافعية للسبكي ٢٣٥/٤ ضمن ترجمة أبي إسحاق الشيرازي .

(٢) حقق كتاب العدة الدكتور/ أحمد بن علي بن سير المباركي ، وحقق الروايتين والوجهين الدكتور/ عبدالكريم بن محمد اللاحم .

(٣) ترجمه ابنه في الطبقات ١٩٣/٢ حتى ٢٣٠ ، وانظر تاريخ بغداد ٢٥٢/٢ ، والمنتظم ٢٤٣/٨ .

٢ - علي بن محمد بن عبدالرحمن أبو الحسن الأمدي البغدادي : له كتاب عمدة الحاضر وكفاية المسافر في الفقه وهو كتاب نفيس في أربعة مجلدات<sup>(١)</sup> وتوفي سنة ٤٦٨ هـ.

٣ - أبو الحسن علي بن الحسين بن أحمد العكبري المعروف بابن جدا ، له مصنف بالأصول<sup>(٢)</sup> . توفي سنة ٤٦٩ هـ .

٤ - الشريف عبدالخالق بن عيسى بن أحمد الهاشمي العباسي إمام الحنابلة في وقته . صنف : رؤوس المسائل وجزء في أدب الفقه ، وبعض فضائل أحمد وترجيح مذهبه وغيرها ، وتوفي سنة ٤٧٠ هـ<sup>(٣)</sup> ، وكتابه رؤوس المسائل يوجد منه نسخة في مكتبة بريدة العامة بدون رقم .

٥ - الحسن بن أحمد بن عبدالله المعروف بابن البنا البغدادي أبو علي صنف التصانيف الكثيرة في الفقه والحديث والفرائض وأصول الدين والمناقب وغيرها . لا أعلم أن له كتابا مطبوعا ، توفي سنة ٤٧١ هـ<sup>(٤)</sup> . ومصنفاته تزيد عن ٢٨ كتابا .

٦ - أبو الفتح عبدالوهاب بن أحمد بن عبدالوهاب بن جلبة البغدادي الحرائي قاضي حران ، صنف كتبها ، مختصر المجرد ، رؤوس المسائل ، أصول الدين ، أصول الفقه ، وغيرها . قتله الروافض في سنة ٤٧٦ هـ<sup>(٥)</sup> .

---

(١) طبقات الحنابلة ٢/ ٢٣٤ ، وذيل طبقات الحنابلة ١/ ٨-٩ ، والمنهج الأحمد ٢/ ١٤٦ .

(٢) طبقات الحنابلة ٢/ ١٣٤ ، وذيل الطبقات ١/ ١١ ، والمنهج الأحمد ٢/ ١٤٨ .

(٣) طبقات الحنابلة ٢/ ٢٣٧-٢٤١ ، والذيل ١/ ١٥ ، والمنهج الأحمد ١٥١ .

(٤) الطبقات ٢/ ٢٤٣ ، والذيل ١/ ٣٢-٣٦ ، والمنهج الأحمد ٢/ ١٦٥ .

(٥) انظر طبقات الحنابلة ٢/ ٢٤٥ ، وذيل طبقات الحنابلة ١/ ٤٢ ، والمنهج الأحمد ٢/ ١٧٣ .

٧ — أبو إسماعيل عبدالله بن محمد بن علي بن محمد الهروي الأنصاري ،  
شيخ الإسلام الفقيه المفسر ، له تصانيف كثيرة منها — كتاب ذم  
الكلام ، كتاب الفاروق ، كتاب منازل السائرين ، وله قصيدة نونية  
طويلة ذكر فيها أصول السنة ومدح الإمام أحمد . توفي سنة  
٤٨١ هـ<sup>(١)</sup> .

وكتابه منازل السائرين هو الذي شرحه العلامة ابن القيم — رحمه الله  
— في كتابه مدارج السالكين .

٨ — جعفر بن أحمد بن الحسين بن أحمد بن جعفر السراج المقرئ المحدث  
الفقيه أبو محمد صنف كتباً منها : كتاب المبتدأ وكتاب مناسك  
الحج ، وكتاب الخرقى وغيرها . وله يد في الأدب ، توفي سنة  
٥٠٠ هـ<sup>(٢)</sup> . ومصنفاته المذكورة نظمها شعرا .

٩ — علي بن عقيل بن محمد بن عقيل أبو الوفاء الإمام الفقيه ، الأصولي ،  
المقرئ ، الإمام العلامة البحر ، صاحب المصنفات الكثيرة والمفيدة ،  
مثل الانتصار لأهل الحديث ، والواضح في أصول الفقه ، وعمدة  
الفقه ، والمفردات والمجالس النظريات ، والتذكرة ، والإرشاد ، وكلها  
في الفقه وأشهر كتبه : الفنون ، والفضول . توفي سنة ٥١٣ هـ<sup>(٣)</sup> .

---

(١) طبقات الحنابلة ٢/٢٤٧ ، وذيل الطبقات ١/٥٠ ، والمنهج الأحمد ٢/١٨١ ، وطبقات  
المفسرين للداودي ١/٢٤٩ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٩/٢٢٨ ، وذيل طبقات الحنابلة ١/١٠٠ ، والمنهج الأحمد ٢/٢١٣ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٩/٤٤٣ ، وذيل الطبقات ١/١٤٢ ، والمنهج الأحمد ٢/٢٥٢ ، وقد ذكر  
ابن رجب في الطبقات ١/١٥٦ ، والعلمي في المنهج الأحمد ٢/٢٦٢ مصنفاته .



١٠ - على بن عبدالله بن نصر بن السري الزاغوني الفقيه المحدث الواعظ أبو الحسن، أحد أعيان المذهب صنف كتباً كثيرة منها: الإقناع، والواضح، والمفردات، وكلها في الفقه، والإيضاح في أصول الدين، غرر البيان في أصول الفقه، والتلخيص، وعويص المسائل الحسابية في الفرائض، وصنف في التاريخ، ومناسك الحج، توفي سنة ٥٢٧هـ<sup>(١)</sup>.

وهناك غير هؤلاء من علماء الحنابلة الذين جالوا في جميع ميادين التأليف في علوم القرآن والسنة في أصول الدين والعقيدة والفقه وأصوله والتاريخ وغير ذلك ومن قرأ تراجمهم في طبقات ابن أبي يعلى وطبقات ابن رجب والمتنظم لابن الجوزي وغير ذلك عرف قدر أولئك الرجال وإنما تركتهم حبا في التخفيف والاختصار. ولم أطلع على شيء مطبوع من مصنفات الحنابلة.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٦٠٥/١٩، وذيل طبقات الحنابلة ١/١٨٠، والمنهج ٢/٢٧٧.



## « الفصل الثالث »

### سيرة المؤلف

ويشتمل على مباحث

المبحث الأول : ثناء العلماء عليه .

المبحث الثاني : طلبه للعلم .

المبحث الثالث : شيوخ المؤلف .

المبحث الرابع : في تلاميذه .

المبحث الخامس : آثار المؤلف العلمية .

المبحث السادس : عقيدة المؤلف .

المبحث السابع : أسرة المؤلف .

المبحث الثامن : أدب وشعر المؤلف .



## « المبحث الأول »

### ثناء العلماء عليه

وصف أبا الخطاب مترجموه بصفات حميدة ونعتوه بنعوت محمودة منها :  
الإمامة في العلم مع الورع وحسن الأخلاق والعقل وسرعة الجواب ، والظرافة  
مع العدالة والثقة وغير ذلك ، ويكفي المرء حمدا وسمعة أن تكون تلك  
الصفات فيه . وإليك ما قاله فيه من ترجموه :

فقد وصفه ابن الجوزي في المنتظم فقال : . . . وكان ثقة ثباتاً غزير الفضل  
والعقل وله شعر مطبوع<sup>(١)</sup>.

وقال فيه الإمام الذهبي : الشيخ الإمام العلامة الورع شيخ الحنابلة<sup>(٢)</sup>.  
وقال فيه أبو الكرم الشهرزوري : كان الكيا إذا رأى أبا الخطاب الكلوذاني  
«قبلا قال : قد جاء الجبل<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو بكر بن النقور : الكيا الهراسي إذا رأى أبا الخطاب قال : قد جاء  
الفقه<sup>(٤)</sup>.

وقال السلفي : وهو ثقة رضي ، من أئمة أصحاب الإمام أحمد ، يفتي على  
مذهبه وينظر<sup>(٥)</sup>.

وقال فيه ابن رجب صاحب ذيل الطبقات ، كان حسن الأخلاق ظريفاً

---

(١) المنتظم ٩ / ١٩٠ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٩ / ٣٤٨ .

(٣) نفس المصدر السابق .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٩ / ٣٤٩ ، وذيل طبقات الحنابلة ١ / ١١٧ ، والمنهج الأحمد ٢ / ٢٣٧ ،  
وشذرات الذهب ٤ / ٢٨ .

(٥) سير أعلام النبلاء ١٩ / ٣٤٩ ، وذيل طبقات الحنابلة ١ / ١١٧ ، وشذرات الذهب ٤ / ٢٨ .

مليح النادرة، سريع الجواب، حادّ الخاطر، وكان مع ذلك كامل الدين غزير العقل، جميل السيرة، مرضي الفعال، محمود الطريقة، حدّث بالكثير من مسموعاته مع صدق واستقامة، وكانت له يد حسنة في الأدب، ويقول الشعر اللطيف<sup>(١)</sup>.

وقال فيه العليمي: كان أبو الخطاب — رضي الله عنه — فقيهاً عظيماً، كثير التحقيق، وله من التحقيق والتدقيق الحسن في مسائل الفقه وأصوله شيء كثير جداً<sup>(٢)</sup>.

وقال فيه ابن العماد الحنبلي: كان إماماً علامة ورعاً صالحاً وافر العقل، حسن المحاضرة، جيد النظم<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١/١١٧، ونقلها العليمي في المنهج الأحمد ٢/٢٣٧.

(٢) المنهج الأحمد للعليمي: ٣/٢٣٧.

(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٤/٢٧، وهذا الوصف نقله ابن العماد عن الذهبي في العبر ٤/٢١.



## «المبحث الثاني»

### طلبه للعلم

كل من ترجم أبا الخطاب — رحمه الله — لم يذكر متى بدأ أبوالخطاب يطلب العلم، وكم كانت سنه حين بدأ. وكذا لم يذكروا أنه رحل في طلب العلم، والظاهر أنه لزم بغداد لكننا نستطيع أن نستنبط من ترجمته متى بدأ في طلب العلم ويكون ذلك على وجه التقريب لأنني لم أجد من ذكر ذلك.

فأقول: إن أبا الخطاب درس الفرائض على أبي عبدالله الحسين بن محمد الوني<sup>(١)</sup>، بتشديد النون — ومعلوم أن أبا عبدالله الوني توفي في ذي الحجة سنة ٤٥٠ هـ، أربعمئة وخمسين فيكون عمر أبي الخطاب ثماني عشرة سنة، ولابد أن أبا الخطاب قد بدأ في طلب العلم قبل ذلك بزمان، لأن الفرائض علم لا يبدأ بتعلمه قبل أن يكون عنده مبادئ من علوم القرآن والسنة والفقه ومعلوم أن من يبدأ بطلب العلم يبدأ بحفظ القرآن الكريم وحفظ القرآن الكريم يأخذ وقتاً.

وروى أبوالخطاب عن أبي علي محمد بن الحسين الجازري<sup>(٢)</sup> كتاب: المجلس الصالح الكافي والأئیس الناصح الشافي، ورواه الجازري عن مؤلفه أبي الفرج المعافي بن زكريا النهرواني المعروف بالجريري نسبة لمحمد بن جرير الطبري لأنه تمذهب بمذهبه فنسب إليه<sup>(٣)</sup>.

(١) سير أعلام النبلاء ٩٩/١٨ - ١٠٠، وطبقات الشافعية للسبكي ٣٧٤/٤، وفي اسمه واسم أبيه خلاف فسماه ابن الجوزي الحسن في المنتظم ١٩٧/٨.

(٢) انظر: المنتظم ٢١٧/٨، والكامل ٩٠/٨، واللباب في تهذيب الأنساب ٢٥١/١، ومعجم البلدان ٩٤/٢.

(٣) انظر تاريخ بغداد ٢٣٠/١٣، ووفيات الأعيان، ٢٢١/٥، وتذكرة الحفاظ ١٠١٠/٣، والبداية والنهاية ٣٦٦/١١، وبغية الوعاة ٢٩٣/٢.

والجازري ولد سنة ٣٦٤هـ وتوفي سنة ٤٥٢هـ ويكون عمر أبي الخطاب —  
وقت وفاة الجازري — عشرين سنة .

وهذا الكتاب الذي رواه أبو الخطاب وهو المجلس طبع منه مجلدان باسم  
المجلس الصالح الكافي ، والأنيس الناصح الشافي ، وهو كتاب أدب فيه  
قصص وحكايات ومدحه الذهبي في التذكرة حين ذكر اسم هذا الكتاب  
ضمن ترجمة المعافي قال : وفيه عجائب ، وقال فيه ابن كثير فيه فوائد كثيرة  
جمة .

ومن المؤلف أن من يروي كتباً وهو في هذه السن يكون ذا باع بالعلم ،  
ونخرج من هذا بأن أبا الخطاب بدأ في طلب العلم في سن مبكرة أي في  
حدود العقد الأول من عمره وقد يكون قبل ذلك . والله أعلم .

### «المبحث الثالث»

#### شيوخ أبي الخطاب

بدأ أبو الخطاب في طلب العلم في سن مبكرة كما بينا ذلك، ولذلك نراه قد أخذ عن علماء كثيرين في شتى العلوم والفنون، وبرع في علوم كثيرة، وصنف وأفنى وناظر.

وسأكتفي في ترجمة شيوخه بترجمة مختصرة ذاكرة سنتي الولادة والوفاة. وسيكون الترتيب حسب سنة الوفاة.

١ - أبو عبد الله بن محمد بن عبد الواحد الوني<sup>(١)</sup> العلامة إمام الفرضيين ذكر له من ترجمه مصنفات لم يسموها، توفي - رحمه الله - شهيدا حيث قتل في فتنة البساسيري سنة ٤٥٠ هـ<sup>(٢)</sup>.

٢ - أبوطالب محمد بن علي بن الفتح بن محمد بن الفتح العشاري الشيخ الجليل الثقة الصالح مولده سنة ٣٦٦ هـ، قال فيه الذهبي، كان أبوطالب فقيهاً، عالماً، زاهداً، خيراً، مكثراً، وتوفي سنة ٤٥١ هـ<sup>(٣)</sup>.

٣ - محمد بن الحسين بن محمد الجازري المعروف بالنهرواني، وهو الذي روى عنه أبو الخطاب كتاب الجليس ومولده سنة ٣٦٤ هـ، قال فيه

---

(١) بفتح الواو وتشديد النون. ذكر ذلك ياقوت في معجم البلدان ٣٨٥/٥، وقال: ون قرية من قرى قوهستان، وإليها ينسب الوني صاحب الفرائض، وقوهستان منطقة بين هراة ونيسابور. معجم البلدان ٤١٦/٤، والروض المعطار في خبر الأقطار ٤٨٥.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ٩٩/١٨ - ١٠٠، وطبقات الشافعية للسبكي ٣٧٤/٤.

(٣) تاريخ بغداد ١٠٧/٣، وطبقات الخنابلة ١٩١/٢ - ١٩٢، وسير أعلام النبلاء ٤٨/١٨ - ٥٠.



الخطيب البغدادي : كتبت عنه وكان صدوقا ، توفي سنة ٤٥٢هـ (١) .

٤ - أبو محمد الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الجوهري الشيرازي ثم البغدادي مولده سنة ٣٦٣هـ ، الإمام المحدث الصدوق العلامة مسند الآفاق قال فيه الخطيب : كان ثقة أمينا ، كتبنا عنه وتوفي سنة ٤٥٤هـ (٢) .

٥ - أبو يعلى القاضي محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ، الإمام العلامة شيخ الحنابلة صاحب التعليقة الكبرى وغيرها ، وهو أول من صنف وقّع في أصول المذهب الحنبلي ، وكل من صنف في الأصول بعده من الحنابلة فهو عيال عليه ، وعليه تفقه أبو الخطاب فأخذ عنه وأكثر وكثيرا ما يذكره في مصنفاته ، قال فيه الخطيب : كتبنا عنه وكان ثقة ، ولد - رحمه الله - سنة ٣٨٠هـ وتوفي في محرم سنة ٤٥٨هـ (٣) .

٦ - أبو علي الحسن بن غالب بن علي المقرئ ويعرف بابن المبارك ، قال فيه الخطيب : كان له سميت وهيبة وظاهر وصلاح ، لكنه انتقده ، لكذبه في بعض القراءات ونقلها عن العلماء ، مولده سنة ٣٦٦هـ ، ووفاته سنة ٤٥٨هـ في رمضان (٤) .

---

(١) تاريخ بغداد : ٢/٢٥٥ - ٢٥٦ ، المنتظم ٨/٢١٧ ، ومعجم البلدان ٢/٩٤ ، واللباب في تهذيب الأنساب ١٠/٢٥١ ، والكامل ٨/٩٠ .

(٢) تاريخ بغداد ٧/٣٩٣ ، المنتظم ٨/٢٢٧ ، وسير أعلام النبلاء ١٨/٦٨ .

(٣) تاريخ بغداد ٢/٢٥٦ ، وطبقات الحنابلة ٢/١٩٣ - ٢٣٠ ، المنتظم ٨/٢٤٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٨/٨٩ .

(٤) تاريخ بغداد ٧/٤٠٠ ، المنتظم ٨/٢٤٢ ، وذكره الذهبي في السير في نهاية ترجمة أبي يعلى ١٨/٩١ .



٧- أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد الهاشمي العباسي القاضي، ولد سنة ٣٨٤هـ، قال فيه الخطيب: حدث شيئاً يسيراً... وكان صدوقاً، وقال الذهبي في السير قال: أحمد بن صالح كان ثقة مأموناً، وتوفي - رحمه الله - سنة ٤٦٤هـ<sup>(١)</sup>.

٨- أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد السلمي المعروف بابن المسلمة، الإمام الثقة والشيخ الجليل، ولد سنة ٣٧٥هـ. قال الخطيب فيه: كتبت عنه وكان ثقة، وقال الذهبي في السير كان صحيح الأصول كثير السماع جميل الطريقة، توفي - رحمه الله - سنة ٤٦٥هـ<sup>(٢)</sup>.

٩- أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الدامغاني الحنفي العلامة شيخ قضاة العراق، قال الذهبي فيه: كان ذا جلاله وحشمة وافرة إلى الغاية، مولده سنة ٣٩٨هـ كما ذكر ذلك الخطيب، ووفاته سنة ٤٧٨هـ<sup>(٣)</sup>.

وغير هؤلاء ممن لم يتسن لنا معرفتهم؛ لأن من ترجم لأبي الخطاب ذكر هؤلاء، ثم يقول: «وغيرهم» مما يدل على أن له شيوخاً لم يذكرهم.

---

(١) تاريخ بغداد: ١/٣٦٥، والمتنظم ٨/٢٧٤، وسير أعلام النبلاء ١٨/٢٣٨-٢٣٩.

(٢) تاريخ بغداد ١/٣٥٦-٣٥٧، والمتنظم ٨/٢٨٢، وسير أعلام النبلاء ١٨/٢١٣-٢١٤، ٢١٥.

(٣) تاريخ بغداد ٣/١٠٩، والمتنظم ٩/٢٢، واللباب في تهذيب الأنساب ١/٤٨٦، وسير أعلام النبلاء ١٨/٤٨٥.

ملاحظة: الخطيب البغدادي - رحمه الله - ترجم لأحمد الهاشمي - وابن المسلمة، والدامغاني، علماً أن وفياتهم تأخرت عن وفاة الخطيب، وإنما ترجم لهم في حياتهم لاشتهارهم.



## « المبحث الرابع »

### تلاميذ المؤلف

كان أبو الخطاب — رحمه الله — حريصاً على طلب العلم منذ أن كان يافعاً. وقد حصل علومًا كثيرة، أهله للتدريس والتأليف، ولذلك قصده طلبة العلم، وحرصوا على الأخذ والرواية عنه، زال نهل مما عنده من العلوم المختلفة.

وسأذكر هنا من أخذ عنه العلم، وسأرتبهم حسب وفائهم. وهم:

١ — أبوسعبد عبد الوهاب بن حمزة بن عمر البغدادي الفقيه المعدل. ولد

سنة ٤٥٧ هـ، أثنى عليه ابن الجوزي فقال: كان مرضي الطريقة،

جميل السيرة من أهل السنة. توفي — رحمه الله — سنة ٥١٥ هـ<sup>(١)</sup>.

٢ — أبو الحسن علي بن الحسن الدواحي، أخذ عن أبي الخطاب الفقه

والحديث، لم استطع العثور على سنة ولادته، توفي سنة ٥٢٦ هـ<sup>(٢)</sup>.

٣ — أبوبكر أحمد بن محمد بن أحمد الدينوري، أحد الفقهاء الأعيان، قال

ابن الجوزي: قال أسعد المهيني شيخ الشافعية: ما اعترض أبوبكر

الدينوري على دليل أحد إلا ثلم منه ثلثة، له كتاب: التحقيق في

مسائل التعليق، لم يذكر مترجموه سنة ولادته، وتوفي سنة

٥٣٢ هـ<sup>(٣)</sup>.

---

(١) المنتظم ٢٢٩/٩، وذيل طبقات الحنابلة ١٧٢/١، والمنهج الأحمد ٢٧١/٢، وشذرات الذهب ٤٧/٤.

(٢) ذيل الطبقات ١٧٨/١، والمنهج الأحمد ٧٦/٢، والشذرات ٧٩/٤.

(٣) المنتظم ٧٣/١٠، والبداية والنهاية ٢٢٨/١٢، وذيل الطبقات ١٩٠/١، والمنهج الأحمد ٢٨٤/٢، والشذرات ٩٨/٤.

٤ — أبو جعفر محمد بن محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني، تفقه على أبيه أبي الخطاب. ولد سنة ٥٠٠هـ، وتوفي سنة ٥٣٣هـ، له كتاب الفريد<sup>(١)</sup>. وستأتي له مزيد ترجمة في الكلام عن أسرته.

٥ — أبو الفتح عبد الله بن هبة بن أحمد بن محمد السامري، الفقيه، أخذ الفقه عن أبي الخطاب، وحدث عنه باليسير، وكان مولده سنة ٤٨٥هـ، ووفاته سنة ٥٤٥هـ<sup>(٢)</sup>.

٦ — أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن علي الحلواني، الفقيه الإمام، ولد سنة ٤٩٠هـ، وبرع بالفقه والأصول، وله فيها مصنفات. توفي سنة ٥٤٦هـ<sup>(٣)</sup>.

٧ — أبو علي أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن نجا المعروف بابن شاتل الأزجي القاضي، قال ابن رجب — رحمه الله — أنه سمع من الهكاري سنة ٤٥٤هـ ثم قال: كذا ذكره القطيعي وفيه نظر، — كأنه يشكك في ذلك — ولم أجد تحديدا لولادته، وكان وفاته سنة ٥٤٨هـ<sup>(٤)</sup>، وعلى قول القطيعي يكون جاوز المئة. والله أعلم.

٨ — أبو الفضل: محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السلامي البغدادي الإمام الحافظ، مولده سنة ٤٦٧هـ، الأديب اللغوي ومحدث بغداد، كان في أول حياته شافعيًا، ثم انتقل إلى مذهب أحمد لرؤيا منامية رآها، توفي — رحمه الله — سنة ٥٥٠هـ<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) ذيل الطبقات ١/١٩١، والمنهج الأحمد ٢/٢٨٥، وشذرات الذهب ٤/١٠٣.  
(٢) ذيل الطبقات ١/٢١٩، والمنهج الأحمد ٢/٣٠٤، والشذرات ٤/١٤٣، وذكر وفاته سنة ٥٤٦هـ.  
(٣) المنتظم ١٠/١٤٦، وذيل الطبقات ١/٢٢١، والمنهج الأحمد ٢/٣٠٥، وطبقات المفسرين للداودي ١/٢٧٤، وشذرات الذهب ٤/١٤٤.  
(٤) ذيل طبقات الحنابلة ١/٢٢٣، والمنهج الأحمد ٢/٣٠٩، وشذرات الذهب ٤/١٤٧، وسماه صاحب الشذرات حمد.  
(٥) المنتظم ١٠/١٦٢، وسير أعلام النبلاء ٢٠/٢٦٥، وذيل طبقات الحنابلة ١/٢٢٥، والمنهج الأحمد ٢/٣١٠.



٩ — أبوبكر: محمد بن خذاداذ: العراقي المأموني المباردي الحداد الأديب،  
الفقيه. وخذاداذ: بخاء وذل معجمتين، ثم ألف ثم دال مهملة  
ثم ألف، ثم ذال معجمة، أثنى عليه كثيرا. توفي — رحمه الله سنة  
٥٥٢هـ<sup>(١)</sup>.

١٠ — أبو العباس: أحمد بن مهلهل بن عبدالله بن أحمد البرداني، المقرئ  
الزاهد الضرير، قرأ الفقه أولا على أبي الخطاب ثم على أبي بكر  
الدينوري، وتوفي في غرة جمادى الأولى سنة ٥٥٤هـ<sup>(٢)</sup>.

١١ — أحمد بن معالي — ويسمى معالي عبدالله — اسمان له: ابن بركة  
الحربي، وصفه ابن الجوزي، بحسن الفهم والفطنة في المناظرة،  
إلا أنه كان متلونا في المذهب حيث إنه كان حنبليا ثم حنفيا  
فشافعيا فحنبلية، توفي في ثامن عشر جمادى الأولى سنة  
٥٥٤هـ<sup>(٣)</sup>.

١٢ — أبو حكيم: إبراهيم بن دينار بن أحمد بن الحسين النهرواني الرزاز  
الفقيه الفرضي، ولد سنة ٤٨٠هـ، والرزاز لعلها نسبة إلى بيع  
الرز<sup>(٤)</sup>. وقد صنف كتابا شرح به الهداية لأبي الخطاب في تسعة  
مجلدات ولم يكمله، توفي سنة ٥٥٦هـ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الباب في تهذيب الأنساب ١٥٩/٣ «المباردي»، وذيل الطبقات ٢٣١/١، والمنهج الأحمد  
٣١٤/٢، والشذرات ١٦٤/٤.

(٢) ذيل الطبقات ٢٣٦/١، والمنهج الأحمد ٣١٦/٢، والشذرات ١٧٠/٤.

(٣) المنتظم ١٩٠/١٠، وسير أعلام النبلاء ٣١٥/٢٠، وذيل الطبقات ٢٣٢/١، والمنهج  
الأحمد ٣١٦/٢، والشذرات ١٧٠/٤.

(٤) ذكر ابن الأثير في الباب ٢/٢٢، أحمد بن محمد بن علوية الرزاز ومحمد بن عبيد الله الرزاز ثم  
قال وخلق كثير ينسبون كذلك فلعل صاحبنا منهم.

(٥) المنتظم ٢٠١/١٠، والسير ٣٩٦/٢٠، وذيل الطبقات ٢٣٩/١، والمنهج الأحمد ٣٣٢/٢،  
والشذرات ١٧٦/٤.

١٣ - أبو المعمر : عبدالله بن سعد بن الحسين الوزان العطار ويسمى خزيفة بالزاي والياء . ولد سنة ٤٨٠هـ ، وتوفي سنة ٥٦٠هـ ، أخذ الفقه عن أبي الخطاب الكلوذاني وأخذ القراءات عن أبي الخطاب الجراح<sup>(١)</sup> .

١٤ - أبو محمد عبدالقادر بن أبي صالح الجيلي الهاشمي الحسيني من ذرية الحسن بن علي - رضي الله عنهما - ولد سنة ٤٧١هـ ، وأثنى عليه مترجموه وذكروا له كرامات وغير ذلك .  
وقال ابن رجب في الطبقات : إن مولده سنة ٤٩٠ أو ٤٩١هـ ، مخالفاً بذلك جميع من ترجم له ، وهو الذي وسع مدرسة المخرمي ، وكانت وفاته سنة ٥٦١هـ<sup>(٢)</sup> .

١٥ - أبوطالب : المبارك بن علي بن محمد بن علي بن خضير البغدادي الصيرفي البزاز، الإمام المحدث والصادق المفيد، ولد سنة ٤٨٣هـ .

قال الذهبي عنه في السير: بورك له في حديثه وحدث بأكثر مسموعاته . كان في سعة من الدنيا فأنفقها في طلب الحديث وعلى أهله إلى أن افتقر . توفي - رحمة الله - سنة ٥٦٢هـ<sup>(٣)</sup> .

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤٣٨/٢٠ ، وذييل الطبقات ٢٨٩/١ ، والمنهج الأحمد ٣٦٢/٢ ، والشذرات ١٨٩/٤ .

(٢) المتظم ٢١٩/١٠ ، وسير أعلام النبلاء ٤٣٩/٢٠ ، والبداية والنهاية ٢٦٨/١٢ ، وذييل الطبقات ٢٩٠/١ ، والنجوم الزاهرة ٣٧١/٥ ، وشذرات الذهب ١٩٨/٤ ، وفوات الوفيات ٣٧٣/٢ ، والأعلام ٤٧/٤ .

(٣) تذكرة الحفاظ ١٣١٩/٤ ، وسير أعلام النبلاء ٤٨٧/٢٠ ، والنجوم الزاهرة ٣٧٦/٥ ، وشذرات الذهب ٢٠٦/٤ .

١٦ — أبو الحسن : سعد الله بن نصر بن سعيد الدجاجي ويعرف بابن الحيواني الفقيه الواعظ المقرئ ، ولد سنة ٤٨٢ هـ ، وهو الذي روى عن أبي الخطاب كتاب الهداية وقصيدته في السنة المعروفة باسم عقيدة أهل الأثر ، أثنى عليه . توفي سنة ٥٦٤ هـ<sup>(١)</sup> .

١٧ — أبو عبد الله مسلم بن ثابت بن زيد بن القاسم بن أحمد بن النحاس البزاز البغدادي ويعرف بابن جوالق بضم الجيم ، ولد سنة ٤٩٤ هـ ، تفقه على أبي الخطاب وبعده على أبي بكر الدينوري ، توفي — رحمه الله — سنة ٥٧٢ هـ<sup>(٢)</sup> .

١٨ — أبو الفتح : أحمد بن أبي الوفاء عبد الله بن عبد الرحمن الصائغ الإمام الفقيه ، ولد في بخران سنة تسعين وأربعمائة ، وهناك قول آخر أنه ولد سنة سبعين وأربعمائة ، ولقد لزم الخطاب وخدمه وأخذ عنه الفقه ، وتوفي — رحمه الله عليه — سنة ٥٧٦ أم ٥٧٥ هـ ، فيكون قد زاد على مئة سنة على قول من قال إنه ولد سنة ٤٧٠ هـ ، وجزم صاحب النجوم الزاهرة بأن وفاته سنة ٥٧٥ هـ نقلا عن تاريخ الذهبي<sup>(٣)</sup> .

١٩ — أبو الفضل : وفا بن أسعد التركي الخباز<sup>(٤)</sup> .

---

(١) المنتظم ١٠/٢٢٨ ، وذيل الطبقات ١/٣٠٢ ، وشذرات الذهب ٤/٢١٢ ، وفوات الوفيات ٤٦/٢ .

(٢) المنتظم ١٠/٢٦٨ ، وذيل الطبقات ١/٣٣٧ ، وشذرات الذهب ٤/٢٤٣ .

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ١/٣٤٧ ، والنجوم الزاهرة ٦/٨٦ ، وشذرات الذهب ٤/٢٤٩ .

(٤) شذرات الذهب ٤/٢٦٣ .



هؤلاء هم الذين اشتهروا بالأخذ عن أبي الخطاب ، وهناك كثيرون تركتهم من تلاميذ أبي الخطاب ، للتخفيف أولا ، ولإحاطة على مصادر تراجم أبي الخطاب ، حيث ذكروا ضمن من أخذ عنه .

وقد كثر تلاميذ أبي الخطاب لِمَا له من المكانة العلمية المرموقة حيث اشتهر بالفقه والأصول ، إضافة إلى ما كان يعرف عنه من اتباع الأثر ، ولذلك نراه سلك في العقيدة مسلك أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات إثباتها من غير تأويل ولا تحريف ولا تعطيل .

يؤيد ما أقول قصيدته المشهورة المعروفة باسم عقيدة أهل الأثر والتي مطلعها .

دع عنك تذكّار الخليط المنجد  
والشوق نحو الآنسات الخُرْد<sup>(١)</sup>  
والنوح في أطلال سعدي انما  
تذكّار سعدي شغل من لم يسعد

---

(١) الخرد: بضم الخاء وتشديد الدال مع فتحها ، وهي من النساء ، الحية . الصحاح ٤٦٨/٢ ،  
والخرد: جمع ومفردا خريدة . والخرد أيضا: هي من النساء البكر التي لم تمس قط ، وقيل هي  
الحية الطويلة السكوت ، الخافضة الصوت ، الحفرة المسترة قد جاوزت الأعصار ولم تعنس .  
المحكم لابن سيده ٨٤/٥ ، ولسان العرب ١٦٢/٣ ، وتاج العروس ٥٥/٨ - ٥٦ .



## « المبحث الخامس »

### آثار المؤلف العلمية

أفنى أبوالخطاب حياته في خدمة العلم ، ففي أول حياته كان يطلب العلم على الشيوخ العلماء المتضلعين بالعلم مثل أبي يعلى الفراء وأبي محمد الجوهري وأبي طالب العشاري وغيرهم .

ثم نرى أبا الخطاب أخذ مجلسه للتدريس وبدأ أيضا بالتأليف ، لكنني لم أجد في كتبه التي بين أيدينا وهي الهداية وعقيدة أهل الأثر ، وكذا الانتصار ما يدلنا متى بدأ أبوالخطاب بالتأليف ، هل بدأ بالتأليف مع بدايته للتدريس أم أنه بدأ بالتدريس ثم بعد ذلك بدأ بالتأليف . هذا سيتبين — إن شاء الله — بعد أن تطبع جميع مؤلفات أبي الخطاب ، ثم يبدأ بالمقارنة حيث يمكن بالاستقراء أن نميز بين المتأخر منها حيث يحيل عادة على المتقدم كما جرت بذلك عادة المؤلفين . أما آثار أبي الخطاب فهي :

أولا : الكتب المؤلفة بالفقه والأصول ونبدأ بالمطبوع منها :

١ — الهداية : وهو كتاب متوسط في مجلدين ، طبع في مطابع القصيم عام ١٣٩٠ هـ . وقد حققه الشيخان : إسماعيل الأنصاري ، وصالح السليمان العمري وأخوه الأستاذ ناصر العمري .

٢ — التمهيد في الأصل وليس لأبي الخطاب كتاب سواه في الأصول ، وقد قام بنشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة جامعة إم القرى بتحقيق الدكتورين مفيد أبوعمشة ومحمد بن علي بن إبراهيم .

ثانيا : المخطوط :

١ — الانتصار في المسائل الكبار ويسمى الخلاف الكبير وسأتكلم عنه فيما بعد — إن شاء الله .

- ٤ - رؤوس المسائل : ويسمى الخلاف الصغير<sup>(١)</sup>.
- ٥ - العبادات الخمس : وقد شرح هذا الكتاب أبو عبد الله<sup>(٢)</sup> محمد بن أبي المكارم الفضل بن بختيار اليعقوبي المتوفى سنة ٦١٧ هـ.
- ٦ - مناسك الحج<sup>(٣)</sup>.
- ٧ - التهذيب في الفرائض ، وذكر الزركلي في الأعلام<sup>(٤)</sup> أنه يوجد في مكتبة شستريتي برقم ٣٧٧٨.
- ٨ - القصيدة المشهورة بالدالية وقد طبعت كثيرا باسم عقيدة أهل الأثر<sup>(٥)</sup>، كما أنها توجد ضمن ترجمة أبي الخطاب في المنتظم والمنهج الأحمد وغيرها.
- ٩ - مجموعة قصائد تدل على قريحة أدبية.
- هذا وقد اعتنى العلماء بكتب أبي الخطاب عناية فائقة وخاصة كتاب الهداية : هذا الكتاب النفيس العظيم بين شارح ، ومختصر ، وحق لهم ذلك ، فهو مرتع خصب لمن أراد الشرح والزيادة ، وهو مورد عذب لمن أراد الإختصار والإيجاز ، ونحن نحمد الله الذي حفظ لنا هذا الجوهر النفيس .
- 
- (١) انظر السير: ٣٤٩/١٨ ، وذيل الطبقات ١١٦/١ ، والمنهج الأحمد ٢/٢٣٤ ، وإيضاح المكنون ١/٥٤٧ ، والأعلام ٥/٢٩١ ، ومعجم المؤلفين ٨/١٨٨ .
- (٢) انظر الذيل ١/١١٦ ، والمنهج ٢/٢٣٤ ، وانظر أيضا الذيل ٢/١٢٣ ، وشذرات الذهب ٥/٧٦-٧٧ .
- (٣) انظر الذيل ١/١١٦ ، والمنهج ٢/٢٣٤ .
- (٤) الأعلام ٢/٢٩١ ، وذيل الطبقات ١/١١٦ ، والمنهج ٢/٢٣٤ ، وإيضاح المكنون ١/٣٤١ ، والأعلام ٥/٥٩١ ، ومعجم المؤلفين ٨/١٨٨ .
- (٥) طبعت ضمن الرسائل الكمالية وتوجد في المنتظم ٩/١٩١ - ١٩٢ ، والمنهج الأحمد ٢/٢٣٤ - ٢٣٥ ، ومقدمة الهداية ١/٤ - ٥ ، وسماها الذهبي في السير قصيدة في المعتقد ١٩/٣٤٩ .

هذا وقد شرح الهداية عدد من العلماء منهم :

١ - أبوالبقاء : عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العكبري :  
المولود سنة ٥٣٢هـ ، والمتوفى سنة ٦١٦هـ وكان فقيها لغويا مفسرا  
وفرضيا<sup>(١)</sup>.

وأبوالبقاء هو صاحب كتاب : (البيان في إعراب القرآن) مطبوع ويسمى  
خطأ املاء ما من به الرحمن وكتاب المشوف المعلم الذي طبعته جامعة أم  
القرى . له كتاب شرح الهداية في مجلد لطيف وتربو مؤلفاته على خمسين كتابا  
مذكورة في مواضع ترجمته .

٢ - أبو عبدالله محمد بن الخضر بن محمد بن تيمية الفقيه المفسر المولود  
سنة ٥٤٢هـ ، والمتوفى سنة ٦٢٢هـ شرح الهداية لأبي الخطاب في  
مجلدات ولم يتمه<sup>(٢)</sup>.

٣ - أبوالبركات مجد الدين عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن تيمية  
الحراني جد تقي الدين أبي العباس شيخ الحنابلة في وقته ، ولد سنة  
٥٩٠هـ تقريبا وتوفى سنة ٦٥٢هـ ، وهو صاحب كتاب المحرر  
وكتاب المنتقى من أخبار المصطفى . شرح الهداية في كتاب سماه  
منتهى الغاية في شرح الهداية بيض منه أربعة مجلدات إلى الحج ،  
والباقي لم يبيضه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) وفیات الأعيان ٣/ ١٠٠ ، وسیر أعلام النبلاء ٢٢/ ٩١ - ٩٢ - ٩٣ ، وذیل طبقات الحنابلة  
٢/ ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٣ ، وشذرات الذهب ٥/ ٦٨ .

(٢) وفیات الأعيان ٤/ ٣٨٦ ، وسیر أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٨٨ - ٢٨٩ ، وذیل طبقات الحنابلة  
٢/ ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٦ .

(٣) سیر أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ ، وفیات الوفیات ٢/ ٣٢٣ - ٣٢٤ ، وذیل  
طبقات الحنابلة ٢/ ٢٤٩ - ٢٥٤ ، والنجوم الزاهرة ٧/ ٣٣ ، وشذرات الذهب ٥/ ٢٥٧ .



- ٤ - أبو الفضائل صفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله القطيعي المولود سنة ٦٥٨ هـ، والمتوفى سنة ٧٣٩ هـ، له كتب كثيرة منها شرح المحرر وشرح العمدة. اختصر الهداية في كتاب سماه: إدراك الغاية في اختصار الهداية: في مجلد صغير ثم شرحه في أربعة مجلدات<sup>(١)</sup>.
- ٥ - أبو حكيم إبراهيم بن دينار النهرواني: شرح الهداية في تسعة مجلدات ومات ولم يتمه، مولده سنة ٤٨٠ هـ، ووفاته ٥٥٦ هـ<sup>(٢)</sup>.
- ٦ - أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة. اختصر الهداية في مجلد واحد ومعلوم أن الموفق ولد سنة ٥٤١ هـ، وتوفى سنة ٦٢٠ هـ<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ٢/٤٢٩، وشذرات الذهب ٦/١٢١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٠/٣٩٦، وذيل طبقات الحنابلة ١/٢٣٩ - ٢٤٠، والمنهج الأحمد ٢/٣٢٢ - ٣٢٣، وشذرات الذهب ٤/١٧٦ وهدية العارفين ١/٩.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٢/١٦٨، وفوات الوفيات ٢/١٥٨ - ١٥٩، وذيل طبقات الحنابلة ٢/١٣٣ - ١٤٩، وشذرات الذهب ٥/٨٨ / ٩٢.



## « المبحث السادس »

### عقيدة أبي الخطاب

لقد سلك أبو الخطاب مسلك أهل السنة والجماعة وطريقة السلف الصالح بالإيمان بأسماء الله وصفاته وإمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تمثيل ولا تأويل ولا تحريف، يؤيد ما نقول قصيدته الدالية المعروفة باسم عقيدة أهل الأثر وسأورد منها ما يؤيد ما ذهب إليه :

قالوا: فهل تصف الإله؟ أين لنا	قلت الصفات لذي الجلال السرمدي
قالوا: فهل تلك الصفات قديمة	كالذات؟ قلت كذاك لم يتجدد
قالوا: فهل لله عندك مشبه؟	قلت المشبه في الجحيم الموصد <sup>(١)</sup>
قالوا: فأنت تراه جسماً مثلنا <sup>(٢)</sup> ؟	قلت المجسم عندنا كالملحد
قالوا: فهل هو في الأماكن كلها؟	فأجبت بل في العلو مذهب أحمد <sup>(٣)</sup>
قالوا: فتزعم أن على العرش استوى؟	قلت: الصواب كذاك أخبر سيدي
قالوا: فما معنى استواءه؟ أين لنا	فأجبتهم هذا سؤال المعتدي
قالوا: النزول فقلت ناقله لنا <sup>(٤)</sup>	قوم تمسكهم بشرع محمد <sup>(٥)</sup>
قالوا: فكيف نزوله؟ فأجبتهم	لم ينقل التكييف لي في مسند
قالوا: فيوصف <sup>(٦)</sup> أنه متكلم	قلت السكوت نقيصة المتوحد

- 
- (١) وفي كتاب الرسائل الكمالية عجز هذا البيت: قلت المشبه في الجحيم الموقد، بدلاً من الموصد.
- (٢) وفي كتاب الرسائل الكمالية قلنا بدلاً من قوله مثلنا.
- (٣) كذا نهاية شطر هذا البيت في المنتظم ومقدمة الهداية، وفي المنهج الأحمد، والرسائل الكمالية. قلت: الأماكن لا تحيط بسيدي.
- (٤) في المنتظم قال: ناقله له بدلاً من ناقله لنا.
- (٥) وكذا الشطر الثاني في المنتظم والهداية. وفي المنهج الأحمد والرسائل الكمالية: قوم همو نقلوا شريعة أحمد.
- (٦) في المنهج الأحمد والرسائل: تصفه بدلاً من يوصف.

قالوا: فما القرآن؟ قلت كلامه	من غير ما حدث وغير تجدد
قالوا: الذي <sup>(١)</sup> تتلوه؟ قلت كلامه	لا ريب فيه عند كل مسدد <sup>(١)</sup>
قالوا: فأفعال العباد فقلت ما	من خالق غير الإله الأجد
قالوا: فهل فعل القبيح مراده	قلت الإرادة كلها للسيد
لو لم يرده لكان ذاك <sup>(٢)</sup> نقيصة	سبحانه عن أن يعجز في الردى
قالوا: فما الإيمان؟ قلت مجاوبا	عمل وتصديق بغير تبلى <sup>(٣)</sup>
قالوا: فينظر بالعيون؟ أبين لنا	فأجبت رؤيته لمن هو مهتدى <sup>(٤)</sup>
قالوا: فهل لله علم؟ قلت ما	من عالم إلا بعالم مرتدي

هذه الأبيات أبانت لنا عقيدة أبي الخطاب بيانا شافيا كافيا وافيا كما أن من ترجمه أثنى عليه ثناء يدل على رضاهم فقد قال العلامة ابن رجب في ذيل الطبقات: . . . وكان مع ذلك كامل الدين، غزير العقل، جميل السيرة، مرضي الفعال، محمود الطريقة، وعن ابن رجب نقل العليمي في المنهج الأحمد<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) في المنهج فما بدل الذي، وموحد بدل مسدد.  
(٢) في المنهج والرسائل لو لم يرده كان. كان.  
(٣) في الرسائل الكمالية: بغير تردد.  
(٤) سقط البيتان من المنهج الأحمد والرسائل الكمالية.  
(٥) الذيل ١/١١٧، والمنهج ٢/٢٣٦.

## «المبحث السابع»

### أسرة أبي الخطاب

إن المعلومات التي استطعنا الحصول عليها، من المصادر التي بين أيدينا معلومات شحيحة جداً. فلم تذكر شيئاً عن أسرة أبي الخطاب. والذي ظهر لي — والله أعلم — أن أسرة أبي الخطاب لم يشتهر أحد منهم بطلب العلم، ولو فعلوا لوجدنا لهم ذكراً، وخاصة في كتب التراجم المطولة كتاريخ بغداد، والذيل عليه. لكن لم أجد ما يروي الظماً عن هذه الأسرة الكريمة، وهذا هو الذي جعلني أميل إلى أن هذه العائلة لم يبرز منها أحد سوى أبي الخطاب.

أما أبناء أبي الخطاب فله ابنان فقط. وهما اللذان وجدت لهما ترجمة يسيرة:

أولهما: أبو جعفر: محمد بن أبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني. الفقيه، ابن الفقيه، ولد سنة ٥٠٠ هـ أي قبل وفاة أبيه بعشر سنين.

قال ابن رجب: قال ابن القطيعي: وتفقه على أبيه، وبرع في الفقه، وأنكر ابن رجب، على ابن القطيعي: أن يكون برع في الفقه، على أبيه؛ لأن من كان عمره عشر سنين، لا يمكن أن يحدث منه ذلك في تلك السن. وأرى أن قول ابن القطيعي صحيح، بحيث يكون محمد درس الفقه، على أبيه أولاً. ثم على غيره بعد وفاة أبيه. وبرع في الفقه بعد ذلك. وصنف محمد هذا، مؤلفاً سماه الفريد، وتوفي سنة ٥٣٣ هـ<sup>(١)</sup>.

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١/١٩١-١٩٢، والمنهج الأحمد ٢/٢٨٥-٢٨٦، وشذرات الذهب ٤/١٠٣، وهدية العارفين ٢/٨٨، وإيضاح المكنون ٢/٣١٩، ومعجم المؤلفين ١١/١٧٥.



وثانيهما : أبو الفرج أحمد بن أبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني، ذكر ضمن ترجمة أخيه، ونقل ابن رجب عن كتاب تاريخ القضاة لابن المندائي أن أبا الفرج أحمد بن محفوظ هو المتوفى سنة ٥٣٣هـ<sup>(١)</sup>، لكن كل من ترجم لمحمد بن محفوظ ذكروا أنه هو المتوفى في تلك السنة .  
حفيد أبي الخطاب :

وله حفيد واحد : محفوظ بن أحمد بن محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني البغدادي الحنبلي، ذكره ابن رجب وقال : إن أبا الحسن القطيعي نقل عنه سنة ولادة عمه محمد بن محفوظ، ولم يذكر ابن رجب عنه ولا عن أبيه شيئاً<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٩٢، والمنهج الأحمد ٢/ ٢٨٥-٢٨٦.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٩٢.



## « المبحث الثامن »

### أدب وشعر أبي الخطاب

كثير ممن ترجموا أبا الخطاب وصفوه بالأدب والشعر. فقال ابن الجوزي في المنتظم: كان ثقة ثبّتا غزير الفضل والعقل وله شعر مطبوع<sup>(١)</sup>. ثم ذكر قصيدته الدالية<sup>(٢)</sup>.

وقال ياقوت في معجم البلدان: الكثير الفضل والعلم والأدب والكتابة، وله شعر حسن جيد<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن الأثير في اللباب... وكان غزير الفضل وله شعر رقيق<sup>(٤)</sup>. وقال الذهبي في السير: كان ثقة مفتياً صالحاً، عابداً ورعاً، حسن العشرة، له نظم رائع. وقال ناقل كلام ابن النجار: وصنف في المذهب والأصول، والخلاف، والشعر<sup>(٥)</sup> الجيد<sup>(٦)</sup>.

وقال الدميّاطي: وصنف في المذهب والأصول، وكانت له يد حسنة في الأدب، ويقول الشعر اللطيف<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن رجب: وكانت له يد حسنة في الأدب ويقول الشعر اللطيف وله قصيدة دالية في السنة، معروفة ومقتطعات عديدة من الشعر<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) المنتظم ٩/ ١٩٠.
  - (٢) وهي المعروفة بعقيدة أهل الأثر، وسبق ذكرها في صحيفة رقم ٦٥.
  - (٣) معجم البلدان ٤/ ٤٧٧.
  - (٤) اللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ١٠٧.
  - (٥) هكذا في السير ولعل صحة العبارة وله الشعر الجيد.
  - (٦) سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٤٩ - ٣٥٠.
  - (٧) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ٢٢٦.
  - (٨) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١١٧.

وقال العليمي : وكانت له يد حسنة في الأدب ، ويقول الشعر اللطيف<sup>(١)</sup> ، ثم ذكر القصيدة الدالية .  
وقال ابن العماد : كان إماماً علامة ، ورعاً صالحاً ، وافر العقل غزير العلم حسن المحاضرة جيد النظم<sup>(٢)</sup> .

وإليك نماذج من شعره :

إن كنت يا صاح بوجدي عالماً  
وإن جهلت مــــا ألاقى بهم  
هم قتلوني بالصدود والقلبي  
يا من يخاف الإثم في وصلي أما  
هبني رضيت أن تكون قاتلي  
سلوا النجوم بعدكم عن مضجعي  
وقال أيضاً :

وقربتني حتى تملكتم مهجتي  
وأضمرت نيران الجوى في جوانحي  
تجافيت إماماً قاتلي أو معذبي  
خف الله في سفك الدماء فربما  
وقالوا ألا ينهاك عقلك عنهم؟  
لقد بعثهم حلمي بحلو وصالهم  
وقال<sup>(٥)</sup> :

بأبي من إذا شكوت إليه

حبه قال : ذا محال وهو

(١) المنهج الأحمد ٢ / ٢٣٤ .

(٢) شذرات الذهب ٤ / ٢٧ .

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ١ / ١٢٠ ، والمستفاد ٢٢٧ .

(٤) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ٢٢٧ .

(٥) ذيل طبقات الحنابلة ١ / ١١٩ .

وإذا ما حلفت بالله إني  
لا ومن خصه بحسن بديع  
لا تبدلت في هواه ولا خنس—  
وقال أيضا<sup>(١)</sup>:

كيف اخفي هواكم وعليه  
وإذا اللائمون لاموا فطرفي  
أنتم للفؤاد هم وللعبي  
كل يوم تجددون علي قل—  
ولئن دام ذا ولا دام منكم  
وله كذلك<sup>(٢)</sup>:

علام أجازي بالوصال قطيعة  
وكم ذا التجني منك في كل ساعة  
لئن لان جنبي عنكم فهو والهوى  
وإن كان ذنبي عنكم كلني بكم  
غرامي بكم حتى الممات مضاعف

صادق ، قال لي يمينك لغو  
وجمال جسمي به اليوم نضو  
ست ولا حل لي عليه السلو

شاهد الحزن ، والنحول ينم  
في هواكم أعمى وسمعي أصم  
من سهاد وللجوانح سقم  
سبي عذابا وليس للقلب جرم  
تلفت مهجتي وفي ذاك إثم

وبالحب بغضا؟ إن ذا لعجيب  
أما لفؤادي من رضاك نصيب  
منيع ولكن الحبيب حبيب  
فما أنا منه ما حيت أتوب  
وقلبي لكم عندي علي رقيب

وقال ابن رجب نقلا عن السمعاني — ولم أجده في الأنساب فلعله في ذيل  
تاريخ بغداد أن أبا الخطاب جاءته فتوى في بيتين من شعر وهما<sup>(٢)</sup>:

جاءت إليك وما يرجى سواك لها  
لاحت لناظره ذات الجمال لها

سرت فؤادي لما أن أصخت لها  
خريرة ذات حسن فانشئ لها  
فرحة الله تغشى من عصي لها

قل للإمام أبي الخطاب مسألة  
ماذا على رجل دام الصلاة فمذ  
فكتب عليها أبوالخطاب:

قل للأديب الذي وافى بمسألة  
إن الذي فتنه عن عبادته  
إن تاب ثم قضى عن عبادته

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١١٩.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١١٧-١١٨ ، والمنهج الأحمد ٢/ ٢٣٧.

وروى أحمد بن أبي الوفاء عبدالله بن عبدالرحمن الصائغ تلميذ أبي الخطاب  
له هذين البيتين<sup>(١)</sup>:

أنا شيخ وللمشايع بالآ	دأب علم يخفى على الشبان
فإذا ما ذكرتني فتأدب	فهو قرض يرد بالميزان

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١/٣٤٧.



## « الفصل الرابع »

الآراء التي خالف فيها المؤلف المذهب



## «الفصل الرابع»

### الآراء التي خالف فيها المؤلف المذهب

كان أبو الخطاب — رحمه الله عليه — قد انفرد عن الأصحاب بآراء كما ذكر ذلك ابن رجب<sup>(١)</sup> — رحمه الله — .

١ — فمن ذلك ما قاله في الهداية : في كتاب الصلاة باب صلاة التطوع ، بأن للعصر سنة قبلها بأربع ركعات<sup>(٢)</sup> .

٢ — ومنها قوله في الانتصار والهداية : بأن الكفار لا يملكون أموال المسلمين بالقهر وهذا نصه كما في الهداية : (وهل يملك المشركون أموال المسلمين بالقهر؟ ظاهر كلام أحمد رحمه الله — أنهم لا يملكونها)<sup>(٣)</sup> . .

٣ — وما قاله في الهداية : في كتاب الصيام ، باب صوم النذر والتطوع ومن دخل في حج تطوع أو عمرة تطوع ، لزمه إتمامها ، فإن أفسدهما ، أو فات وقت الحج فهل يلزم القضاء؟ على روايتين<sup>(٤)</sup> .  
قال ابن رجب : لم يذكر ذلك — لزوم قضاء حج وعمرة التطوع — في كتاب الحج ولا في غير الهداية<sup>(٥)</sup> .

٤ — وما قاله في الهداية بأن من نذر هديا بعينه لا يجوز له إبداله ولا بيعه

---

(١) ذيل الطبقات : ١/١٢٠ .

(٢) الهداية ١/٣٨ ، وذيل الطبقات ١/١٢٠ .

(٣) الهداية ١/١١٩ ، وانظر المغني ٨/٤٣٣ ، والشرح الكبير ٤/٢١٩ ، والمبدع ٣/٣٥٦ ، والإنصاف ٤/١٥٩ - ١٦٠ ، وذيل الطبقات ١/١٢٠ .

(٤) الهداية ١/٨٦ .

(٥) الذيل ١/١٢١ .

لزوال ملكه عنه<sup>(١)</sup>، وصرح بمخالفته لأحمد والأصحاب حيث يقول  
من نذر هديا بعينه جاز بيعه وإبداله بخير منه نص عليه واختاره  
عامة أصحابنا . . . ثم يقول وعندي أنه يزول ملكه عنه .

٥ — وما قاله : بأن الزرافة حرام وألحقها بذوات الأنياب من السباع<sup>(٢)</sup> .  
قال ابن رجب : قال السامري : وهو سهو منه .

٦ — وما قاله في كتاب النكاح ، باب ما يحرم في النكاح من كتاب الهداية  
قال : فإن اشترى أخت زوجته أو خالتها أو عمتها صح الشراء ولا  
يجل له وطء إحداهن حتى يطلق الزوجة . . . ثم قال : فإن اشتراهن  
في عقد صح الشراء ولا يجل وطء إحداهن حتى يُجرَّم الأخرى بإخراج  
عن ملكه<sup>(٣)</sup> . هكذا خالف أبو الخطاب المذهب حيث يجوز الجمع  
بين الأختين ولا تحرم إحداهما إلا بمجرد وطء الأخرى لا بمجرد أن  
يجرمها هو وإنما إذا وطئها حرمت الثانية<sup>(٤)</sup> .

٧ — وقال في الهداية في كتاب النكاح ، باب ما يحرم في النكاح . قال :  
فإذا تلوط بغيلام فحكمه في تحريم المصاهرة حكم المرأة — يحرم عليه  
أن يتزوج بإمهاته وبناته ويحرم على الغلام أمهات الواطيء وبناته ،  
عند أصحابنا ، وعندي أن حكمه حكم المباشرة فيما دون الفرج  
فيتخرج على روايتين<sup>(٥)</sup> . وقد أشار صاحب الكافي لإفراد أبي  
الخطاب بهذا<sup>(٦)</sup> .

---

(١) الهداية : ١٠٩/١ ، وانظر الذيل ١/١٢٠ .

(٢) الهداية ٢/١١٥ ، والذيل ١/١٢٠ .

(٣) الهداية ١/٢٥٢-٢٥٣ .

(٤) الكافي ٣/٤١-٤٢ ، والمبدع ٧/٦٤ ، وانظر طبقات الحنابلة ١/١٢١ .

(٥) الهداية ١/٢٥٢ .

(٦) الكافي ٣/٣٩ ، والشرح الكبير ٤/٢١٥ ، والمبدع ٧/٦١ .



وقوله — رحمه الله — وعندي أن حكمه حكم المباشرة فيما دون الفرج ،  
— يفهم اعتداده برأيه رحمه الله — ونقل ذلك الرأي عنه كثير ويفعل  
مثل ذلك بأن يذكر مسألة ثم يأتي بقول الأصحاب ، وإن كان له  
رأي بيّنه .

فهو يقول في باب عقد الذمة وأخذ الجزية ، إذا مات الإمام أو عزل أو ولي  
غيره فإن عرف مبلغ ما شرط عليهم من الجزية والضيفة أقرهم عليها ، وإن  
لم يثبت عنده ذلك رجع إلى قولهم فيما يسوغ أن يكون جزية ، فإن بان له أنهم  
نقضوا من الشروط عليهم رجع عليهم بذلك ، وعندي أنه يستأنف عقد  
الذمة معهم على ما يؤدي إليه اجتهاده<sup>(١)</sup> .

ويقول في أول كتاب الصوم : فإن نوى المراهق صوم رمضان من الليل ثم  
بلغ في أثناء النهار بالإحتلام أو السن ، فقال شيخنا : يتم ولا قضاء عليه ،  
وعندي عليه القضاء كما لو بلغ في أثناء الصلاة<sup>(٢)</sup> .

ويقول في قدر التراب الذي يستعمل في غسل الإناء من ولوغ الكلب : إنه  
ليس له حد ولا بد أن يستوعب التراب محل الولوغ<sup>(٣)</sup> .

ويقول في كتاب الطهارة باب التيمم وهو يتكلم على من به جرح وعلى  
جرحه نجاسة يستضر بإزالته . يقول : فإن كان على جرحه نجاسة يستضر  
بإزالتها تيمم وصلى ولا إعادة عليه ، وإذا تيمم للنجاسة عند عدم الماء وصلى  
لزمته الإعادة عندي ، وقال أصحابنا لا يلزمه الإعادة<sup>(٤)</sup> .

(١) الهداية ١/ ١٢٥ ، وانظر الإنصاف ٤/ ٢٣١ .

(٢) الهداية ١/ ٨٢ .

(٣) في الفروع أشار إلى هذا القول دون أن ينسبه لأحد . ولكن المرادوي في تصحيح الفروع المطبوع  
بحاشية الفروع ١/ ٢٣٦ . صرح بنسبة هذا القول لأبي الخطاب وكذلك في الإنصاف  
١/ ٣١٢ ، وذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٢٤ .

(٤) الهداية ١/ ٢١ .

ويقول في كتاب الصلاة باب صفة الصلاة : وهو يتكلم عمّا إذا يقول الإمام المأموم عند الرفع من الركوع يقول : فإن كان مأموماً ، فقال أصحابنا : لا يزيد على قول ربنا ولك الحمد . وعندي أنه يقول ذلك كالإمام والمنفرد<sup>(١)</sup> .

ويقول في كتاب الصلاة باب صلاة التطوع وهو يتكلم عن صلاة الضحى يقول : ولا يستحب المداومة عليها عند أصحابنا ، وعندي يستحب ذلك<sup>(٢)</sup> .

ويقول في كتاب الإعتكاف : هل للمعتكف إقراء القرآن وتدريس العلم يقول : وذكر أصحابنا أنه لا يستحب له إقراء القرآن وتدريس العلم ومناظرة الفقهاء . وعندي أنه يستحب له ذلك ، إذا قصد به طاعة الله تعالى لا المباهاة<sup>(٣)</sup> .

وقال في كتاب الإقرار باب من يصح إقراره ومن لا يصح : فإن أقر بدين لوارث (و)<sup>(٤)</sup> أجنبي بطل الإقرار في حق الوارث وصح في حق الأجنبي في أحد الوجهين ، ويطل فيهما في الآخر ، وأصلهما تفريق الصفة<sup>(٥)</sup> . هذا الذي في الهداية جعل لزوم حصة الأجنبي وجهها ، والمعروف عن أبي الخطاب — رحمة الله عليه — أن الراجح عنده عدم اللزوم ، والمنصور من المذهب هو لزوم حصة الأجنبي في الإرث<sup>(٦)</sup> .

(١) الهداية ١ / ٣٣ .

(٢) الهداية ١ / ٣٨ .

(٣) الهداية ١ / ٨٨ .

(٤) سقطت الواو من مطبوع الهداية وهو موجود في المحرر وشرحه وغيرهما .

(٥) الهداية ٢ / ١٥٥ .

(٦) انظر المحرر ٢ / ٣٧٥ ، وأيضاً كتاب النكت والفوائد السننية المطبوع مع المحرر ٢ / ٣٧٥ ، والكافي ٤ / ٥٧٠ ، والشرح الكبير ٣ / ١٣٦ ، والمبدع ١٠ / ٢٩٩ .

وقال — رحمه الله — في كتاب الانتصار بالقسم المفقود — إذا وجد شاة بضیعة في البریة فإنه یجوز له أخذها وذبحها، ویلزمه ضمانها إذا جاء مالکها، وإذا وجدها بمصر وجب تعریفها<sup>(١)</sup>.

فأبوالخطاب — وافقه ابن الزاغونی — اشترط ضمانها لجواز أخذها. هذه بعض المسائل التي انفرد أبوالخطاب بها عن المذهب، ومن قرأ كتابه الهدایة علم قدر هذا الإمام وعرف فضله ومنزلته ومكانته، وهو یعتبر من أركان المذهب ولذلك یعتقد برأیه، وكثیرا ما یورد قولین في المذهب ثم یرجح أحدهما على الآخر كأن یقول: وهي الصحیحة عندي أو یقول والأقوى عندي. انظر مثالا لذلك.. الهدایة ١/ ٤٢، و ٧٠، و ٧٨، و ٨١، و ٨٨، و ١٤٣، و ١٥٠، و ١٥١/ ٢.

وأحيانا یختار مسألة دون أن یقول الأقوى أو الصحیحة بل یكتفي بقوله عندي فقط.. انظر مثالا لذلك.. الهدایة: ١/ ٤٤ و ٤٥، و ٥٨، و ٥٩، و ٦٨، و ٧٠، و ٧٥، و ٧٧، و ٧٨، و ٨٢، و ٩١، و ٩٣، و ٩٤. وغير ذلك. وانظر الانتصار صفحة ٣٠٧، أ، ٣١٨ حيث یقول: والأشبه عندي. وأحيانا یخالف الأصحاب فینفرد برأیه كما مر قریبا، وإليك مثالا لذلك: قال في كتاب الزكاة: باب زكاة الفطر: فإن تكفل بنفقة شخص فقال أصحابنا، المنصوص تلزمه فطرته؛ لأنه ممن یمون، وعندي لا تلزمه فطرته؛ لأنه لا تلزمه نفقته<sup>(٢)</sup>.

وقال في كتاب الجهاد، باب عقد الهدنة: ویجوز أن نعقد الأمان للرسول والمستأمن وكم یجوز أن یقیم بدارنا بغير جزية؟ قال أصحابنا: یجوز مدة الهدنة وعندي لا یجوز أن یقیم سنة فصاعدا بغير جزية<sup>(٣)</sup>.

---

(١) المغني ٥/ ٧٣٦، والمبدع ٥/ ٢٧٩، والإنصاف ٦/ ٤٠٧.

(٢) الهدایة ١/ ٧٥.

(٣) الهدایة ١/ ١٢٣.



هذا وقد ألف الوزير أبوالمظفر، عبيد الله بن يونس الأزجي البغدادي،  
وزير الخليفة كتاباً، في أوهام أبي الخطاب في الفرائض والوصايا<sup>(١)</sup> وتوفي ابن  
يونس سنة ٥٩٣ هـ وقيل غير ذلك .  
ومع ما أخذ على أبي الخطاب فلا ينقص قدره فلكل جواد كبوة ولكل عالم  
زلة . كما يقال .

وهناك مسائل انفرد فيها أبو الخطاب ولم أجدها في الهداية، وابن رجب  
الذي ذكرها في الطبقات لم يُسَنِّ هل هي في الانتصار أم في الهداية، لكني  
رجعت إلى مظانها في الهداية فلم أجدها، فلعلها تكون ضمن القسم المفقود  
من الانتصار. وأنا لا أبرئ أبا الخطاب من الخطأ، فالكمال لله والعصمة  
لأنبيائه . ومع ذلك فلا يقلل من شأنه فخطؤه إلى صوابه لا يذكر، وهذه  
كتب فقه الحنابلة ملأى بآراء أبي الخطاب مثل المغني والكافي والمقنع والمحرم  
والفروع والمبدع والإنصاف والإقناع ومنتهى الإرادات وغاية المنتهى وكشاف  
القناع وغيرها من كتب الفقه الحنبلي .

---

(١) انظر ذيل تاريخ بغداد لابن النجار ١٦٩/٢، وسير أعلام النبلاء ٢١/٢٩٩، وذيل طبقات  
الحنابلة ١/٣٩٢، وهدية العارفين ١/٤٦٢، والأعلام ٤/١٩٨، ومعجم المؤلفين  
١٦٦/٦، وقد تحرف اسمه في ذيل طبقات الحنابلة وفي شذرات الذهب ٤/٣١٣ إلى عبدالله  
والصحيح عبيد الله بالتصغير.



## « الباب الثاني »

خاص

بالنص المحقق ويشتمل

على فصلين

الفصل الأول : دراسة النص  
المحقق .

الفصل الثاني : المآخذ على المؤلف .



## « الفصل الأول »

دراسة النص المحقق  
ويشتمل على ثلاثة مباحث  
المبحث الأول : مصادر المؤلف  
المبحث الثاني : توثيق نسبة الكتاب للمؤلف  
المبحث الثالث : وصف المخطوطة





## « المبحث الأول »

مصادر المؤلف وطريقته في الاستفادة من تلك المصادر

لقد تتلمذ أبو الخطاب على عدد من الشيوخ منهم الحنفي والشافعي إضافة إلى شيوخه من الحنابلة وما قرأه بنفسه فحصل له بذلك حصيلة علمية ليست بالقليلة ، في علوم مختلفة كالحدِيث والفقه والعربية والأدب وغير ذلك .

ومصادر أبي الخطاب من خلال كتاب الزكاة في كتابه الإِنتصار هي التي سأُتحدث عنها : من خلال كتب الحديث والفقه ، وسأذكر مصادره في الحديث أولاً مرتبين حسب سنة الوفاة : كالآتي :

١ - أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله ذكره في الصفحات ١٣٠ ، ١٣٩ ، ١٥٢ ، ، كما ذكره في صفحة ٢٥٥ بعد أن ذكر حديثاً نسبته إلى أحمد ولم يروه أحمد .

٢ - محمد بن إسماعيل البخاري ذكره في الصفحات : ١٧٧ ، ١٩٣ ، ٢٨٥ ، ٣٠٩ .

٣ - مسلم بن الحجاج القشيري أبو الحسين ذكره في الصفحات : ١٧٧ ، ١٩٣ ، ٢٨٥ ، ٣٠٩ .

٤ - سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود ذكره في الصفحة : ٣٠٨ .

٥ - محمد بن عيسى الترمذي أبو عيسى ذكره في الصفحات : ٢١٦ ، ٣٠٨ .

هؤلاء هم أصحاب المسانيد والصحاح والسنن وأما غير هؤلاء فهم :

٦ - أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي : نقل عنه من غريب الحديث في الصفحات : ١٣٨ ، ١٦٧ ، ١٧٩ ، ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ٢٣٤ . ونقل

- عنه من كتابه الأموال : في صفحة ٢٣٥ .
- ٧- عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، ذكره في صفحة ١٥٢ .
- ٨- محمد بن جرير الطبري ذكره في صفحة ١٥٣ .
- ٩- محمد بن إسحاق بن خزيمة ذكره في الصفحتين : ٢٨٥ ، ٣٠٨ .
- ١٠- عبدالرحمن بن محمد أبي حاتم بن إدريس الحنظلي ، صاحب الجرح والتعديل ذكره في ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٣٠٨ .
- ١١- أحمد بن سلمان بن الحسن النجاد ذكره في صفحة ١٢٨ .
- ١٢- أبوالحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني ذكره كثيرا وهو أكثر من أخذ عنه في كتاب الزكاة ، وما يؤيد اعتماده على الدارقطني تضعيفه لمحمد بن عمرو بن عطاء ؛ لأن الدارقطني ضعفه حيث ذكره في الصفحات : ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٩ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ٢١٦ ، ١٨٥ .
- ١٣- أبوالقاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي ذكره في الصفحات : ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ٢١٧ ، ٢٣٤ .
- ١٤- أبوالطيب طاهر بن عبدالله بن طاهر الطبري ، روى عنه أبوالخطاب في الصفحة ١٣٦ ، بواسطة شيخه أبي يعلى حيث يقول : روى شيخنا عن أبي الطيب الطبري وأبوالطيب توفي سنة ٤٥٤هـ .
- ١٥- إسماعيل بن إسحاق الجهمي صاحب كتاب الأموال ذكره في صفحة ٢٣٦ .
- ١٦- أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم : راوي المسائل عن الإمام أحمد وله كتاب السنن ذكره أبوالخطاب في صفحة ١٥٦ ، حيث ذكر أثرا رواه الأثرم عن ابن عمر وجابر وسعيد بن المسيب والحسن البصري والشعبي في أن زكاة الحلي إعارته .

١٧ - ابن نصر المالكي ٢٥٤ .

أما مصادره في الفقه ، فمما هو معلوم بأن المصنف حنبلي المذهب ولذلك نراه نقل عن علماء الحنابلة ممن سبقوه فأكثر في نقله عنهم وخاصة من صحب الإمام أحمد ونقلوا عنه . وهم :

١ - أبوطالب : عصمة بن أبي عصمة ، نقل عنه رأي أحمد في الصفحات : ١٢٥ ، ٢١٥ ، ٢١٧ .

٢ - إسحاق بن منصور الكوسج ، نقل عنه في الصفحات : ٢٠٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ .

٣ - أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم نقل عنه كثيرا في الصفحات ١٢٥ ، ١٣٤ ، ١٣٩ ، ١٦٤ ، ١٩١ ، ٣٠٧ .

٤ - صالح بن أحمد بن حنبل ، نقل عنه في الصفحات : ١٧٦ ، ١٩١ ، ٢١٥ ، ٢٧٤ .

٥ - حنبل بن إسحاق بن حنبل ، نقل عنه في الصفحات : ١٣٤ ، ١٩٢ ، ٢٩٨ .

٦ - إسحاق بن إبراهيم بن هانئ ، نقل عنه مرة واحدة في صفحة ٢٥٢ .  
٧ - عبد الملك الميموني ، نقل عنه في الصفحتين التاليتين : ١٦٤ ، ٢٥٢ .

٨ - حرب الكرماني ، نقل عنه في الصفحات التالية : ١٦٣ ، ١٩٣ ، ٢١٥ .

٩ - أبو الحارث أحمد بن محمد الصائغ نقل عنه في الصفحات الآتية : ١٦٥ ، ١٧٦ ، ٢٥٢ ، ٣٠٧ .

١٠ - إبراهيم بن الحارث نقل عنه في الصفحات التالية : ١٢٥ ، ١٣٤ ، ١٦٤ ، ٢٥٣ ، ٣٠٩ .



- ١١ - مهنا بن يحيى الشامي : نقل عنه مرتين : ١٣٠ ، ١٦٥ .
- ١٢ - عبدالله بن أحمد بن حنبل ، نقل عنه في الصفحات التالية : ٢١٥ ، ٢٣٢ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٣٠٧ .
- ١٣ - أحمد بن القاسم نقل عنه مرة واحدة في صفحة ١٣٤ .
- ١٤ - بكر بن محمد ، نقل عنه مرة واحدة في صفحة ٢٥٢ .
- أما نقله عن علماء الحنابلة ممن لم يدركوا أحمد أو من بعده فهم كالآتي :
- ١ - عبدالعزيز بن جعفر غلام الخلال ، نقل من كتابه الشافي في صفحة ١٣٠ ، وصرح باسم الكتاب ونقل عنه بدون ذكر اسم الكتاب في الصفحات : ٢٠٨ ، ٢١٧ ، ٢٥٢ ، ٣١٩ .
- ٢ - عمر بن القاسم الخرقى ، نقله عنه مرة واحدة في صفحة ١٦٥ .
- ٣ - عمر بن أحمد بن إبراهيم البرمكي الحنبلي ، نقل عنه قولاً للمالك - رحمه الله - يوافق قول الحنابلة في صفحة رقم ٢١٥ .
- ٤ - الحسن بن حامد ذكره في صفحة : ١٦٤ .
- ٥ - محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي الحنبلي نقل عنه من كتابه : الإرشاد وصرح بذلك في صفحة رقم ١٣٥ .
- ٦ - شيخه محمد بن الحسين الفراء أبو يعلى يذكره كثيراً ولا يسمى كتبه ولعله سمع منه مشافهة . انظر مثلاً الصفحات : ١٣٦ ، ١٤٤ ، ١٦٥ ، ٢٥٢ وغيرها .
- أما مصادره في المذاهب الأخرى ، فإنه لم يسم أحداً من علماء المذاهب الثلاثة سوى أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر ، ومالك والشافعي وداود وبعد الاستقراء تبين لي أنه يستقي مصادره في المذهب الحنفي من المبسوط للسرخسي ت ٤٩٠ هـ ، وأحكام القرآن للجصاص



٣٧٠هـ، والكتاب للقدوري المتوفى سنة ٤٢٨هـ وكتب الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١هـ، كالمختصر، وشرح معاني الآثار وغيرهما من كتب علماء الحنفية المتأخرين الناقلين عن علماء المذهب المتقدمين وقد نقل أبو الخطاب عن تلك الكتب .

أما مصادره في مذهب مالك : فهي موطأ مالك ، ت سنة ١٧٩ ، والمدونة ، والتمهيد ، والكافي ، لابن عبد البر ، ت سنة ٤٦٣هـ ، والمنتقى للباجي ت سنة ٤٧٦هـ .

أما مصادره في مذهب الشافعي فهي الأم للشافعي والمهذب للشيرازي ، وحلية العلماء للقفال الشاشي ، وكتب الغزالي كالوسيط وغيرها ، علما بأن الشاشي والغزالي من معاصري أبي الخطاب .

وطريقه استفادته من تلك المصادر تكون على قسمين : إما أن ينقل منها بالنص وهذا يكون حينما ينقل من كتب الحديث ، وقد يختلف أحيانا ما نقله عما هو موجود فيما نقل عنه ، وسأضرب لذلك أمثلة في المآخذ على المخطوطة ، وإما أن يكون بالمعنى وهذا يكون في معرفة آراء العلماء في المذاهب الثلاثة ويعبر عن ذلك بأسلوبه هو ، كأن يقول : وهذا القول قال به مالك بعد أن يكون عبر عن رأي مالك بأسلوبه بعد أن فهمه وعرفه .

أما مسائل الإمام أحمد فإنه يأتي بالحكم ثم يقول نص عليه أو أوما إليه في رواية حنبل مثلا ثم يأتي باسم الراوي عن أحمد من أصحابه ، ولعله يفعل ذلك توثيقا للرواية وتقوية لها .

وأخيرا أستطيع أن أحصر مصادر أبي الخطاب في كتاب الزكاة من كتابه الإلتصار : بأن أبا الخطاب نقل عن ستة عشر كتابا من كتب الحديث التي تروى بالسند من الصحاح والسنن والمسانيد .

ونقل عن أربعة عشر رجلا من أصحاب الإمام أحمد الذين رووا عنه .

ونقل عن ستة من علماء الحنابلة من طريق كتبهم . . حيث يسمى  
الكتاب الذي نقل عنه وأحيانا يسمى اسم العالم فقط .  
يضاف إلى ذلك نقله عن علماء المذاهب الثلاثة الأخرى وداود الظاهري  
فيكون مجموع ما صرح بالنقل عنه أربعين .  
وهذا العدد من المصادر ليس بالقليل ، وإنما يدل على علم هذا الإمام  
وتبحره وسعة أفقه وكثرة إطلاعه ، فرحمه الله رحمة واسعة .

## «المبحث الثاني»

### توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

لا يختلف اثنان في نسبة كتاب الانتصار في المسائل الكبار ويعرف بالخلاف الكبير لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني، فكل من ترجم له ذكر الانتصار ونسبه إليه، وكذلك نقل علماء الحنابلة عن أبي الخطاب آراءه وهم لم يدركوه، ومعلوم أنهم نقلوا رأيه من خلال كتبه.

ومن نقل عنه كثيرا صاحب المغني الإمام موفق الدين أبي محمد عبدالله بن قدامة لكنه — كعادته رحمه الله — ينقل عن أبي الخطاب، ولا يذكر اسم الكتاب المنقول عنه.

فلو أخذنا كتاب الزكاة من كتاب الفروع لابن مفلح لرأيناه يذكر أبا الخطاب مرة دون ذكر اسم الكتاب، ومرة يقرنه بالانتصار وثالثة يقرنه بالهداية، فقد صرح برأي أبي الخطاب في الانتصار في الجزء الثاني في الصفحات الآتية: ٣٦٧، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٨٤، ٤٥٨، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٢٤، ٥٢٨، ٥٧٩، ٥٨١، ٥٨٣، ٦٢٧، ٦٣٥، ٦٥٧، وكذا صرح صاحب تصحيح الفروع بالنقل عنه في صفحة ٣٧٣، ٣٩٢.

وقد نقل ابن مفلح في الفرع في مسألة زكاة الفصلاں والعجاجيل والسخال عنه رأيا، ونص أبي الخطاب صفحة ٣١٨ أ. (الأشبه عندي أن تجب في ست وثلاثين من الفصلاں ما يتضاعف سنة على الواجب) الفروع: ٣/٣٧٢، ٣٧٣.

وهو يتكلم عن وجبت عليه الزكاة، وليس عنده إلا صغار فيقول كما مثل في خمس وعشرين يؤخذ فصيل له شهر وفي ست وثلاثين ماله شهران، وفي ست وأربعين ماله ثلاثة أشهر، ويجب في واحد وستين ماله أربعة أشهر؛ لأن الزيادة في الكبار بهذا المقدار؛ لأن بنت مخاض لها سنة وبنت لبون لها ستان وحقه لها ثلاث سنين وجذعة لها أربع سنين.



وأكثر ابن رجب النقل عن أبي الخطاب ، فقد نقل ابن رجب في كتابه القواعد في نهاية كتابه في المسألة الثالثة قال : المستفاد بعد النصاب في أثناء الحول ، صفحة ٤٠٥ ، نقل عن أبي الخطاب في الانتصار قوله أن المال المستفاد لا يضم إلى أصل المال المستفاد ، لا يضم إلى أصل المال ، وإنما هو كنصاب منفرد ، وهذا الكلام موجود في صفحة ٣١٨ من الانتصار<sup>(١)</sup> .

ونقل ابن رجب عن أبي الخطاب أن حلي الرجال المباح للنساء لا يكسر لأنه ينتفع به للنساء فهو كثياب الحرير . قال ذلك ابن رجب في كتاب أحكام الخواتيم صفحة ١٣٨ .

ونص أبي الخطاب في الانتصار صفحة ٣٠٦ هو : (فأما حلي الرجال فيصلح للنساء فلا يكسر كما لا تحرق أثواب الحرير لصلاحها لذلك) .

ونقل المرداوي في كتابه الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف الجزء الثالث ص ١٧ في مسألة القراض هل يملك العامل الربح بالظهور قال المرداوي بعد أن ذكر أن العامل يملك الربح بالظهور قال وأما حصة المضارب إذا قلنا لا يملكها بالظهور فلا يلزم رب المال زكاتها ثم قال : (وحكى أبو الخطاب في انتصاره عن القاضي — وهو أبو يعلى شيخ أبي الخطاب — يلزم رب المال زكاته ونص أبي الخطاب في الانتصار صفحة ٣٣٢ ب قال : ( . . . ) والثاني أنه لا يملك المضارب شيئاً من الربح إلا بعد القسمة والقبض ، والزكاة في رأس المال والربح جميعاً على رب المال وهو اختيار شيخنا) .

فقوله وهو اختيار شيخنا هو ما نقله المرداوي على أنه رأي للقاضي أبي يعلى ، وقال أيضاً في زكاة الفصلا ن : إن السن يتغير في الواجب فيها كما

(١) أن ابن رجب نقل كثيراً عن أبي الخطاب في الانتصار في أبواب كثيرة غير الزكاة ، وهي كالاتي : ٤٨ - ٥١ - ٥٤ - ٥٨ - ٦٢ - ٦٦ - ٦٩ - ٧١ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٩ - ٩٨ - ١١٠ - ١١٩ - ١٢١ - ١٥١ - ١٦٣ - ١٧٥ - ١٨٢ .



يتغير في الكبار ص (٦٠) ورأى أبي الخطاب تقدم بيانه قريبا وهو في صفحة ٣١٨ أ، وقال في ص (٧٨) في مسألة المال المستفاد وهو ينقل — أي المرداوي — قول ابن رجب في القواعد ثم يشير إلى قول أبي الخطاب في الانتصار وهو في صفحة ٣١٨ ب من الانتصار.

وقال ابن مفلح صاحب المبدع: (٤١٢/٢) في باب تعجيل الزكاة قال: واختار — يعني أبا الخطاب — في الانتصار أنه لا يجوز — أي تعجيل زكاة الحب والثمر — حتى يشتد الحب، ويبدو صلاح الثمرة.

ونص قول أبي الخطاب في الانتصار صفحة ٣٤٢ ب (وزكاة الحبوب يجوز تعجيلها عند انعقاد الحب وكذلك زكاة الثمر إذا صار بلحا).

ما تقدم يبين لنا نماذج من اقتباسات علماء الحنابلة من كتاب الانتصار في الزكاة.

أما من ترجم لأبي الخطاب ونسب إليه الانتصار ضمن مؤلفاته فهم: ابن رجب في ذيل الطبقات: (١١٦/١) حيث قال وصنف كتباً حسناً في المذهب والأصول والخلاف وانتفع بها لحسن قصده، فمن تصانيفه الهداية والخلاف الكبير المسمى بالانتصار في المسائل الكبار.

وقد رأيت ابن رجب في القواعد والمرداوي في الإنصاف كثيرا ما يقولان: وهو قول أبي الخطاب في الخلاف. انظر الإنصاف: (١٥٨/٣)، ولأبي الخطاب كتابان: الأول باسم الخلاف الكبير، والثاني الخلاف الصغير وهو رؤوس المسائل.

وعن ابن رجب نقل العليمي في المنهج الأحمد: (٢٣٤/٢).

أما الذهبي في سير أعلام النبلاء<sup>(١)</sup> فقد ذكر بعض مصنفات أبي الخطاب ولم يذكر الانتصار منها حيث ذكر الهداية ورؤوس المسائل وأصول الفقه يريد

به التمهيد لكنه نقل عن ابن النجار قوله وصنف في المذهب والأصول والخلاف، فلعله يشير إلى سائر كتبه<sup>(٢)</sup>.

وذكره إسماعيل البغدادي في كتابيه إيضاح المكنون وهدية العارفين فقد قال في إيضاح المكنون<sup>(٣)</sup>: الإنتصار في المسائل الكبار لأبي الخطاب محفوظ ابن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوزاني البغدادي الحنبلي المتوفى سنة ٥١٠هـ، وقال في هدية العارفين<sup>(٤)</sup>: محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوزاني أبو الخطاب البغدادي الحنبلي ولد سنة ٤٣٢هـ، وتوفى سنة ٥١٠هـ له من التصانيف الإنتصار في المسائل الكبار.

وقال خير الدين الزركلي في كتابه الأعلام<sup>(٥)</sup>: محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني. . من كتبه التمهيد في أصول الفقه والإنتصار في المسائل الكبار.

وقال عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين<sup>(٦)</sup>: محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني البغدادي الأزجي الحنبلي أبو الخطاب. . من تصانيفه التمهيد في أصول الفقه، رؤوس المسائل، الهداية في فروع الفقه الحنبلي، التهذيب في الفرائض، الإنتصار في المسائل.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/٣٤٩-٣٥٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٩/٣٤٩-٣٥٠.

(٣) ١٣٠/١.

(٤) ٦/٢.

(٥) ٢٩١/٥.

(٦) ١٨٨/٨.

### «المبحث الثالث»

#### وصف المخطوطة

لم يوجد من نسخ هذا الكتاب — حسب علمي — سوى نسخة واحدة فقط وليست هذه النسخة بكاملة حيث تنتهي بتعجيل الزكاة ولم تكتمل .  
ويظهر أن نقص هذا الكتاب حصل منذ مدة ليست بالقصيرة حيث إن المرداوي صاحب الإنصاف وغيره لم يحصل إلا على أجزاء منه كما نص على ذلك في مقدمته حين ذكر الكتب التي اطلع عليها ونقل منها حيث يقول سارداً أسماء الكتب التي نقل عنها . . . والهداية ورؤوس المسائل والعبادات ، وأجزاء من الانتصار<sup>(١)</sup> ، وكما هو معلوم أن وفاة المرداوي سنة ٨٨٥هـ .

والإنتصار لأبي الخطاب لم يشتهر كاشتهار الهداية والتمهيد له أيضاً وسبب ذلك أن الهداية يعد مختصراً بالنسبة للانتصار ، وأيضاً فإن الهداية يأتي بالراجح من المذهب أو يقتصر على قول أو قولين ، أما الانتصار فإنه يأتي بقولين ، ويأتي بآراء المذاهب الثلاثة الأخرى وأدلتها ثم يرد عليهم ثم بردهم على رده عليهم ، وهكذا دواليك ، أي أنه — كما يسمى في عصرنا — فقه مقارن ، ولهذا تركه كثير من الحنابلة وأخذوا ينقلون عن الهداية وبدأوا باختصاره وشرحه . لهذا السبب غلبت شهرة كتابه الهداية على شهرة كتاب الانتصار ، أما كتاب التمهيد فإن سبب شهرته هي قلة كتب الأصول في مذهب أحمد زمن المؤلف وقبلة وبعده بقليل — حيث لم

---

(١) الإنصاف للمرداوي ١/١٤ .



يؤلف في أصول الفقه — فيما أعلم — قبله سوى شيخه أبي يعلى حيث ألف  
العدة<sup>(١)</sup> والكفاية له أيضا والواضح لابن عقيل<sup>(٢)</sup>.

ويقول د. عبدالله التركي عن التمهيد . . . وهو كتاب له قيمته العلمية  
أيضا بالنسبة لكتب الأصول المؤلفة من غير الحنابلة، وبالنسبة للحنابلة  
الذين كتبوا بعده حيث ينقلون منه، ويشيرون إلى ما فيه من آراء  
واختيارات<sup>(٣)</sup>.

وكما قلت لا توجد سوى نسخة واحدة فريدة توجد بالمكتبة الظاهرية  
بدمشق — وقد قامت بتصويرها مشكورة جامعة أم القرى، وقد قامت  
الجامعة الإسلامية بأخذ صورة عنها وسجلتها بقسم المخطوطات برقم  
(٤٢١٠) — (٤٢٤٣) فيلم — .

ونص المحقق بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي القسم الألماني أن  
الانتصار لا يوجد منه إلا نسخة واحدة في العالم هي نسخة دمشق وذكر أن  
رقمها هو (٥٤٥٤)<sup>(٤)</sup>.

أما وصف المخطوطة الخاصة بالزكاة فقط :

١ — فإن المخطوطة كتبت بخط نسخ جميل ومنقوط في الغالب الأكثر،  
وعدد الأسطر: ما بين عشرين إلى اثنين وعشرين سطرا، وعدد  
كلمات كل سطر تتراوح ما بين اثنتي عشرة كلمة إلى ست عشرة  
كلمة، وقد يزيد عن ذلك أو ينقص بكلمة أو بكلمتين لكن الأغلب  
كما ذكرنا.

---

(١) طبع منه ثلاثة أجزاء بتحقيق الدكتور/ أحمد بن علي سير المباركي، وعلمت أنه سيكمل بقية  
الكتاب.

(٢) أصول مذهب الإمام أحمد للدكتور/ عبدالله التركي ٧١١.

(٣) المصدر السابق: ٦.

(٤) تاريخ الأدب العربي، القسم الألماني ١/ ٦٨٧.



٢ - درج الناسخ على عدم الالتزام بالقواعد الإملائية وخاصة ما يتعلق بالهمزات أين كان موقعها في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها . مثل أخذ تكتب ، اخذ . وأبوعبيد ، ابوعبيد ، ومعلوم أن هناك فرقاً بين همزة القطع فيجب كتابتها وهمزة الوصل التي لا تكتب ومثل مسألة ، والسائمة يكتبها - مسلة والسائمة .

٣ - عدم التفريق بين ما يكتب الألف المقصورة أو الممدودة فيكتب مثلاً زكى لما مضى ، هكذا زكا لما مضى ، وأعطى ويُعطى - أعطى - يُعطى .

٤ - عدم كتابة الألف التي تقع في وسط الكلمة مثل مالك - الحارث - ثلاثة - تكتب ملك - حرث - ثلثه .

٥ - وضع نقطتين على الألف المقصورة مثل إلى - على - معنى تكتب - إلى ، علي ، معني .

٦ - المخطوطة تكاد تخلو من ضبط الكلمات بالشكل إلا ما ندر وخاصة الفتح أو الكسر ، وهو قليل .

٧ - لم يكتب على المخطوطة تاريخ نسخ بسبب وجود النقص لكن كتب في نهاية المخطوطة قرأ هذا المجلد السيد الفقيه العالم عبد الخالق بن الشيخ الصالح عبدالله بن عباس ، وضعت علامة التصحيح على السين من اسم عباس .

وعبد الخالق هذا قرأه على زين الفقهاء جمال الله ابن الدباس الحنبلي ، ولم أجد ترجمة الأول ، ولم أتمكن من معرفة اسم الثاني لكي أترجم له وعلى ضوء هاتين الترجمتين أحاول تحديد زمن كتابة المخطوطة ، لكنني لم أياس حيث عرضت هذه الكتابة على فضيلة الدكتور أكرم ضياء العمري لدرايته بأنواع الخطوط وأزمنة كتابتها فقال : إن تاريخ كتابة المخطوطة يتراوح ما بين القرنين الثامن أو التاسع الهجريين .

منهج التحقيق الذي سرت عليه في تحقيق المخطوطة :

١ — قمت بعزو الآيات القرآنية الكريمة ، ذاكر اسم السورة ورقم الآية في السورة .

٢ — خرجت الأحاديث النبوية الشريفة ، من مظانها في كتب السنة ، الصحاح والمسانيد والسنن ، مع الحرص على ذكر من خرج الحديث ما أمكنني ولا اكتفي بالصحيحين ، مع بيان درجة الحديث في غير الصحيحين ، وليس ذلك مطردا .

٣ — نسبت الآثار الواردة في المخطوطة إلى أصحابها ، ما استطعت إلى ذلك سبيلا .

٤ — أحلت آراء الفقهاء إلى مواردها ، وخاصة أقوال أئمة المذاهب أو أصحابهم من كتبهم إن وجدت أو كتب الأصحاب .

٥ — ترجمت الأعلام الوارد ذكرهم في المخطوطة ، ترجمة موجزة ، محيلا على مصادر ترجمة العلم المترجم لمن أراد الزيادة .

٦ — أرجعت الأبيات الشعرية إلى مواضعها في دواوين الشعر إذا كان صاحب البيت له ديوان أما إذا لم يكن له ديوان فقد قمت بتخريجه من كتب اللغة والأدب مع نسبة البيت إلى قائله .

٧ — عملت فهارس للمخطوطة هي :

١ — فهارس الآيات القرآنية الكريمة .

٢ — فهارس الأحاديث النبوية الشريفة .

٣ — فهارس الآثار .

- ٤ — فهارس الأعلام.
- ٥ — فهارس الأبيات الشعرية.
- ٦ — فهارس المصادر والمراجع.
- ٧ — فهارس الكلمات الغريبة.
- ٨ — فهارس الأماكن والبلدان.
- ٩ — فهارس الموضوعات.





## « الفصل الثاني »

المأخذ على المخطوطة



## « المبحث الثاني »

### المآخذ على المخطوطة

لا يخلو أي عمل من الأعمال من هفوات وملاحظات ؛ لأن الكمال لله وحده جل شأنه ، والعصمة من الله لأنبيائه ورسله .

أما سائر الناس فلا يخلو ما يقومون به من النقص ، ولذلك لو أعاد إنسان النظر في كتاب كتبه ، لكانت له على ذلك الكتاب إصلاحات وتعديلات وغير ذلك والمآخذ التي تؤخذ على كتاب الانتصار — الكتاب الخاص بالزكاة — قليلة ، بل قليلة جداً بالنسبة إلى حجم الكتاب . وأنا أريد أن أحصر هذه المآخذ في نقاط فأقول هي :

١ — يسقط كثيراً كلمة «وسلم» من قولنا صلى الله عليه وسلم عند ذكر النبي ويكتفي بقوله صلى الله عليه . انظر مثالا لذلك صحيفة رقم ٣٠٥ أ حيث كررها ثلاث مرات وصفحة رقم ٣٠٥ ب كررها مرتين ، وصفحة رقم ٣٠٧ أ كررها مرتين وصفحة ٣٠٧ ب وصفحة ٣٠٨ أ وصفحة ٣١١ ب .

قال العلامة أحمد شاكر — رحمة الله — في مقدمة تحقيقه لكتاب الرسالة<sup>(١)</sup> : (ومما يلاحظ في النسخة أن الصلاة على النبي لم تكتب عند ذكره في كل مرة ، بل كتبت في القليل النادر ، بلفظ — صلى الله عليه — وهذه طريقة العلماء المتقدمين ، في عصر الشافعي وقبله ، وقد شدد فيها المتأخرون ، وقالوا ينبغي المحافظة على كتابة الصلاة والتسليم ، بل زادوا أنه لا ينبغي للناسخ أن يتقيد بالأصل إذا لم توجد فيه ، وقد ثبت عن أحمد بن حنبل أنه كان لا يكتب الصلاة وأجابوا عن ذلك بأنه كان يصلي لفظاً ، أو

---

(١) الرسالة للإمام الشافعي ص ٢٥ من المقدمة .

بأنه كان يتقيد بما سمع من شيخه فلا يزيد عليه ، والذي اختاره أن يتقيد  
الناسخ بالأصل الذي يعتمد عليه في النقل . . . ) انتهى ولعل أبا الخطاب —  
رحمه الله — كان يقتدي بأحمد وبغيره من العلماء المتقدمين .

والرأي الذي أراه هو أن يكتب الصلاة والتسليم معا ؛ لأن الله سبحانه  
وتعالى أمر بالصلاة والسلام معا في قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ  
عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾<sup>(١)</sup> .

ولحديث كعب بن عجرة رضي الله عنه : « قيل يا رسول الله أما السلام  
عليك فقد عرفناه ، فكيف الصلاة عليك . . » وحديث أبي سعيد الخدري :  
قلنا يا رسول الله هذا التسليم ، فكيف نصلي عليك<sup>(٢)</sup> .

وفي رواية أبي داود عن كعب بن عجرة : قال : قلنا أو قالوا يا رسول الله ،  
أمرتنا أن نصلي عليك وأن نسلم عليك<sup>(٣)</sup> . . . فقول كعب رضي الله عنه —  
أمرتنا أن نصلي عليك وأن نسلم عليك ، وإن كان خاصا بالصلاة فإن  
المسلم مأمور بالصلاة والسلام على النبي في كل حين ، ويتأكد إذا كتب ما  
يدوم ويبقى وتتناقله الأجيال مثل المصنفات وغيرها .

٢ — تضعيفه لمحمد بن عمرو بن عطاء حيث قال في صفحة ٣٠٧ ب أن  
خبر عائشة يرويه محمد بن عطاء وهو ضعيف جدا .

وهذا الكلام غريب منه — رحمه الله — حيث اعتمد على قول الدارقطني —  
رحمه الله — محمد بن عطاء مجهول<sup>(٤)</sup> . وسبب تجهيل الدارقطني له هو أنه  
نسب إلى جده فلم يعرفه الدارقطني ، وإلا فهو ثقة من رجال البخاري  
ومسلم وغيرهما .

---

(١) سورة الأحزاب آية رقم ٥٦ .

(٢) رواهما البخاري مع الفتح ٥٣٢ / ٨ ، وروى الأول الترمذي ٣٥٣ / ٢ ، وروى الثاني ابن ماجه  
٢٩٢ / ١ .

(٣) أخرجه أبوداود ٥٩٨ / ١ .

(٤) ١٠٦ / ٢ .



وكيف يكون ضعيفا وقد قال فيه ابن أبي حاتم . ثقة صالح الحديث<sup>(١)</sup> .  
وقد عرف عن ابن أبي حاتم تشدده في الرجال . وقال فيه الإمام الذهبي في  
الكاشف<sup>(٢)</sup> : وثقة أبو حاتم ، وكان ذا هيبة ووقار وعقل ومروءة ، يصلح  
للخلافة . وقال فيه ابن حجر ثقة من الثالثة ، مات في حدود العشرين<sup>(٣)</sup> .  
وأبوالخطاب يعتمد كثيرا على الدارقطني وينقل عنه وناهيك بالدارقطني  
من إمام ، ولكن لو رجع بالإضافة إلى كتب الدارقطني إلى كتب غيره من  
كتب الرجال والجرح والتعديل لعرف أن محمدا هذا ثقة ، والدارقطني — رحمه  
الله — حينما نسب إلى جده لم يعرفه فجعله ، ولو نسب إلى أبيه ثم جده لعرفه  
وأعطاه حقه .

٣ — سرعة إصدار الأحكام قبل التثبت من ذلك قوله في مسألة زكاة  
السخال حينما ذكر قول أبي بكر والله لو منعوني عنقا وكذلك رويت  
والله لو منعوني عقالا ، وأبوالخطاب كأنه لم يطلع على رواية «عقالا»  
فقال في صفحة رقم ٣١٥ ، فأما رواية العقال فلم تثبت ، ولو رويت  
فالمراد بالعقال زكاة عام . .

فقوله : فأما «رواية العقال لم تثبت» قول فيه نظر لأن الإمام مسلما<sup>(٤)</sup> —  
رحمة الله — لم يرو في صحيحه إلا رواية «عقالا» وهذا لعله سهو من المصنف  
— رحمه الله — وإلا فهي بالإضافة إلى رواية مسلم عند البخاري<sup>(٥)</sup>  
وأبي داود<sup>(٦)</sup> .

(١) الجرح والتعديل ٢٩ / ٨ .

(٢) ٨٤ / ٣ .

(٣) تقريب التهذيب ٣١٣ .

(٤) صحيح مسلم ٥٢ / ١ .

(٥) البخاري مع الفتح ٢٥٠ / ١٣ .

(٦) سنن أبي داود ١٩٨ / ٢ .

٤ — نسبة بعض الأحاديث إلى غير روايتها كما في خبر عثمان في صفحة رقم ٣٢٨ أ حيث نسب هذا الأثر عن عثمان إلى أحمد، وأحمد — رحمه الله لم يخرج له في المسند؛ لأن ابن حجر — رحمه الله — في التلخيص الحبير<sup>(١)</sup> ذكر من خرج أثر عثمان ولم يذكر أحمد معهم وكذلك العلامة أحمد محمد شاكر — رحمه الله — في تحقيقه لكتاب الخراج ليحيى بن آدم<sup>(٢)</sup>، ذكر رواية هذا الأثر وسكت عن أحمد. وقد بحثت عن هذا الأثر في مسند عثمان من مسند أحمد، فلم أجده.

٥ — نقل أبو الخطاب عن الأثر عن أحمد — رحمه الله — في مسألة زكاة الحلي أن أحمد قال: يروى عن خمسة عشر من أصحاب النبي عليه السلام، في صفحة رقم ٣٠٥ ب، وفي صفحة رقم ٣٠٧ أ.

والحقيقة أن الأثر يروى عن أحمد قوله يروى عن خمسة من أصحاب النبي ﷺ — وليسوا خمسة عشر وهم: عبدالله بن عمر بن الخطاب، وجابر بن عبدالله، وأنس بن مالك، وعائشة أم المؤمنين، وأسما بنت أبي بكر الصديق — رضي الله عنهم أجمعين.

ويأتي تخريج أقوال هؤلاء الصحابة الكرام — رضي الله عنهم — في القسم المحقق<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ١٦٣/٢ - ١٦٤.

(٢) الخراج ليحيى بن آدم حاشية رقم ٢.

(٣) انظر صفحة رقم ١١٢ و ١٢٨ من هذه الرسالة.

## « مبحث خاص »

### لمعرفة مدى تأثير قول المصنف في المذهب مع مقارنته بالمذاهب المعتمدة

نأخذ مثالا على ذلك :

مسألة زكاة الفصلاّن، والعجاجيل، والسخال :

فلأبي الخطاب رأي، لم يسبقه أحد، في المذهب إلى القول به. وهو يتكلم عن زكاة الفصلاّن، إذا كانت خمسا وعشرين، فأكثر حيث يقول في صفحة (٣١٨/أ) : والأشبه عندي أن تجب في ست وثلاثين من الفصلاّن، ما يتضاعف سنه على الواجب في خمس وعشرين مرة، وفي ست وأربعين فصيلا، ما يتضاعف سنه على ذلك ضعفين، وفي إحدى وستين ما يتضاعف ثلاثة.

مثاله : يجب في خمس وعشرين واحدة منها، ما لها شهر، ويأخذ في ست وثلاثين ما له شهران، وفي ست وأربعين ما له ثلاثة أشهر، وفي إحدى وستين ما له أربعة أشهر؛ لأن الزيادة في الكبار بهذا المقدار تكون؛ لأن بنت مخاض لها سنة، وبنت لبون لها ستان، وحقه لها ثلاث سنين، وجذعة لها أربع سنين، وكذلك يجب أن نقول في البقر.

أما الغنم فيؤخذ منها عدد، بتزايد النصب كما في الكبار - انتهى .  
هذا الرأي لأبي الخطاب، وجيه، من حيث النظر، ولم يسبقه أحد من الحنابلة وسوف أقارن هذا القول، بأقوال المذاهب الأخرى. ثم نذكر من نقل عنه هذا القول من علماء الحنابلة . . ونبدأ بالمذهب الحنفي .

١ - لأبي حنيفة - رحمه الله - ثلاثة أقوال في مسألة زكاة الفصلاّن،  
والعجاجيل، والسخال، وقد أخذ أصحابه بهذه الأقوال وهي :



الأول : يجب في الصغار ما يجب في الكبار، أي يؤخذ عن الصغار كبيرة،  
وبه قال زفر.

الثاني : يجب في الصغار واحدة صغيرة منها، وبه قال أبو يوسف ووافقه  
الطحاوي.

الثالث : لا يجب في الصغار شيء، وبه قال محمد بن الحسن<sup>(١)</sup>. وهذا  
القول هو الراجح كما صرح بذلك الكاساني في بدائع الصنائع وغيره<sup>(٢)</sup>.

٢ - وذهب مالك - رحمه الله - إلى أن الفصلان والعجاجيل والسخال،  
تجب فيها الزكاة، ولكن لا تؤخذ منها، بل تؤخذ كبيرة. ونص كلام  
مالك - رحمه الله - كما في المدونة . . «إذا كان عجاجيل كلها، أو  
فصلانا كلها، أو سخالا كلها، وفي عدد كل صنف منها ما تجب  
فيه الصدقة، فعلى صاحب الأربعين من السخال أن يأتي بجذعة،  
أو ثنية من الغنم، وعلى صاحب الثلاثين من البقر، إذا كانت  
عجولا كلها، أن يأتي بتبيع ذكر، وإن كانت فصلانا، خمسا  
وعشرين، فعليه أن يأتي بابنة مخاض، ولا يؤخذ من هذه الصغار  
شيء؛ لأن عمر بن الخطاب قال: نأخذ الجذعة والثنية، ولا نأخذ  
المخاض ولا الأكولة، ولا الربى ولا فحل الغنم، وذلك عدل بين  
غذاء المال وخياره<sup>(٣)</sup>.

---

(١) مختصر الطحاوي ٤٥، والمبسوط ١٥٧/٢ - ١٥٨، وتحفة الفقهاء ٤٤٨/١ - ٤٤٩، وبدائع  
الصنائع ٨٧٣/٢.

(٢) بدائع الصنائع ٨٧٣/٢، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٣٧٣/٢، وفتح القدير  
١٨٦/٢، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق ٢٣٤/٢، وابن عابدين في حاشيته ٢٨٢/٢.

(٣) المدونة الكبرى ٣١٢ - ٣١٣، وانظر قول مالك في الموطأ ٢٦٥/١، ورسالة أبي زيد  
القيرواني المطبوع بهامش الفواكه الدواني ٤٠١/١، والكافي ٣١٤/١، والمتقى ١٤٢/٢ -  
١٤٣، والفواكه الدواني ٤٠١/١، وحاشية العدوي ٤٤٦/١.



٣ — وللإمام الشافعي — رحمه الله — قولان في الجديد والقديم :

فالقول الجديد : يؤخذ من الصغار صغيرة، إذا كانت غنما، وإن كانت إبلًا أو بقرا: أخذ منها — أي الإبل، أو البقر — كبيرة بالقسط، ثم يقوم النصاب من الكبار، ثم يقوم فرضه، ثم يقوم النصاب من الصغار، ثم يقوم فرضه، ثم يخرج كبيرة بالتقسيط بين الفرضين. هذا رأي لأبي إسحاق وغيره. وهناك وجه آخر وهو: إن كان، مما يتغير فيه الفرض بالسن، وجب المنصوص عليه أي كبيرة، وإن كان مما يتغير الفرض فيه بالعدد، وجبت صغيرة، والوجه الأول أصح من الثاني. ولأبي حامد رأي وهو أنه يؤخذ من الصغار، صغيرة بكل حال كالغنم. وهذا أصحها وهو المعتمد. والقول القديم: يؤخذ من الصغار كبيرة، لكن دون الكبيرة المأخوذة من الكبار في القيمة<sup>(١)</sup>.

٤ — وأما مذهب أهل الظاهر: فقال ابن حزم في المحلى . . . ووجدنا

الخرفان والجديان، لا يقع عليه اسم شاة، ولا اسم شاة في اللغة، التي أوجب الله تعالى علينا دينه، على لسان رسوله — ﷺ — فخرجت الخرفان والجديان عن أن تجب فيها زكاة.

وقال أيضا: فإن زكاة ماشية لم يحل عليها حول، لم يأت به قرآن، ولا سنة، ولا إجماع. وأما من ملك خرفانا، أو عجولا، أو فصلانا. سنة كاملة، فالزكاة فيها واجبة عند تمام الحول؛ لأن كل ذلك يسمى غنما، وبقرا وإبلا<sup>(٢)</sup>.

٥ — وأما مذهب الحنابلة، فقد روي عن أحمد قولان :

(١) هذه الآراء انظرها في المذهب ١/٢٠٢ - ٢٠٣، وحلية العلماء ٣/٤٦، والمجموع ٥/٣٧١ -

٣٧٢، ومغني المحتاج ١/٣٧٦، ونهاية المحتاج ٣/٥٨، وشرح المحلى على المنهاج المطبوع

بحاشية قليوبي وعميرة ٢/١٠ - ١١، وقليوبي وعميرة ٢/١٠ - ١١.

(٢) المحلى ٥/٤١٣.

الأول : أن الفصلان والعجاجيل والسخال ، إذا انفردت ليس فيها شيء ، وهذه رواية حرب الكرماني ، وحنبل بن إسحاق .

القول الثاني : أن الفصلان ، والعجاجيل ، والسخال فيها زكاة من جنسها ، إذا انفردت ، وهذه رواية صالح بن أحمد والأثرم . وهي الرواية الراجحة ، والمعتمدة في المذهب<sup>(١)</sup> .

ورأي أبي الخطاب المتقدم لم أجده من قال به ، من علماء المذاهب الثلاثة ، لكنني وجدت قولاً عند الشافعية قريباً منه ، ولم ينسبه أحد إلى قائل معين . وهو : يجوز أخذ الصغار مطلقاً كالغنم ، لثلاث يجحف برب المال ، لكن يجتهد الساعي ، ويحترز عن التسوية بين القليل والكثير ، فيأخذ من ست وثلاثين فصيلاً ، فوق الفصيل المأخوذ في خمس وعشرين ، وفي ست وأربعين فصيلاً ، فوق المأخوذ في ست وثلاثين ، وعلى هذا القياس<sup>(٢)</sup> .

وقد نقل علماء الحنابلة ، عن أبي الخطاب ، رأيه هذا في صغار الإبل ، فقد نقل عنه ابن مفلح في الفروع وقال : وقيل : تضاعف زيادة السن لكل رتبة من الإبل ، واختاره في الانتصار<sup>(٣)</sup> .

وقال المرداوي في الإنصاف : الوجه الثالث : قال أبو الخطاب في الانتصار : يضعف سن المخرج في الإبل . فيخرج عن خمس وعشرين واحدة منها ، ويخرج عن ست وثلاثين واحدة منها كسن واحدة منهن مرتين ، وفي ست وأربعين مثل واحدة ثلاث مرات ، وفي إحدى وستين مثلها أربع

---

(١) كتاب الروايتين والوجهين ١/ ٢٣٠ - ٢٣١ ، والمغني ٢/ ٦٠٢ ، والمحرر ١/ ٢١٥ ، والفروع ٢/ ٣٧٥ ، والمبدع ٢/ ٣٢٠ .

(٢) المجموع ٥/ ٣٧٢ ، وانظر مغني المحتاج ١/ ٣٧٦ ، ونهاية المحتاج ٣/ ٥٨ ، وشرح المحلى المطبوع بهامش حاشية قليوبي وعميرة ٢/ ١١ .

(٣) الفروع ٢/ ٣٧٢ .

مرات ، والعجول على هذا ، وأطلقهن المجد<sup>(١)</sup> في شرحه<sup>(٢)</sup> .  
 فالمرداوي — رحمه الله — جعل رأي أبي الخطاب وجهها في المذهب ، ولكنه  
 لم يذكر أحدا . قال به غير أبي الخطاب .  
 لكنه — أي المرداوي — نقل عن السامري<sup>(٣)</sup> في المستوعب أنه قال : يخرج  
 عن خمس وعشرين فصيلا واحدا منها ، وعن ست وثلاثين فصيلا واحدا  
 منها ، ومعه شاتان أو عشرون درهما ، وعن ست وأربعين واحدا منها ، ومعه  
 الجبران مضاعفا مرتين ، فيكون أربع شياء أو أربعون درهما ، أو شاتان مع  
 عشرين درهما ، وعن إحدى وستين واحدا منها . ومعه الجبران مضاعفا  
 مرتين ، فيكون ست شياء أو ستين درهما . ويخرج عن ثلاثين عجلا واحدا  
 منها ، وعن أربعين واحدا وثلاث قيمة آخر<sup>(٤)</sup> .  
 والفرق بين قولي أبي الخطاب والسامري : هو أن قول أبي الخطاب الزيادة  
 تكون في سن المخرج المأخوذ كلما زاد النصاب .  
 أما قول السامري : فإن سن الفصيل لا يتغير ، وأن الذي يتغير هو زيادة  
 الدراهم وكثرة الشياه .  
 ونقل المرداوي أيضا : عن أبي الخطاب وجهها آخر وهو أن الذي يضاعف  
 الإبل دون البقر ، ونسب هذا القول إلى الانتصار<sup>(٥)</sup> .  
 ونص المؤلف مرَّ قريباً ، حيث نص على أن البقر يجب في صغارها — أي

(١) يريد بالمجد مجد الدين عبد السلام ابن تيمية ويقصد بالشرح : شرح كتاب الهداية للمجد  
 حيث شرح الهداية لأبي الخطاب ولم يتمه ، وقد تقدم بيان هذا .

(٢) الإنصاف ٦٠ / ٣ .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسين السامري المعروف بابن سنيّة مولده سنة ٥٣٥ هـ ،  
 وتوفي سنة ٦١٦ هـ . والسامري نسبة إلى سامرا العراق ، ذيل الطبقات ١٢١ / ٢ .

(٤) الإنصاف ٦١ / ٣ ، وأشار صاحب الفروع إلى رأي السامري ٣٧٣ / ٢ .

(٥) الإنصاف ٦١ / ٣ .



العجاجيل — كما يجب في صغار الإبل . ونص أبي الخطاب هو — بعد أن ذكر ما يجب في الفصلان — قال : . . وكذلك يجب أن نقول في البقر . فأما الغنم فالزيادة فيها بالعدد . . ولا أدري من أين أتى المرداوي بهذا القول للمصنف ، هل سقط من المخطوطة التي بين أيدينا ، أما هو وهم من المرداوي . والله أعلم .

والرأي الذي قال به المصنف في الفصلان والعجاجيل رأي سديد ، وقول وجيه من حيث النظر .

حيث إن الشرع أوجب في خمس وعشرين من الكبار ، بنت مخاض . وهي ما لها سنة ، وفي ست وثلاثين من الكبار بنت لبون . وهي ما لها سنتان — وفي ست وأربعين حقة — وهي ما لها ثلاث سنين ، وفي إحدى وستين جذعة — وهي ما لها أربع سنوات .

فوجب أن يؤخذ من الفصلان ، فصيل له شهر واحد عن خمس وعشرين ، وفصيل له شهران عن ست وثلاثين ، وفصيل له ثلاثة أشهر عن ست وأربعين ، وفصيل له أربعة أشهر عن إحدى وستين ؛ لأن الزيادة في الكبار ، بهذا المقدار تكون ، فوجب أن تكون في الزيادة في الصغار بهذا المقدار كذلك . هذا أولا .

وثانيا : ليس من اليسر أن نطالب من عنده واحد وستون فصيلا ، بجذعة وهو لا يملك إلا فصلانا ، وكذلك من ملك ستة وأربعين فصيلا ، نطالبه بحقة ، وهو لا يملك إلا فصلانا .

وليس من المقبول أن نطالبه بشراء كبيرة من غيره ، وهو لا يملك إلا صغارا بدليل أن من وجبت عليه حقة وليست عنده إلا بنت لبون أخذت منه ودفع شاتين أو عشرين درهما — كما نص على ذلك حديث أنس الذي



رواه البخاري وغيره (١).

ولم يؤمر بشراء الحقبة الواجبة عليه .

وليس من المقبول أيضا أن نقول : ليس عليك زكاة وهي قد بلغت نصابا

وهي سائمة ؛ لأن اسم الإبل يشمل الكبار والصغار .

إذن فليس لنا عليه سبيل ؛ إلا أن نطالبه بما عنده .

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل .

---

(١) البخاري مع الفتح ٣/٣١٦ ، وابن ماجه ١/٥٧٥ ، وأبوداود ٢/٢٢٠ .

## مسألة زكاة الضال والمغصوب :

هل تجب الزكاة فيهما، أم لا تجب؟ هناك روايتان عن الإمام أحمد حيث نقل عنه الميموني والأثرم وإبراهيم بن الحارث، لا زكاة فيه؛ لأن كل مال منع الإنسان من الإنتفاع به، ولم تكن يده ثابتة عليه. لم تجب عليه فيه زكاة. ونقل مهنا، وأبو الحارث: وجوب الزكاة لأن ملك المغصوب منه، باق عليه، وإنما زالت يده عنه، وزوال ذلك، لا يمنع كالوديعة<sup>(١)</sup>. ونصر أبي الخطاب في الانتصار (٣٠٧/أ) فإن قيل: فيلزم المال الضال والمغصوب، لا استثني له، ولا هو مفطر فيه، وتجب الزكاة. قلنا: لا نسلم من يقول لا تلزمه زكاته، وهو أظهر الروايتين عندي. وهذا ترجيح منه، لإيجاب الزكاة في المال، الضال، والمغصوب. وقد نقل عنه من بعده ترجيحه لهذه الرواية<sup>(٢)</sup>.

وأما أقوال المذاهب الأخرى، فإليك بيانها:  
فقد ذهب أبو حنيفة وأصحابه، والشافعي في القديم، إلى أن المال الضال والمغصوب والمجحود، إلى عدم وجوب الزكاة فيه؛ لأنه خرج عن ملكه وتصرفه. وهي الرواية المرجحة عند الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

وذهب الشافعي في الجديد: إلى وجوب الزكاة في المال الضال والمغصوب لعدم زوال ملكه عنه وصححها النووي وغيره، وهو قول زفر، من الحنفية،

---

(١) كتاب الروايتين والوجهين ١/ ٢٤٤، وانظر الهداية ١/ ٦٣ - ٦٤، والمذهب الأحمد ٤٣، والمحرر ١/ ٢١٩، والمبدع ٢/ ٢٩٧، والإنصاف ٣/ ٢١ - ٢٢.

(٢) الإنصاف ٣/ ٢١.

(٣) انظر المبسوط ٢/ ١٧١، ١٩٧، وتحفة الفقهاء ١/ ٤٦٠، وفتح القدير ٢/ ١٦٤ - ١٦٥، وحاشية ابن عابدين ٢/ ٢٦٦، وانظر الأم ٢/ ٥٥، والمهذب ١/ ١٩٣، والمجموع ٥/ ٢٩٤، وانظر الهداية ١/ ٦٤، والإنصاف ٣/ ٢١.

والرواية الراجعة عند الحنابلة<sup>(١)</sup>.

وذهب مالك وأصحابه ، إلى أن المال المغصوب والضال والمجحود وما في حكمه كالمدفون وغيره ، إلى أقوال ثلاثة ، ذكرها ابن عبد البر وهي :

الأول : أنه يزكيه لكل سنة ، إن كان غيابه سنين طويلة ، وهو قول ابن القاسم ، وأشهب ، وسحنون في المضمون خاصة .

الثاني : أنه لا يزكيه .

الثالث : يزكيه لسنة واحدة ، وهو قول ابن القاسم ، وأشهب ، وسحنون

في غير المضمون كالضال والمغصوب والمجحود والدين<sup>(٢)</sup>.

وبعض عرض أقوال المذاهب الأربعة : نرى أن الراجح من مذهبي الشافعي ، وأحمد وهو قول زفر من الحنفية وابن القاسم وأشهب وسحنون من المالكية ، إذا كان مضمونا هو وجوب الزكاة .

هذا الترجيح وجيه من حيث النظر ؛ لأن الضال والمغصوب لا يزول الملك عنه ؛ لأن الضال قد يعود ، والمغصوب يرد ، والجاحد يقر ، والمدفون ينبش ويوجد . إذن فترجيح أبي الخطاب يستند إلى رأي قوي والله أعلم .

---

(١) المصادر السابقة للحنفية والشافعية والحنابلة .

(٢) الكافي ١/ ٢٩٣ - ٢٩٤ ، وانظر الموطأ ١/ ٢٥٣ ، والمتقى ٢/ ١١٢ - ١١٣ .



٢٥٥  
 قال الخازن بطالع بن خنيزر النعمان وحدث به الزكري بن موزان قال سمعت سفيان بن عيينة يقول قالوا له والما والما  
 لاحججه عن لا رواد لها والزباد وكذا روى اذا ما غلبت الدماء الزهية حيا انما واحججه  
 بان الزكاة يذهب لشكر نعم المالك ونعم نعم الله واليه واليه انما اكثر من غيرها لا نحل حقه  
 اليها اكثر من غيرها ما بالوجوب اجبر قلنا في ان يترك الزكاة في كل سنة ليس  
 الثابت والعقد والمثل ويجوز ذلك والله اعلم بالصواب مسألة لا زكاة على  
 المباح دفعه عليه في رواية حسنة والاثم وابن القسوم وارههم بالخبر وهو قول مالك وفيه  
 رواية اخرى انها تجب ذكرها بنابن مويح الازرصاد وهو قول الرب حجة والحق به  
 وكذا وصحت الشافعي كما لم يثبت مسألة ما روي سفيان عن ابي خازن ان ابي الخازن  
 باسنا ده عن جابر بن عبد الله عن ابي حنيفة عليه السلام قال ليس على ابي زكاة فان قيل  
 هذا روي عنه ابن ابي ثوبان وهو ضعيف قلنا لا يروي عن ابي حنيفة هذا في بعض اوجه  
 مصنفه فان قيل على قوله لا ان اسم الجلبه يقع عليه بل قوله تعالى ونسحقون  
 جلبه ليسوا به فان سنا وهو خارج ان اسم الجلبه عند ابي حنيفة لا يقع على الجلبه ولهذا  
 في حلف لا يسرق فلما جوب هذا لا حديث حذافير ووقت ووقف فثابت لما  
 قال حلال في رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يترك في كل سنة فلو كان تركه  
 حلالا لكان تركه حلالا في غيره مسألة القردة وحكام حنبل جبر بن الهيثم قال قيل  
 حلال ان يترك في صغار او كان ذلك او ليس نصاب قلنا قوله لا تركه وحكام حنبل جبر  
 اذ كان حلالا في غيره مسألة في الزكاة وقوله لا يترك في صغار قلنا قوله لا تركه وحكام حنبل جبر  
 اكثر مسألة في الزكاة وقوله لا يترك في صغار قلنا قوله لا تركه وحكام حنبل جبر  
 وانس وعائشة واسما واثرة ودهة الله باله اية عن حفصة وعبد الله بن بريدة الخ  
 لا زكاة في علي في قوله لا يترك في صغار قلنا قوله لا تركه وحكام حنبل جبر  
 الاسمي عليه السلام يعني ان لا يترك في صغار قلنا قوله لا تركه وحكام حنبل جبر  
 في قوله لا يترك في صغار قلنا قوله لا تركه وحكام حنبل جبر  
 لا يترك في صغار قلنا قوله لا تركه وحكام حنبل جبر

[illegible]



## « ثانياً : القسم المحقق »

وفيه من المسائل ما يلي :

- ١ — زكاة المعلوفة .
- ٢ — زكاة الحلي .
- ٣ — زكاة المال الضال والمغصوب .
- ٤ — زكاة عوض الخلع والمهر .
- ٥ — زكاة الخيل .
- ٦ — زكاة السخال والفصلان والعجاجيل .
- ٧ — زكاة المال المستفاد في أثناء الحول .
- ٨ — زكاة الأوقاص .
- ٩ — زكاة الدين .
- ١٠ — زكاة العامل في مال القراض .
- ١١ — زكاة الخلطة .
- ١٢ — نقص النصاب في بعض الحول .
- ١٣ — وبعض تعجيل الزكاة .



## « كتاب الزكاة »

(٤ / ٣٠ أ) الزكاة<sup>(١)</sup> لله تعالى في المال أوجب صرفه إلى من وصفه من عباده بحق الرزق والصلة لهم .

(١) الزكاة في اللغة : لها معان كثيرة أوردها ابن سيده في كتابه المحكم والمحيط الأعظم ٩٤ / ٧ فقال :

الزكاة : حدود النماء والريع ، والزكاة ما أخرجه من الثمر .  
والزكاة : الصلاح ، وزكا الرجل يزكو زكوا : تنعم وكان في خصب .  
قال أبو علي : الزكاة : صفوة الشيء .  
وزكى الرجل يزكو زكوا : تنعم وكان في خصب ، وزكى يزكى : عطش .  
والزكى : مقصور ، الشفع من العدد . . انتهى  
قال ابن منظور في لسان العرب ٣٥٨ / ١٤ . وأصل الزكاة في اللغة الطهارة ، والنماء والبركة والمدح  
وقال ابن فارس في كتابه : معجم مقاييس اللغة ١٧ / ٣ ، بعد أن ذكر معاني الزكاة قال :  
والأصل في ذلك كله راجع إلى هذين المعنيين وهما النماء والطهارة . انتهى .  
وتأتي بمعنى المدح ومنه قوله تعالى ﴿ولا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى﴾ سورة النجم آية :  
٣٢ . انظر كتاب الراغب الأصفهاني : مفردات القرآن : ٢١٤ .  
وأما تعريف الزكاة في الشرع : فإن المصنف — رحمه الله عليه — لم يذكر لها تعريفاً — كعادته —  
في الإلتصار ، وفي كتابه الهداية حيث يبدأ بالأحكام . . وسأكتفي بتعريف الحنابلة فقط  
فأقول : قال محمد البعلي في كتابه المطلع على أبواب المقنع ١٢٢ وهي في الشرع : اسم لمخرج  
مخصوص ، بأوصاف مخصوصة ، من مال مخصوص لطائفة مخصوصة .  
وهذا التعريف كاد أن يكون أوفى التعاريف ، لولا أنه قال في أوله وهي اسم لمخرج مخصوص ،  
والزكاة حق أوجبه الله على من ملك نصاباً وقد ورد الحديث الصحيح بذلك .  
وقال ابن مفلح في الفروع : وهي شرعاً حق يجب في مال خاص ٣١٦ / ٢ وزاد ابن مفلح  
صاحب المبدع وحفيد صاحب الفروع زاد على تعريف جده : لطائفة مخصوصة ، في وقت  
مخصوص .

وتحتاج إلى معرفة سبب وجوب الزكاة، وإلى معرفة الواجب، وإلى من تجب عليه، وإلى من تصرف إليه.

فنقول وبالله التوفيق. . إن سبب وجوب الزكاة على الإنسان ملكه لمال يحتمل المواساة، ومعنى ذلك أن يكون فاضلاً عن قدر حاجته، يدل على ذلك أن الزكاة تضاف إلى المال، فنقول: زكاة المال والإضافة إنما تكون إلى السبب، وقد قال تعالى: ﴿وفي أموالهم حق للسائل والمحروم﴾<sup>(١)</sup> فبيّن أنها حق في المال.

ولأنها تجب شكراً لنعمة<sup>(٢)</sup> المال، كما يجب الصوم والصلاة شكراً لنعمة البدن، فدل على أن ملك المال سبب وجوبها. فإذا ثبت هذا وجب أن نبين صفة المال الذي تجب فيه وصفة ما لا تجب فيه. فنقول مسألة.

---

وأوفى تعريف وأشمله هو ما قاله الحجاوي في الإقناع ٢٤٢/١، فقال: هي حق واجب = في مال مخصوص، لطائفة مخصوصة، في وقت مخصوص. وشرحه البهوتي بقوله: حق واجب خرج به المستنون، وخرج بقوله في مال مخصوص. ما يجب في كل الأموال: كالتنفقات، وقوله لطائفة مخصوصة خرجت الدية؛ لأنها حق للورثة. وقوله في وقت مخصوص خرج نحو النذر، والكفارة: انظر كشف القناع ١٩٢/٢.

(١) سورة الذاريات آية: ١٩.

(٢) ورد في صحيح البخاري أن أبا بكر قال: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال. . . البخاري مع الفتح: ٢٦٢/٣.

(٣٠٤/ب) الجزء السابع عشر من كتاب الانتصار في المسائل الكبار على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل — رضي الله عنه — تصنيف الشيخ الإمام أبي الخطاب محفوظ ابن أحمد بن الحسن الكلوثاني — رحمه الله — ليحيى بن مقبل بن أحمد بن بركة بن الصدر نفعه الله بالعلم.

فيه من المسائل الزكاة في المعلوفة ولا تجب الزكاة في الحلي والمال الضال والمغصوب وعروض الخلع والمهر ولا زكاة في الخيل، وتجب الزكاة في السخال والفصال والعجاجيل والمال المستفاد



## من مسائل الزكاة

مسألة (١): لا تجب الزكاة إلا في مال معد للنماء والزيادة<sup>(١)</sup>، كالسوائم<sup>(٢)</sup> من بهيمة الأنعام، وغير ذلك مما نبينه مسألة بعد مسألة، نص عليه في رواية الأثرم<sup>(٣)</sup>، وأبي طالب<sup>(٤)</sup>، وإبراهيم<sup>(٥)</sup> بن الحارث لا تكون الزكاة إلا في السائمة.

في أثناء الحول وبعض لا زكاة في الأوقاص.  
(١) المال المعد للنماء والزيادة أربعة أصناف هي:

(١) السائمة من بهيمة الأنعام.

(٢) الخارج من الأرض.

(٣) الأثمان.

(٤) عروض التجارة.

وما لم يعد للنماء والزيادة، وإنما هو للاستعمال، فلا زكاة عليه، كالعقارات، غير المعدة للتجارة. انظر المبدع ٢/ ٢٩١، وكشاف القناع ٢/ ١٩٢- ١٩٣، وغاية المنتهى ١/ ٣٨٥.  
(٢) السوائم: جمع سائمة وهي المواشي التي ترعى، ويقال سامت الماشية تسوم سوما. إذا رعت، وقد خصها بعض أهل اللغة بالإبل خاصة. لكن الأكثر على أن السائمة اسم يشمل جميع ما يرعى. ولا يعلف أو كان الأغلب رعيها، وإن أعلفت. انظر الصحاح ٥/ ١٩٥٥- ١٩٥٦، والنهاية ٢/ ٤٢٦، ومنال الطالب شرح طوال الغرائب ٥٥٩، والمغرب ١/ ٤٢٣، والقاموس المحيط ٤/ ١٣٥.

(٣) هو أبوبكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم الطائي الكلبي الإسكافي، حافظ إمام، جليل القدر لم أجد سنتي ولادته ووفاته. لكنه ولد في خلافة الرشيد هارون وتوفي بعد الستين والمائتين، له ترجمة في طبقات الحنابلة ١/ ٦٦، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٥٧٠، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٦٢٣، وطبقات الحفاظ ٢٥٦، والمنهج الأحمد ١/ ٢١٨، وتاريخ بغداد ٥/ ١١٠.

(٤) هو أبوطالب عصمة بن أبي عصمة العكبري صاحب الإمام أحمد قديماً وسمع منه مسائل هي أول مسائل تروى عن أحمد بعد موته، توفي سنة ٢٤٤هـ، وله ترجمة في تاريخ بغداد ١٢/ ٢٨٨، وطبقات الحنابلة ١/ ٢٤٦، ومناقب الإمام أحمد ١٣٧، والمنهج الأحمد ١/ ١٧٨.

ولا زكاة في العوامل<sup>(١)(٢)</sup>، وهو قول أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>، والشافعي<sup>(٤)</sup>، وقال

(٥) هو إبراهيم بن الحارث بن مصعب بن الوليد بن عبادة بن الصامت، من كبار أصحاب = الإمام أحمد، وكان أحمد يرفع قدره ويعظمه ولم أجد ستي ولادته ووفاته. له ترجمة في تاريخ بغداد ٥٥/٦، وطبقات الحنابلة ٩٤/١، وتهذيب التهذيب ١١٣/١، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٤٢/١، والمنهج الأحمد ٣٧٠/١.

(١) ذهب الحنابلة إلى أن العوامل لا زكاة فيه، وإنما الزكاة في السوائم فقط. مستدلين بقوله ﷺ: «في سائمة الغنم إذا بلغت أربعين إلى عشرين ومائة» رواه مالك في الموطأ ٢٥٥/١، وأحمد ١٢/١، والبخاري مع الفتح ٣١٧/٣، والدارمي ٣٢٠/١، وأبوداود ٢٢١/٢، والنسائي ٢٠/١٤.

ولفظ سائمة يدل على نفي الوجوب في غير السائمة: وهناك رأي يوجب الزكاة في العوامل رجحه ابن مفلح في الفروع ٣٥٣/٢، ونص أحمد على عدم الوجوب. انظر المبدع ٣١١/٢، والإنصاف ٤٥/٣، وغاية المنتهي ٢٩٢/١.

(٢) العوامل: جمع عاملة، وهي البقر التي يستقى عليها ويحترث، وتستعمل في الأشغال وهذا يشمل الإبل أيضا. انظر النهاية ٣٠١/٣، ولسان العرب ٤٧٧/١١، والقاموس المحيط ٢٢/٤.

(٣) الحنفية لم يختلفوا في عدم وجوب الزكاة في العوامل. انظر أحكام القرآن للجصاص ٣٦١/٤، والمبسوط ١٦٥/٢، وبدائع الصنائع ٨٧٢/٢، واللباب شرح الكتاب ١٤٥/١ وحاشية رد المحتار على الدر المختار ٢٧٦/٢.

(٤) للشافعية في مسألة زكاة العوامل قولان: الأول: وهو الصحيح عندهم، لا زكاة فيها. لأنها مثل ثياب البدن، وأثاث الدار. وإليه ذهب الشيرازي والنووي وغيرهما.

الثاني: تجب الزكاة في العوامل، كما تجب في غيرها، وكونها عاملة إنما هو زيادة انتفاع، وذلك لا يمنع الزكاة.

انظر المهذب ١٩٤/١، والمجموع ٣٠٣/٥، ٣٠٤، ومغني المحتاج ٣٧٩/١ - ٣٨٠،

مالك<sup>(١)</sup> وبعض أهل الظاهر<sup>(٢)</sup>: تجب في العوامل والمعلوفة<sup>(٣)</sup>.

لنا: ما روى الدارقطني<sup>(٤)</sup> بإسناده عن علي - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه - أنه قال: «ليس في البقر العوامل شيء<sup>(٥)</sup>» وبإسناده

ونهاية المحتاج ٦٧/٣ - ٦٨.

(١) ذهب مالك وأصحابه إلى وجوب الزكاة في العاملة والمعلوفة، مستدلين بعموم قوله ﷺ: «في كل أربعين شاة شاة» رواه أحمد ٣/٣٥، وابن ماجه ١/٥٧٧، والترمذي ٣/٨، وانظر موطأ مالك ١/٢٦٢، والكافي ١/٣١٢، والمتقى للباجي ٢/١٣٦، وحاشية العدوي ١/٤٣٨، وبلغة السالك ١/٢٠٧.

(٢) ذهب أهل الظاهر إلى أن الزكاة تجب في السائمة والمعلوفة والمتخذة للركوب والحرث. وغير ذلك من الإبل والبقر والغنم... وذهب أبو بكر بن داود بن علي إلى أن البقر لا زكاة إلا في سائمتها فقط، والإبل والغنم تزكى سائمتها وغير سائمتها سواء... وقال أبو بكر ابن المغلس: لا زكاة في غير سائمة البقر والغنم، وأما معلوفتها فلا زكاة فيهما. والإبل: لم يختلفوا في وجوب زكاة سائمتها وغيرها. انظر المحلى ٦/٤٦.

(٣) المعلوفة: اسم مفعول من علف، والعلوفة وتسمى العليفة هي: الناقة أو الشاة يعلفها صاحبها، ولا يرسلها إلى المرعى. انظر الصحاح ٤/١٤٠٦ - ١٤٠٧، والمغرب ٢/٧٨ - ٧٩، والقاموس المحيط ٣/١٨٣.

(٤) هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، الإمام الحافظ شيخ الإسلام، من بحور العلم وإمام من أئمة الحديث، ولد في محلة دارقطن - وهي حي من أحياء بغداد - سنة ٣٠٦هـ، وتوفي سنة ٣٨٥هـ، له ترجمة في تاريخ بغداد ١٢/٣٤، ومعجم البلدان ٢/٤٢٢، وتذكرة الحفاظ ٣/٩٩١، وسير أعلام النبلاء: ١٦/٤٤٩، وطبقات الشافعية للسبكي ٣/٤٦٢، والوفيات لابن قنفذ ٢٢٠.

(٥) الصلاة علي النبي ﷺ لا تكتب جملة السلام بعد الصلاة في الأغلب وهي طريقة العلماء المتقدمين منذ عصر الشافعي وقبله، وكان أحمد - رحمه الله - يفعل ذلك، وفسر ذلك بأن أحمد: كان يصلي لفظاً - أي يصلي ويسلم لفظاً - أو أنه كان يتقيد بما سمع من شيخه. فلا يزيد عليه. انظر مقدمة أحمد شاكر - رحمه الله - لكتاب الرسالة للشافعي ٢٥.

(٦) سنن الدارقطني ٢/١٠٣، ورواه ابن أبي شيبة ٣/١٣٠، وأبوداود ٢/٢٢٩، وابن خزيمة ٤/٢٠، والبيهقي ٤/١١٦، ورواه عبد الرزاق موقوفاً ٤/١٩ - ٢٠ - ٢١، ورواه ابن زنجويه في كتابه الأموال: ٢/٨٤٥. قال الزيلعي في نصب الراية ٢/٣٦٠، قال ابن القطان: هذا



عن ابن عباس - عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس في البقر العوامل صدقة»<sup>(١)</sup>. وبإسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي - صلى الله عليه قال<sup>(٢)</sup>: «ليس في الإبل العوامل - صدقة»<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.  
وروى النُّجَّاد<sup>(٥)</sup> عن عائشة عن النبي صلى الله عليه: «أن الله وضع

سند صحيح وكل من فيه ثقة معروف.

(١) سنن الدارقطني ١٠٣/٢، وبقية الحديث. «ولكن في كل ثلاثين تبيع، وفي كل أربعين مسن أو مسنة»، ورواه ابن عدي في الكامل ١٢٩٣/٣، والحديث فيه سوار بن مصعب الهمداني قال فيه ابن عدي ١٢٩٤/٣، وعمامة ما يرويه ليست محفوظة وهو ضعيف. وقال فيه يحيى ابن معين ضعيف. وليس بشيء. تاريخ يحيى بن معين ٢٤٣/٢، وقال أحمد متروك الحديث، الجرح والتعديل ٢٧٢/٤، وقال البخاري: منكر الحديث، الضعفاء الصغير ٥٦، وقال النسائي متروك الحديث. كتاب الضعفاء والمتروكين ٥١.  
والحديث أيضا فيه: ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث. كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي ٩٠، والجرح والتعديل ١٧٧/٧ - ١٧٨، والضعفاء الكبير ١٤/٤.

(٢) زيادة على المخطوطة يقتضيها السياق.

(٣) كلمة «صدقة» ليست في المخطوطة. والزيادة من الدارقطني، والكامل لابن عدي، والبيهقي.

(٤) سنن الدارقطني ١٠٣/٢، والكامل لابن عدي ٢٠٣٥/٦، والبيهقي ١١٦/٤، وضعف ابن حجر إسناده في التلخيص الحبير ١٥٧/٢، والحديث فيه غالب بن عبيد الله الجزري العقيلي، قال فيه يحيى بن معين: ضعيف، تاريخ يحيى ٤٦٨/٢، وقال البخاري في التاريخ الصغير ١٤٠/٢ منكر الحديث، وكذلك قال في الضعفاء الصغير ٩٢، وقال النسائي متروك الحديث، كتاب الضعفاء والمتروكين ٨٦، والجرح والتعديل ٤٨/٧، والضعفاء الكبير ٤٣١/٣، والمجروحين ٢٠١/١.

(٥) هو أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل المعروف بالنجاد الإمام المحدث والعالم الفاضل الناسك، ولد سنة ٢٥٣هـ وتوفي سنة ٣٤٨هـ، له ترجمة في تاريخ بغداد ١٨٩/٤ - ١٩١، وطبقات الفقهاء ١٧٢، وطبقات الحنابلة ٧/٢، وتذكرة الحفاظ ٨٦٨/٣، وسير



الصدقات فليس على الإبل النواضح<sup>(١)</sup> صدقة<sup>(٢)</sup>، وهذه نصوص قاضية أن قوله عليه السلام: «في أربعين شاة شاة<sup>(٣)</sup>»، و«في خمس من الإبل شاة<sup>(٤)</sup>»، و«خذ... البعير من الإبل<sup>(٥)</sup>» أن المراد به إذا كانت سائمة، وقد صرح بذلك في قوله عليه السلام: «في سائمة الغنم الزكاة<sup>(٦)</sup>».

- 
- أعلام النبلاء ٥٠٢/١٥، وطبقات الحفاظ ٣٥٥، والمنهج الأحمد ٥٠/٢.
- (١) النواضح: جمع ناضح للذكر، والأنثى ناضحة: وهي الإبل وغيرها، التي يستقى عليها الماء، انظر الصحاح ٤١١/١، والنهاية ٦٩/٥، وتاج العروس ١٨٤/٧.
- (٢) رواه عبدالرزاق عن علي ومعاذ بلفظ: «ليس على عوامل البقر صدقة» ١٩/٤ - ٢٠، وبنحوه رواه ابن أبي شيبة عن الضحاك بلفظ: «ليس على البقر العوامل ولا على الإبل النواضح التي يستقي عليها ويغزي عليها في سبيل الله صدقة» ١٣١/٣، وانظر سنن أبي داود ٢٢٩/٢، وسنن الدارقطني ١٠٣/٢، والسنن الكبرى للبيهقي ١١٦/٤.
- وهذا الحديث موقوف عند عبدالرزاق وابن أبي شيبة ومرفوع إلى النبي ﷺ، والحديث لا يخلو من مقال.
- (٣) رواه ابن أبي شيبة ١٣١/٣، والدارمي ٣٢٠/١، وابن ماجه ٥٧٧/١، وأبوداود ٢٢٨/٢، والترمذي ٨/٣، والنسائي ١٤/٥، وابن الجارود ١٢٦، والحاكم ٣٩٤/١، والبيهقي ٨٨/٤.
- (٤) رواه ابن أبي شيبة ١٢١/٣، والدارمي ٣٢١/١، وابن ماجه ٥٧٣/١ - ٥٧٤، وأبوداود ٢١٨/٢، بلفظ: «في كل خمس ذود شاة» والترمذي ٨/٣، والنسائي ١٩/٥، وابن الجارود ١٢٥، والحاكم ٣٩٣/١، والبيهقي ٨٨/٤.
- (٥) هذا جزء من حديث لفظه: «خذ الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من الإبل والبقرة من البقر». رواه ابن ماجه ٥٨٠/١، وأبوداود ٢٥٤/٢، والدارقطني ١٠٠/٢، والحاكم ٣٨٨/١.
- والحديث فيه انقطاع ما بين معاذ وعطاء بن يسار؛ لأن معاذ توفي سنة ١٨هـ، كما ذكر ذلك ابن الأثير في أسد الغابة ١٩٧/٥، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢١٨/٧، بعد أن ذكر مولد عطاء سنة ١٩هـ وهو يتكلم عن رواية عطاء عن معاذ قال (وفي سماعه منه نظر) وعطاء ثقة في الرواية، وثقه ابن معين، وأبوزرعة، والنسائي وغيرهم، عن تهذيب التهذيب ٢١٧/٧ - ٢١٨.
- (٦) تقدم قريبا لكن بعض الرواة رواه بلفظ: «وفي صدقة الغنم في سائماتها». . البخاري مع

وقال أحمد — رحمه الله — في رواية مهنا<sup>(١)</sup>. يروى عن علي<sup>(٢)</sup> وجابر<sup>(٣)</sup> ومعاذ<sup>(٤)</sup> بن جبل أنهم قالوا: ليس في العوامل صدقة. ذكره أبوبكر في الشافي<sup>(٥)</sup>. والفقه: أنا أجمعنا على أن النصاب الواحد يتجدد الوجوب<sup>(٦)</sup> فيه بتجدد

- 
- الفتح ٣/٣١٧، وكذلك رواه من ورد ذكرهم في الفقرة ٣ من الصفحة السابقة.
- (١) هو أبو عبد الله مهنا بن يحيى الشامي السلمي من كبار أصحاب أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وكان أحمد يكرمه، ويعرف له حق الصحبة، لزم الإمام أحمد ثلاثا وأربعين سنة. وروى عنه مسائل كثيرة.
- لم يذكر مترجموه سنتي ولادته ولا وفاته. له ترجمة في: تاريخ بغداد ١٣/٢٦٦، وطبقات الحنابلة ١/٣٤٥، والمنهج الأحمد ١/٤٤٩.
- (٢) انظر الروايات المروية عن علي في هذه المسألة في مصنف عبد الرزاق ٤/١٩، ومصنف ابن أبي شيبة ٣/١٣٠، وسنن أبي داود ٢/٢٢٩، وسنن السدائقي ٢/١٠٣، والسنن الكبرى للبيهقي ٤/١١٦، وابن زنجويه في الأموال ٢/٨٤٥.
- (٣) انظر الروايات المروية عن جابر في هذه المسألة: مصنف عبد الرزاق ٤/١٩، ومصنف ابن أبي شيبة ٣/١٣١ بنحوه، والبيهقي ٤/١١٦-١١٧، بنحوه أيضا، وصحح البيهقي سنده لكنه قال: لكن الأثر موقوف، ورواه ابن زنجويه في الأموال ٢/٨٣٤.
- (٤) انظر الروايات المروية عن معاذ في هذه المسألة في مصنف عبد الرزاق ٤/٢٠، ومصنف ابن أبي شيبة ٣/١٣٠، وذكر البيهقي في السنن ٤/١١٦، أنه يُروى عن معاذ بن جبل أثر موقوف. ولم يذكر ذلك الأثر، وابن زنجويه في ٢/٨٤٥.
- (٥) هو أبوبكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد بن معروف، المشهور بـ غلام الخلال، ولد سنة ٢٨٥هـ، وهو من أعيان المذهب، واشتهر بسعة العلم وكثرة الرواية. توفي سنة ٣٦٣هـ.
- والشافي كتاب من كتبه في المذهب، وله غيره: التنبيه، وزاد المسافر، وغيرهما. له ترجمة في تاريخ بغداد ١٠/٤٥٩-٤٦٠، وطبقات الحنابلة ٢/١١٩، والمنهج الأحمد ٢/٦٨، وشذرات الذهب ٣/٤٥، وهدية العارفين ١/٥٧٧، والأعلام ٤/١٥، وسير أعلام النبلاء ١٦/١٤٣.
- (٦) المال الذي يبلغ نصابا ويحول عليه الحول تجب فيه الزكاة. وكلما تجدد الحول وجبت الزكاة. قال ابن المنذر في الإجماع ٤٩، وأجمعوا على أن المال إذا حال عليه الحول. أن الزكاة تجب فيه.



الحول ، والحول ليس سبب الوجوب بالإجماع ، وإنما هو شرط الوجوب ،  
وسبب الوجوب المال على ما بينا .

فلو وجبت الزكاة باعتبار عين المال مطلقا لم يتجدد الوجوب بتجدد الحول .  
ألا ترى أن الحج لما كان سببه وجود البيت لم يتجدد الوجوب فيه بتجدد  
الحول . فلما تجدد الوجوب في الزكاة تجدد الحول في نصاب واحد . ثبت أنه لا  
يتعلق بعين المال مطلقا . وإنما يتعلق بهال معد للنماء والزيادة ؛ لأن النماء  
والزيادة يتجددان تجدد الحول فتجدد الوجوب أيضا بتجددهما ، ومال  
البذلة<sup>(١)</sup> والمهنة<sup>(٢)</sup> لا يعد للنماء فلا يتجدد فيه الوجوب كالثياب<sup>(٣)</sup> ،  
والحلي<sup>(٤)</sup> والعبيد<sup>(٥)</sup> .

وقال أيضا : وأجمعوا على أن الزكاة تجب في المال بعد دخول الحول . فمن أدى ذلك بعد =  
= وجوبه عليه . أن ذلك يجزئ عنه . اهـ

يفهم من هذا الكلام أن حَوْلَانَ الحول شرط لوجوب الزكاة . يؤيد ذلك أننا نرى كثيرا من  
الفقهاء يقولون في كتبهم : أن حَوْلَانَ الحول شرط من شروط وجوب الزكاة .

(١) البذلة : بكسر الباء وإسكان الذال المعجمة — ما يمتهن من الثياب ، يقال : جاءنا فلان في  
مبادله أي في ثياب بذلته ، وابتذل الثوب وغيره امتهانه . . الصحاح ٤ / ١٦٣٢ ، وانظر لسان  
العرب ١١ / ٥٠ ، وقال : والمبذلة من الثياب : ما يلبس ويمتهن ولا يصنان ، والمبازل هي  
الثياب التي تبذل ، والتبذل : ترك التزين .

(٢) المهنة : بفتح الميم وإسكان الهاء وفتح النون : الخدمة ، وحكى أبو زيد والكسائي المهنة  
بالكسر ، وأنكره الأصمعي . والماهن : الخادم وقد مهن القوم يمهنهم مهنة أي خدمهم .  
الصحاح ٦ / ٢٢٠٩ ، وانظر المحكم لابن سيده ٤ / ٢٤١ ، والمغرب ٢ / ٢٨٠ ، ولسان العرب  
١٣ / ٤٢٤ ، والقاموس المحيط ٤ / ٢٧٥ ، وزاد صاحب اللسان وامتھنت الشيء ابتذلت ،  
فلعل المراد بالمهنة الأشياء المتبذلة .

(٣) الثياب : إن كانت للاستعمال فلا زكاة عليها ، وإن كانت للتجارة ، ففيها زكاة . والمصنف  
أراد الأول بدليل قوله ومال البذلة والمهنة . . . ثم قال كالثياب والحلي . . .

(٤) سيأتي الكلام عن الحلي في مسألة مستقلة إن شاء الله .

(٥) وردت الأحاديث الصحاح في عدم وجوب الزكاة على العبد والفرس : فمنها ما روى  
البخاري : « ليس على المسلم في فرسه وغلامه صدقة » وحديث آخر عنه ﷺ أنه قال :

واحتج الخصم : بقوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾<sup>(١)</sup> .  
قلنا : هي مخصوصة على الأموال المرصدة<sup>(٢)</sup> للنساء بدليلنا<sup>(٣)</sup> ، وقد دخلها  
التخصيص<sup>(٤)</sup> بالإجماع .  
بدليل : أن ثياب البذلة وعبيد الخدمة ، مال ولا يؤخذ منه الزكاة .  
واحتج : بأنه ملك نصابا من بهيمة الأنعام حولا . فوجب فيه الزكاة  
كالسائمة .

قلنا : السائمة مرصدة للنساء والزيادة بخلاف العوامل ، فإن المقصود  
ظهرها<sup>(٥)</sup> فهي كالبلغال والحمير . وهذا لأن الله سبحانه أوجب الزكاة في

«ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه» البخاري مع الفتح ٣/٣٢٧ ، ومسلم =  
٢/٦٧٥ - ٦٧٦ وكذلك رواه مالك في الموطأ ١/٢٧٧ ، والدارمي ١/٣٢٣ ، وأبو داود  
٢/٢٥٢ ، والترمذي ٣/١٥٠ ، والنسائي ٥/٢٦ ، ويشترط أن تكون العبيد لغير التجارة . فإن  
كانت للتجارة ففيها زكاة .

- (١) سورة التوبة آية : ١٠٣ ، والأمر في الآية هنا مطلق غير مقيد بشرط ، ولم يبين نوع المأخوذ ، ولا  
المأخوذ منه ، ولا مقدارهما . ثم جاءت السنة فبينت ذلك كله وقيدت المطلق وخصصت  
العام . الجامع لأحكام القرآن ٨/٢٤٦ .
- (٢) الراصد للشيء المراقب له . والرصد - بفتح الصاد - القوم يرصدون كالحرص وغيرهم ، والمرصد  
موضع الرصد - بإسكان الصاد - الصحاح ٢/٤٧٤ ، والقاموس المحيط ١/٣٠٥ ، وانظر  
تاج العروس ٩/٩٩ - ١٠٢ ويريد المصنف بالمرصدة : الأموال المعدة للنساء والزيادة المتخذة له .
- (٣) يريد بالدليل : الأدلة التي استدل بها في عدم وجوب الزكاة على الإبل والبقر العوامل .
- (٤) ذهب بعض المفسرين إلى أن هذه الآية المتقدمة نزلت في أبي لبابة ، وجد بن قيس ، وأوس بن  
خدام ، وثعلبة بن وديعة حين ربطوا أنفسهم بسواري المسجد بسبب تخلفهم عن رسول الله  
فلما أطلقوا جاءوا بصدقاتهم إلى رسول الله ﷺ وتابوا مما فعلوا . انظر : تفسير الطبري ١١/١٦ -  
١٧ ، وتفسير ابن كثير ٢/٤١٢ ، وانظر أسد الغابة ١/١٧٠ .  
وبناء على هذا السبب يمكن أن يقال أنه لا يراد منها الزكاة .



الأموال ، لا لعينها<sup>(١)</sup> لكن باعتبار النماء والزيادة ولهذا (٣٠٥/ب) مال التجارة لما كان مرصدا للنماء وجبت فيه الزكاة ، فلو نواه للقنية<sup>(٢)</sup> سقطت عنه الزكاة . والمال واحد لإخراجه عن الإرصاء للنماء والزيادة . وكذلك إذا صاغت المرأة الذهب حليا<sup>(٣)</sup> لها .

واحتج : بأن الزكاة تجب لشكر نعمة المال . ونعمة أموال المهنة والبذلة أكثر من غيرها ؛ لأن حاجته<sup>(٤)</sup> إليها أكثر . فكانت بالوجوب أجدر . قلنا : فيجب أن تجب الزكاة في كل مبتذل من الثياب والعبيد والحلي وغير ذلك . والله أعلم بالصواب .

مسألة<sup>(٢)</sup> : لا زكاة في الحلبي المباح<sup>(٥)</sup> ، نص عليه في رواية

- 
- (٥) المقصود العمل عليها من حرث وحمل للأثقال والسقي وغير ذلك .
- (١) معلوم أن الأموال التي ليست للنماء والزيادة لا زكاة عليها ، مثل دور السكنى وثياب البذلة وعبيد الخدمة وكالسيارات اليوم المعدة للاستعمال ، وإن كثرت وارتفع ثمنها . وتجب الزكاة في هذه الأشياء إذا صارت معدة للتجارة ؛ لأنها تكون من عروض التجارة .
- (٢) القنية : بضم القاف وكسرهما وسكون النون وفتح الياء ثم هاء من الاقتناء ، أي الإدخار . انظر : الصحاح ٦/٢٤٦٧-٢٤٦٨ ، ومجمل اللغة ٣/٧٣٤ ، والمغرب ٢/١٩٨ .
- (٣) مسألة زكاة الحلبي ستأتي - إن شاء الله - مفصلة في المسألة التالية .
- (٤) أي الإنسان فالضمير يعود عليه .
- (٥) اختلفت الرواية في حلي النساء . هل فيه زكاة أم لا ؟ فعن أبي عبد الله روايتان : الأولى منهما وهي التي ذكرها المصنف أن الحلبي لا زكاة فيه ، مستدلا بحديث جابر - رضي الله عنه - قال : « ليس في الحلبي زكاة » رواه الشافعي في مسنده ٩٦ ، وعبد الرزاق ٤/٨٢ ، وابن أبي شيبة ٣/١٥٥ ، والدارقطني ٢/١٠٧ ، والبيهقي ٤/١٣٨ ، والحديث في رفعه مقال ، وأصح ما قيل فيه : أنه موقوف على جابر ، وفيه آثار تروى عن ابن عمر وأنس وعائشة وأسماء بنتي أبي بكر الصديق - رضي الله عنهم أجمعين - انظر موطأ مالك ١/٢٥٠ ، ومصنف عبد الرزاق ٤/٨٢-٨٣ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣/١٥٤-١٥٥ ، والدارقطني ٢/١٠٧ ، ١٠٩ ، والبيهقي ٤/١٣٨-١٣٩ و١٤٠ ، وغيرهم ثم انظر نصب الرأية ٢/٣٧٤-٣٧٥ ، والتلخيص الحبير ١/٢٧٦ ، وإرواء الغليل ٣/٢٩٤ ، وأورد صاحب المغني أسماء من قالوا بعدم زكاة الحلبي من الصحابة ومن بعدهم ٣/١١ . والرواية الثانية : أن الحلبي فيه زكاة ، وهذه

حنبل<sup>(١)</sup> والأثرم وابن القاسم<sup>(٢)</sup> وإبراهيم بن الحارث وهو قول مالك<sup>(٣)</sup>. وفي رواية أخرى<sup>(٤)</sup> أنها تجب،

الرواية مرجوحة في المذهب.

(١) هو أبو علي حنبل بن إسحاق بن حنبل ابن عم الإمام أحمد — رحمه الله — سمع من أحمد وأكثر عنه، طبع له كتاب محنة الإمام أحمد — يريد مسألة خلق القرآن التي أثارها المعتزلة، ولد قبل المائتين، وتوفي سنة ٢٧٣هـ، انظر تاريخ بغداد ٨/ ٢٨٦، وطبقات الفقهاء للشيرازي ١٧٠، وطبقات الحنابلة ١/ ١٤٣، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٦٠٠، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٥١، وما بعدها والمنهج الأحمد ١/ ٢٤٥.

(٢) ابن القاسم لم يتبين لي من المقصود به. هل هو أحمد بن القاسم صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام، روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، وهو الذي أكاد أجزم بأنه هو المعني به ولم أجده له سنة ولادة أو وفاة، له ترجمة في تاريخ بغداد ٤/ ٣٤٩، وطبقات الحنابلة ١/ ٥٥، والمنهج الأحمد ١/ ٣٦١.

أم أنه أحمد بن القاسم الطوسي. حدث عن أحمد كراهته النظر إلى النصراني، فلما سئل عن ذلك قال: لا أقدر أن أنظر إلى من افتري على الله وكذب عليه. انظر طبقات الحنابلة ١/ ٥٦، والمنهج الأحمد ١/ ٣٦١.

(٣) موطأ مالك ١/ ٢٥٠ — ٢٥١، والمدونة ١/ ٢٤٥ — ٢٤٦، والكافي ١/ ٢٨٦، والمتقى ٢/ ١٠٦ — ١٠٧.

(٤) هذه هي الرواية الثانية في حلي النساء عند الحنابلة توجب الزكاة فيه، وحثهم في ذلك ما يأتي:

١ — ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: أتت امرأة من أهل اليمن رسول الله ﷺ ومعها ابنة لها وفي يدها مسكتان من ذهب فقال: «هل تعطين زكاة هذا؟» قالت لا، قال: «أيسرك أن يسورك الله بهما بسوارين من نار» رواه أبو عبيد في الأموال ٣٩٧، وبنحوه ابن أبي شيبة ٣/ ١٥٣، وأحمد ٢/ ٢٠٤، ٢٠٨، وأبوداود ٢/ ٢١٢، والترمذي ٣/ ٢٠ — ٢١، والنسائي ٥/ ٢٨، والبيهقي ٤/ ١٤٠.

٢ — عن عبد الله بن شداد بن الهاد أنه قال: دخلنا على عائشة زوج النبي ﷺ فقالت: دخل علي رسول الله ﷺ فرأى في يدي فتحات من ورق فقال ما هذا يا عائشة؟ فقلت صنعتهن أتزين لك يا رسول الله قال: «أتؤدين زكאתهن؟» قلت: لا أو ما شاء الله. قال: «هو حسبك من النار» رواه أبوداود ٢/ ٢١٣، والدارقطني ٣/ ١٠٥، ١٠٦، والحاكم ١/ ٣٨٩، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. والبيهقي ٢/ ١٣٩، وانظر التلخيص الحبير ١/ ١٧٥



ذكرها ابن أبي موسى<sup>(١)</sup> في الإرشاد وهو قول أبي حنيفة وأصحابه<sup>(٢)</sup>.  
وداود<sup>(٣)</sup> وعن الشافعي<sup>(٤)</sup> كالمذهبيين.

١٧٦-١٧٨.

= ووجوب زكاة حلي النساء مروى عن عمر وابن مسعود وابن عباس، وعبدالله بن عمرو  
والزهري والثوري وعطاء ومجاهد، وللتوسع في هذه المسألة والاطلاع على رأي الفريقين  
فليراجع الأموال لأبي عبيد ١٩٧، ومعالم السنن للخطابي ١٧/٢، والمحلى لابن حزم ٩٢/٦-  
٩٣، والمغني ١٥/٣، والمجموع ٤٩٠/٥، وأضواء البيان ٣٩٨/٢، وأدلة الفريقين لا تخلو  
من مقال.

(١) هو أبو علي محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي القاضي، كان عالي القدر عند الخلفيتين:  
القادر بالله، والقائم بأمر الله. ولد سنة ٣٤٥هـ. وتوفي سنة ٤٢٨هـ، له ترجمة في تاريخ  
بغداد ١/٣٥٤، وطبقات الفقهاء ١٧٣، وطبقات الحنابلة ١٨٢/٢، والنجوم الزاهرة  
٢٦/٥، والمنهج الأحمد ١١٤/٢، وهو من ولد معبد بن العباس-رضي الله عنهما.

(٢) انظر المبسوط ١٩٢/٢، وبدائع الصنائع ٨٤١/٢-٨٤٢، واللباب في الجمع بين السنة  
والكتاب ١/٣٨٤-٣٨٥، واللباب شرح الكتاب ١/١٤٨.

(٣) انظر: المحلى لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم ٩٢/٦-٩٣-٩٣، واستدل بآثار تروى عن  
عمر، وابن مسعود، وعبدالله بن عمرو بن العاص وعائشة، وغيرهم، ثم مناقشته لمخالفيه  
٩٥.

وداود هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف، إمام أهل الظاهر ومنشئ مذهبهم، كان ورعاً  
ناسكاً زاهداً، ولد سنة ٢٠٠هـ، وقيل ٢٠٢هـ. قال فيه أبو العباس ثعلب: كان داود عقله  
أكثر من علمه، توفي سنة ٢٧٠هـ، له ترجمة في تاريخ بغداد ٨/٣٦٩، ووفيات الأعيان  
٢/٢٥٥، وتذكرة الحفاظ ٢/٥٧٢، وطبقات الشافعية ٢/٢٨٤.

(٤) يروى عن الشافعي-رحمه الله- في مسألة زكاة الحلي روايتان:  
إحداهما: أن حلي النساء ليس فيه زكاة، وذلك إذا كان الحلي يلبس أو يدخر، أو يعار، أو  
يكرى وكذلك من ورث، أو اشترى ذهباً فأعطاه امرأة من أهله أو خدمه هبة أو  
عارية، أو أرصده لذلك فلا زكاة عليه.

الرواية الثانية: ذكرها الشافعي في كتابه الأم ٢/٤٤ بصيغة التضعيف حيث قال: وقد قيل في  
الحلي صدقة وهذا ما استخير الله فيه. قال الربيع: وقد استخار الله عز وجل  
فيه، أخبرنا الشافعي: ليس في الحلي زكاة. الأم ٢/٤٤، والمهذب للشيرازي

لنا : ما رواه شيخنا<sup>(١)</sup> عن القاضي أبي الطيب الطبري<sup>(٢)</sup> بإسناده .  
عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه قال : « ليس في الحلي زكاة »<sup>(٣)</sup> .  
فإن قيل : هذا يرويه عافية بن أيوب<sup>(٤)</sup> . وهو ضعيف .

١ / ٢١٥ ، وحلية العلماء ٣ / ٨٣ ، والمجموع ٥ / ٤٨٨ ، وما بعدها .

(١) يريد المصنف - رحمه الله - بقوله شيخنا القاضي أبا يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف .  
انظر المدخل لابن بدران ٤٣٢ ، ومفاتيح الفقه الحنبلي للدكتور سالم علي الثقفي ٢ / ٦٤ ، وأبو  
يعلى ولد سنة ٣٨٠ هـ ، وتوفي سنة ٤٥٨ هـ ، له ترجمة في تاريخ بغداد ٢ / ٢٥٦ ، وطبقات  
الحنابلة ٢ / ١٩٣ ، ترجمة مطولة ، وسير أعلام النبلاء ١٨ / ٨٩ ، والعبر ٣ / ٢٤٥ ، والمنهج  
الأحمد ٢ / ١٢٨ ، وشذرات الذهب ٣ / ٣٠٦ .

(٢) هو أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري الشافعي القاضي ، سكن بغداد ، وأخذ  
العلم عن علمائها مولده سنة ٣٤٨ هـ ، وتوفي سنة ٤٥٠ هـ ، وعاش مئة وستين ، له ترجمة في  
تاريخ بغداد ٩ / ٣٥٨ ، واللباب ٢ / ٢٧٤ ، والعبر ٣ / ٢٤٤ ، وسير أعلام النبلاء  
١٧ / ٦٦٨ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٥ / ١٢ .

(٣) أخرجه الشافعي في مسنده ٩٦ بلفظ : أن رجلاً سأل جابر بن عبد الله عن الحلي أفيه الزكاة ؟  
فقال جابر : لا ، فقال : وإن كان يبلغ ألف دينار ، فقال جابر : كثير . وعبدالرزاق ٤ / ٨٢ ،  
عن عمرو بن دينار أنه سأل جابر بن عبد الله . . ولفظ الشافعي أن عمرو بن دينار سمع رجلاً  
يسأل الشافعي ، والأموال ٣٩٩ ، وابن أبي شيبة ٣ / ١٥٥ ، عن أبي الزبير عن جابر بلفظ : لا  
زكاة في الحلي قلت أنه ألف دينار قال يعار ويلبس ، والدارقطني ٢ / ١٠٧ ، بلفظ المصنف  
والبيهقي ٤ / ١٣٨ ، بلفظ الشافعي . وابن زنجويه في الأموال ٣ / ٩٧٨ ، والحديث موقوف  
على جابر وليس مرفوعاً .

(٤) عافية بن أيوب راوي الحديث : اختلف في توثيقه وتضعيفه : فقال ابن أبي حاتم : سئل أبو  
زرعة عن عافية بن أيوب فقال : أبو عبيدة عافية بن أيوب هو مصري ليس به بأس .  
قال ابن الجوزي في التحقيق : قالوا عافية : ضعيف ما عرفنا أحداً طعن فيه .

وقال البيهقي : مجهول ، وقال الذهبي : تكلم فيه ما هو بحجة وفيه جهالة . وقال ابن حجر  
في التلخيص : وعافية قيل ضعيف . وقال في لسان الميزان : بعد ذكر من روى عنهم عافية  
ومن روى عن عافية فليس هذا بمجهول .

والذي يتبين لي أن الحديث موقوف وليس مرفوعاً ، وأن الذي وقفه عافية ، وقال ابن  
عبد الهادي : الصواب وقفه ، عافية لا نعلم أحداً تكلم فيه . انظر الجرح والتعديل ٧ / ٤٤ ،



فإن قيل : نحمله على الجواهر<sup>(١)</sup>؛ لأن اسم الحلية تقع عليه بدليل قوله تعالى : ﴿وتستخرجون حلية تلبسونها﴾<sup>(٢)</sup>.

قلنا : هو عام على أن اسم الحلية عند أبي حنيفة لا تقع على الجواهر<sup>(٣)</sup>. ولهذا لو حلف لا يلبس حليا فلبس جوهرا لا يحنث<sup>(٤)</sup>.

خبر آخر: روت فريعة<sup>(٥)</sup> بنت أبي أمامة قالت حلاني رسول الله ﷺ -

---

وميزان الاعتدال ٢/ ٣٥٨، ونصب الراية ٢/ ٣٧٤ - ٣٧٥، ولسان الميزان ٣/ ٢٢٢ = والتلخيص الخبير ٢/ ١٧٦، وإرواء الغليل ٣/ ٢٩٤ - ٢٩٥. وانظر نص كلام ابن الجوزي في عافية في كتابه : التحقيق ورقة رقم ١٩٧/ ب مخطوط.

(١) الجواهر: هو كل حجر يستخرج منه شيء يتنفع به.

وأخرج عبد الرزاق بسنده عن إبراهيم، قال : ليس في الجواهر والياقوت زكاة إلا أن يكون للتجارة ٤/ ٨٥، وأيضا أخرج هذا الأثر ابن زنجويه في الأموال ٣/ ٩٤٣، ورواه البيهقي عن علي ٤/ ١٤٦ موقوفا، وروي عن عمرو بن شعيب يرفعه إلى النبي - قوله : «لا زكاة في حجر» وضعفه البيهقي. وانظر هذه المسألة في أحكام القرآن للجصاص ٥/ ٣ - ٤.

الجواهر: مثل الزبرجد، والزمرد واللؤلؤ وغير ذلك. انظر الصحاح ٢/ ٤٨٠، ولسان العرب ٤/ ١٥٢، والقاموس المحيط ١/ ٤١٠.

(٢) سورة فاطر آية : ١٢.

(٣) وأبو حنيفة يقول : ليس في شيء من اللؤلؤ والجواهر زكاة إذا كان يلبس، وإن كان للتجارة ففيه الزكاة. الآثار لأبي يوسف ٨٩.

(٤) الحنث : بكسر الحاء وسكون النون : الإثم والذنب، تقول : بلغ الغلام الحنث أي المعصية والطاعة.

والحنث : الخلف في اليمين تقول : أحنثت الرجل في يمينه فحنث أي لم يبر فيها. الصحاح ١/ ٢٨٠، والقاموس المحيط ١/ ١٧١.

(٥) هي أم عبد الملك فريعة وتسمى الفارعة بنت أبي أمامة أسعد بن زرارة، الصحابي المشهور النجارية الأنصارية، أوصى بها أبوها وبأختها حبيبة وكبشة إلى النبي ﷺ ولما بلغت زوجها النبي ﷺ من نبيط بن جابر. ولم أجد لها سنة ولادة أو وفاة. لها ترجمة في ابن سعد ٨/ ٤٤٠، والاستيعاب لابن عبد البر ١٣/ ١٠٣، وأسد الغابة ٧/ ٢١٤، والإصابة ١٣/ ٦٦ باسم

رعاثا . وحلى أختي وكنا في حجره فلم تؤخذ زكاة حلينا قط<sup>(١)</sup> .  
 قال أبو عبيد : الرعاث<sup>(٢)</sup> : القرط وحكاه عن أبي عمرو بن العلاء<sup>(٣)</sup> .  
 فإن قيل : يحتمل أنهن كن صغارا<sup>(٤)</sup> أو كان ذلك أقل من نصاب .

الفارعة و٨٩/١٣ باسم فريعة .

(١) روي هذا الحديث أبو عبيد في غريب الحديث ١٠٩/١ - ١١٠ ، وابن سعد ٤٧٨/٨ - ٤٧٩ ، وأورده ابن عبد البر في ترجمة زينب بنت نبيط وذكر الحديث بدون سند . الاستيعاب ٣٣/١٣ ، وزينب بنت نبيط هي : بنت الفارعة ، ومن أخرجوا الحديث لم يذكروا أن الحلي زكى أو لم يزك . وأورد الحديث أيضا بدون سند الزخشي في الفائق ٦٥/٢ ، وابن الأثير في النهاية ٢٣٤/٢ ، وقال ابن حجر في الإصابة : وأخرج ابن منده من طريق إبراهيم بن محمد ابن أبي يحيى عن محمد بن عمار بن حزم أنه سمع زينب بنت نبيط ، امرأة أنس تحدث عن أمها فريعة بنت أبي أمامة قالت : جاءت إلى النبي ﷺ رعاث من ذهب فحلى أختي حبيبة وكبشة منها فلم يؤخذ منها صدقة . الإصابة ٦٦/١٣ .

(٢) الرعاث : بكسر الراء واحده رعة ورعة بتسكين العين وفتحها : وهو القرط . قال أبو عبيد والرعث أيضا : في غير هذا : العهن من الصوف . . . غريب الحديث لأبي عبيد ١١٠/١ ، وانظر الصحاح ٢٨٣/١ ، والفائق للزخشي ٦٥/٢ ، والنهية ٢٣٤/٢ .

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء المقرئ النحوي البصري الإمام مقرئ أهل البصرة اختلف في اسمه فقيل : زبان بالزاي والباء ، وقيل يحيى وقيل العريان والأول أصح . ولد سنة ٦٨ هـ وقيل سنة ٧٠ هـ . وهو أحد القراء السبعة . قال أبو عبيدة : كان أبو عمرو أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر ، توفي سنة ١٥٤ هـ ، له ترجمة في المعارف لابن قتيبة ٢٣٥ ، وفي وفيات الأعيان ٤٦٦/٣ ، ومعرفة القراء الكبار للذهبي ٨٣/١ ، وبغية الوعاة ٢٣١/٢ وشذرات الذهب ٢٣٧/١ .

(٤) اختلف السلف والخلف في مال الصغير هل فيه زكاة أم لا ، فذهب عمر وعلي وعائشة والحسن بن علي ومالك والشافعي وأحمد إلى وجوب الزكاة في مال الصغير واليتيم : انظر موطأ مالك : ٢٥١/١ ، والمجموع ٢٨١/٥ - ٢٨٣ ، والمغني ٦٢٢/٢ ، وذهب أبو حنيفة وغيره إلى عدم وجوب الزكاة في مال الصبي ؛ لأن الصلاة لا تجب عليه وكذلك الزكاة لا تجب عليه ، حتى تجب الصلاة . انظر بدائع الصنائع ٨١٤/٢ ، والهداية مع فتح القدير ١٥٤/٢ ، وذهب ابن مسعود وابن أبي ليلى والأوزاعي إلى وجوبها لكن لا تخرج عنه فإذا بلغ أخبر بما عليه فإن شاء دفع وإن شاء لم يدفع وأمره إلى الله . انظر مصنف عبد الرزاق ٧٠/٤ ، والأموال ٤٠٧ ، والبيهقي ١٠٨/٤ ، ومعالم السنن ٣٨/٢ ، وحلية العلماء للشاشي ٩/٣ ثم انظر



قلنا : قولها زكاة حلينا يقتضي أنه كان مما تجب فيه الزكاة . وقولها قط يقتضي أنه لم يأخذ في حال الصغر ولا في حال الكبر، وروى الدارقطني وهبة الله الطبري<sup>(١)</sup> بإسنادهما عن ابن عمر<sup>(٢)</sup> وجابر بن عبد الله<sup>(٣)</sup> وأنس<sup>(٤)</sup> وعائشة<sup>(٥)</sup> وأسما<sup>(٦)</sup> . وانفرد هبة الله بالرواية عن حفصة<sup>(٧)</sup> وعبد الله بن يزيد الخطمي<sup>(٨)</sup> : أنهم قالوا : لا زكاة في الحلي .

وقال — أحمد رحمه الله — في رواية الأثرم يروى فيه عن خمسة

معنى هذا الاعتراض في فتح القدير ٢/٢١٧ .

- (١) هو أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي الإمام الحافظ المجود . قال الخطيب : كان يفهم ويحفظ ، كان الطبري شافعيًا ، وكان محبا للسنة ، توفي سنة ٤١٨ هـ ، له ترجمة في تاريخ بغداد ١٤ / ٧٠ - ٧١ ، والمنتظم ٨ / ٣٤ ، وتذكرة الحفاظ ٣ / ١٠٨٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٧ / ٤١٩ ، والعبر ٣ / ١٣٢ .
- (٢) روى عنه مالك في الموطأ ١ / ٢٥٠ ، والشافعي ٩٦ في المسند وأبو عبيد في الأموال ٣٩٩ ، والدارقطني ٢ / ١٠٩ ، والبيهقي ٤ / ١٣٨ .
- (٣) مسند الشافعي ٩٦ ، ومصنف عبد الرزاق ٣ / ١٩ ، ٨٢ ، والأموال ٣٩٩ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣ / ١٥٥ ، والدارقطني ٢ / ١٠٧ ، والبيهقي ٤ / ١٣٨ .
- (٤) رواه عنه أبو عبيد في الأموال ٤٠٠ ، والدارقطني ٢ / ١٠٩ ، والبيهقي ٤ / ١٣٨ .
- (٥) روى عنها مالك بالموطأ ١ / ٢٥٠ ، والشافعي بالمسند ٩٧ ، وعبد الرزاق في المصنف ٤ / ٨٣ ، وأبو عبيد ٤٠٠ ، وابن أبي شيبة ٣ / ١٥٤ - ١٥٥ ، والدارقطني ٢ / ١٠٥ و ١٠٧ ، والبيهقي ٤ / ١٣٨ ، لكن الذي في الدارقطني أنها قالت : لا بأس بلبس الحلي إذا أعطي زكاته .
- (٦) روى عنها ابن أبي شيبة ٣ / ١٥٥ ، والدارقطني ٢ / ١٠٩ ، والبيهقي ٤ / ١٣٨ .
- (٧) لم استطع العثور على من روى عن حفصة - وحفصة هي أم المؤمنين زوجة النبي ، وبنت عمر رضي الله عنه توفيت سنة ٤٥ هـ ، لها ترجمة في ابن سعد ٨ / ٨١ - ٨٦ ، والاستيعاب ١٢ / ٢٥٧ - ٢٦٠ ، وأسد الغابة ٧ / ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ ، والإصابة ١٢ / ١٩٧ .
- (٨) لم استطع العثور على من روى عنه وهو عبد الله بن يزيد بن حصن الخطمي الأوسي الأنصاري ، أبو موسى . له ولأبيه صحبة ، شهد الحديبية وهو ابن سبع عشرة سنة ، شهد مع علي الجمل وصفين والنهروان ، توفي بالكوفة زمن ابن الزبير ، له ترجمة في ابن سعد ٦ / ١٨ ، والاستيعاب ٧ / ٥٣ ، أسد الغابة ٣ / ٤١٦ - ٤١٧ ، الإصابة ٦ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، وتهذيب



عشر<sup>(١)</sup> من أصحاب النبي ﷺ، يعني أنه لا زكاة فيه .  
فإن قيل : قد روى عن عمر<sup>(٢)</sup> وابن مسعود<sup>(٣)</sup> : أنها كانا يوجبان الزكاة في الحلي .

قلنا : لم يثبت ذلك عنهما فمن رواه من أصحاب الحديث ؟ مع انه قد روى الطبري في سننه عن الحسن<sup>(٤)</sup> أنه قال زكاة الحلي أن يعار ويلبس . ولا أعلم أحدا (٣٠٦/أ) من الخلفاء طلب للحلي زكاة<sup>(٥)</sup> .

التهذيب ٦/ ٧٨ .

(١) الروايات المروية عن الإمام أحمد أن الذين قالوا من أصحاب النبي ﷺ بعدم زكاة الحلي هم : ابن عمر وجابر وأنس وعائشة وأسماء . وقال الزيلعي في نصب الراية . قال صاحب التنقيح ، قال الأثرم : سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل يقول خمسة من الصحابة كانوا لا يرون في الحلي زكاة . نصب الراية ٢/ ٣٧٥ ، وأكدت هذا القول كتب الحنابلة . انظر المغني ٣/ ١١ ، والشرح الكبير ١/ ٦٦٥ ، والفروع ٣/ ٤٦٣ ، والمبدع ٢/ ٣٦٩ ، والإنصاف ٣/ ١٣٨ ، وعلى هذا فهم خمسة لا خمسة عشر ، وقد تكرر مثل هذا في ص ١٢٩ .

(٢) روى عن عمر ابن أبي شيبة ٣/ ١٥٣ ، والبيهقي ٤/ ١٣٩ ، وذكر قول عمر من غير سند الخطابي في معالم السنن ٢/ ١٧ ، وابن حزم في المحلى ٦/ ٩٣ ، والعيني في عمدة القارى ٩/ ٣٣ .

(٣) روى عنه عبدالرزاق ٤/ ٨٣ ، وأبو عبيد في الأموال ٣٩٨ ، والبيهقي ٤/ ١٣٩ ، والدارقطني ٢/ ١٠٨ ، ثم انظر هذا الاعتراض في أحكام القرآن للجصاص ٤/ ٣٠٣ .

(٤) هو الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبي الحسن يسار ، ولد لستين بقيتا من خلافة عمر - رضي الله عنه - من كبار التابعين وسيد من سادات المسلمين . توفي سنة ١١٧ هـ ، له ترجمة في طبقات ابن سعد ٧/ ١٥٦ ، وطبقات خليفة بن خياط ٢١٠ ، والتاريخ الصغير للبخاري ١/ ٢٧٠ ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ٨٧ ، وتذكرة الحفاظ ١/ ٧١ ، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٥٦٣ ، وطبقات الحفاظ ٢٨ ، وخلاصة تذهيب التهذيب ١/ ٢١٠ .

(٥) روى أبو عبيد بسنده عن الحسن قوله زكاة الحلي عاريتة : الأموال ٤٠٠ ، وروى عبدالرزاق بسنده عنه قوله : لا زكاة في الحلي ٤/ ٨٣ ، وروى ابن أبي شيبة بسنده عن الحسن قوله : لا نعلم أحدا من الخلفاء قال في الحلي زكاة . وقوله : ليس في الحلي زكاة يعار ويلبس . وقوله لا

وعن القاسم بن محمد<sup>(١)</sup> قال : ما أدركت أحدا أخذ صدقة الحلبي<sup>(٢)</sup> فهذا يدل على بطلان ما روي عن عمر وابن مسعود من الإيجاب .  
وقد روى عن جماعة من التابعين كسعيد بن المسيب<sup>(٣)</sup> وطاوس<sup>(٤)</sup> وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود<sup>(٥)</sup> وغيرهم أنهم لم يروا في ذلك زكاة .

زكاة في الحلبي . مصنف ابن أبي شيبة ١٥٥ / ٣ .

- (١) هو أبو محمد وأيضاً أبو عبد الرحمن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - الإمام الحجة والعالم القدوة ، أحد الفقهاء السبعة ، ولد في خلافة علي - رضي الله عنه - أخذ العلم عن عمته عائشة وجدته لأبيه أسماء بنت عميس - رضي الله عنها وعن عائشة - توفي سنة ١٠٧ هـ - له ترجمة في طبقات ابن سعد ١٨٧ / ٥ ، وطبقات خليفة ٢٤٤ ، وتاريخ خليفة ٣٣٨ ، وحلية الأولياء ١٨٣ / ٢ ، وتذكرة الحفاظ ٩٦ / ١ ، وشذرات الذهب ١٣٥ / ١ .
- (٢) أخرج أبو عبيد بسنده عن القاسم أنه قال : ما رأيت أحدا يفعله . يريد بذلك زكاة الحلبي . الأموال ٤٠٠ .

- (٣) هو أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي القرشي المدني ، ولد لستين مضتاً من خلافة - عمر رضي الله عنه - قيل لأربع ، سيد التابعين الزاهد الورع عالم المدينة وأحد الفقهاء السبعة . قال فيه أحمد بن حنبل : مرسلات سعيد بن المسيب صحاح . توفي سنة ٩٣ هـ ، وقيل سنة ٩٤ هـ . له ترجمة في طبقات ابن سعد ١١٩ / ٥ ، وطبقات خليفة ٢٤٤ ، وتاريخ خليفة ٣٠٦ ، والجرح والتعديل ٥٩ / ٤ ، والبداية والنهاية ١١١ / ٩ ، والنجوم الزاهرة ٢٢٨ / ١ ، وخلاصة تذهيب التهذيب ٣٩٠ / ١ .

- (٤) هو أبو عبد الرحمن طاوس بن كيسان الفارسي اليمني . الفقيه القدوة عالم اليمن كان من أبناء فارس الذين أرسلهم كسرى لأخذ اليمن . ولد في خلافة عثمان أو قبلها بقليل . توفي سنة ١٠٦ هـ ، له ترجمة في طبقات ابن سعد ٥٣٧ / ٥ ، وطبقات خليفة ٢٨٧ ، وتاريخ خليفة ٣٣٦ ، والمعرفة والتاريخ ٧٠٥ / ١ ، وحلية الأولياء ٣ / ٤ ، وتهذيب التهذيب ٨ / ٥ .

- (٥) هو أبو عبد الله عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي المدني الضرير أحد الفقهاء السبعة ، وعبد الله بن مسعود الصحابي الجليل عم أبيه ، وهو مع تقدمه في العلم ، شاعر وهو الذي أدب عمر بن عبد العزيز ، أمير المؤمنين ، ولد في خلافة عمر - رضي الله عنه - أو بعدها ، وتوفي سنة ٩٨ هـ على الأصح ، له ترجمة في طبقات ابن سعد ٢٥٠ / ٥ ، والتاريخ الصغير للبخاري ٢١٠ / ١ و ٢٢٥ ، والمعرفة والتاريخ ٥٦٠ / ١ ، وطبقات الفقهاء ٦٠ ، وحلية



نقله هبة الله الطبري<sup>(١)</sup>.

والفقه أنه مال عدل به عن النماء الحربل<sup>(٢)</sup> إلى استعمال مباح فلم تتعلق به زكاة. أصله ثياب البذلة وعبيد الخدمة ودور السكنى والإبل العوامل، وهذا صحيح؛ لأن الزكاة حيث أوجبت، إنما أوجبت في مال مرصد للنماء، والزيادة. بدليل أنها تجب في بهيمة الأنعام. إذا كانت سائمة، لكونها معدة للنماء. ولا تجب في العوامل والمسمنة<sup>(٣)</sup>. لقطعها عن ذلك<sup>(٤)</sup>.

---

الأولياء ١٨٨/٢، والنجوم الزاهرة ١/٢٣٦، وطبقات الحفاظ ٣٢.

(١) روى عن سعيد بن المسيب في زكاة الحلبي روايتان:

إحداهما: أن الحلبي لا زكاة فيه وإنما يعار ويلبس رواها أبو عبيد في الأموال ٤٠٠، والبيهقي في السنن ١٤٠/٤.

والرواية الثانية: أن الحلبي فيه زكاة رواها عنه عبدالرزاق في المصنف ٨٤/٤، وذكر الرواية عنه الخطابي في المعالم ١٧/٢، والتركمان في الجوهر النقي حاشية سنن البيهقي ١٤٠/٤، وعمدة القارئ، شرح صحيح البخاري ٣٣/٩.

وروى عبدالرزاق في المصنف عن طاوس قوله: ليس في الحلبي زكاة وإنما لسفيهة ان تحلّت بها تجب فيه الزكاة ٨٢/٤، وابن أبي شيبة في المصنف أن طاوس قال: لا زكاة في الحلبي ١٥٥/٣. والرواية الثانية عن طاوس أن الحلبي فيه زكاة رواها أبو عبيد بسنده في كتاب الأموال ٣٩٩، وفي سننه أبي عبيد شجاع بن الوليد وثقه جماعة من أهل الحديث وضعفه آخرون، انظر ميزان الاعتدال ٢/٢٦٤، وذكر الرواية عنه عمدة القارئ ٣٣/٩.

وأما محمد بن القاسم فجميع من روى عن عائشة أنها كانت تلي بنات أخيها ولا تزكي حلين، كانت رواياتهم بسندهم عن محمد بن القاسم أن عائشة كانت تلي... انظر موطأ مالك ١/٢٥٠، ومصنف عبدالرزاق ٨٣/٤، والأموال ٤٠٠، ومصنف ابن أبي شيبة ٣/١٥٤-١٥٥، ومسنند الشافعي ٩٦، وعمدة القارئ ٣٣/٩ بدون سند.

وأما عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فلم أعثر على أحد ذكر له هذا القول سوى صاحب المغني ١١/٣.

(٢) كلمة لم استطع قراءتها وقد كتبت هكذا الحربل.

(٣) المسمنة: هي التي يعلفها صاحبها حتى تسمن: والتسمين خلاف المهزول. انظر الصحاح ٢١٣٨/٥.



وتجب في سائر الأموال . إذا كانت للتجارة ؛ لأن التجارة أصل للزيادة والنماء . ولا تجب فيها إذا نواها للقنية<sup>(١)</sup> ؛ لأنه قطعها عن ذلك وكذلك الدراهم والدنانير لما جعلت أثان الأشياء . . والأثان متعينة للتجارة . والتجارة سبب لحصول الربح والنماء وجبت فيها الزكاة فإذا اتخذها<sup>(٢)</sup> حليا على وجه يحل له شرعا . خرجت بهذا الاستعمال عن كونها ثمنا مرصدة للنماء فلم تجب الزكاة فيها<sup>(٣)</sup> .

ولا يلزم على هذا إذا صاغها<sup>(٤)</sup> أوانيا ؛ لأن ذلك الاستعمال محرم شرعا ، والمحرم مطروح مجتنب<sup>(٥)</sup> فكان وجوده كعدمه في الشرع وبقينا على الأصل في الإيجاب .

(٤) أي لقطعها عن كونها سائمة .

(١) القنية : بكسر القاف المعجمة وسكون النون . تقدم تفسيرها في صفحة رقم ١٠٣ .

(٢) الضمير يعود على الدراهم والدنانير . أي إذا صاغها حليا . وقوله : (على وجه يحل) كأن يجعلها حليا لأهله أو حلية لسيفه أو لمصحفه أو لأنفه ضرورة .

أما إذا أراد الحلية من فعله هذا هربا من الزكاة فإن الزكاة تجب عليه وإن اتخذها حليا لأنه لم يفعل ما فعل إلا هربا من الزكاة وتحايلا في إسقاطها .

(٣) هذه هي الرواية الراجحة عند الحنابلة : انظر مسائل الإمام أحمد رواية ابن هانئ ١/١١٣ ، ومسائله رواية ابنه عبد الله ١٦٤ ، والهداية لأبي الخطاب ١/٧٢-٧٣ ، وكذلك مختصر الخرقي ٣٧ ، والمغني ٣/١١-١٢ .

(٤) الضمير في (صاغها) يعود على الدراهم والدنانير . والمعني : أن من صاغ الدراهم والدنانير أوانيا أن الزكاة تلزمه ؛ لأن هذا الفعل لا يحل له شرعا . ووجوب الزكاة على من صاغ الدراهم والدنانير أوانيا مما لا خلاف فيه . انظر مختصر الخرقي ٣٧ ، والمغني ٣/١٦-١٧ .

(٥) مطروح : مأخوذ من الطرح وهو الرمي والإلقاء والإبعاد . انظر الصحاح ١/٣٨٦-٣٨٧ ، والمغرب ٢/١٨ ، والقاموس المحيط ١/٢٤٥-٢٤٦ .

والمجتنب : مأخوذ من الجنب وهو الناحية . قال تعالى : ﴿واجنبني وبني أن نعبد الأصنام﴾ سورة إبراهيم آية ٣٥ . والمراد تنحية هذا القول وتركه . انظر الصحاح ١/١٠١-١٠٢ ،

فإن قيل : لو صح هذا لوجب أن نقول في الرجل إذا اقتنى<sup>(١)</sup> ثياب الحرير أو جعل إبله وعبيده لقطع الطريق . أن تجب الزكاة . قلنا : إذا كانت الثياب الحرير للتجارة فجعلها لنفسه . وقطع إبله وعبيده عن السوم لقطع الطريق<sup>(٢)</sup> لم تسقط الزكاة<sup>(٣)</sup> ؛ لأن ذلك الاستعمال محرم فاطرح على ما بينا ، وهذا لأن من أصلنا أن النهي يدل على فساد المنهي<sup>(٤)</sup> عنه وقد سلمه شيخنا<sup>(٥)</sup> واعتذر بأن في الثياب انقطعت نية التجارة . وفي الإبل انقطعت نية السوم . وقطع النية مباح<sup>(٦)</sup> . وفيه ضعف لأن قطع النية

والقاموس المحيط ١ / ٥٠ .

(١) اطلق الاقتناء هنا : هو يحتمل أن يكون يلبسها بنفسه ويحتمل أن يكون للتجارة ، فإن كان لنفسه فهو محرم وعليه الزكاة لأن الحرير محرم على الرجال لقوله ﷺ : «من لبس الحرير في الدنيا فلن يلبسه في الآخرة» البخاري مع الفتح ١٠ / ٢٨٤ ، وأما النساء فهو مباح لهن لما روى البخاري عن أنس أنه رأى على أم كلثوم عليها السلام بنت رسول الله ﷺ برد حرير . البخاري مع الفتح ١٠ / ٢٩٦ . فإن كانت للتجارة فلا خلاف في وجوب الزكاة فيها .

(٢) قطاع الطرق : عرفهم المصنف بأنهم هم الذين يشهرون السلاح ويخيفون السبيل في البراري والصحاري . الهداية ٢ / ١٠٦ ، وعرفهم الخرقى بقوله : هم الذين يعرضون للقوم بالسلاح في الصحراء فيغصبونهم المال مجاهرة . مختصر الخرقى ١١٥ .

(٣) انظر معنى هذا الاعتراض في أحكام القرآن للجصاص ٤ / ٣٠٤ .

(٤) وهو قول الحنفية والمالكية والشافعية . مثاله : نهى النبي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها . أخرجه البخاري مع الفتح ٤ / ٣٩٤ ، ومسلم ٣ / ١١٦٥ ، وابن ماجه ٢ / ٧٤٦ ، وأبوداود ٣ / ٢٥٢ ، وغيرهم .

فالنهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها يقتضي فساد البيع . انظر العدة في أصول الفقه لأبي يعلى ٢ / ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ ، وروضة الناظر لابن قدامة ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ ، والمسودة لآل تيمية ٧٤ ، والأحكام للآمدي ٢ / ٤٨ .

(٥) يقصد بذلك شيخه محمد بن الحسين الفراء أبا يعلى - وقد تقدم مثل هذا .

(٦) يجوز قطع النية فلو اشترى شيئاً بقصد التجارة ثم بدا له أمر آخر فقطع نية التجارة ونوى به القنية صح ذلك وسقطت عنه الزكاة . انظر مختصر الخرقى ٣٨ ، والهداية ١ / ٧٣ ، والمغني



لأجل المعصية محرم<sup>(١)</sup> فيجب إطرأحه ، والبناء على الأصل في الإيجاب .  
 فإن قيل : فيجب إذا أعلفها بعلف غصب أن تسقط<sup>(٢)</sup> الزكاة .  
 قلنا : كذا نقول وإن سلم فإنها سقطت بالاعتلاف وليس من فعله — ثم  
 السوم يراد لخفة المؤونة<sup>(٣)</sup> وبالعلف المغصوب كثرت المؤونة .  
 فإن قيل : يلزم على ما ذكرتم إذا دفن من ماله واقتطع عشرين مثقالا  
 للنفقة فإنه بذلك قد عدل (٣٠٦ / ب) به عن النساء (فلا) تجب الزكاة فيه<sup>(٤)</sup> .  
 قلنا : بدفنه لم يخرج أن يكون ثمننا . وكذلك باقتطاعه للنفقة لأنه لا  
 يمكنه أن ينفق إلا أن يشتري بها . وبالشراء قد صارت ثمننا والشراء والثلث  
 سبب لحصول النماء . فلهذا وجبت الزكاة . وفي مسألتنا<sup>(٥)</sup> خرج بالاستعمال  
 أن يكون ثمننا ، فخرج أن يكون معدا للنماء فلم يجب فيه شيء .  
 طريقة أخرى : نقول إيجاب الزكاة في الحلي لا يخلو أن يجب مع قيام  
 الاستعمال المباح الذي لا يجوز منعه فهذا يفضي إلى الإجحاف<sup>(٦)</sup> بالمالكة ؛

٣٦ / ٣ .

- (١) انظر الخرقى ٣٨ ، والهداية ١ / ٧٣ ، والمغنى ٣ / ١٦ - ١٧ - ٣٦ .
- (٢) لأن اسم السوم سقط عنها فلا تجب فيها الزكاة أولا . وثانيا : لأن الغصب لا يكون إلا في حق الآخرين فيكون حكمها حكم المعلوفة لسقوط السوم عنها ، وقد أشار إلى ذلك الخرقى وابن قدامة - رحمهما الله - انظر الخرقى ٣٨ ، والمغنى ٣ / ٤٩ .
- (٣) قال الجرجاني في التعريفات (مؤنة) : اسم لما يتحملة الإنسان من ثقل النفقة التي ينفقها على من يليه من أهله وولده . التعريفات ص ١٩٦ ، وانظر المطلع على أبواب المقنع ١٦١ ، والقاموس المحيط ٤ / ٢٧١ .
- (٤) انظر معنى هذا الاعتراض في أحكام القرآن للجصاص ٤ / ٣٠٤ .
- (٥) يريد بالمسألة : مسألة أن الحلي لا زكاة فيه .
- (٦) قوله : فهذا يفضي إلى الإجحاف . . أي أن الزكاة إذا وجبت في الحلي وزكته مالكته أفضى ذلك إلى أحد أمرين لا ثالث لهما . وهما : إما أن تزكي حليها من الحلي نفسه ، ومن ثم نجد الحلي يتناقض . وهذا ما لا يعرف له نظير في الشرع ، وإما أن تزكي حليها من عين أخرى وفي هذا



لأن الأحوال مترادف عليه ولا نهاء له وتحتاج إلى أن تؤدي من عين أخرى . وفي ذلك مالا عهد للشرع به في الزكاة لعظم الإجحاف .

وأما أن تمتنع من استعماله وتوجب تكسيه ففي ذلك من (١) . . . . . ومنع المباح وكسر الأغراض (٢) ما قد تنزه حكمة الشرع عنه فثبت أنه لا وجه لإيجاب الزكاة فيه ، ولا يلزم (٣) الحلي المحظور للرجال والأواني فإننا نأمره بكسر ذلك وسبكه (٤) وضربه دنائير لأنه محرم الاستعمال والإيجاد .  
فإن قيل : لو كان كذلك لم يجب على من كسره الضمان .

قلنا : لا ضمان على من كسر أواني الذهب والفضة والصليب (٥) والتماثيل (٦) ، فأما حلي الرجال فيصلح للنساء ، فلا يكسر كما لا تحرق أثواب الحرير لصلاحها لذلك (٧) والعذر فيه أنه إن اقتناه لنفسه فهو محرم شرعا . فما عدل به إلى استعمال مباح بخلاف مسألتنا .

---

خسارة على المالكة لأنها تزكي ما لا ينمو وفيه ضرر وإجحاف بالمالكة .

- (١) كلمة لم استطع قراءتها ورسمها هكذا (الحبر) ولعلها التحكم . أو التجبر .
- (٢) الأغراض : جمع غرض . والغرض في الأصل : الهدف الذي يرمى فيه . الصحاح ٣/ ١٠٩٣ ، ومقصد المصنف هنا الأشياء المستعملة عادة في البيوت .
- (٣) يشير هنا إلى أن من اتخذ حليا من الرجال لتحريمه عليهم ، وقد تقدم ما يدل على ذلك ، أو اتخذها أوانيا وهو أي اتخذ محرم أيضا ، ومن فعل ذلك أمر بتغييره وتلزمه الزكاة .
- (٤) السبك : من سبك يسبك سبكا ، وسبك الفضة : أذابها وخلصها . انظر الصحاح ٤/ ١٥٨٩ ، والمغرب ١/ ٣٨٠ ، والسبائك جمع سبيكة .
- (٥) الصليب : واحد جمعه صلب ، وصلبان . الصحاح ١/ ١٦٤ ، وقال المطرزي : الصليب شيء مثلث كالتمثال تعبد به النصارى ، ومنه كره التصليب أي تصوير الصليب لأنه من علامات الكفر . المغرب ١/ ٤٧٨ .
- (٦) التماثيل : جمع تمثال بكسر التاء المعجمة وهو الصورة . انظر الصحاح ٥/ ١٨١٦ ، والقاموس المحيط ٤/ ٥٠ . وزاد المطرزي في المغرب بقوله : (والتمثال ما تصنعه وتصوره مشبها بخلق الله تعالى من ذوات الروح والصورة) . اهـ . . المغرب ٢/ ٢٥٧ .

ولا يلزم السبائك والتبر<sup>(١)</sup>. فإنه لا ضرر عليه في كسر ذلك وطبعه للتجارة؛ لأن مصير ذلك إلى دار الضرب. فإنه لا يقع له إلا بذلك<sup>(٢)</sup> فإن لم يفعل فقد عطل منفعة جهلا منه وتفريطا. فلزمه زكاته. كما لو قطع الإناث من بهيمة الأنعام عن الذكور في حال السوم فإنه يلزمه الزكاة. وكذلك إذا دفن دراهمه. . قلنا: قد فرطت في قطعها عما أرصدت له من التجارة والتنمية لغير غرض صحيح فعليك الزكاة<sup>(٣)</sup>. بخلاف الحلي فإنه عدل به إلى غرض صحيح، فصار كما لو عدل بالسائمة إلى الأعمال المباحة.

(١) التبر: بكسر التاء المعجمة المثناة من فوق وسكون الباء الموحدة من تحت. قال عنه الجوهري: ما كان من الذهب غير مضروب. فإذا ضرب دنائير فهو عين ولا يقال تبر إلا للذهب وبعضهم يقوله للفضة أيضا. الصحاح ٦٠٠/٢، وقال ابن منظور: التبر: الذهب كله وقيل هو من الذهب والفضة وجميع جواهر الأرض من النحاس والصفرة والشبه والزجاج، وغير ذلك مما استخرج من المعدن قبل أن يصاغ ويستعمل. . لسان العرب ٨٨/٤، ثم انظر المغرب ١٠٠/١، والقاموس المحيط ٣٩٣/١، والذي يعتمد عليه من هذه الأقوال أن التبر ما كان من ذهب أو فضة على حد سواء لقوله ﷺ: «الذهب بالذهب تبرها وعينها. والفضة بالفضة تبرها وعينها. . .» رواه أبوداود ٦٤٤/٣ - ٦٤٥ - ٦٤٦، والنسائي ٢٤٢/٧، والبيهقي ٢٧٧/٥، فالرسول الكريم ﷺ - سمي الذهب تبراً وسمى الفضة تبراً فدل على أنها يسميان بذلك على حد سواء.

(٢) أي أن السبائك والتبر لا تحصل الفائدة منهما إلا إذا ضربا وحوّلا إلى دنائير، ودراهم أو إلى حلي.

(٣) من دفن ماله ولم يرصدها للتجارة والتنمية تلزمه الزكاة لأن فعله هذا جاء تفريطا منه فلم تسقط الزكاة عنه.

ومن صاغ السبائك والتبر حليا فهذا بخلاف من دفن ماله فالثاني منهما تلزمه الزكاة بلا خلاف أما الأول وهو الذي صاغ السبائك والتبر حليا فالمعتمد عند المالكية والشافعية والحنابلة أن لا زكاة في الحلي لأنه لم يرصد للنماء والتجارة. انظر الموطأ ٢٥٠/١، والأم للإمام الشافعي ٤٤/٢ - ٤٥، والهداية للمصنف ٧٢/١ - ٧٣، والمغني ١١/٣ - ١٢.

فإن قيل<sup>(١)</sup>: يلزم على ما ذكرته الدراهم المثقبة<sup>(٢)</sup> والمعراة<sup>(٣)</sup> إذا جعلها للزينة فإنه قد عدل بها إلى استعمال مباح وتلزمه الزكاة.

قلنا: يحتمل أن لا نسلم ونقول هي<sup>(٤)</sup> كمسألتنا ويحتمل أن يكون فيها الزكاة<sup>(٥)</sup>، لأنها رائجة للتجارة. وما<sup>(٦)</sup> تجدد فيها صناعة أخرجتها عن الثمن المعتاد الذي تقوم به الأشياء بخلاف (٣٠٧/أ) الحلي فإنها لا تقوم به المتلفات والجراحات<sup>(٧)</sup>. فقد خرج عن أصله المرصد له.

طريقة أخرى: إيجاب الزكاة في الذهب والفضة لا يخلو أن يكون لعينها أو المعنى فيها. لا جائز أن تكون لأعيانها لأنه لو كان كذلك لما افترق الحال بين كثيره وقليله<sup>(٨)</sup>؛ لأن الحكم المتعلق بالعين لا يختلف بالقلّة والكثرة

- 
- (١) انظر أحكام القرآن ٤/ ٣٠٤.
- (٢) الثقب: الخرق النافذ بفتح الحاء المعجمة وسكون الراء المهملة، والثقبه مثله، وإنما يقال هذا فيما يقل ويصغر. وجلد مثقب. والنساء ثقبن البراقع: جعلن فيها ثقبا. المغرب ١/ ١١٨، وانظر القاموس المحيط ١/ ٤٣.
- (٣) العرى: بضم العين وسكون الراء هو خلاف اللبس. القاموس المحيط: ٤/ ٣٦٣، فلعل المصنف أراد بالمعراة التي ذهبت الكتابة التي عليها وانمسحت فكأنها تعرت. انظر المبدع ٢/ ٣٧٥.
- وفي مسائل أحمد رواية إسحاق بن هانئ: سألت أبا عبد الله عن رجل يكون عنده دراهم صحاحا: يزكى غله: قال: لا يزكى إلا صحاحا ينظر إلى قدر ما بينهما من الزيادة فيخرجه ١/ ١١٧.
- (٤) يريد: الدراهم المثقبة والمعراة إذا جعلها للزينة ويريد بقوله: (مسألتنا) مسألة زكاة الحلي.
- (٥) لأنها دراهم والدراهم فيها الزكاة وتقوم بها الأشياء وبها تشتري الأغراض.
- (٦) (ما) هنا نافية أي: لم تتجدد فيها صناعة تخرجها.
- (٧) إذا أتلف إنسان مال إنسان آخر قوم المتلف بالدنانير أو الدراهم ولا يمكن تقويمه بالحلي مثلا.
- (٨) أي بين ما بلغ النصاب، وما لم يبلغه.



كالدماء<sup>(١)</sup>، فلما اعتبر الشرع عددا هو النصاب وأمدا هو الحول .  
علمنا أنه اعتبر ما لا يحتمل المواساة<sup>(٢)</sup> لكثرة إرفاقه ونهائه وهذا إنما يكون  
فيما ينقلب في التجارات والمعاملات وقد عدم في الحلي .  
فإن قيل : إنما اعتبر الشرع الحول لئلا تترادف<sup>(٣)</sup> الزكاة على المال  
فتستغرقه .

قلنا : فكان يجب إذا وجد المال تجب زكاته في الحال . ثم لا يؤخذ منه إلا  
بعد حول آخر فلما قلتم لا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول بطل ما ذكرتم .  
فإن قيل : لو كان المراد النماء لوجب إذا ركز<sup>(٤)</sup> المال أن لا تجب الزكاة .  
قلنا : هناك هو المفرط<sup>(٥)</sup> في التنمية المضيع للمنفعة فلم يلتفت إلى فعله  
واعتمدنا على القاعدة المعقولة الممهدة في الشرع .

---

(١) يقصد بقوله (كالدماء) إذا اشترك جماعة في قتل واحد . فإن الجماعة يقتلون بالواحد وهو قول  
جمهور الفقهاء . وانظر المذهب ٢/٢٢٣ ، والمبسوط ٢٦/١٢٦ - ١٢٧ ، والكافي لابن عبد البر  
٢/١٠٩٨ ، وبداية المجتهد ٢/٣٩٩ - ٤٠٠ ، والمغني ٧/٦٧١ ، ونصب الرأية ٤/٣٥٣ ،  
ثم انظر : فقه عمر بن الخطاب للزحيلي ٢/١٠٩ - ١١٠ ، وفقه سعيد بن المسيب ٤/٢٢ -  
٢٣ ، وفقه الأوزاعي ٢/٢٦٨ ، وفقه أبي ثور ٦٧٩ .

(٢) المواساة : المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق ، النهاية لابن الأثير ١/٥٠ .

(٣) الترادف : بمعنى التابع . انظر : الصحاح ٤/١٣٦٤ ، والنهاية ٢/٢١٥ - ٢١٦ ، والمراد :  
ألا تتابع عليه الزكاة فتستغرق المال وتستوعبه .

(٤) الركز : الغرز في الأرض : بفتح الراء المهملة ، أما الركز : بكسر الراء فهو الصوت الخفي ،  
والركاز : بكسر الراء : دفين أهل الجاهلية ، كأنه ركز في الأرض ركزا .

وما ركزه الله في الأرض من المعادن مثل الذهب والفضة وغيرهما من المعادن أيا كان نوع الركز .  
انظر : الصحاح ٣/٨٨٠ ، والمغرب : ١/٣٤٤ ، والقاموس المحيط ٢/١٨٣ ، وتاج العروس  
١٥٩/١٥ - ١٦٠ .

(٥) فرط يفرط فرطا : والفرط التقصير والتضييع وكذلك التفريط . انظر : الصحاح ٣/١١٤٨ ،  
والقاموس المحيط ٢/٣٩١ ، وتاج العروس ١٩/٥٢٧ .

فإن قيل : فيلزم المال الضال والمغصوب لا استثناء له<sup>(١)</sup> ولا هو مفطر فيه  
وتجب الزكاة :

قلنا : لا نسلم من يقول لا يلزمه زكاته وهو أظهر الروايتين عندي<sup>(٢)</sup> .  
عبارة أخرى : أنه<sup>(٣)</sup> نوع مال تجب الزكاة فيه بشرطين . فوجب أن يتنوع  
نوعين : نوعا تجب فيه الزكاة<sup>(٤)</sup> . ونوعا لا تجب فيه الزكاة كالمواشي<sup>(٥)</sup> وسائر

(١) لا استثناء له : يقصد أن الغاصب إذا غصب مال غيره ونما ذلك المال ، فإن النماء يكون تبعا  
لأصل المال واستثناء الغاصب للمال لا قيمة له . وقد نص على ذلك المصنف في كتابه الهداية  
حيث يقول : فإن غصب دنانير واشترى بها سلعة فربح ، فالسلعة وربحها للمالك الدنانير .  
ثم قال : وإن كان اشترى السلعة في ذمته - أي دينا - ثم نقد الدنانير احتل أن يكون الحكم  
كذلك واحتمل أن يرد مثل الدنانير وتكون السلعة وربحها له . الهداية لأبي الخطاب  
١٩٤ / ١ ، وانظر المقنع ١٤٦ ، والكافي ٣٩٣ / ٢ .

(٢) اختلف الحنابلة في حكم زكاة المغصوب إلى قولين :  
الأول منهما : لا زكاة في المال المغصوب حتى يقبضه وحجة من قال بهذا القول : أنه مال خرج  
عن يده وتصرفه وصار ممنوعا منه فلم يلزمه زكاته كمال المكاتب .  
القول الثاني : فيه الزكاة وحجة القائلين به : أن ملكه - أي المغصوب منه - عليه تام فلزمته  
زكاته كما لو نسي عند من أودعه أو كما لو أسر أو حبس . وحيل بينه وبين ماله .  
ورجح المصنف هذه الرواية .

ولا زكاة على كلا القولين إلا بعد قبض المال المغصوب . والحكم في المال المغصوب والمسروق  
والمجحود والضال واحد . المغني ٤٨ / ٣ ، وانظر الشرح الكبير ٥٩٦ / ١ .  
(٣) الضمير يعود إلى الذهب والفضة فهي تنقسم إلى قسمين :

قسم فيه الزكاة وهو الذي بلغ عشرين مثقالا ومن الفضة الذي بلغ مئتي درهم . وقسم لا  
زكاة فيه كالحلي .

(٤) وهو المعد للتجارة والنماء والزيادة : وهذا النوع فيه الزكاة بلا خلاف إذا بلغ نصابا وحال عليه  
الحول : قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن في مئتي درهم خمسة دراهم ، وأجمعوا على أن الذهب  
إذا كان عشرين مثقالا وقيمه مئتا درهم أن الزكاة تجب فيه . الإجماع ٤٨ .

(٥) يريد بالمواشي : العوامل والنواضح - وقد تقدم بيانها - أي غير السائمة - ويريد بقوله : (سائر  
الأموال) : أي الأموال المعدة للاقتناء وليست للتجارة ، وغير ذلك .

الأموال ، ونريد بالشرطين الحول والنصاب . وفيه احتراز من الحبوب<sup>(١)</sup> .  
احتج الخصم : لما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « كل مال لم تؤد زكاته فهو  
كنز وإن كان ظاهرا . وكل ما أدت زكاته فليس بكنز وإن كان مدفونا<sup>(٢)</sup> » ،  
وأشار بالكنز إلى أن الله تعالى توعد الذين يكتزون الذهب والفضة بالعذاب  
بقوله : ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة﴾<sup>(٣)</sup> الآية . وهذا<sup>(٤)</sup> عام في المصوغ  
وغيره<sup>(٥)</sup> .

قلنا : هذا لا يتناول مسألتنا بالإجماع ؛ لأنها من مسائل الاجتهاد<sup>(٦)</sup> ولا  
عقاب على من لم يوجب فيها .

- 
- (١) احتراز المصنف من الحبوب : لأن الحبوب لا يعتبر فيها حلول الحول وإنما المعتبر فيها ، ظهور  
الثمر ، وبدو الصلاح . انظر الهداية ١ / ٧٠ - ٧١ ، والمغني ٢ / ٧٠٢ ، والكافي ١ / ٣٠٤ .  
والحبوب لا تنقسم إلى قسمين بل هي قسم واحد فقط فيه الزكاة .
- (٢) رواه الشافعي في مسنده ٨٧ ، ومحمد بن جرير الطبري في تفسيره ١٠ / ١١٨ ، والبيهقي  
٤ / ٨٢ - ٨٣ ، وكلهم عن ابن عمر موقوفا . ورواه البيهقي مرفوعا وموقوفا وقال : هذا هو  
الصحيح موقوف ٤ / ٨٢ ، ٨٣ . وروى بنحوه الإمام ابن خزيمة ٤ / ١١ - ١٢ عن عبد الله .  
ولعله ابن عمر راوي الحديث . انظر الترغيب والترهيب ١ / ٥٢٠ - ٥٢١ ، وأشار البخاري إلى  
ذلك حيث أخرج أن أعرابيا قال لابن عمر : أخبرني عن قول الله : ﴿والذين يكتزون الذهب  
والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله﴾ قال ابن عمر رضي الله عنهما : من كنزها فلم يؤد زكاتها  
فويل له ، وإنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة ، فلما أنزلت جعلها الله طهرا للأموال . البخاري  
مع الفتح ٣ / ٢٧١ ، زاد ابن ماجه رحمه الله ثم التفت فقال : ما أبالي لو كان لي أحد ذهباً أعلم  
عدده وأزكيه ، وأعمل فيه بطاعة الله عز وجل ١ / ٥٦٩ - ٥٧٠ .
- (٣) التوبة آية : ٣٤ ، وتكملة الآية ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ، ولا ينفقونها في سبيل الله  
فبشرهم بعذاب أليم﴾ .
- (٤) أي وهذا الوعيد عام في المصوغ وغيره .
- (٥) انظر معنى هذا الاعتراض في أحكام القرآن ٤ / ٣٠٣ ، والمبسوط ٢ / ١٩١ - ١٩٢ ، وبدائع  
الصنائع ٢ / ٨٤٢ .
- (٦) نعم المجتهد المخطئ لا إثم عليه بالإجماع كما ذكره المصنف لكن لا يلزم الخصم عدم  
الاستدلال بهذه الآية على وجوب الزكاة هنا .



ولهذا قال أحمد - رحمه الله - روى عن خمسة عشر<sup>(١)</sup> من أصحاب رسول الله ﷺ أنه لا زكاة في الحلي منهم ابن عمر<sup>(٢)</sup> وجابر<sup>(٣)</sup> وعائشة<sup>(٤)</sup> وأسما<sup>(٥)</sup> - رضي الله عنهم - فوجب حمل (٣٠٧/ب)، العموم على غير الصوغ .  
واحتج بقوله ﷺ : «في الرقة ربع العشر»<sup>(٦)</sup> .  
الجواب : أن الرقة عبارة عن الورق . يقال : ورق ورقة كما يقال وعد وعدة ووزن وزنة ووصل وصله .  
فإن قيل : قال ابن قتيبة<sup>(٧)</sup> : الرقة الفضة في اللغة<sup>(٨)</sup> ، قال الشاعر<sup>(٩)</sup> :

- 
- (١) وصوابه عن خمسة وهم ابن عمر وجابر وأنس وعائشة وأسما وليسوا خمسة عشر . انظر قول ابن قدامة صاحب المغني : ١١ / ٣ ، وابن قدامة صاحب الشرح الكبير ١ / ٦٦٥ ، والفروع ٣ / ٤٦٢ ، والمبدع ٢ / ٣٦٩ ، والإنصاف ٣ / ١٣٨ ، والروض المربع ١٦٥ ، وشرح منتهى الإرادات ١ / ٤٠٤ ، والمقنع الذي عليه حاشية تنسب لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ١ / ٣٣١ ، ومنار السبيل في شرح الدليل ١ / ١٩٥ فهؤلاء علماء الحنابلة منهم المتقدم ومنهم المتأخر كلهم نصوا على أن المروي عن أحمد خمسة ، ولم أعثر على أحد من علماء الحنابلة قال أنهم خمسة عشر . . . فلعلها سبق قلم . وقد تقدم بيان مثل هذا ص ١٢٢ .
- (٢) (٣) (٤) (٥) سبق في صحيفة رقم ١٢٢ من هذا البحث تخريج أقوالهم .
- (٦) أخرجه مالك في الموطأ ١ / ٢٥٩ ، والشافعي في المسند ٩٠ ، وأحمد ١ / ١٢١ و ١٢٢ ، والبخاري مع الفتح ٣ / ٣١٨ ، وأبوداود ٢ / ٢٤٤ ، والنسائي ٥ / ١٤ و ٢٠ ، كلهم بلفظ : وفي الرقة ربع العشر . ثم انظر هذا الاعتراض في أحكام القرآن ٤ / ٣٠٤ .
- (٧) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المروزي اللغوي المشهور صاحب التصانيف الكثيرة ، ولد سنة ٢١٣ هـ . واختلف في سنة وفاته فقيل ٢٧٠ هـ ، وقيل ٢٧٦ هـ . والثاني أرجح : له ترجمة في تاريخ بغداد ١٠ / ١٧٠ - ١٧١ ، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٢ - ٤٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٩٦ ، والبداية والنهاية ١١ / ٥٥ ، وبغية الوعاة ٢ / ٦٢ - ٦٣ .
- (٨) انظر غريب الحديث لابن قتيبة ١ / ١٨٨ ، وقال : «والرقة أيضا الفضة» وفي ٢٨١ ، قال : «الورق الفضة بكسر الراء» . وقال في تفسير غريب القرآن ٢٦٥ ، والورق : الفضة ، دراهم كانت أو غير دراهم .
- (٩) الاستشهاد بالبيت ليس من كلام ابن قتيبة وليس في كتابه الغريب .

وخالد من دينه على ثقة لا ذهب ينجيكم<sup>(٢)</sup> ولا رقة<sup>(٣)</sup>.  
فطابق الرقة بالذهب ، والذهب عبارة عن المصوغ وغيره كذلك الرقة<sup>(٤)</sup>.  
قلنا : قد روى عن ابن جرير<sup>(٥)</sup> الطبري أنه قال : لا يسمى المصوغ من  
الفضة رقة كما لا يسمى المنسوج من القطن قطناً . وقول الشاعر طلب به  
القافية ولم يرد به المطابقة لجميع الجنس بل طابق بعضه ببعضه وهو  
المضروب .

- 
- (١) في المخطوطة كتب (يبغيكم) وهو تحريف والصواب ينجيكم كما هو مثبت أعلاه والتصحيح  
من لسان العرب ١٠ / ٣٧٥ .
- (٢) هذا البيت نسبه ابن بري كما قال ابن منظور للصحابي الجليل خالد بن الوليد - رضي الله عنه -  
والبيت الذي قبله :
- ان السهم بالردى مفوقه والحرب ورهاء العقال مطلقه  
انظر لسان العرب ١٠ / ٣٧٥ .
- (٣) قال الجوهري : (الورق) : الدراهم المضروبة ، وكذلك الرقة والهاء عوض من الواو . الصحاح  
٤ / ١٥٦٤ ، وقال المطرزي : (الورق بكسر الراء المضروب من الفضة وكذلك الرقة وجمعها  
رقون) المغرب ٢ / ٣٥٠ ، وقال ابن قتيبة في غريب الحديث : (الورق والفضة إذا ضربت  
دراهم فهي ورق) ١ / ١٨٧ .
- (٤) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، الإمام العلم المجتهد عالم زمانه وصاحب  
التصانيف المشهورة . ولد - رحمه الله - سنة ٢٢٤ هـ ، وتوفي سنة ٣١٠ هـ ، وطلب العلم بعد  
سنة أربعين ومائتين . قال عنه الخطيب البغدادي : (كان أحد أئمة العلماء ، يحكم بقوله .  
ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله) له ترجمة في تاريخ بغداد ٣ / ١٦٢ ، ووفيات الأعيان ٤ / ١٩١ ،  
والمعين في طبقات المحدثين ١٠٨ ، ومعركة القراء الكبار ١ / ٢١٢ ، وكتاب الوفيات لابن قنفذ  
٢٠٣ ، والنجوم الزاهرة ٣ / ٢٠٥ ، وطبقات المفسرين للداودي ١ / ١٠٦ .

واحتج بما روى عن عائشة قالت : رأى النبي ﷺ في يدي فتخات<sup>(١)</sup> من ذهب فقال : «ما هذه يا عائشة؟» . قلت : فتخات أترين لك بها . فقال : أتؤدين زكاتها؟ قلت : لا . قال : «هي حسبك من النار»<sup>(٢)</sup> وروي أنه رأى امرأتين تطوفان بالبيت وعليهما سواران من ذهب فقال : «أتحبان أن يسوركما الله بسوارين من نار؟» قالتا : لا قال : «فأديا زكاتها»<sup>(٣)</sup> .

الجواب : أن خبر عائشة يرويه محمد بن عطاء<sup>(٤)</sup> وهو ضعيف جدا . ثم

(١) الفتخات : جمع فتخة ، وهي الخاتم . قال ابن الأثير : (فتخ : جمع فتخة وهي خواتيم كبار تلبس في الأيدي ، وربما وضعت في أصابع الأرجل . وقيل هي خواتيم لا فصوص لها) النهاية ٤٠٨/٣ ، وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٣١٧/٤ .

(٢) رواه أبوداود ٢/٢١٣ ، عن عائشة بلفظ : دخل علي رسول الله ﷺ فرأى في يدي فتخات من ورق . فقال : «ما هذا يا عائشة؟» فقلت صنعتهن أترين لك يا رسول الله ، قال : «أتؤدين زكاتهن؟» قالت : لا أو ما شاء الله ، قال : «هي حسبك من النار» والدارقطني ٢/١٠٥ - ١٠٦ ، والحاكم ١/٣٨٩ - ٣٩٠ ، والبيهقي ٤/١٣٩ ، وانظر معنى هذا الاعتراض في أحكام القرآن ٤/٣٠٣ - ٣٠٤ ، وفتح القدير ٢/٢١٦ .

(٣) أخرجه أبو عبيد في الأموال ٣٩٧ ، وابن أبي شيبة ٣/١٥٣ ، وأحمد ٢/١٧٨ و ٢٠٤ و ٢٠٨ ، وأبوداود ٢/٢١٢ ، والترمذي ٣/٢٠ - ٢١ ، والنسائي ٥/٢٨ ، والدارقطني ٢/١٠٩ ، والبيهقي ٤/١٤٠ ، وجميع من ذكر لم يرووه بنفس اللفظ الذي ذكره المصنف ، وقد اختلفت ألفاظ من روه اختلافا يسيرا . ولم يوردوا لفظة : «تطوفان بالبيت» وإنما هما امرأة ، وابنة لها ، من اليمن أتتا رسول الله ﷺ فلما رأى ما عليهما ، قال ما قال . والحديث من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

انظر هذا الاعتراض في أحكام القرآن ٤/٣٠٣ ، والمبسوط ٢/١٩٢ ، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ١/٣٨٤ ، وفتح القدير ٢/٢١٦ .

(٤) هو محمد بن عمرو بن عطاء ، ثقة أخرج له البخاري مع الفتح ٢/٣٠٥ ، ونسبه الدارقطني إلى جده فلم يعرفه ولذلك قال عنه مجهول في سننه ٢/١٠٦ ، وهو ثقة قال فيه ابن أبي حاتم عن أبيه ثقة صالح الحديث .

ثم قال : سئل أبوزرعة عنه فقال : مدني قرشي من بني عامر بن لؤي ثقة ، وقد نسبته الإمام البخاري وأبو داود والحاكم والبيهقي إلى أبيه ثم جده وقال الحاكم هذا حديث صحيح على =



يحتمل أن هذا كان في صدر الإسلام<sup>(١)</sup> حيث كان الحلي محرماً . ولهذا روت فاطمة<sup>(٢)</sup> بنت قيس أن النبي ﷺ قال : «من تسور بسوارين من ذهب سوره الله بسوارين من نار ومن تطوق بطوق من ذهب طوقه الله بطوق من نار»<sup>(٣)</sup> .

جواب آخر: أن الزكاة المذكورة في الحلي إعارته<sup>(٤)</sup> ولهذا روى الأثر

= شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . وقال الذهبي في السير أحد الثقات . انظر تاريخ يحيى بن معين ٢/ ٥٣٣ ، والجرح والتعديل ٨/ ٢٩ ، والكاشف ٣/ ٨٤ ، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٢٢٥ ، ونصب الراية ٢/ ٣٧١ ، وتهذيب التهذيب ٩/ ٣٧٣ ، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٢/ ٤٤٤ ، وإرواء الغليل ٣/ ٢٩٧ .

(١) ذهب كثير من أهل الحديث إلى أن النهي الوارد في الذهب إنما كان في صدر الإسلام قبل فرض الزكاة . انظر السنن الكبرى للبيهقي ٤/ ١٤٠ ، والترغيب والترهيب ١/ ٥٥٧ و ٥٥٨ ، وقال آخرون: إن النهي الوارد منصب على من لم يزك ماله . انظر صحيح ابن خزيمة ٤/ ١١-١٢ .

(٢) هي فاطمة بنت قيس بن خالد الفهرية القرشية ، أخت الضحاك بن قيس . وهي أسن منه . تزوجت أبا عمرو بن حفص بن المغيرة ، فطلقها . وفي قصة طلاقها أحكام فقهية . ثم خطبها معاوية . وأبو جهم ، فاستشارت رسول الله ﷺ فأمرها أن تتزوج أسامة بن زيد . لها ترجمة في طبقات ابن سعد ٨/ ٢٧٣ ، والاستيعاب ١٣/ ١٢٩ - ١٣٠ ، مع الإصابة وأسد الغابة ٧/ ٢٣٠ ، والإصابة مع الاستيعاب ١٣/ ٨٥-٨٦ .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ وقد روى الدارقطني عن فاطمة بنت قيس : أنها تقول : أتيت النبي ﷺ بطوق فيه سبعون مثقالاً من ذهب فقلت يا رسول الله خذ منه الفريضة فأخذ منه مثقالاً وثلاثة أرباع مثقال ٢/ ١٠٧ ، وأعله الدارقطني بأبي بكر الهذلي وقال فيه : متروك ولم يأت به غيره . وانظر أخبار أصبهان لأبي نعيم ١/ ٣٤٤ ، وروى أحمد ٢/ ٤٤٠ ، والنسائي ٨/ ١٣٧ ، واللفظ له عن أبي هريرة قال : كنت قاعداً عند النبي ﷺ فأتته امرأة فقالت : يا رسول الله سوارين من ذهب . قال : «سواران من نار» قالت يا رسول الله : طوق من ذهب ، قال : «طوق من نار» . قالت قرطين من ذهب . قال : «قرطين من نار» ، وكان عليها سواران من ذهب فرمت بهما . قالت : يا رسول الله : إن المرأة إذا لم تتزين لزوجها صلفت عنده . قال : ما يمنع إحداكن أن تصنع قرطين من فضة ثم تصفره بزعفران أو بعبير .

(٤) هذا ما فسر به السلف الزكاة في الحلي وأن المراد بها الإعارة وستأتي .

وغيره<sup>(١)</sup> عن ابن عمر<sup>(٢)</sup> وجابر وسعيد بن المسيب<sup>(٣)</sup> والحسن البصري والشعبي<sup>(٤)</sup>، وغيرهم أنهم قالوا: زكاة الحلي إعارته ورواة...<sup>(٥)</sup> من أصحاب الشافعي عن النبي ﷺ أنه قال: «زكاة الحلي إعارته»<sup>(٦)</sup>.

فإن قيل: العارية<sup>(٧)</sup> غير واجبة فكيف يتواعد عليها بالنار قيل: كما تواعد (٣٠٨/أ) في قوله تعالى: ﴿فويل للمصلين﴾ إلى قوله:

- 
- (١) كلمة (غيره): كررت مرتين.
- (٢) انظر ص ١١٢ و ١٣٠ من هذا البحث ففيها أقوالهما.
- (٣) انظر ص ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ من هذا البحث تجد ما ذهبوا إليه.
- (٤) هو أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي الهمداني، ولد في خلافة عمر رضي الله عنه لست سنين مضين، وقيل سنة ٢١هـ. وكان قوي الذاكرة. قال عن نفسه: وما كتبت سوداء في بيضاء قط ولا حدثني رجل بحديث فأحببت أن يعيده علي ولا حدثني رجل بحديث إلا حفظته. توفي - رحمه الله - سنة ١٠٤هـ، كما قال البخاري، له ترجمة في طبقات ابن سعد ٢٤٦/٦ - ٢٥٦، وطبقات خليفة ١٥٧، وتاريخ خليفة ٣٣٠، والتاريخ الصغير ٢٤٣/١، والمعارف لابن قتيبة ١٩٨ - ١٩٩، وتذكرة الحفاظ ٧٩/١، وطبقات الحفاظ ٣٢ - ٣٣. وقد روى قول الشعبي عبدالرزاق ٨١/٤ - ٨٢، وأبو عبيد في الأموال ٤٠١، وابن أبي شيبة ١٥٥/٣، والبيهقي ١٤٠/٤.
- (٥) كلمة لم استطع قراءتها ورسمها هكذا «البابي».
- (٦) الذي يظهر أنه ليس بحديث مرفوع، وإنما هو من قول السلف وكل من ذكره لم يرفعه. انظر الأم ٤٥/٢، وعبدالرزاق ٨٢/٤، والأموال ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١، ومصنف ابن أبي شيبة ١٥٥/٣، وسنن البيهقي ١٤٠/٤، وانظر مسائل الإمام برواية إسحاق بن هانئ ١١٣/١، وأيضا رواية ابنه عبدالله ١٦٤. وقال السخاوي بعد إيراده هذا الأثر يذكره الفقهاء، ثم ذكر جماعة من السلف قالوا هذا القول. وقال العجلوني: يقع في كلام بعض الفقهاء. انظر المقاصد الحسنة للسخاوي ٢٣٤، وكشف الخفاء ومزيل الألباس للعجلوني ٥٣٠/١.
- (٧) وهي هبة منفعة لا تملك وهي مندوب إليها لا واجبة لما فيها من التعاون بين المسلمين. انظر الهداية لأبي الخطاب ١٨٩/١، والكافي ٣٨١/٢، والمقنع ١٤٤، ثم انظر معنى هذا الاعتراض في أحكام القرآن ٣٠٤/٤، وبدائع الصنائع ٨٤٢/٢.



﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾<sup>(١)</sup> وهي إعارة أثاث البيت من القدر والدلو<sup>(٢)</sup> والمنخل<sup>(٣)</sup> وما أشبهه وكذا تواعد ﷺ بقوله: «من كان له إبل أو بقرة فلم يؤد حقها بطح لها بقاع قرقر»<sup>(٤)</sup> فتطؤه بأظلافها وتنطحه بقرونها كلما مر عليه أخرها عادت أولها» ف قيل ما حقها يا رسول الله؟ قال: «إعارة دلوها وإطراق فحلها ومنحة لبنها»<sup>(٥)</sup>.

واحتج بما روى الدارقطني بإسناده عن فاطمة بنت قيس أن النبي ﷺ قال: «في الحلي زكاة»<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) الآية: ٤، ٧ من سورة الماعون.
- (٢) الدلو: واحدة الدلاء التي يستقي بها. الصحاح ٦/٢٣٣٨، ولسان العرب ١٤/٢٦٤.
- (٣) المنخل: بضم الميم وسكون النون وضم الخاء وكذلك فتحها: ما ينخل به ويغربل به ومنه نخل الدقيق: غربلته. الصحاح ٥/١٨٢٧، وانظر لسان العرب ١١/٦٥١.
- (٤) في المخطوطة: (قرر). . والتصحيح من أحمد ومسلم وأصحاب السنن والقرقر المستوى من الأرض الواسع وهو بفتح القافين. انظر النووي على مسلم ٧/٦٤.
- (٥) أخرجه مسلم ٢/٢٦٢ و٣٨٣، و٤٩٠ و٣/٣٢١ و٥/١٥٢، ومسلم ٢/٦٨٠ و٦٨١ و٦٨٢ و٦٨٤ و٦٨٥، والدارمي ١/٣١٨-٣١٩ وابن ماجه ١/٥٦٩، وأبو داود ٢/٣٠٣-٣٠٤، والنسائي ٥/١٨، وابن الجارود في المتقى ١٢٣. وبين رواياتهم ولفظ المؤلف اختلاف يسير وأقربها إليه لفظ النسائي.
- (٦) رواه الدارقطني ٢/١٠٧، وقال: أبو حمزة (هذا ميمون ضعيف) ١. هـ. واسم أبي حمزة ميمون. وقال فيه أحمد بن حنبل أبو حمزة ميمون صاحب إبراهيم ضعيف الحديث. وقال يحيى بن معين فيه: كوفي ليس بشيء. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن ميمون أبي حمزة القصاب فقال ليس بقوي يكتب حديثه.
- وقال البخاري: ليس بذلك، روى عنه الثوري، وقال النسائي: ليس بثقة، انظر تاريخ يحيى ابن معين ٢/٥٩٩، والجرح والتعديل ٨/٢٣٣-٢٣٤، والضعفاء الصغير للبخاري ١٠٨، والمتروكين للنسائي ١٠٠، وميزان الاعتدال ٤/٢٣٤-٢٣٥، ولسان العرب ٧/٤٠٧، والتعليق المغني شرح سنن الدارقطني ٢/١٠٧.
- انظر معنى هذا الاعتراض في فتح القدير ٢/٢١٧.



والجواب : أنه يرويه أبو حمزة عن الشعبي . وقال الدارقطني : أبو حمزة ضعيف . ولو صح فجوابه ما تقدم في الأخبار<sup>(١)</sup> التي قبله ثم نحمله على حلي الكراء<sup>(٢)</sup> .

واحتج : بأنه ملك نصابا من جنس الأثمان<sup>(٣)</sup> حولا كاملا . فوجب عليه زكاته أصله إذا لم يكن حليا . أو كان حليا للرجل أو صاغه أوانيا . وهذا صحيح ؛ لأن الزكاة تجب في الدراهم والدنانير باعتبار ذاتها<sup>(٤)</sup> لا باعتبار الضرب والصنعة فيها يدل عليه<sup>(٥)</sup> أنه لو سبكها نقارا<sup>(٦)</sup> أو أعمدة لم تسقط الزكاة ؛ لأن ذاتها موجودة فكذلك وإن جعلها حليا للنساء .

الجواب : أنا لا نسلم أن الزكاة تجب فيها باعتبار ذاتها ، بل باعتبار أرصاده<sup>(٧)</sup> للنماء والزيادة وترك العدول إلى الابتذال<sup>(٨)</sup> والقنية للترزين . ثم

---

(١) يريد بالأخبار الأدلة المتقدمة التي استدل بها الموجبون للزكاة كأنه يقول جوابنا على هذا الحديث على فرض صحته كجوابنا على ما تقدم من أدلتكم .

(٢) الحلي المعد للكراء فيه الزكاة عند الحنابلة : انظر الهداية ١/٧٣ ، والمغني ٣/١٢ ، والكافي ١/٣١٠ ، والمقنع ٥٧ ، والفروع ٢/٤٦٣ ، والمبدع ٢/٣٧٠ ، والإنصاف ٣/١٣٩ ، وكشاف القناع ٢/٢٧٣ - ٢٧٤ ، وغاية المنتهى ١/٣١٥ وغيرها .

(٣) لأنها أثمان المبيعات وقيم المتلفات . ثم انظر معنى هذا الاعتراض في المبسوط ٢/١٩١ - ١٩٢ ، وفتح القدير ٢/٢١٦ .

(٤) انظر المغني ٣/١٤ .

(٥) كتبت كلمة (عليه) فوق السطر وكتبت كلمة (على) في السطر ولم تشطب إحداهما .

(٦) النقرة : من الذهب والفضة : القطعة المذابة . وقيل هو ما سبك مجتمعا . والنقرة : السبيكة ، والجمع نقار . لسان العرب ٥/٢٢٩ ، وانظر : الصحاح ٢/٨٣٥ ، والمغرب ٢/٣٢١ ، وتاج العروس ١٤/٢٧٦ .

(٧) انظر المغني ٣/١٤ .

(٨) الابتذال : مصدر تبذل : يتبذل تبذلا وابتذالا : والتبذل : هو كما قال ابن منظور : ترك التزين والتهيؤ بالهيئة الحسنة الجميلة على جهة التواضع . لسان العرب ١١/٥٠ . والعدول : الرجوع : ومعنى العبارة : كأنه يقول : ترك أن يرجع إلى التواضع للترزين .

يبطل بهاله المغصوب والضال فإن الأوصاف موجودة ولا زكاة عندكم<sup>(١)</sup>  
ورواية لنا<sup>(٢)</sup>.

ثم لا يجوز أن يقال هذا، كما لا يجوز أن يقال في العوامل<sup>(٣)</sup> من بهيمة  
الأنعام والثياب وغيرها من الأموال مكلف<sup>(٤)</sup> ملك من بهيمة الأنعام نصابا  
حولا وملك من العروض ما قيمته نصاب حولا فأشبهه السائمة وأشبهه مال  
التجارة ولا فرق بينهما<sup>(٥)</sup>.

والمعنى : في الأصل : أنه لم يعدل بها<sup>(٦)</sup> عن النماء إلى الاستعمال المباح وفي  
مسألتنا<sup>(٧)</sup> بخلافه .

واحتج (٣٠٨ / ب) بأنه حكم<sup>(٨)</sup> يتعلق بالذهب والفضة فاستوى  
فيه قبل الصياغة وبعدها<sup>(٩)</sup> دليله الربا<sup>(١٠)</sup> وهذا لأن الزكاة تتعلق بالذهب

- 
- (١) انظر فتح القدير لابن همام ١٦٢ / ٢ ، وحاشية ابن عابدين ٢٦٠ / ٢ و ٢٩٠ .  
(٢) سبق أن بينت أن للحنابلة قولين في حكم زكاة المال المغصوب والضال صفحة ١٢٧ من هذا  
البحث .  
(٣) سبق بيان حكم العوامل من بهيمة الأنعام والثياب غير المعدة للتجارة ص ٩٦ .  
(٤) مكلف مرفوع لأنه نائب فاعل للفعل يقال .  
(٥) أي لا يجوز أن يقال مكلف . .  
(٦) يريد الدنانير والدراهم .  
(٧) يريد الحلي : أنه معد للاستعمال المباح فلا زكاة فيه بخلاف الدنانير، والدراهم، فهي معدة  
للماء ففيها زكاة .  
(٨) انظر قول الجصاص ٣٠٤ / ٤ ، وهو قريب من هذا النص . والمبسوط ١٩٢ / ٢ .  
(٩) انظر الكتاب مع شرحه الباب ١٤٨ / ٢ ، وفتح القدير ٢١٥ / ٢ ، والدر المختار شرح تنوير  
الأبصار ٢٩٧ / ٢ - ٢٩٨ .  
(١٠) يشير بذلك إلى الحديث الشريف الذي رواه أبو داود والنسائي عن عبادة بن الصامت - رضي  
الله عنه - في الربا ولم يفرق فيه بين المصوغ وغيره ولفظ أبي داود : عن عبادة بن الصامت أن  
رسول الله ﷺ قال : «الذهب بالذهب تبرها وعينها والفضة بالفضة تبرها وعينها . فمن زاد =

والفضة باعتبار ذاتها وذاتهما بعد الصياغة كما كانت قبلها . ألا ترى أن الربا يجري فيها بعلّة كونها الثمنية أو بعلّة الوزن ثم يجري في الحلّي كما يجري في الدنانير والدراهم دل على أن الصياغة<sup>(١)</sup> لم تؤثر<sup>(٢)</sup> .

والجواب : أنا لا نسلم أن الزكاة تتعلق بالذهب والفضة ، وإنما تتعلق بهما مرصدا للنماء وبعدهما اتخذها حلّيا لا تبقى معدة للنماء .

فإن قيل<sup>(٣)</sup> : إعدادها للنماء بكونها ثمنا وهي أثمان بدليل جريان الربا فيها بعلّة الثمنية<sup>(٤)</sup> .

قيل : الثمن ما لا يمكن الانتفاع بعينه بل يتوصل بإخراج عينه من اليد إلى الانتفاع وبعدهما اتخذها حلّيا أمكن الانتفاع بعينها للزينة فخرج عن كونه ثمنا وصار كالعرض .

ولهذا يتعين الحلّي عنده<sup>(٥)</sup> بالعقد فلو كان ثمنا كالدراهم والدنانير لم يتعين بالعقد ، فأما الربا فلا يجري عندنا لكونها ثمنا بل لكونه موزونا كما هو

---

= أو ازداد فقد أرى . . أبو داود ٣/ ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ ، ورواه النسائي ٧/ ٢٤٢ - ٢٤٣ ، والبيهقي ٥/ ٢٧٧ ، والتبر هو : ما كان غير مضروب من الذهب والفضة . انظر المغرب ١/ ١٠٠ .

(١) صحفت في الأصل بالصناعة .

(٢) ١٢/ ١١٠ - ١١١ من كتاب المبسوط .

(٣) انظر معنى هذا الاعتراض في أحكام القرآن للجصاص ٤/ ٣٠٤ ، والمبسوط ٢/ ١٩٢ .

(٤) القول بأن العلة في الذهب والفضة . الثمنية هو قول المالكية والشافعية ورواية عن أحمد .

والقول الآخر : أن العلة فيها الوزن وهو قول الحنفية والمشهور عن أحمد . انظر المبسوط

١٢/ ١١٣ ، وفتح القدير ٧/ ٤ ، وحاشية ابن عابدين ٥/ ١٦٩ ، وانظر بداية المجتهد

٢/ ١٣٠ ، وحاشية الخرشبي ٥/ ٥٦ ، والفواكه الدواني ٢/ ١١٢ ، وانظر المذهب ١/ ٣٥٩ ،

والمجموع ٩/ ٣٩٢ ، وانظر المغني ٤/ ٥ ، ٦ ، والمبدع ٤/ ١٢٨ ، وكشاف القناع ٣/ ٢٣٩ .

(٥) الضمير يعود على أبي حنيفة - رحمه الله - وانظر توضيح هذه المسألة في كتاب المبسوط ٢/ ١٩٢ .



عنده ثم لا يجوز اعتبار الزكاة بالربا؛ لأن الربا أوسع بابا من الزكاة. ولهذا يتعلق بالقليل والكثير، ولا يعتبر فيه الإسلام<sup>(١)</sup>، والحريّة، والحول، والنصاب، بخلاف الزكاة. ولأنه قد فرق في الربا بين المصوغ وغيره، ولهذا أجرى الربا في الحديد، والصفّر، ولم يجزه في معموله<sup>(٢)</sup>، فكيف سوى بينهما في الذهب والفضة؟

واحتج: بأنه مصوغ لو كان للرجل وجب فيه الزكاة فإذا كان للمرأة وجب فيه الزكاة<sup>(٣)</sup> كحلي الكراء<sup>(٤)</sup> والأواني، وإذا كان أكثر من ألف

(١) قال القرطبي: في تفسير قوله تعالى: ﴿وذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا﴾ البقرة آية: ٢٧٥. قال رحمه الله: معناه عند جميع المتأولين: في الكفار ولهم قيل (فله ما سلف)، ولا يقال ذلك لمؤمن عاص بل ينقض بيعه. ويرد فعله، وإن كان جاهلا. لكن قد يأخذ العصاة في الربا بطرف من وعيد هذه الآية ٣/٣٥٥-٣٥٦، وعدم اعتبار الإسلام قول الجمهور وخالف أبو حنيفة فأجاز بيع الدرهم بالدرهمين بين المسلم والحربي في دار الحرب. انظر المبسوط ٥٦/١٤.

(٢) لا يجري الربا في المصنوع عندهم لأجل الصنعة حيث تخرجه عن جنس الموزون.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٤/٣٠٤، والمبسوط ٢/١٩٢، وفتح القدير ٢/٢١٥.

(٤) ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى القول بعدم زكاة الحلّى المباح سواء كان للرجل أو كان للمرأة. انظر الكافي لابن عبد البر ١/٢٨٦، والمتقى للباجي ٢/١٠٧-١٠٨، وبلغة السالك ١/٢١٩، والأم ٢/٤٤-٤٥، والمهذب ١/٢١٥، وكفاية الأخيار ١/١٨٦، وقلبي وعميرة ٢/٢٣، ومختصر الخرقى ٣٧، والهداية ١/٧٢، والمغني ٣/١٥، والإقناع ٢٧٣. وكذلك إلى القول بزكاة الحلّى المحرم وكذلك الحلّى المعد للكراء فيه الزكاة عند المالكية والحنابلة. انظر الكافي ١/٢٨٦، والمتقى ٢/١٠٨، وبلغة السالك ١/٢١٩، وفي حلي الكراء تفصيل عند المالكية وفيه قولان:

انظر مختصر الخرقى ٣٧، والهداية ١/٧٢-٧٣، والمغني ٣/١٢، ١٦-١٧، والإقناع ٢٧٣/١.

والشافعية قالوا: لا زكاة في حلي الكراء، أما المحرم ففيه الزكاة. انظر الأم ٢/٤٤، والمهذب ١/٢١٥، والمجموع ٥/٤٩٢-٤٩٣، وكفاية الأخيار ١/١٨٦، وقلبي وعميرة ٢/٢٣-٢٤. وعند الحنفية: تجب فيه الزكاة قولاً واحداً سواء كان للرجل أو للمرأة مباحاً أو محرماً. انظر =

مثقال<sup>(١)</sup>.

والجواب : أنه لا فرق عندنا بين الرجل والمرأة في ذلك ، لأنه لو ملك الرجل حليا ليزين (٣٠٩/أ) به أمته أو بنته لم تجب الزكاة .  
وكذلك إذا كان مما يحل له من خواتيم<sup>(٢)</sup> وقبيعة السيف<sup>(٣)</sup> وبعبكسه لو ملكت المرأة حليا لتزين به زوجها المخنث<sup>(٤)</sup> في صفته وجب عليها الزكاة ، وكذلك لو اتخذت حليا للسيف والمنطقة<sup>(٥)</sup> تشبيهاً بالرجال نظر إلى

---

= الكتاب ومعه اللباب ١/١٤٨ ، والمبسوط ٢/١٩٢ ، وبدائع الصنائع ٢/٨٤١ ، وفتح القدير ٢/٢١٥ .

ومذهب الظاهرية كمذهب الحنفية . انظر المحلى ٦/٩٢ .

(١) يشير بذلك إلى ما روى عن جابر - رضي الله عنه - : حين سأله عمرو بن دينار عن الحلي هل فيه زكاة؟ قال : لا ، قلت : أي عمرو بن دينار - إن كان ألف دينار قال : الألف كثير . أخرجه عبد الرزاق ٤/٨٢ ، واللفظ له والشافعي في المسند ٩٦ ، وأبو عبيد في الأموال ٣٩٩ ، بلفظ (عشرة آلاف) ، وابن أبي شيبة ٣/١٥٥ ، والبيهقي ٤/١٣٨ ، وقال ابن حامد من الحنابلة : يباح من ذلك - أي الحلي - ما يبلغ ألف مثقال فإن بلغها فهو محرم وفيه الزكاة . الهداية ١/٧٢ - ٧٣ ، والمغني ٣/١٢ والشرح الكبير ١/٦٦٩ .

(٢) الخواتيم : جمع خاتم بكسر التاء والمراد به الفضة . لنهي النبي ﷺ عن التختم بالذهب . كما روى البخاري وغيره عن أبي هريرة وغيره : (أنه نهى عن خاتم الذهب) البخاري مع الفتح ١٠/٣١٥ ، ومسلم ٣/١٦٣٥ - ١٦٣٦ ، وأبو داود ٤/٤٢٧ ، والترمذي ٤/٢٢٦ ، وغيرهم . أما خواتيم الفضة فمباح له .

(٣) قبيعة السيف : ما على طرف مقبضه ، من فضة أو حديد . الصحاح ٣/١٢٦٠ ، وزاد ابن منظور وقيل : قبيعة السيف : رأسه الذي فيه منتهى اليد : لسان العرب ٨/٢٥٩ .

(٤) المخنث : بضم الميم وفتح الحاء المعجمة وتشديد النون المفتوحة ، هو من به لين وتثني . انظر الصحاح ١/٢٨١ ، والمغرب ١/٢٨٢ ، ولسان العرب ٢/١٤٥ ، والقاموس المحيط ١/١٧٢ .

(٥) المنطقة : مأخوذ من النطق ، جمع نطاق وهو ما انتطقت المرأة به أي شدته في وسطها . غريب الحديث لابن قتيبة ١/٣٦٥ ، وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٣/٢٥٧ ، والنهاية لابن الأثير ٥/٧٥ - ٧٦ .

الاستعمال المباح والمحظور<sup>(١)</sup>، فأما حلي الكراء فلم يعدل به عن النماء فهو كما لو صاغ حليا للتجارة.

فان قيل : فيجب إذا اقتطع عبيده وإبله عن التجارة إلى الكراء أن تجب الزكاة.

قيل : الأصل في الإبل والعبيد أن لا زكاة، وأنه تجب بنية السوم ونية التجارة، فإذا قطع النية<sup>(٢)</sup>. عاد إلى الأصل. فأما الذهب فالأصل فيه وجوب الزكاة انما تسقط إذا عدل به عن النماء بكل وجه إلى الاستعمال المباح المحض وقد عدم ذلك في حلي الكراء<sup>(٣)</sup> وأما الأواني فان اقتناءها محرم وكذلك استعمالها فبقيت على أصلها<sup>(٤)</sup>، وأما إذا كثر فلا زكاة فيه، نص عليه أحمد - رحمه الله - في رواية حرب : <sup>(٥)</sup> لا زكاة في الحلي إذا كان يلبس وإن كثر. وانما سلم<sup>(٦)</sup> ذلك

- 
- (١) يعني أن الحلي إذا كان مباح الاستعمال فلا زكاة فيه، وإذا كان محرم الاستعمال ففيه الزكاة.
- (٢) قوله : (فإذا قطع النية) : أي قطع النية في الإبل عن السوم وقطع النية في العبيد عن التجارة سقطت الزكاة.
- (٣) سبب وجوب الزكاة في حلي الكراء . النماء والزيادة حيث يأخذ المكتري مبلغا معيناً من المستكري مقابل الانتفاع بالحلي مدة معينة.
- (٤) وهو وجوب الزكاة وما حرم استعماله لا تسقط عنه الزكاة.
- (٥) هو أبو محمد، وقيل أبو عبدالله حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني، الفقيه الحنيلي، كتب مسائل عن الإمام أحمد بن حنبل - قال الخلال : كان رجلاً جليلاً، حثني المروزي على الخروج إليه - توفي سنة ٢٨٠ هـ. وقد قارب التسعين، له ترجمة في الجرح والتعديل ٢٥٣/٣، وطبقات الحنابلة ١/١٤٥ - ١٤٦، وسير أعلام النبلاء ١٣/٢٤٤، وطبقات الحفاظ ٢٧١، وشذرات الذهب ٢/١٧٦.
- (٦) أي سلم بوجوب الزكاة في الحلي إذا كثر حيث يقول : إذا بلغ ألف مثقال وجبت فيه الزكاة وهو محرم. انظر الهداية ١/٧٢ - ٧٣، والمغني ٣/١٢، والشرح الكبير ١/٦٦٩.



ابن حامد<sup>(١)</sup>، قال : لأنه يخرج عن حد الاستعمال فيصير إسرافاً محرماً فتجب فيه الزكاة لأجل ذلك . والله أعلم بالصواب .

مسألة (٣) : إذا ضل ماله أو غصب أو كان على رجل مفلس فجحده أو سرق ثم رجع عليه لم يزكه لما مضى<sup>(٢)</sup>، نص عليه في رواية الأثرم<sup>(٣)</sup>، والميموني<sup>(٤)</sup> وإبراهيم<sup>(٥)</sup> بن الحارث وبه قال أبو حنيفة<sup>(٦)</sup>،

(١) هو أبو عبدالله الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي، إمام الحنابلة في وقته ومدرسهم ومفتيهم، يعرف بالوراق؛ لأنه كان يستنسخ الكتب ويتقوت منها، توفي شهيداً في طريق مكة وهو ذاهب إلى الحج سنة ٤٠٣ هـ، له ترجمة في تاريخ بغداد ٣٠٣/٧، وطبقات الحنابلة ١٧١/٢، ومناقب الإمام أحمد ٦٢٥، ودول الإسلام للذهبي ٢٤٢/١، وتذكرة الحفاظ ١٠٧٨/٣، والمنهج لأحمد ٩٨/٢، وشذرات الذهب ١٦٦/٣ - ١٦٧.

(٢) مسألة المال الضال أو المغصوب أو المجهود ونحو ذلك للحنابلة فيها روايتان : الأولى : أن الزكاة تجب ولكن لا يخرجها حتى يقبض المال . وهذه الرواية هي الصحيحة من المذهب . نص على ذلك أبو الخطاب في الهداية ٦٣/١ - ٦٤، وابن الجوزي الابن : في المذهب الأحمد ٤٣، والمجد ابن تيمية في المحرر ٢١٩/١، وابن مفلح في المبدع : ٢٩٧/٢، والمرداوي في الإنصاف ٢١/٣، ثم انظر ٤٨/٣، من المغني، ومسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبدالله ١٥٧.

الثانية : أنه لا زكاة فيه وهذه الرواية مرجوحة وإن نصرها بعضهم انظر الهداية ٦٤/١، والمغني ٤٨/٣، والمقنع ٥٠، والفروع ٣٢٣/٢، والمبدع ٢٩٧/٢ - ٢٩٨، والإنصاف ٢٢/٣.

(٣) انظر الروايتين والوجهين ٢٤٤/١، حيث أورد أبو يعلى في هذه المسألة القولين.

(٤) هو أبو الحسن عبدالملك بن عبدالحميد بن مهران الميموني الرقي بفتح الراء وكسر القاف المشددة، ولد سنة ١٨١ هـ، كما روى عنه ذلك من كبار أصحاب الإمام أحمد، وكان أحمد يكرمه ويحترمه . له عن الإمام مسائل جياذ، توفي سنة ٢٧٤ هـ، له ترجمة في الجرح والتعديل ٣٥٨/٥، وطبقات الحنابلة ٢١٢/١، وتذكرة الحفاظ ٦٠٣/٢، وسير أعلام النبلاء ٨٩/١٣، وتهذيب التهذيب ٤٠٠/٦، وطبقات الحفاظ ٢٦٣، وشذرات الذهب ١٦٥/٢.

(٥) انظر الروايتين والوجهين ٢٤٤/١، حيث أورد أبو يعلى في هذه المسألة القولين.

(٦) انظر المبسوط ١٧١/٢، ١٩٧، وفتح القدير ١٦٤/٢ - ١٦٥، وحاشية ابن عابدين ٢٦٦/٢.

والشافعي<sup>(١)</sup> في القديم وروى عنه مهنا<sup>(٢)</sup> وأبو الحارث<sup>(٣)</sup> أنه يزكيه لما مضى<sup>(٤)</sup>.

وهو اختيار شيوخنا: الخرقى<sup>(٥)</sup>، وأبي بكر<sup>(٦)</sup> وشيخنا<sup>(٧)</sup> وبه قال الشافعي<sup>(٨)</sup> في الجديد. وقال مالك<sup>(٩)</sup> يزكيه لسنة واحدة.

- 
- (١) انظر الأم ٥٥/٢، والمهذب ١٩٣/١، والمجموع ٥/٢٩٣-٢٩٤.
- (٢) انظر الروايتين والوجهين ١/٢٤٤، حيث أورد أبو يعلى في هذه المسألة القولين.
- (٣) هو أبو الحارث أحمد بن محمد الصائغ، أحمد أصحاب الإمام أحمد، له عنه مسائل. كان أحمد يأنس به ويكرمه ومسائله عن أحمد في بضعة عشر جزءاً، وجوّد الرواية عن أحمد، له ترجمة في تاريخ بغداد ٥/١٢٨، وطبقات الحنابلة ١/٧٤-٧٥، والمنهج لأحمد ١/٣٦٣.
- (٤) هذه هي الرواية الراجحة في المذهب وسبق بيانها.
- (٥) هو أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبدالله الخرقى - بكسر الخاء - أحد أئمة المذهب المشهورين، ولم يشتهر، له من المصنفات سوى المختصر، وأما باقي كتبه فإنه قد أودعها في دار تسمى دار سليمان فاحترقت الدار وفيها الكتب، وذلك أنه لما ظهر سب الصحابة في بغداد خرج منها فأودع كتبه - توفي سنة ٣٣٤هـ، له ترجمة في تاريخ بغداد ١١/٢٣٤، وطبقات الحنابلة ٢/٧٥، ووفيات الأعيان ٣/٤٤١، ودول الإسلام ١/٢٠٨، وتذكرة الحفاظ ٣/٨٤٧، والبداية والنهاية ١١/٢٤٠-٢٤١، والمنهج لأحمد ٢/٦١، والشذرات ٢/٣٣٦.
- (٦) أبو بكر هو: غلام الخلال عبدالعزيز بن جعفر وعند الحنابلة اثنان كل منهما يدعى أبا بكر. الأول منهما الخلال أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون، وشهرته بالخلال أكثر من كنيته، والثاني: هو المتقدم وكنيته أشهر من اسمه.
- (٧) هو أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء، وانظر تصحيح أبي يعلى لهذه الرواية في كتابه الروايتين والوجهين ١/٢٤٤.
- (٨) انظر الأم ٥٥/٢، والمهذب ١/١٩٣، والمجموع ٥/٢٩٣-٢٩٤، ورجح النووي هذه الرواية.
- (٩) انظر موطأ مالك ١/٢٥٣، والكافي لابن عبد البر ١/٢٩٣-٢٩٤، والمتقى للباجي ٢/١١٢-١١٣، وفيه عندهم تفصيل.



(٣٠٩) وجه الأولة<sup>(١)</sup>: ما روى عن عثمان وابن عمر — رضي الله عنهما —  
أنهما قالوا (لا زكاة في مال ضمار<sup>(٢)</sup>) والضممار المال الموجود حقيقة إلا أنه لا  
يمكن التوصل إلى الانتفاع به فهو كالهالك، يدل عليه ما روى أن عمر بن  
عبد العزيز — رحمه الله — لما انتهت الخلافة إليه قال للخزان<sup>(٣)</sup> ردوا الأموال إلى  
أربابها ولا تأخذوا منهم الزكاة فإنها أموال ضمار<sup>(٤)</sup> وأراد به الإبل فإنها كانت  
هزلت فلا يمكن الانتفاع بها لهزالتها.

(١) هكذا في المخطوطة: (الأولة) يريد الرواية الأولى.

(٢) لم استطع العثور على أحد خرجه، لكن روى بنحوه أبو عبيد في الأموال ٣٨٩، وبنحوه روى  
ابن زنجويه في الأموال ٣/٩٥٢، والبيهقي ٤/١٤٩، واللفظ لأبي عبيد أورد أثرا عن عثمان  
في الدين ونصه: (إن الصدقة تجب في الدين الذي لو شئت تقاضيته من صاحبه والذي هو  
على ملئ تدعه حياء أو مصانعة ففيه الصدقة) ٣٨٩، ويفهم من هذا الأثر أن الصدقة لا  
تجب في ما لا يستطيع مقاضاته وأخذه منه ولعل هذا النوع يسمى ضممارا. وقال أبو عبيد في  
الغريب: الضمار هو الغائب الذي لا يرجى، فإذا رجي فليس بضممار. غريب الحديث  
١/٢١، وأيضا ٤/٤١٧، وانظر الفائق ٢/٣٤٨، والنهاية ٣/١٠٠، وأخرجه البيهقي عن  
ابن عمر بسنده أنه قال: زكوا ما كان في أيديكم وما كان من دين في ثقة فهو بمنزلة ما في  
أيديكم وما كان من دين ظنون فلا زكاة فيه حتى يقبضه ٤/١٥٠، وابن أبي شيبة ٣/١٦٢،  
فلعل في هذين الأثرين عن عثمان وابن عمر ما يؤيد أثر المصنف، كما أن السرخسي ذكر في  
المبسوط هذا الأثر ٢/١٧١ عن علي موقوفا ومرفوعا، والكاساني في بدائع الصنائع ٢/٨٢٤،  
كذلك لكن صاحب فتح القدير نسبه إلى علي ولم يرفعه وقبله فعل صاحب الهداية ٢/١٦٦.  
(٣) لعل المراد بالخزان الولاية كما تدل على ذلك رواية ابن أبي شيبة ٣/٢٠٢، وغريب الحديث  
٤/٤١٧، والأموال لأبي عبيد ٣/٣٩٠، والأموال لابن زنجويه ٣/٩٥٧.

واسم الوالي ميمون بن مهران هو الذي كتب له عمر بن عبد العزيز — رحمه الله —.

(٤) وأخرج نحوه عن عمر بن عبد العزيز مالك في الموطأ ١/٢٥٣، وأبو عبيد في الأموال ٣٩٠ —  
٣٩١، وأيضا في غريب الحديث ٤/٤١٧، وأيضا ١/٢١، والبيهقي بسنده عن مالك  
٤/١٥٠، والزنجشري في الفائق ٢/٣٤٨، وابن الأثير في النهاية ٣/١٠٠، وأخرج بنحوه  
ابن زنجويه في الأموال ٣/٩٥٧، وابن أبي شيبة ٣/٢٠٢.



فإن قيل : قد روى أبو عبيد<sup>(١)</sup> في الغريب عن علي — رضي الله عنه — في الرجل يكون له المال الظنون يزكيه إذا رجع إليه إن كان صادقا<sup>(٢)</sup>. قال<sup>(٣)</sup> : الظنون هو الذي لا يرجى<sup>(٤)</sup>. قيل : معنى قوله يزكيه تورعا واستحبابا ولهذا قال : إن كان صادقا معناه : إن كان صادقا في ورعه . على أن الظنون هو المال المتردد بين الإياس وبين الرجوع إليه فهو كالدين على المقر المفلس<sup>(٥)</sup>. والفقه : أنه<sup>(٦)</sup> إذا سرق أو ضل فقد خرج عن يد ماله وعن إرصاده

(١) هو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي ، الإمام الحافظ المجتهد ولد سنة ١٥٧ هـ ، أحد الأعلام الكبار . قال فيه إبراهيم الحربي : كان كأنه جبل نفخ فيه الروح يحسن كل شيء . له من المصنفات : الأموال وغريب الحديث . توفي رحمه الله بمكة سنة ٢٢٤ هـ ، له ترجمة في طبقات ابن سعد ٣٥٥ / ٧ ، والجرح والتعديل ١١١ / ٧ ، وتاريخ بغداد ٤٠٣ / ١٢ ، وطبقات الفقهاء ٩٢ ، ومعرفة القراء الكبار ١٤٢ / ١ ، والعقد الثمين بتاريخ البلد الأمين ٢٣ / ٧ ، وبغية الوعاة ٢٥٣ / ٣ ، وشذرات الذهب ٥٤ / ٢ .

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد ٤٦٤ / ٣ ، ونصه : في الرجل يكون له الدين الظنون . قال : يزكيه لما مضى إذا قبضه إن كان صادقا . ورواه أيضا في كتابه الأموال ٣٩٠ ، وابن أبي شيبة في المصنف عن علي أيضا ١٦٣ / ٣ ، لكنه رواه بلفظ : «الدين المظنون» بزيادة الميم قبل الظاء وبنحوه عبد الرزاق ١٠٠ / ٤ ، وصحح الألباني سننه في الإرواء ٢٥٣ / ٣ ، ويريد بذلك سننه في كتاب الأموال .

(٣) القائل هو أبو عبيد يفسر معنى الظنون .

(٤) هذا التفسير الذي ذكره المصنف عن أبي عبيد قاله أبو عبيد في تفسير الضمير في الغريب ٤١٧ / ٤ و ٢١ / ١ ، وفسر أبو عبيد الظنون بقوله : هو الذي لا يدري صاحبه أيقضيه الذي عليه الدين أم لا . كأنه الذي لا يرجوه . وكذلك كل أمر تطالبه ولا يدري على أي شيء أنت منه فهو ظنون . الغريب ٤٦٤ / ٣ ، وبنحوه رواه ابن أبي شيبة في المصنف ١٦٢ / ٣ ، وابن زنجويه في الأموال ٩٥٤ / ٣ .

(٥) انظر مسألة الدين على المعدم ومن في حكمه في المجموع ٢٩٧ / ٥ - ٢٩٨ .

(٦) الضمير يعود على المال .

للتنمية فلم يلزمه زكاته ، أصله إذا صاغه حليا مباحا أو علف الإبل أو جعلها للعمل<sup>(١)</sup> . وهذا لأننا قد بينا أن الزكاة أنها تجب في المال المعد للنماء والزيادة<sup>(٢)</sup> وهذا المال ليس بمستتمي لأنه لا طريق له إلى الانتفاع به<sup>(٣)</sup> بوجه فهو كالتاوي<sup>(٤)</sup> ، يؤكد هذا أن<sup>(٥)</sup> الأصل يده عليه ولم يفته سوى التنمية . وفي المسروق وما وقع في البحر والمغصوب قد خرج عن يده وتنميته فهو بإسقاط الوجوب أولى .

فإن قيل : لا نسلم أن بضالاله وبسرقة يخرج عن الأرصاد للنماء ، وإن فات النماء ، ألا ترى أنه لو كان نصاب من الماشية فهزل<sup>(٦)</sup> وانقطع نسله تجب فيه الزكاة وإن فات نياه ( ٣١٠ / أ ) لكونه من جنس للنماء .

قيل : معلوم أن الأثمان بنفسها لا تنمى وكذلك الماشية لا تنمى إلا بالسوم والحفظ ، فأما بأنفسها ومع إياس المالك منها لا يقال قد أرصدها للنماء فلا وجه للممانعة منها . وفارق الهزيلة ، فإن المالك يجتهد في سومها وتنميته وهي في يده وتصرفه . وانتفاعه منها حاصل وإن قل عن الجياد .

---

(١) هي العوامل والنواضح والمثيرة . وقد تقدم حكم الزكاة فيها في أول البحث ص ٩٦ .

(٢) تقدم حكم ذلك أول البحث ص ٩٥ .

(٣) أي لا طريق للمالك من الانتفاع بالمال المسروق والضال .

(٤) قال الجوهري في الصحاح ٦ / ٢٢٩٠ ، التوى مقصور: هلاك المال يقال : توى المال بالكسر .

يتوى توى ، وأتواه غيره . وانظر: مجمل اللغة ١ / ١٥١ ، ومعجم مقاييس اللغة ١ / ٣٥٧ ،

والنهاية في غريب الحديث ١ / ٢٠١ ، ومنال الطالب ٣٥٦ .

وروى ابن أبي شيبة بسنده عن علي رضي الله عنه قال : سئل علي عن الرجل يكون له الدين

على الرجل . قال : يزكيه صاحب المال ، فإن توى ما عليه وخشي أن لا يقضي قال : يمهل ،

فإذا خرج أدى زكاة ماله ٣ / ١٦٢ .

(٥) يوجد فوق الحرف أن حرف جر صغير يشبه في كتابته كتابة (في) .

(٦) أي هزل النصاب .



ولهذا لا يجوز له أخذ الزكاة بهزال ماله وانقطاع نفعه ويجوز له أخذ الزكاة إذا غصب ماله أو سرق .

وطريقة أخرى : أنه مال ليس في يده ولا يمكنه الانتفاع به فلم يلزمه زكاته أصله مال مكاتبه<sup>(١)</sup> ، وإنما قلنا ذلك لأن زوال يده وانسداد طريق منفعته دونه يجري مجرى عدم ملكه له ؛ لأن القصد بالملك الانتفاع به وثبوت اليد عليه لا وجود عينه ، ولهذا يلزم الغاصب ضمان العين بإزالة يد المالك عنها كما يلزمه باتلافها ومع عدم الملك لا تجب الزكاة . فكذا لا تجب مع ما ضاهاه وضارعه ولا يلزم المرهون . فإنه إن لم يكن في يده<sup>(٢)</sup> إلا أنه يملك نياه ، ونفعه حاصل ولا سيما عندهم<sup>(٣)</sup> يقبضه في الحال .  
واحتج الخصم : بقوله<sup>(٤)</sup> : لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول<sup>(٥)</sup> .

(١) قال أبو الخطاب في الهداية : ويملك المكاتب بعقد الكتابة منفعه وإكسابه فله أن يبيع ويشترى ويؤجر ويستأجر ١/ ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٢) أي إن لم يكن الرهن في يد المالك الذي هو الراهن فهو يملك نياه الرهن .

(٣) انظر المذهب ١/ ٤١١ ، وحاشية قليوبي ومعه في الحاشية شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين ٢/ ٢٧١ ، ومغنى المحتاج ٢/ ١٣١ - ١٣٢ ، ونهاية المحتاج ٤/ ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٤) يريد بقوله رسول الله ﷺ . ولم يذكر الجملة الدعائية .

(٥) رواه بهذا اللفظ ابن ماجه ١/ ٥٧١ ، ورواه مالك موقوفا بلفظ : « لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ١/ ٢٤٦ ، عن ابن عمر . ورواه بنحوه أحمد عن علي ١/ ١٤٨ ، موقوفا ولم يرفعه . ورواه أبوداود عن علي ٢/ ٢٣٠ - ٢٣١ وشك في رفعه . والترمذي عن غير واحد من الصحابة ٣/ ١٦ - ١٧ . والدارقطني بألفاظ مختلفة عن علي وابن عمر وعائشة وأنس ٢/ ٩٠ - ٩١ . والبيهقي عن عدد من الصحابة عن علي وابن عمر وعائشة ٤/ ١٠٣ - ١٠٤ .

والحديث لا تخلو طرقه من ضعف لكن كثرة طرقه يقوى بعضها بعضا . انظر التلخيص الخبير ٢/ ١٥٦ ، حيث يبين كل رواية ووجه ضعفها . ورواه الإمام أبوداود ٢/ ٢٣٠ ، عن علي مرفوعا ورواية أحمد هي من زوائد ابنه عبد الله حيث لم يذكر أباه في الرواية ١/ ١٤٨ ، والحديث حسن محتج به ، ورواه أيضا موقوفا على علي وابن عمر وعائشة ابن أبي شيبة ٣/ ١٥٩ ورواه =



وهو<sup>(١)</sup> مال قد حال عليه الحول .

الجواب : أنه أراد ما لا ينعقد عليه الحول . ولا نسلم أن هذا المال قد جرى في الحول . ثم هو محمول على المال في يده وتصرفه بدليل أنه اعتبر الحوله وما اعتبره إلا بحصول النماء في الغالب وهذا لا نماء فيه . \*

واحتج : بأنه حر مسلم ملك نصاباً من الذهب فلزمه الزكاة أصله إذا كان في يده وهذا لأن سبب وجوب الزكاة الملك لا ثبوت اليد بدليل أن الزكاة تجب على الراهن<sup>(٢)</sup> ويده غير ثابتة على الرهن وكذلك تجب على ابن السبيل<sup>(٣)</sup> (٣١٠/ب) إذا رجع لما مضى وإن لم تكن يده ثابتة على ماله وكذلك إذا دفن ماله في داره ونسي الموضوع أو كان على مفلس مقرر ثم أيسر فأعطاه وكذلك إذا حبس عن ماله فإن الزكاة في جميع هذه المسائل تجب مع عدم اليد . لأجل حصول الملك . كذلك في مسألتنا<sup>(٤)</sup> .

والجواب : أنا لا نسلم العلة في الأصل . وأنه وجبت الزكاة لأنه في ملكه وإنما وجبت لأنه في يده وتصرفه . بخلاف الضال والمسروق ، فأما الرهن فيمكنه قبضه والتصرف فيه والانتفاع به ولهذا يقولون : له إجارته واستخدامه

---

= ابن عدي في الكامل ٢ / ٧٠٤ مرفوعاً .

والحديث صحيح بكثرة طرقه . انظر إرواء الغليل ٣ / ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(١) الضمير يعود على المال الضال والمغصوب .

(٢) قال في المغني : أنه إذا رهن ماشية فحال الحول وهي في يد المرتهن وجبت زكاتها على الراهن لأن ملكه فيها تام ، فإن أمكنه أداؤها من غيرها وجبت ، لأن الزكاة من مؤنة الرهن ومؤنة الرهن تلزم الراهن كنفقة النصاب . المغني ٢ / ٦٨٦ .

(٣) ابن السبيل : وهو كما عرفه المصنف في الهداية ١ / ٨٠ . المسافر المنقطع به دون المنشئ للسفر من بلده . وانظر الكافي ١ / ٣٣٦ . ومعلوم أن ابن السبيل إذا انقطع يعطى من الزكاة وإن كان غنياً لانقطاعه وتجب عليه الزكاة إذا رجع إلى بلده .

(٤) وهي مسألة المال الضال والمغصوب .

وقبض منافعه<sup>(١)</sup>. وفي الجملة يمكنه فكاكه وتصرف وكيله فيه ممكن . وكذلك إذا نسيه في داره يمكنه نبش<sup>(٢)</sup> جميع الدار واستخراجه وتنميته ، فإذا لم يفعل فالتقصير جاء من قبله وكذلك إذا حبس عن ماله تصرف بوكيله والمال في يده حكما ولهذا لا يلزم حابسه ضمان المال بخلاف مسألتنا<sup>(٣)</sup>. فإن طريق الانتفاع بهاله مسدود عليه ويده مقبوضه عنه بقهر الغاصب واختفاء السارق والجهل به وضلال المال . فافترقا فأما إذا كان على مقر مفلس فلا نعرف فيه رواية ولا في جميع ما ذكروا من المسائل<sup>(٤)</sup> وإن سلم فالمال هنا مرجو<sup>(٥)</sup> لأن المفلس قد يوسر . والمال غاد ورائح بخلاف مسألتنا .

(١) يشير بذلك إلى الحديث الشريف المروي عن النبي ﷺ : « لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه » رواه الشافعي عن سعيد بن المسيب مرسلًا ومرة مرفوعًا عن أبي هريرة ، مسند الشافعي ١٤٨ ، وعبد الرزاق مرسلًا عن سعيد ٢٣٧ / ٨ - ٢٣٨ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤ / ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ ، مرسلًا عن سعيد والدارقطني ٣ / ٣٢ - ٣٣ ، مرفوعًا ومرة مرسلًا عن سعيد ويبيّن الدارقطني وجه ضعف الروايات المرفوعة عدا واحدة بلفظ : « لا يغلق الرهن له غنمه وعليه غرمه » ثم قال : وهذا إسناد حسن متصل . والحاكم ٢ / ٥١ - ٥٢ ، والبيهقي ٦ / ٣٩ - ٤٠ عن طريق الشافعي .

والحديث لا يخلو من مقال ورجح الحفاظ إرساله لكن مراسيل سعيد - كما هو معلوم - يحكم لها بالرفع . وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص : قوله : له غنمه وعليه غرمه ، قيل إنها مدرجة من قول ابن المسيب . ثم قال وروى ابن وهب هذا الحديث فجوده . وبين أن هذه اللفظة من قول سعيد بن المسيب . وأيده أبوداود في المراسيل ١٤٣ ، وقال انها من كلام سعيد ابن المسيب نقله عنه الزهري . التلخيص الحبير ٣ / ٣٦ ، وانظر إرواء الغليل ٥ / ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢) النبش : بفتح النون وسكون الباء هو كما قال المطرزي في المغرب : ٢ / ٢٨٣ : استخراج الشيء المدفون ، وقال الفيروزآبادي في القاموس المحيط ٢ / ٣٠٠ : إبراز المستور وكشف الشيء عن الشيء . انظر لسان العرب ٦ / ٣٥٠ ، وتاج العروس ١٧ / ٣٩٧ .

(٣) يريد بمسألتنا من ضل ماله أو سرق فإنه لا يزكيه .

(٤) يريد بها مسألة زكاة المال الضال والمغصوب والمجحود والمسروق .

(٥) أي المال مؤمل رجوعه أكثر من رجوع المغصوب والمسروق والضال .



فإن المال ميؤوس<sup>(١)</sup> منه فهو كالهالك . والله أعلم بالصواب .

مسألة (٤) : تجب الزكاة في المهر وعوض الخلع قبل القبض<sup>(٢)</sup> سواء كان معينا أو في الذمة إذا كان ثمنا ، فإن كان إبلا فإذا كانت معينة وبه قال الشافعي<sup>(٣)</sup> وأبو يوسف<sup>(٤)</sup> . وقال أبو حنيفة في إحدى روايته : ومحمد<sup>(٥)</sup> لا

(١) ميؤوس : كتبت بالمخطوطة : هكذا (ما يوس) وهذا لحن والتصحيح من المغرب ٢ / ٣٩٤ ، والقاموس المحيط ٢ / ٢٧٠ .

(٢) أي تزكيه إذا قبضته لما مضى وليس عليها قبل القبض شيء وإنما تكون الزكاة بعد القبض لما مضى . انظر الهداية للمؤلف ١ / ٧٤ ، وذكر روايتين في هذه المسألة .

إحداهما : أن الزكاة في الضال والمغصوب والصدّاق لا تجب حتى يقبضه ويستقر ملكه عليها .

والرواية الثانية : أن الزكاة تجب قبل القبض ، وصحح المصنف الرواية الثانية . انظر مسائل الإمام أحمد ، رواية إسحاق الكوسج ، مخطوط برقم ٢٧٢٧ صفحة ١١٩ ، ومسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ١٥٦ ، ومختصر الخرقى ٣٨ ، والمغني ٣ / ٥٢ ، والكافي ١ / ٢٨٠ ، ونصّر ابن مفلح في الفروع ٢ / ٣٢٧ عدم الزكاة قبل القبض حيث قال : لا زكاة في صدّاق قبل الدخول حتى يقبض فيثبت الانعقاد .

(٣) انظر الأم للشافعي في هذه المسألة ٢ / ٦٦ ، وأشار المذهب إلى ذلك ١ / ٢١٦ ، والمجموع ٦ / ٦ .

(٤) هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي صاحب أبي حنيفة الإمام ، كان من أصحاب الحديث ، ثم غلب عليه الرأي ومع ذلك فهو صاحب أثر . ولد سنة ١١٣ هـ وتوفي سنة ١٨٢ هـ ، له ترجمة في تاريخ بغداد ١٤ / ٢٤٢ ، وطبقات الفقهاء ١٣٤ ، ووفيات الأعيان ٦ / ٣٧٨ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٢٩٢ ، والنجوم الزاهرة ٢ / ١٠٧ ، وطبقات الحفاظ ١٢١ ، والجواهر المضيئة ٣ / ٦١١ ، ثم انظر المبسوط ٢ / ٢٠٩ ، والدر المختار وشرحه ٢ / ٣٠٦ - ٣٠٧ حيث ذكر السرخسي في المبسوط قول أبي حنيفة وصاحبيه .

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة الإمام العالم ولد سنة ١٣٢ هـ وتوفي سنة ١٨٩ هـ ، وقد أخذ عنه الشافعي علما غزيرا . له ترجمة في تاريخ بغداد ٢ / ١٧٢ ، وطبقات الفقهاء ١٣٥ ، ووفيات الأعيان ٤ / ١٨٤ ، وسير أعلام النبلاء ٩ / ١٣٤ ، ولسان الميزان ٥ / ١٢١ ، والنجوم الزاهرة ٢ / ١٣٠ ، والجواهر المضيئة ٣ / ١٢٢ .



تجب حتى يقبض ويستأنف له حولا<sup>(١)</sup>.

لنا: أنه<sup>(٢)</sup> مال ملكته، وأمكنها الانتفاع (به و)<sup>(٣)</sup> قبضه. فجرى في حول الزكاة. دليله ثمن المبيع، وعوض القرض، والميراث. وهذا لأن سبب وجوب الزكاة، حصول الملك، وإمكان التصرف، والتنمية. وهذا موجود (٣١١ / أ) في الصداق. فإنها يمكنها أن تقبض متى شاءت وتنمي. فإن لم تفعل. فالتفريط جاء من قبلها، فلا يسقط الزكاة. كمن دفن ماله ولم يتجر فيه وكما لو ترك في الأصل المقيس عليه<sup>(٤)</sup>.

يؤكد ما ذكرنا: أن ملك المرأة في الصداق، أقوى من ملك البائع في الثمن بدليل أن المرأة آمنة، من انتقاض الملك، في الصداق، بالهلاك عندهم<sup>(٥)</sup> في المعين وغيره<sup>(٦)</sup>، وعندنا في رواية. والبائع قبل تقييض المبيع، لا يأمن

---

(١) انظر المبسوط ٢/ ٢٠٩، والدر المختار وشرحه المعروف بحاشية ابن عابدين ٢/ ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٢) أي الصداق وعوض الخلع.

(٣) كلمة (به و) ليست في المخطوطة، وإنما زدتها لأن سياق الكلام يقتضيها، وكذلك يدل عليها ما بعدها.

(٤) المقيس عليه ثمن المبيع وعوض القرض والميراث، فللبائع أن يأخذ ثمن المبيع متى شاء، فإن لم يفعل، فالتقصير جاء من قبله. وكذلك المقرض. ومثله الورثة، لهم أن يقتسموا الميراث، فإن لم يفعلوا، فالتفريط جاء من قبلهم.

والمقيس هو الصداق وعوض الخلع، فللمرأة أخذ صداقها وللرجل أخذ عوض الخلع من امرأته المخالعة. فإن لم يفعلا فهما المقصران.

والجامع بينهما - أي المقيس والمقيس عليه - أن كلا منهما قادر على أخذ حقه وتنميته.

(٥) عندهم: أي عند الخنفية.

(٦) انظر مسألة نساء الصداق وهلاكه في: مختصر الطحاوي: ١٨٧، والمبسوط ٥/ ٧١، وانظر المهذب ٢/ ٧٥، ومغني المحتاج ٣/ ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧، ومختصر الخرقى ٨٨، والهداية ١/ ٢٦٧، والمغني ٦/ ٦٩٨ - ٦٩٩.

انتقاض الملك في الثمن ، وهو إذا هلك المبيع في يده ، وكذلك للمرأة التصرف في الصداق ، قبل قبضه وتسليم نفسها<sup>(١)</sup> ، وليس للبائع التصرف في الثمن ، قبل تقييض المبيع فإذا وجبت الزكاة في الثمن ، ففي الصداق أولى .

فإن قيل : المعنى في الأصل ، أنه ملك مستقر ، والصداق غير مستقر بدليل أنه يطلقها فيسقط نصفه<sup>(٢)</sup> ، وترتد فيسقط جميعه<sup>(٣)</sup> .

قلنا : فهذا موجود بعد القبض للصداق ، ثم يجري في حول الزكاة . طريقة أخرى : أن الزكاة تعتمد صفة الملتزم وكمال الملك في النصاب والحول . وهذه الشرائط موجودة فثبت<sup>(٤)</sup> أنه كالمقبوض . فإن منع الملك دللنا بأنها تملك التصرف فيه بعوض وغير عوض .

احتج الخصم : بأن المهر وعوض الخلع دين حصل لهما عما ليس بهال فلم يجر في حول الزكاة قبل قبضه . دليله دين الكتابة والدية<sup>(٥)</sup> على العاقلة<sup>(٦)</sup> . وهذا لأن الصداق غير مقصود في النكاح لأن مقصود النكاح السكن

---

(١) لأن المرأة تملك صداقها بالعقد سواء قبضته أو لم تقبضه . انظر المغني ٦/٦٩٨ ، والمذهب الأحمد ١٣٢ . وقوله : وتسليم نفسها - أي للمرأة التصرف في الصداق قبل تسليم نفسها .

(٢) انظر مختصر الطحاوي ١٨٧ ، والمبسوط ٥/٩٠ ، وبدائع الصنائع ٣/١٤٧٠ ، وفتح القدير ٣/٣٢٢ ، والمهذب ٢/٨١ ، ومغني المحتاج ٣/٢٣٥ ، ونهاية المحتاج ٦/٣٥٥ ، ومختصر الخراقي ٨٨ ، والهداية ١/٢٦٧ ، والمغني ٦/٧١٤ ، والمذهب الأحمد ١٣٢ .

(٣) قال صاحب الهداية الحنفي ووافقه صاحب فتح القدير : وإن كانت هي المرتدة فلها كل المهر إذا دخل بها . وإن لم يدخل بها فلا مهر لها ولا نفقة . الهداية مع فتح القدير ٣/٤٣٠ .

(٤) الضمير يعود على المهر ، وعوض الخلع .

(٥) أي أن دين المكاتبة ، والدية على العاقلة ، لا يبدأ حولها ، حتى يقبضها صاحبها .

(٦) قال الجوهري في الصحاح ٥/١٧٧١ عاقلة الرجل : هم عصبته ، وهم القرابة من قبل الأب ، الذين يعطون دية من قتله خطأ . وانظر المغني ٧/٧٨٣-٧٨٤ .

والاستمتاع<sup>(١)</sup>، والمهر انما ثبت تبعا. والتبع ما لم يتصل لا يصير مقصودا. ألا ترى أن ولد المبيعة<sup>(٢)</sup> إذا حدث قبل القبض لا يصير (٣١١/ب) مقصودا حتى (لو)<sup>(٣)</sup> تلف لا يسقط شيء من الثمن وبعد القبض يصير مقصودا يتوزع الثمن عليه.

الجواب: أنه<sup>(٤)</sup> إن كان عوضا عما ليس بهال<sup>(٥)</sup> إلا أنه في نفسه مال. فالزكاة تجب فيه دون مبدله. ألا ترى أنه بعد القبض تجب فيه وإن كان عوضا عما ليس بهال. وكذلك تجب الزكاة في الميراث والأجرة في الإجارة وذلك (ليس)<sup>(٦)</sup> بعوض للمال. فأما الأصل<sup>(٧)</sup>: فهو غير مستقر لأن العبد تعجز نفسه فيسقط والدية قبل الحول لا يمكنه قبضها بخلاف الصداق. فأما قولهم: الصداق غير مقصود لا نسلم بل هو ركن في العقد. ولهذا لو أسقطوه شرطا ثبت شرعا<sup>(٨)</sup> ثم تبطل علتهم<sup>(٩)</sup> بعوض الخلع والصلح هو

---

(١) قال السرخسي - رحمه الله - في المبسوط ١٩٤/٤، والمقصود به: قضاء الشهوة، أي بالنكاح، وانظر المذهب ٧١/٢، وبداية المجتهد ١٨/٢.

(٢) يعني بالمبيعة: الأمة، إذا كان زوجها مملوكا. والمعنى: أن الأمة إذا ولدت قبل قبض المشتري، لا يصير المولود مقصودا. وإذا ولد بعد القبض يكون مقصودا، فلو تلف، سقط من الثمن بقدر قيمته، وما ينطبق على الأمة، ينطبق على الماشية.

(٣) في الأصل: (لا تلف) والمعنى لا يستقيم.

(٤) الضمير: يعود على المهر وعوض الخلع.

(٥) قوله: (ان كان عوضا عما ليس بهال) أي أن المهر وعوض الخلع وهما مالان يدفعان عوضا عما ليس بهال.

(٦) كلمة (ليس) ليست في المخطوطة. وانما زدتها لأن السياق يقتضيها.

(٧) هو دين الكتابة والدية على العاقلة.

(٨) قوله: لا نسلم بل هو ركن في العقد... ثبت شرعا: الصداق ركن في العقد. وأما تسميته، أي تحديد نوعه، ومقداره، فليس بواجب، بل هو مستحب.

(٩) وهي أن الصداق غير مقصود في النكاح.



مقصود في العقد . ولا يجري في حول الزكاة عندهم<sup>(١)</sup> .  
 واحتج : بأن الزكاة لا تجب في الملك الناقص بدليل ما لو ضل ملك أو  
 غصب وعلمته أنه لا يمكنه الانتفاع به وهذا موجود في الصداق قبل القبض .  
 قلنا : لا نسلم أن هذا ملك ناقص فإنها يمكنها قبضه وتنميته والانتفاع  
 به بخلاف المغصوب والضال . فإن طريق قبضه ومنفعته منسد فهو  
 كالتالف . ثم يبطل ما ذكره بأصل<sup>(٢)</sup> علتنا . والله أعلم بالصواب .  
 مسألة (٥) : لا زكاة في الخيل . نص عليه في رواية صالح<sup>(٣)</sup> وأبي الحارث  
 وبه قال مالك<sup>(٤)</sup> والشافعي<sup>(٥)</sup> وأبو يوسف<sup>(٦)</sup> ومحمد وداود<sup>(٧)</sup> وقال أبو

- 
- (١) أي عند الحنفية . انظر الخلع في المبسوط ١٧٣/٦ ، وبدائع الصنائع ٤/١٩٠٩ ، والبحر  
 الرائق ٤/٧٧ ، والدر المختار وشرحه رد المحتار ٣/٤٣٩ - ٤٤٠ .  
 (٢) وهي ما أشار إليه بقوله : لنا : أنه مال ملكته وأمكنها الانتفاع به وقبضه . . لأن سبب وجوب  
 الزكاة حصول الملك وإمكان التصرف والتنمية ص ١٥٧ من هذه الرسالة .  
 (٣) انظر مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح ، مخطوط رقم ٦٠٩٠ صفحة ٢٩ ، ثم انظر المغنى  
 ٢/٦٢٠ ، والشرح الكبير ١/٥٩١ ، والمبدع ٢/٢٩١ ، والإقناع ١/٢٤٢ ، وكشاف القناع  
 ٢/١٩٣ . وصالح هو أبو الفضل صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل ، ولد سنة ٢٠٣ هـ ،  
 وكان أبوه يحبه ويدعو له ، وكان كثير العيال سخيا روى عن أبيه مسائل جواد . توفي - رحمه الله  
 - سنة ٢٦٦ هـ ، له ترجمة في تاريخ بغداد ٩/٣١٧ ، وطبقات الفقهاء ١٦٩ ، وطبقات الحنابلة  
 ١/١٧٣ ، وتذكرة الحفاظ ٢/٦٢٩ ، والبداية والنهاية ١١/٤٦ ، والمنهج الأحمد ١/٢٣١ .  
 (٤) انظر موطأ مالك ١/٢٧٧ - ٢٧٨ ، والكافي ١/٢٨٤ ، والتمهيد ٤/٢١٤ - ٢١٥ ، والمنتقى  
 ٢/١٧١ ، وحاشية بلغة السالك ١/٢٠٦ .  
 (٥) انظر مسند الشافعي ٩١/٩٢ ، والأم ٢/٢٨ ، والرسالة ١٨٨ ، والمهذب ١/١٩٣ ،  
 والمجموع ٥/٢٩٠ .  
 (٦) انظر شرح معاني الآثار ٢/٢٦ ، ومختصر الطحاوي ٤٦ ، والمبسوط ٢/١٨٨ ، وبدائع  
 الصنائع ٢/٨٨١ ، وفتح القدير ٢/١٨٣ ، وحاشية ابن عابدين ٢/٢٨٢ .  
 (٧) انظر المحلى ٥/٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ .

حنيفة<sup>(١)</sup>: في الخيل السائمة إذا كانت ذكورا وإناثا، الزكاة. فإن كانت ذكورا فلا زكاة فيها. وإن كانت إناثا فعلى روايتين. والزكاة دينار أو عشرة دراهم. أو يقومها فيخرج من كل مائتي درهم خمسة دراهم في كل حول.

لنا: ما روى أحمد بإسناده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «ليس على المسلم في عبده (٣١٢/أ) ولا فرسه صدقة<sup>(٢)</sup>» ذكره مسلم في صحيحه، ورواه البخاري في صحيحه: «ليس على المسلم في فرسه وغلामه صدقة إلا صدقة الفطر<sup>(٣)</sup>» قال أحمد هذا الحديث أصل.

فإن قيل: أراد به فرسه الذي يغزو عليه بدليل أن أبا هريرة روى هذا الحديث في مجلس مروان<sup>(٤)</sup> فبدره<sup>(٥)</sup> زيد بن ثابت فقال: أراد به الفرس الغازي<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) انظر شرح معاني الآثار ٢/٢٧، والمختصر ٤٥-٤٦، والمبسوط ٢/١٨٨، وبدائع الصنائع ٢/٨٨١-٨٨٢، والبحر الرائق ٢/٢٣٣.
- (٢) رواه أحمد ٢/٢٤٢ و٢٤٩، ومالك في الموطأ ١/٢٧٧، والبخاري مع الفتح ٣/٣٢٧، ومسلم ٢/٦٧٥-٦٧٦، وعبد الرزاق ٤/٣٣.
- (٣) رواه البخاري مع الفتح ٣/٣٢٧ بدون قوله: «إلا صدقة الفطر» والزيادة عند مسلم: «ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر» ٢/٦٧٦ ورواه أبو عبيد في الأموال ٤١٧، والدارمي ١/٣٢٣، وابن ماجه ١/٥٧٩، وأبو داود ٢/٢٥١، والترمذي ٣/١٥، والنسائي ٥/٢٦، والمنتقى ١٣٠، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/٢٩، وابن خزيمة ٤/٢٩، والدارقطني ٢/١٢٧.
- (٤) هو أبو عبد الملك مروان بن الحكم الأموي القرشي، ولد في عهد النبي ﷺ وهو ابن عم أمير المؤمنين عثمان وكتابه، ولاء معاوية المدينة ومكة والطائف. توفي سنة ٦٥ هـ. وهو جد الخلفاء الأمويين، له ترجمة في طبقات ابن سعد ٥/٣٥، وطبقات خليفة ٢٣١، والجرح والتعديل ٨/٢٧١، والاستيعاب ١٠/٧٠، وأسد الغابة ٥/١٤٤، والإصابة ٩/٣١٨.
- (٥) بدر يدر: يقال بدرت إلى الشيء أسرع إليه، والبادرة: الحدة، والبادرة أيضا: الغضبة السريعة. انظر الصحاح ٢/٥٨٦-٥٨٧، ولسان العرب ٤/٤٩.
- (٦) انظر هذا الاعتراض في المبسوط ٢/١٨٨.

قيل : لفظ الخبر عام فلا نخصه بقول زيد في رواية . ولأنه يسقط فائدة التخصيص بالفرس فإن البعير الغازي لا زكاة فيه .

وروى أيضا بإسناده<sup>(١)</sup> عن علي - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ - قال : «إني عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق إلا صدقة الفطر في الرقيق<sup>(٢)</sup>» .  
فإن قيل : المراد به العفو عن المطالبة فإنه يملكها فأما حق الفقراء فلا يملكه فيعفو عنه<sup>(٣)</sup> .

قيل : في الخبر : ( عفوت لكم عن صدقة الخيل ) والمطالبة لا تسمى صدقة ، والثاني : أنه قرنه بالرقيق ولا زكاة الرقيق بالاتفاق<sup>(٤)</sup> . الثالث : أنه قال : إلا زكاة الفطر في الرقيق . فاستثنى ذلك والمستثنى من جنس المستثنى منه ثم صدقة الفطر لا مطالبة فيها بحال .

وأما إضافة العفو إليه فلأنه يعرف من جهته عن الله تعالى كما يقال : أباح أحمد كدي<sup>(٥)</sup> وحرمة الشافعي . ولا خلاف أن

(١) يريد الإمام أحمد .

(٢) روى أحمد هذا الحديث عن علي من غير قوله : «إلا صدقة الفطر في الرقيق» حيث أخرج ذلك أبوداود ٢/٢٥١ ، انظر المسند ١/٩٢ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ثم انظر مصنف عبدالرزاق ٤/٣٤ ، والدارمي ١/٣٢٢ ، وابن ماجه ١/٥٧٠ ، ٥٨٠ ، وأبا داود ٢/٢٣٢ ، والترمذي ٣/٧ ، والنسائي ٥/٢٧ ، وابن خزيمة ٤/٢٩ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/٢٨ .

(٣) يوجد معنى هذا الاعتراض في شرح معاني الآثار ٢/٢٩ ، وأحكام القرآن للجصاص ٤/٣٦٣ ، وبدائع الصنائع ٢/٨٨٢ .

(٤) وذلك إذا كان الرقيق معدا للقنية .

(٥) في مكة جبلان كلاهما بهذا الاسم ، الأول : بضم الكاف ثم دال بعدها ألف . كدي : وهو جبل بأسفل مكة وهو الذي خرج منه النبي ﷺ مهاجرا . والثاني : بضم الكاف وفتح الدال ثم ياء مشددة جبل بأعلى مكة لمن خرج إلى اليمن . معجم البلدان ٤/٤٤٠ - ٤٤١ ، وانظر مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض ١/٣٥٠ . وكدي المعروفة الآن هي جنوب مكة في طريق المسفلة وهي داخل مكة الآن .



ذلك<sup>(١)</sup> ليس إليهما وإنما يعرف من جهتهما عن الله تعالى ورسوله عليه السلام، ولأن المطالبة لا يملك إسقاطها. قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾<sup>(٢)</sup>.

خبر آخر: روى أبو عبيد في غريب الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس في الجبهة ولا في النخعة ولا (في)<sup>(٣)</sup> الكسعة صدقة»<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عبيدة<sup>(٥)</sup>: الجبهة: الخيل، والنخعة: بفتح النون: الرقيق، والكسعة: الحمير<sup>(٦)</sup>.

---

= وقوله: (أباح أحمد كدى وحرمة الشافعي) أي جعل أحمد كديا خارجا عن الحرم وجعلها الشافعي من الحرم.

- (١) اسم الإشارة يعود على ما يفهم من سياق الكلام وهو التحريم والإباحة.
- (٢) سورة التوبة آية: ١٠٣ وبقية الآية: ﴿تَطَهَّرْهُمْ وَتَزَكِّهِمْ بِهَا وَصَلْ عَلَيْهِمْ إِنْ صَلَاتُكَ سَكَنَ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.
- (٣) كلمة (في) ليست في المخطوطة والزيادة من أبي عبيد.
- (٤) رواه أبو عبيد في الغريب ١/٧، وينحوه رواه أبو داود في المراسيل: ١٣٥، وقال: قال كثير: يرون أن الجبهة الخيل، والنخعة: الإبل العوامل والنواضح، والكسع: صغار الغنم، وقيل النخعة صغار الغنم، والكسع الحمير، وابن قتيبة في غريب الحديث ١/١٨٨، والبيهقي في السنن ٤/١١٨، وجزم ابن فارس: أن الكسعة هي الحمير، وقال: والكسعة الحمير سميت، لأنها تضرب أبدا على مؤخرتها في السوق. اهـ مقاييس اللغة ٥/١٧٧.
- (٥) في المخطوطة: (أبو عبيد) على أن القائل هو أبو عبيد القاسم بن سلام. والصواب أبو عبيدة معمر بن المثنى، والتصحيح من المخطوطة نفسها ورقة رقم (٣١٥/ب) سطر ١٧، ومن أبي عبيد في الغريب ومن البيهقي. وأبو عبيدة هو: معمر بن المثنى التيمي مولاهم الإمام العلامة النحوي صاحب التصانيف، ولد سنة ١١٠هـ، واختلف في سنة وفاته فقيل سنة ٢٠٩هـ، وقيل ٢١٠هـ، وقيل ٢١١هـ وقيل ٢١٣هـ، له ترجمة في تاريخ بغداد ١٣/٢٥٢، ووفيات الأعيان ٥/٢٣٥، وتذكرة الحفاظ ١/٣٧١، وسير أعلام النبلاء ٩/٤٤٥، وبغية الرعاة ٢/٢٩٤، وطبقات المفسرين ٢/٣٢٦.
- (٦) غريب الحديث لأبي عبيد ١/٧١، وانظر غريب الحديث للخطابي ٢/١٧٦-١٧٧، والفائق للزخشي ٢/١٠٧، وأيضا ٣/٤١٦، والنهاية ٢/٢٩٨، ٤/١٧٣، ٥/٣١، والقاموس

فإن قيل : نحمله على الذكور (٣١٢/ب) .

قلنا : هو تخصيص بغير دليل .

خبر آخر: روى حارثة بن مضرب<sup>(١)</sup> قال : حججت مع أمير المؤمنين عمر - رضي الله عنه - فأتاه أشراف أهل الشام ، فقالوا يا أمير المؤمنين أصبنا دواباً وأموالاً . وفي لفظ : كثر فيها الخيل ، والرقيق ، ونحب أن نزكيه فقال عمر - رضي الله عنه - ما فعل هذا صاحبائي ، ثم استشار الصحابة وكان فيهم علي - رضي الله عنه - فقال ما تقول يا أبا الحسن ، فقال : هذا حسن . إن لم تصر هذه جزية واجبة ، تؤخذ بعدك . فأخذ منهم من كل فرس ، وعبد ، عشرة . ورد عليهم شيئاً من الطعام<sup>(٢)</sup> .

= المحيط ٣/ ٨١ ، وتاج العروس ٢٢/ ١٢٣ .

(١) في المخطوطة : (مصرف) ميم ، ثم ، صاد مهملة ، ثم راء ، ثم فاء ، وهو خطأ . والصواب مضرب ، ميم ، ثم ضاد معجمة ، ثم راء مشددة بالكسر ، ثم باء معجمة بواحدة من تحت ، والتصحيح من أبي عبيد وأحمد وابن خزيمة والبيهقي وغيرهم ، وحارثة بن مضرب العبدي الكوفي قال عنه ابن الأثير: أدرك النبي ﷺ فيما قيل ، انتهى وذكره ابن حجر في القسم الثالث من الصحابة ، روى عن عمر وعلي وعبد الله بن مسعود وعمار وأبي موسى الأشعري ، وتوفي في عشر السبعين ، له ترجمة في أسد الغابة ١/ ٤٢٩ ، والإصابة ٢/ ٣١٨ ، وطبقات ابن سعد ٦/ ١١٦ ، وثقة يحيى بن معين في رواية عثمان بن سعيد الدارمي في ص ٩١ ، وفي ص ١٥٠ ، انظر تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ، وروايته عن علي في المعرفة والتاريخ ١/ ٥٠٤ ، والجرح والتعديل ٣/ ٢٥٥ ، وفيه توثيق أحمد ويحيى له وتهذيب الكمال ٥/ ٣١٧ ، وميزان الاعتدال ١/ ٤٤٦ ، وتهذيب التهذيب ٢/ ١٦٦ .

(٢) اخرج هذا الأثر ، عن حارثة عن عمر . كثير من المحدثين ، وسأشير إلى من رواه دون ذكر لفظ كل منهم ، لاختلاف بينهم . فقد رواه مالك في الموطأ ١/ ٢٧٧ ، وعبد الرزاق في المصنف ٤/ ٣٥ ، وأبو عبيد في الأموال ٤١٨ ، وأحمد في المسند ١/ ٣٢ ، وابن خزيمة في الصحيح ٤/ ٣٠ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/ ٢٨ ، والدارقطني ٢/ ١٢٦ ، وابن حزم في المحلى ٥/ ٣٣٩ - ٣٤٠ ، والبيهقي ٤/ ١٨٨ - ١١٩ ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/ ٦٩ ، وقال رجاله ثقات .

قال عبد الرزاق بعد إخراج هذا الأثر: فلما كان معاوية ، حسب ذلك . فإذا الذي يعطيهم ،



فمنه<sup>(١)</sup> أدلة : أحدهما : أنه قال : ما فعل هذا صاحبائي يعني النبي ﷺ — وأبا بكر — رضي الله عنه — ومعلوم أن الخيل كانت كثيرة في عهدهم مع العرب ، فلما لم يأخذوا دل على أن الزكاة لا تجب فيها . والثاني : أنه استشار ولو كان هذا في كتاب الصدقات<sup>(٢)</sup> لم يحتج إلى المشاورة . الثالث : أنه أخذ من العبيد ولا خلاف أنه لا زكاة فيهم<sup>(٣)</sup> . الرابع : أنه عوض ذلك حتى روى<sup>(٤)</sup> أنه كان يعطي كل واحد من الخيل عشرة أجربة<sup>(٥)</sup> . وكل عبد قفيزين<sup>(٦)</sup> حنطة ، قال حارثة بن مضرب : فكان ما يعطيهم أكثر مما يأخذ منهم .

= أكثر من الذي يأخذ منهم فتركهم ولم يأخذ منهم ولم يعطهم .

(١) الضمير يعود على الأثر المتقدم المروي عن عمر رضي الله عنه .

(٢) يريد بكتاب الصدقات : الكتاب الذي كتبه أبو بكر لأنس بن مالك - رضي الله عنهما - حيث أخرج البخاري وأصحاب السنن وغيرهم . انظر البخاري مع الفتح ٣/ ٣١٦ و ٣١٧ . أو الكتاب الذي كتبه النبي ﷺ لعمر ابن حزم . وسيأتي في صفحة ٢٣٦ .

(٣) تقدم تقييد ذلك بما إذا كان معدا للقنية .

(٤) وفي رواية مالك أنه قال : إن أحبوا فخذها منها وأردها عليهم وأرزق رقيقهم ١/ ٢٧٧ ، ورواها أبوعبيد في الأموال عن مالك ٤١٨ ، وعند عبدالرزاق : ورزق الخيل كل فرس عشرة أجربة في كل شهر ورزق الرقيق جريين جريين كل شهر ٤/ ٣٥ .

(٥) الأجربة : جمع جريب : بفتح الجيم وكسر الراء وسكون الياء ، والجريب من الطعام ومن الأرض مقدار معلوم . قيل : هو عشرة أقفزة كل قفيز منها عشرة أعشاء ، وقيل الجريب : مكيال قدر أربعة أقفزة ، قاله ابن سيده . وحدد المطرزي الجريب من الأرض بستين ذراعا في ستين . ومن الطعام قال : القفيز عشرة أعشاء وهي خمسة وعشرون رطلا . انظر الصحاح ١/ ٩٨ ، والمغرب ١/ ١٣٧ ، ولسان العرب ١/ ٢٦٠ ، والقاموس المحيط ١/ ٤٧ ، وتاج العروس ٢/ ١٤٧ .

(٦) القفيز : بفتح القاف وكسر الفاء وسكون الياء هو مكيال وهو ثمانية مكاكيك ، ومن الأرض : قدر مائة وأربعين وأربعين ذراعا . وقال محقق كتاب المغرب يروى عن أحد نسخ المغرب : (وهو اثنا عشر منا) يريد المكيال . انظر الصحاح ٣/ ٨٩٢ ، والمغرب ٢/ ١٩٠ ، ولسان



الخامس : أن علياً رضي الله عنه ، قال ما أحسن هذا ، إن لم تكن جزية واجبة تؤخذ بعدك منهم ، فدل على أن ذلك كان تطوعاً منهم ، لا واجباً .  
والفقه : أنه حيوان لا تجب الزكاة في ذكوره إذا انفردت فلم تجب في ذكوره وإناثه .

دليله : البغال والحمير<sup>(١)</sup> وعكسه<sup>(٢)</sup> بهيمة الأنعام .  
فإن قيل : إذا انفردت الذكور فلا نساء فيها وإذا اجتمعت (٣١٣ / أ) مع الإناث كثر نساءها بالنسل فلهذا وجبت الزكاة<sup>(٣)</sup> .  
قلنا : بل فيها نساء وهو سمنها وأخذ شعور رقابها وهو ضرب من النساء ثم يبطل بذكور بهيمة الأنعام وبالإناث المنفردات من الخيل لا نسل لها وفيها الزكاة .

---

العرب ٣٩٥ / ٥ ، والقاموس المحيط ١٩٤ / ٢ ، وتاج العروس ٢٨٥ / ١٥ .  
قال الدكتور محمد أحمد الخاروف ، محقق كتاب الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان لابن الرفعة ص ٧١ ، والأردب الذي ورد ذكره في عصر الفاروق - رضي الله عنه - هو الأردب الذي يمكن تسميته ، بالأردب الشرعي ، إذ إنه يقابل الجريب ، ويقابل المدى في العراق والشام ، ويعادل ٦٦ لترا من الماء المقطر أو ١٤ ، ٥٢ كيلو جراماً من القمح . على أساس أنه ٢٤ صاعاً شرعياً ، ومقدار الصاع : ١٧٥ ، ٢ كيلو جراماً . اهـ ، فيكون ما يعطيه عمر - رضي الله عنه - للخيل هو : ١٤ ، ٥٢ × ١٠ = ١٤٠ ، ٥٢ كيلو جراماً تقريباً .  
أما القفيز في عهد عمر - رضي الله عنه - فهو يعادل : ١١٢ ، ٢٦ كيلو جراماً أو ما سعة ٣٣ ، ٥٣ لترا فيكون ما يدفعه عمر - رضي الله عنه - لكل عبد هو : ١١٢ ، ٢٦ × ٢ = ٢٢٤ ، ٥٢ كيلو جراماً . المصدر السابق ص ٧٢ .

- (١) قال ابن هبيرة : وافقوا على أنها إذا لم تكن للتجارة فلا زكاة فيها . الإفصاح ٢٠١ / ١ .  
(٢) قوله وعكسه : مراده أن بهيمة الأنعام تجب الزكاة في ذكورها إذا انفردت فلا يصح أن يلحق بها الخيل حيث لم يوجب الخصم الزكاة فيها حيثئذ .  
(٣) انظر شرح معاني الآثار للطحاوي ٢ / ٢٩ ، والمبسوط ٢ / ١٨٨ ، وبدائع الصنائع ٢ / ٨٨٢ .

فإن قيل : في ذكور بهيمة الأنعام نماء وهو سمنها بالسوم لأكل اللحم<sup>(١)</sup>.

قلنا : وسمن الخيل زياد<sup>(٢)</sup> في الثمن ، يقال كلما زاد في لحم الفرس رطلان زاد في قيمته رطل ذهب على أن ذكور البقر (و)<sup>(٣)</sup> الغنم تنقص بزيادة السن وفيها الزكاة .

فإن قيل : المعنى في البغال والحمير أنها لا تسام فلا تجب فيها الزكاة بخلاف الخيل<sup>(٣)</sup>.

قلنا : بل تسام في بلاد العجم<sup>(٤)</sup> كما تسام الخيل ثم ينعكس بالنحل فإنها تسام وتخرج فترعى النوار<sup>(٥)</sup> والحشيش وترجع ويحصل من نوائها العسل والشمع ولا زكاة فيها . وكذا الدجاج يسام ويرعى في أفنية<sup>(٦)</sup> القرى ونماها معلوم<sup>(٧)</sup> ولا زكاة فيها .

---

(١) انظر بدائع الصنائع ٢/ ٨٨٢ ، وشرح العناية على البداية بحاشية فتح القدير ٢/ ١٨٦ .

(٢) ليست في المخطوطة ، وإنما زدتها ، لأن سياق الكلام يقتضيها .

(٣) انظر أحكام القرآن للجصاص ٥/ ٣ ، والمبسوط ٢/ ١٨٩ ، وبدائع الصنائع ٢/ ٨٨٢ .

(٤) وهي بلاد إيران اليوم وما جاورها .

(٥) النوار: بضم النون ، ثم واو مشددة ، ثم ألف ، ثم راء ، ويقال أيضا : النور: بفتح النون ، وسكون الواو - نور الشجر ، وهو الزهر ، وقيل : النور الأبيض . والزهر الأصفر ، وتنوير الشجر ، أزهارها .

انظر غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٣٩٦ ، والصحاح ٣/ ٨٣٩ ، والنهاية لابن الأثير ٥/ ١٢٧ ، ولسان العرب ٥/ ٢٤٣ ، والقاموس المحيط ٢/ ١٥٥ ، وتاج العروس ١٤/ ٣٠٦ .

(٦) أفنية : بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر النون وفتح الياء المخففة . جمع فناء والفناء سعة أمام الدار وفناء الدار ما امتد من جوانبها . لسان العرب ١٥/ ١٦٥ ، ولعل المصنف يريد السعة التي تكون عادة في القرى .

(٧) ونماؤها هو تكاثرها ومن نوائها بيضها .

وقد ذكر في القياس على البغال والحمير عبارات منها :  
 أنه<sup>(١)</sup> حيوان لا تجب الزكاة فيه من جنسه<sup>(٢)</sup> أو حيوان يراد للزينة  
 والركوب . أو ذو حافر أو مختلف في إباحة أكله<sup>(٣)</sup> فأشبهه البغال والحمير .  
 واحتج الخصم<sup>(٤)</sup> : بقوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾<sup>(٥)</sup> .  
 قلنا : الآية لا تناول الخيل فإن بالاتفاق ، ليس للإمام فيها حق المطالبة ،  
 والأخذ . ولأن الخيل ، لا يؤخذ منها . وإنما يؤخذ من غيرها . ولأنها<sup>(٦)</sup>  
 مخصوصة ، فنحملها على غير الخيل بدليلنا .  
 واحتج : لما<sup>(٧)</sup> روى غـورك السـعدي ، عن

- (١) الضمير يعود على الخيل . وانظر أحكام القرآن للجصاص ٣/٥ .
- (٢) أي على فرض أن فيه زكاة فهي ليست من جنسه مثل بهيمة الأنعام السائمة والأثمان والزرع .
- (٣) اختلف السلف في حكم أكل لحم الخيل ، فأجازوه قوم ، وحرّمه آخرون . فدلّل المجيزين :  
 حديث أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - قالت : ذبحنا ، على عهد رسول الله ﷺ فرسا ،  
 ونحن بالمدينة فأكلناه . البخاري مع الفتح ٩/٦٤٠ ، والنسائي ١٧٧/٧ - ١٧٨ .  
 وذهب المانعون : مستدلين بقوله تعالى : ﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا  
 تعلمون ﴾ . سورة النحل آية : ٨ .  
 وقالوا هذه الآية جاءت بعد قوله : ﴿ والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون ﴾  
 سورة النحل آية : ٥ . قالوا : قرن الخيل بالبغال والحمير ، والأخيران محرمان .  
 قالوا : إن الله امتن بهذه الأنعام فيها دفء ويؤكل لحمها وتلك للركوب والزينة . انظر تفسير  
 الطبري ١٤/٨١ - ٨٢ - ٨٣ ، وتفسير القرطبي ١٠/٧٦ - ٧٧ ، وتفسير ابن كثير ٢/٦٠٩ -  
 ٦١٠ ، والدر المنثور للسيوطي ٥/١١٢ - ١١٣ ، ثم انظر أحكام القرآن للجصاص ٥/٢ ،  
 ٣ ، والمغني ٨/٥٩١ ، ولكلا القولين أدلة غير ما ذكر .
- (٤) أحكام القرآن للجصاص ٤/٣٠١ ، ٣٦٣ .
- (٥) التوبة آية : ١٠٣ .
- (٦) يريد الآية مخصوصة بالأنواع الأربعة وهي الأثمان وعروض التجارة والسائمة من بهيمة الأنعام  
 والخارج من الأرض .
- (٧) انظر أحكام القرآن للجصاص ٤/٣٦٢ ، والمبسوط ٢/١٨٨ ، وبدائع الصنائع ٢/٨٨١ ،  
 وفتح القدير ٢/١٨٥ .



جعفر<sup>(١)</sup> بن محمد<sup>(٢)</sup> عن أبيه عن جابر عن النبي ﷺ (٣١٣/ب) أنه قال: «في الخيل السائمة في كل فرس دينار<sup>(٣)</sup>».

الجواب: أن غورك السعدي ضعيف جدا. حكى عن الدارقطني: لا يحل لأحد، أن يحتج برواية غورك. فإنه كذاب<sup>(٤)</sup>. وقال أبوبكر<sup>(٥)</sup>: هو مجهول لا يعلم هو غورك، أو غورك بعين غير معجمة. وهل هو السعدي أو السغدي<sup>(٦)</sup> بالغين المعجمة.

(١) هو أبو عبد الله جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي السيد الإمام، ولد سنة ٨٠هـ، وأمه هي فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق والشيعة تعدّه من أئمتهم، توفي - رحمه الله - سنة ١٤٨هـ - له ترجمة في طبقات خليفة ٢٦٩، وتاريخ خليفة ٤٢٤، والتاريخ الصغير ٩١/٢، وتذكرة الحفاظ ١٦٦/١، وطبقات الحفاظ ٧٢.

(٢) هو أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي القرشي الهاشمي المدني حفيد الحسين، وسبط الحسن، ولد سنة ٥٦هـ، أدرك بعض الصحابة كابن عمر وجابر وأبي سعيد الخدري وهو ممن تعدّه الشيعة من أئمتهم. توفي سنة ١١٤هـ، له ترجمة في طبقات ابن سعد ٣٢٠/٥، وطبقات خليفة ٢٥٥، وتاريخ خليفة ٣٤٩، والتاريخ الصغير ٢٧٤/١، والمعرفة والتاريخ ٣٦٠/١، وتذكرة الحفاظ ١٢٤/١.

(٣) رواه الدارقطني ١٢٦/٢، وزاد في آخره (تؤديه) ورواه البيهقي ١١٩/٤ وقد ضعف الدارقطني غورك ومن دونه وعليه فالحديث ضعيف. قال الدارقطني بعد روايته لهذا الحديث: تفرد به غورك عن جعفر وهو ضعيف جدا ومن دونه ضعفاء.

(٤) لم أجد هذا في كلام الدارقطني، على الحديث. ولم تذكره المصادر المتقدمة التي روت تضعيف الدارقطني لغورك.

(٥) القائل: هو المؤلف. وأبوبكر، لم يتبين لي من هو. والغالب أن المؤلف إذا قال: رواه أبوبكر أو قال: قاله أبوبكر - ولم يقيد، أبا بكر هذا - فإن المراد به، ينصرف إلى أبي بكر غلام الخلال، واسمه عبد العزيز بن جعفر. والظاهر أنه غلام الخلال. أليق. لأن المحدثين لم يختلفوا في ضبط اسم غورك السعدي. هل هما بالعين المهملتين أو الغين المعجمتين.

(٦) والصواب أنه غورك بالغين المعجمة السعدي بالعين المهملة كما ذكره الدارقطني ١٢٦/٢، والبيهقي ١١٩/٤، والذهبي في الميزان ٣٣٧/٣، وفي المغني في الضعفاء ٥٠٧/٢، وابن حجر في لسان الميزان ٤٢١/٤.

ويرويه عنه : أبو يوسف<sup>(١)</sup> ومذهبه كقولنا . والراوي إذا خالف الخبر دل على ضعفه عندهم<sup>(٢)</sup> . ولا يحتج به . وإن تبرع بالكلام عليه ، فنحمله على أن في كل فرس ديناراً . إن شاء مالکها . كما قال النبي ﷺ في كتاب الصدقات : « ليس فيما دون أربعين من الغنم صدقة : إلا أن يشاء ربها ، وليس في تسعين ومائة درهم<sup>(٣)</sup> صدقة ، إلا أن يشاء ربها<sup>(٤)</sup> » وكما روى أن أهل الشام ، سألوا عمر أن يأخذ منهم . يدل على ذلك أنه لم يفرق بين أن تكون ذكورا كلها أو ذكورا وإناثا<sup>(٥)</sup> .

واحتج<sup>(٦)</sup> : لما روى عمر رضي الله عنه النبي ﷺ أنه وصف القيامة فقال : « إني آخذ بحجزكم وانكم لتقاهون على النار كتقاهم الفراش<sup>(٧)</sup> »

- 
- (١) هو صاحب أبي حنيفة وتقدم قوله في زكاة الخيل حيث لا يرى فيها زكاة ص ١٦٢ من هذه الرسالة ، وانظر المبسوط ١٨٨ / ٢ ، وبدائع الصنائع ٨٨١ / ٢ .
- قال الزيلعي : قال ابن القطان في كتابه ، وأبويوسف : هذا هو أبويوسف يعقوب القاضي وهو مجهول . وعليه لا يكون صاحب أبي حنيفة . نصب الراية ٣٥٨ / ٢ .
- (٢) أي عند الحنفية : انظر مسألة إذا خالف الراوي ما روى عنه أو أنكره في كتاب كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي ٦٢ / ٣ .
- (٣) في المخطوطة (دهم) بدون راء وهذا منقطع .
- (٤) روى البخاري ، قريبا منه ، عن أبي بكر ، من حديث طويل بلفظ : . . . فإن كانت سائمة الرجل ناقصة ، من أربعين شاة واحدة ، فليس فيها صدقة . إلا أن يشاء ربها . وفي الرقة ربع العشر ، فإن لم تكن إلا تسعين ومائة ، فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها . البخاري مع الفتح ٣ / ٣١٨ ، ورواه أحمد ١ / ١٢ ، والدارمي ١ / ٣٢٢ ، عن علي وأبوداود ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤ ، والنسائي ٥ / ١٤ ، ٢٠ ، وابن الجارود ١٢٧ ، والدارقطني ٢ / ١١٤ .
- (٥) تقدم خبر أخذ عمر من أهل الشام قريبا ص ١٦٢ من هذه الرسالة .
- (٦) انظر قول الخصم في المبسوط ١٨٧ / ٢ .
- (٧) الفراش : بفتح الفاء : جمع فراشة : هو الطير الذي يلقي نفسه في ضوء السراج . النهاية ٣ / ٤٣٠ ، وانظر لسان العرب ٦ / ٣٣٠ ، وتاج العروس ١٧ / ٣٠٢ .

والجنادب<sup>(١)</sup> فيها فيجئ أحدكم يحمل فرسا له جمجمة فيقول يا محمد يا محمد فأقول لا أملك لك من الله شيئا قد بلغت<sup>(٢)</sup>. وهذا ظاهره أنه يحمل الفرس لترك زكاته .

الجواب : أنه مجمل : يحتمل أنه يحمل فرسا قد كان سرقه أو قطع عليه الطريق أو قاتل عليه رياء أو غله<sup>(٣)</sup> من الغنم . ولهذا قال : وأرى أحدكم يحمل نسعا . والنسع<sup>(٤)</sup> السير المظفور ولا زكاة في ذلك بحال . فيقف حتى يعلم ما المراد به ، أو نحمله على بعض هذه الوجوه بدليلنا<sup>(٥)</sup> .

(٤/٣١٤) واحتج<sup>(٦)</sup> : بما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال : « الخيل ثلاث هي لرجل أجر وهو أن يحمل عليها في سبيل الله ، ولآخر وزر وهو الذي يمسكها رياء وبطرا . ولآخر ستر وهو الذي يمسكها تعففا وتجملا

(١) الجنادب : جمع جندب ، وهو الجراد وبه سمى الرجل . غريب الحديث لابن قتيبة ١/٦١٠ ، وزاد ابن الأثير قيل هو الذي يصير في الحر . النهاية ١/٣٠٦ ، انظر لسان العرب ١/٢٥٧ - ٢٥٨ ، وتاج العروس ٢/١٣٧ .

(٢) لم استطع العثور على هذا الحديث بنصه ، لكن وجدت بعضا مما ورد فيه لكن الشاهد منه وهو قوله : فيجئ أحدكم يحمل فرسا له جمجمة ، لم أجده . وقد ذكره السرخسي في المبسوط ٢/١٨٦ ، وانظر من أخرج بعض ما جاء فيه عند أحمد ٢/٢٤٤ ، ٣/٣١٢ ، ٣/٣٦١ ، ٣/٣٩٢ ، والبخارى مع الفتح ٦/٤٥٨ ، ١١/٣١٦ ، ومسلم ٤/١٧٨٩ ، ١٧٩٠ .

(٣) الغلول : بالغين المعجمة فسرہ النووي في شرحه لصحيح مسلم بقوله : الغلول : الخيانة وأصله السرقة من مال الغنيمة قبل القسمة ٣/١٠٣ .

(٤) النسع : بكسر النون وسكون السين وضمها ، واحدة نسعة وهو سير مضافور يجعل زماما للبعير وغيره . وقد تنسج عريضة تجعل على صدر البعير النهاية ٥/٤٨ ، وانظر لسان العرب ٨/٣٥٢ - ٣٥٣ . وزاد : والأنساع : الحبال ، والقاموس المحيط ٣/٩١ ، وتاج العروس ٢٢/٢٤٩ ، وجملة يحمل نسعا لم أجدها في الحديث .

(٥) يريد بقولنا : بدليلنا : ما تقدم من الأدلة المينة أن الخيل ليس فيها زكاة .

(٦) انظر شرح معاني الآثار للطحاوي ٢/٢٦ ، وأحكام القرآن للجصاص ٤/٣٦٢ .



وتكرما ولا ينسى حق الله تعالى في رقابها وظهورها في عسرها ويسرها»<sup>(١)</sup>.  
فأثبت فيها حق الله وليس إلا الزكاة.

والجواب : أنه يحتمل أن يكون المراد بالحق إعارتها وحمل المنقطعين عليها  
وذلك يسمى حقا.

كما روى : من كان له إبل أو بقرة فلم يؤد حقها بطح لها بقاع<sup>(٢)</sup>.  
وقد تقدم ذكره على أن أخبارهم منسوخة<sup>(٣)</sup> بأخبارنا بدليل ما روينا . أنه  
قال : «عفوت لكم عن صدقة الخيل»<sup>(٤)</sup>. والعفو لا يكون إلا عما تقدم  
وجوبه .

واحتج : بأن عمر — رضي الله عنه — أخذ زكاة الخيل من أهل الشام بعد

---

(١) رواه مالك في الموطأ ٢/٤٤٤ ، وأحمد ٢/٢٦٢ ، ٣٨٣ ، والبخاري مع الفتح ٥/٤٥ - ٤٦ ،  
٦٣ - ٦٤ ، ٦٣٣ ، ومسلم ٢/٦٨١ ، ٦٨٣ ، وابن ماجه ٢/٩٣٢ ، والترمذي ٤/١٧٣ ،  
والنسائي ٦/١٧٩ ، وكلهم عن أبي هريرة مع اختلاف يسير ، بينهم . وسأورد لفظ البخاري  
وهو : الخيل لثلاثة : لرجل أجر ، ولرجل ستر وعلى رجل وزر . فأما الذي له أجر ، فرجل  
ربطها في سبيل الله . فأطال في مرج ، أو روضة . فما أصابت في طيلها ذلك المرج والروضة ،  
كان له حسنات ، ولو أنها قطعت طيلها ، فاستنت شرفا أو شرفين كانت آثارها وأرواثها  
حسنات له ، ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن تسقي به كان ذلك حسنات له ، وهي  
لذلك الرجل أجر . ورجل ربطها تغنيا وتعففا ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها فهي له  
ستر ، ورجل ربطها فخرا ورياء فهي على ذلك وزر . البخاري مع الفتح ١٣/٣٢٩ .

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث في صفحة ١٣٩ وهو حديث طويل .

(٣) دعوى النسخ ، تحتاج إلى معرفة المتأخر . ثم إن أحاديث الموجبين لا تقاوم أحاديث المانعين ،  
الواردة في الصحيحين وغيرهما . وأيضا أحاديث الموجبين ، لا تخلو من ضعف ، والصحيح  
منها ليس فيه ما يدل على الوجوب .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة رقم ١٦٠ .

(٥) انظر : شرح معاني الآثار للطحاوي ٢/٢٨ ، وأحكام القرآن للجصاص ٤/٣٦٣ .

أن شاور الصحابة<sup>(١)</sup>.

الجواب : أنا قد بينا أنه أخذ ذلك بسؤال أرباب الأموال على وجه التطوع .  
ولهذا أخذ من العبيد أيضا . ولهذا رد عليهم أكثر مما أخذ . وقد مضى ذكر ذلك .

واحتج : بأنه<sup>(٢)</sup> حيوان يسام ويتغني نسله فتعلق به الزكاة كسائر السوائم<sup>(٣)</sup>.

والجواب : أنه<sup>(٤)</sup> يطل بالحمير فإنها تسام في بلاد فارس والبحرين<sup>(٥)</sup> وغيرهما ولا زكاة<sup>(٦)</sup>، وكذلك النحل والدجاج والمعنى في السوائم عكس عللنا كلها ثم الواجب في ذلك ليس على قياس زكاة المواشي لأنه لا يؤخذ

---

ولم يأخذ عمر زكاة الخيل من أهل الشام ، إلا بعد سؤالهم عمر ، أن يأخذ منهم . وبناء على طلبهم . ثم إن عمر ، كان يرد عليهم شيئا من الطعام . ولو كان زكاة لما رد عليهم شيئا . وعمر كان شاور الصحابة ، وقال ما فعله صاحبائي ، ولو كانت واجبة لأخذها من قبله . ثم إن معاوية ترك أخذ الزكاة . حين رأى أن ما يعطيهم أكثر مما يأخذ منهم ، وقد مضى ذلك في صفحة رقم ١٦٢ ، ١٦٣ فلا داعي للتكرار .

(٢) الضمير يعود على الخيل .

(٣) انظر المبسوط ١٨٨ / ٢ ، وبدائع الصنائع ٨٨١ / ٢ .

(٤) الضمير يعود على الاحتجاج أي دليل الخصم .

(٥) البحرين : هي الجزء الشرقي من الجزيرة العربية الممتد من عمان جنوب شرق الجزيرة حتى حدود العراق ، شمال شرق الجزيرة ، وليس المقصود دولة البحرين الحالية . قال ياقوت في معجم البلدان : . . . وهو اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان . قيل هي قصبه هجر ، وقيل هجر قصبه البحرين ٣٤٧ / ١ ، وانظر المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية . المنطقة الشرقية ٢١٠ - ٢١١ ، ٢١٣ .

(٦) لقوله ﷺ - حين سئل عن الحمر فقال : ما أنزل علي فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفاذة : ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ﴿سورة الزلزلة آية : ٧ ، ٨ . البخاري مع الفتح ٤٦ / ٥ ، ٦٤ / ٦ ، ومسلم ٦٨٢ / ٢ ، والنسائي ١٨٠ / ٦ .

من جنسها ويؤخذ من الواحد المفرد<sup>(١)</sup> وهذا لا يعرف في زكاة المواشي والحيوان . وليس على قياس التجارة<sup>(٢)</sup> لأنه لا يعتبر فيها فلا يلحق شيء من الزكوات قياسا ولا فيها<sup>(٣)</sup> خبر يستند إليه لصحته .

واحتج : بأنه حيوان يسهم له<sup>(٤)</sup> من المغنم فتعلق به فرض الصدقة كالأدمي .

(٤٣١/ب) الجواب : أنه لا تأثير لقولكم يسهم له من المغنم فإن بهيمة الأنعام لا يسهم لها من الغنيمة وتجب فيها الزكاة . ثم إنه يبطل بذكر الخيل . ونقلب<sup>(٥)</sup> فنقول : فلم يتعلق بها زكاة السوم كالأدمي ثم الأدمي تجب

---

(١) من قال بوجوب الزكاة في الخيل أوجبها على الواحد المفرد وليس ذلك في بهيمة الأنعام .

(٢) لأن زكاة التجارة ربع العشر .

(٣) الضمير يعود على الخيل .

(٤) يشير بذلك إلى الحديث الذي رواه ابن عمر أن رسول الله ﷺ جعل يوم خيبر للفرس سهمين وللرجل سهما . قال أبو معاوية : أسهم للرجل وفرسه ثلاثة أسهم سهما له وسهمين لفرسه . رواه أحمد وأحمد واللفظ له ٤١ / ٢ ، والبخاري ٧ / ٤٨٤ ، والدارمي ٢ / ١٤٤ ، ومسلم ٣ / ١٣٨٣ ، وابن ماجه ٢ / ٩٥٢ ، وأبوداود ٣ / ١٧٢ - ١٧٣ .

(٥) وهو ما يسمى في أصول الفقه بقياس العكس ويسمى أيضا القلب وهو كما عرفه ابن قدامة : أن يذكر للدليل المستدل حكما ينافي حكم المستدل مع تبقية الأصل والوصف بحالهما . روضة الناظر ١٨٥ ، وفسر هذا التعريف ابن بدران في نزهة الخاطر العاطر بقوله : معناه أن المعارض يقلب دليل المستدل ويبين أنه يدل عليه لا له ٢ / ٣٧٥ ، وانظر الأحكام في أصول الأحكام للأمدى ٣ / ١٦٧ - ١٦٨ .

والمصنف هنا : قلب الدليل الذي استدل به الخصم وجعله دليلا له عليهم حيث قال : إن ذكور الخيل يسهم لها من المغنم ومع ذلك لا زكاة فيها عندهم . ثم قلب عليهم دليلهم مرة أخرى فقال : ثم الأدمي تجب الزكاة في ذمته أو في ملكه .

وأما الخيل فتجب في أعناقها أو في ذمة مالكتها .

وذلك إذا قبلنا - جدلا - أن الخيل فيها زكاة ، فهو إما في أعناقها أو في ذمة مالكتها .



الزكاة عليه في ذمته أو في ملكه والزكاة تجب في أعناق الخيل أو في ذمة مالِكها فلا يصح الجمع .

واحتج<sup>(١)</sup> : بأنه إذا وجبت الزكاة في الإبل فأولى أن تجب في الخيل<sup>(٢)</sup> وهو أكثر ثمنًا .

قلنا : لو صح هذا لكان تعلق الزكاة بالجواهر أولى من تعلقها بالدراهم والدنانير . على أن الإبل تراد للدر والنسل والانتفاع بخلاف الخيل . فإنها تراد للركوب والزينة فافترقا . والله أعلم بالصواب .

مسألة (٦) : اختلف قوله<sup>(٣)</sup> في الفصلان والعجاجيل والسخال إذا انفردت فنقل صالح<sup>(٤)</sup> والأثرم في أربعين حملاً<sup>(٥)</sup> حمل وبه قال أبو يوسف<sup>(٦)</sup>

---

(١) لم أعثر للخصم على هذا الدليل .

(٢) هذا ما يسمى في أصول الفقه بقياس الأولى أو القياس الجلي . وهو إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق : وهو أن يكون المسكوت عنه ، أولى بالحكم من المنطوق ، كالمثال الذي استدل به الخصم هنا . فهو يقول : ما دامت الزكاة وجبت في الإبل - وهي أقل ثمنًا من الخيل ، فوجب الزكاة بالخيل أولى ، وهي أكثر ثمنًا . انظر : روضة الناظر لابن قدامة ١٥٤ ، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٩٥ / ٣ ، ومذكرة أصول الفقه للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ٢٤٩ - ٢٥٠ .

ومثاله عند الأصوليين : تحريم ضرب الوالدين ، قياساً على تحريم التأفف المنهي عنه في قوله تعالى : ﴿فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما﴾ سورة الإبراء آية : ٢٣ . المراجع السابقة .

(٣) الضمير يعود على الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - .

(٤) للحنابلة روايتان ، في هذه المسألة سيأتي بيانها .

(٥) في المخطوطة (حمل) بالجر ، وهذا لحن بين لأن الكلمة وقعت تمييزاً للعدد .

(٦) انظر مختصر الطحاوي ٤٥ ، والمبسوط ١٥٧ / ٢ ، وبدائع الصنائع ٨٧٣ / ٢ ، ٨٧٤ ، وحاشية ابن عابدين ٢٨٢ / ٢ ، وبهذا القول أخذ الطحاوي .

والشافعي<sup>(١)</sup> ومالك<sup>(٢)</sup> وزفر<sup>(٣)</sup> إلا أن مالكا وزفر يقولان : تجب فيها كبيرة من جنسها .

ونقل عن حنبل<sup>(٤)</sup> في رجل له أربعون حملا : قال ليس عليه فيها صدقة

(١) انظر الأم ١٢/٢ - ١٣ ، والمهذب ٢/٢٠٢ - ٢٠٣ ، والمجموع ٥/٣٦٤ - ٣٦٥ ، ٣٧١ ، وحلية العلماء ٣/٤٦ ، ومغني المحتاج ١/٣٧٦ ، ونهاية المحتاج ٣/٥٨ .

وللشافعي قول آخر في القديم وهو أن يأخذ عن الصغار كبيرة لكن دون الكبيرة المأخوذة في الكبار في القيمة ، ولهم في كل ذلك تفريعات وصور . انظر المجموع ٥/٣٧١ ، ومغني المحتاج ١/٣٧٦ ، ونهاية المحتاج ٣/٥٨ .

(٢) انظر المدونة الكبرى ١/٣١٢ ، والكافي لابن عبد البر ١/٣١٤ ، والمنتقى ٢/١٤٣ ، وحاشية العدوي ١/٤٤٦ ، والفواكه الدواني ١/٤٠١ .

(٣) انظر المبسوط ٢/١٥٧ - ١٥٨ ، وبدائع الصنائع ٢/٨٧٣ . وزفر : على وزن عمر ، هو أبو الهذيل زفر بن الهذيل العبدي ، ولد سنة ١١٠ هـ ، وهو من كبار أصحاب أبي حنيفة . قال فيه يحيى بن معين في تاريخه ٢/١٧٢ ، ثقة مأمون . توفي سنة ١٥٨ هـ . له ترجمة في طبقات ابن سعد ٦/٣٨٧ - ٣٨٨ ، وتاريخ يحيى بن معين ٢/١٧٢ ، والجرح والتعديل ٣/٦٠٨ - ٦٠٩ ، وطبقات الفقهاء ١٣٥ ، وسير أعلام النبلاء ٨/٣٨ ، والجواهر المضية ٢/٢٠٧ .

(٤) للحنابلة روايتان في مسألة زكاة الفصلا :

الأولى : أن الفصلا والعجاجيل والسخال إذا انفردت أخذ منها صغيرة مثلها . ودليلهم قول أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - ( والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله لقاتلتهم على منعهم ) رواه البخاري مع الفتح ٣/٢٦٢ ، وأبوداود ٢/١٩٩ ، والنسائي ٦/٥ ، ٦ ، ٧ . فدل قوله لو منعوني عناقا : على أنهم كانوا يأخذون العناق .

دليل آخر : أنه مال تجب فيه الزكاة من غير اعتبار قيمته فيجب أن يأخذ من عينه كسائر الأموال .

الثانية : لا تؤخذ السخال وليس فيها صدقة : والدليل قول عمر - رضي الله عنه - : ( تعد عليهم بالسخلة ، يحملها الراعي ولا تأخذها ) أخرجه مالك في الموطأ ١/٢٦٥ ، وبنحوه رواه عبدالرزاق ٤/١٠ ، والشافعي في الأم ٢/١٠ ، وأبو عبيد في الأموال ٣/٣٥٣ ، وابن أبي شيبة ٣/١٣٤ . والرواية الأولى أشهر وأصح . انظر المغني ٢/٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، والمحزر ١/٢١٥ ، والفروع ٢/٣٧٥ ، ٣٧٦ ، والمبدع ٢/٣٢٠ ، ٣٢١ ، والإنصاف ٣/٥٩ ، ٦٠ ، وكتاب الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/٢٣٠ ، ٢٣١ .

ونحوه روى حرب وبه قال : أبو حنيفة<sup>(١)</sup> ومحمد وداود<sup>(٢)</sup>.

وجه الأدلة : ما روى البخاري ، ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة قال : قال أبو بكر - رضي الله عنه : ( والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها ) قال عمر : ( فما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبي بكر بالقتال<sup>(٣)</sup> فعرفت أنه الحق<sup>(٤)</sup> ).

فمنه دليلان : أحدهما : أنه أخبر أنهم كانوا يؤدون العناق إلى رسول الله ﷺ والعناق لا تؤخذ من الكبار إجماعا فثبت أنها تؤخذ من العنق<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر مختصر الطحاوي ٤٥ ، والمبسوط ١٥٧/٢ ، وبدائع الصنائع ٨٧٣/٢ ، وحاشية ابن عابدين ٢٨٢/٢ .

(٢) انظر المحلى لابن حزم ٤٠٧/٥ ، ٤١٣ ، ٢٠/٦ .

(٣) هكذا في المخطوطة بالقتال وهي رواية للبخاري مع الفتح ٣/٣٢٢ ، وروى أيضا للقتال باللام . ومسلم روى أيضا للقتال .

(٤) رواه البخاري مع الفتح مختصرا ومطولا ٣/٢٦٢ ، ٣٢٢ — ١٢/٢٧٥ ، ومسلم ١/٥٢ ، بلفظ عقالا : بدلا من عناقا . وأحمد ١/١٩ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، وأبوداود ٢/١٩٨ ، ١٩٩ بلفظ : عناقا وعقالا ، والنسائي ٦/٥ ، ٦ ، ٧ عن أبي هريرة وأنس .

والعناق هي : الأنثى من أولاد المعز : غريب الحديث للخطابي ٣/١٦٨ ، ومجمل اللغة لابن فارس ٢/٦٣٣ .

والعقال : فسرها أبو عبيد فقال : قال : الكسائي : العقال : صدقة عام . غريب الحديث لابي عبيد ٣/٢٠٩ — ٢١٠ .

وأنكر الخطابي - رحمه الله - على أبي عبيد هذا التفسير وذكر عدة أقوال في تفسير العقال منها : الحبل : انظر غريب الحديث للخطابي ٢/٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ .

(٥) العنق : بضم العين والنون : جمع عناق وتجمع أيضا على أعنق وعنوق . انظر لسان العرب ١٠/٢٧٤ ، وقول المصنف - رحمه الله - : روى البخاري ومسلم في صحيحيهما . . فيه نظر لأن المصنف استشهد بما رواه وهو لفظ البخاري حيث إن البخاري - رحمه الله - رواه بلفظ : (عناقا وعقالا) أما مسلم - رحمه الله - فلم يروه إلا بلفظ : (عقالا) فقط . قال النووي - رحمه الله - بعد إيراد جزء من الحديث ليشرحه قال : ( والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول =



فإن قيل<sup>(١)</sup>: يحتمل أنهم كانوا يؤدونها على (٣١٥/أ) سبيل القيمة<sup>(٢)</sup>. قلنا: القيمة لم يجر لها ذكر فلا تختص بالعنق، ولأن القتال على الامتناع من القيمة لا يجوز.

والدليل الثاني من الخبر: أن أبا بكر ذكر أنه يقاتلهم على منع العناق ولم يخالفه أحد من الصحابة فثبت أنهم أجمعوا<sup>(٣)</sup> على وجوبها. والعناق إنما تؤخذ من العنق<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل: إنما<sup>(٥)</sup> ذكر ذلك على وجه ضرب المثل<sup>(٦)</sup> كأنه قال: لو كان العناق تجب فمنعوني قاتلتهم عليها — ويدل عليه أنه روى في بعض

---

= الله ﷻ لقاتلتهم على منعه) هكذا في مسلم: عقالا، وكذا بعض روايات البخاري، وفي بعضها عناقا. . فلو كان لمسلم رواية أخرى بلفظ: (عناقا) لأشار إليها كما أشار إلى روايات البخاري. مما يؤكد صحة عدم رواية مسلم بلفظ: (عناقا). النووي على مسلم ٢٠٧/١.

(١) انظر المبسوط ١٥٩/٢، وبدائع الصنائع ٨٧٥/٢.

(٢) لو كانوا يؤدونها على سبيل القيمة لقال أبو بكر - رضي الله عنه - والله لو منعوني قيمة عناق لقاتلتهم. وأبو بكر - وهو الفصيح البليغ الذي نزل القرآن بلسان قومه: يقول (لو منعوني عناقا) ثم نقول يريد قيمة عناق.

(٣) وهذا الإجماع مما يؤيد دليل القائلين بجواز أخذ صغار الماشية في الزكاة إذا كانت كلها صغارا ويرد قول من قال إذا كانت كلها صغارا تجب فيها كبيرة، فإذا لم توجد عنده أمر بشرائها. والبخاري - رحمه الله - بؤب بابا سماء (باب أخذ العناق في الصدقة) في كتاب الزكاة في صحيحه.

(٤) قول المصنف - رحمه الله - والعناق إنما تؤخذ من العنق - وذلك يكون إذا كانت الغنم كلها عناقا أخذت عناقا أما إذا كانت الغنم صغارا وكبارا، أخذ منها كبيرة لقول عمر - رضي الله عنه - تعد عليهم بالسخلة ولا تأخذها. وقد مر قريبا.

(٥) انظر المبسوط ١٥٩/٢، وبدائع الصنائع ٨٧٤/٢، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٣٧٤/١.

(٦) ومن التفاسير التي ذكرها الخطابي في غريب الحديث تفسيراً لقوله: (عناقا) قال إنما يضرب المثل في هذا بالأقل فما فوقه ٤٧/٢. يروى هذا عن محمد بن إبراهيم العبدى.

الألفاظ : (لو منعوني عقالا لقاتلتهم<sup>(١)</sup>) والعقال الحبل الذي يشد به يد البعير<sup>(٢)</sup>، ولا زكاة فيه بالإجماع .

قلنا : أبوبكر — رضي الله عنه — أخبر أنها<sup>(٣)</sup> كانوا يؤدون إلى رسول الله العنق فقال : (عناقا كانوا يؤدونها) .

والثاني : أنه قطع بالقتال على تركها<sup>(٤)</sup>، بمشهد من الصحابة ولم ينقل عن أحد منهم<sup>(٥)</sup> أنه خالفه . أو قال هذا قاله مثلاً .

فأما رواية العقال فلم تثبت<sup>(٦)</sup>، ولو رويت فالمراد بالعقال زكاة عام حكاها أبو عبيد<sup>(٦)</sup>، عن الأصمعي<sup>(٧)</sup>، واستشهد بقول

---

(١) روى مسلم في صحيحه ٥٢ / ١ (عقالا) ولم يرو (عناقا) وروى البخاري (عقالا) في الصحيح مع الفتح ٢٥٠ / ١٣، فيكون البخاري روى اللفظتين وكذلك رواهما أبوداود ١٩٨ / ٢، ١٩٩ .

(٢) هذا التفسير للعقال ذكره الخطابي في غريب الحديث ٤٨ / ٢، وابن الأثير في منال الطالب ١٥٢، وفي النهاية ٢٨٠ / ٣، وابن منظور في اللسان ٤٦٤ / ١١ .

(٣) هكذا في المخطوطة، ولعل الضمير هكذا (أنهم كانوا . . .) .

(٤) لعل هذا هو الصحيح في تفسير (لو منعوني عناقا . . عقالا) .

(٥) (منهم) وضع عليها طمس خفيف . ولهذا أثبتنا هنا ولم أحذفها .

(٦) بل إن رواية العقال موجودة في الصحيحين بخلاف العناق، فهي في أحدهما، كما تقدم في التخريج، فهي ثابتة على أية حال . ولا وجه لقول المصنف لم تثبت . فلعله لم يطلع على رواية البخاري ومسلم لها .

(٧) ونص أبي عبيد هو : قال الكسائي : العقال صدقة عام يقال : قد أخذ منهم عقال هذا العام . إذا أخذت منهم صدقته . غريب الحديث لأبي عبيد ٢١٠ / ٣، ووافق الكسائي في هذا التفسير : الزنجشري في الفائق ١٤ / ٣، وابن الأثير في النهاية ٢٨٠ / ٣، وابن منظور في اللسان ٤٦٤ / ١١، والجوهري في الصحاح ١٧٧٠ / ٥ .

(٨) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، العلامة الحجة في الأدب، ولسان العرب، ولد سنة ١٢٢هـ، وقيل ١٢٣هـ . أثنى عليه أحمد ويحيى بن معين، وكان لا يحب أن يفتى إلا بما أجمع عليه أهل اللغة توفي سنة ٢١٥هـ، وقيل ٢١٦هـ، وقيل ٢١٧هـ، له ترجمة في تاريخ =

الشاعر (١).

سعى عقالا فلم يترك لنا سبدا فكيف لو قد سعى عمرو عقالين  
معناه أخذ عمرو (٢) صدقة عام فلم يترك لنا سبدا ما عليه شعر والسبد (٣)  
الشعر، واللبد (٤): الصوف. فكيف إن أخذ صدقة عامين؟  
فإن قيل: يحمل قوله لو منعوني عناقا نتجت في أيديهم — يعني السعاة (٥)  
— من أغنام الزكاة لأن من السعاة من ارتد ومنع الزكاة التي كان جباها مثل

---

= بغداد : ٤١٠ / ١٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٧٥ / ١٠ ، والبداية والنهاية ٣٠٦ / ١٠ ،  
وتهذيب التهذيب ٤١٥ / ٦ ، وبغية الوعاة ٢١٢ / ٢ .

(١) وهو عمرو بن العداء الكلبي ومن نسب هذا البيت إليه أبو عبيد في الغريب ٣ / ٣١١ ،  
والخطابي في غريبه ٤٦ / ٣ ، والزنجشري في الفائق ١٤ / ٣ ، وابن الأثير في النهاية ٢٨٠ / ٣ .  
٢٨١ ، وابن منظور في اللسان ٤٦٤ / ١١ ، وذكر الجوهري في الصحاح ١١٧٠ / ٥ ، ولكن  
محقق الصحاح يثبت أن البيت لعمرو بن العداء ، والبيت الذي يليه هو:

لأصبح الحي أويادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين  
(٢) هو عمرو بن عتبة بن أبي سفيان ، وله عمه معاوية على صدقات بني كلب وكان عمرو  
اعتدى عليهم فقال عمرو بن العداء الكلبي البيت المتقدم . ولم أجد لعمرو بن عتبة ترجمة  
لكن له ذكر في كتاب نسب قريش لمصعب بن عبد الله الزبيري ١٣٣ ، وجمهرة أنساب العرب  
لابن حزم ١١٢ .

(٣) قال أبو عبيد سألت أبا عبيدة عن التسيد فقال : هو ترك التدهن ، وغسل الرأس . ثم قال :  
وقال غيره انها هو الحلق ، واستئصال الشعر . قال أبو عبيد : وقد يكون الأمران جميعا : غريب  
الحديث ٢٦٧ / ١ ، وقال الزنجشري في الفائق : السبد : الشعر ١٥١ / ٢ ، وانظر مجمل اللغة  
٤٨٣ / ١ ، وتاج العروس ١٦٧ / ٨ ، والصحاح ٤٨٣ / ٢ ، والنهاية ٣٣٣ / ٢ ، ولسان العرب  
٢٠٢ / ٣ ، والسبد : بفتح السين والباء .

(٤) اللبد : هو الصوف والوبر : وهو بفتح اللام والباء : انظر غريب الحديث للخطابي ٥٧٠ / ١ ،  
والصحاح ٥٣٣ / ٢ ، ولسان العرب ٣٨٦ / ٣ ، وتاج العروس ١٢٧ / ٩ .

(٥) جملة - يعني : السعاة - تفسيرية للضمير في قوله (في أيديهم) .



مالك<sup>(١)</sup> بن نويرة وطليحة<sup>(٢)</sup> بن خويلد وكانت قد توالدت الغنم في أيديهم .

قلنا: هذا خلاف الظاهر لأنه لم يقل من نتاج غنم الزكاة . ولأن السعاة لم يكونوا يأخذون<sup>(٣)</sup> الحوامل ولا بقيت الغنم في أيدي السعاة زمانا (٣١٥ / ب) تحمل وتنتج وسمى عناقا ؛ لأن العناق لا تقع إلا على ما لها ستة أشهر<sup>(٤)</sup> . وزمان الردة لم يطل لذلك وإنما كان أربعة أشهر<sup>(٥)</sup> ، وفي عهد الرسول ﷺ لم يرتد ساعي فبطل تأويلهم . وهذا الخبر عمدة المسألة .

(١) هو مالك بن نويرة بن جمرة بالجيم اليربوعي التميمي ، قدم على النبي ﷺ وأسلم ثم استعمله على بعض صدقات بني تميم وحين ارتدت العرب اختلف في رده وشهد أبو قتادة الصحابي بأنهم أذنوا وأقاموا وصلوا . قتله ضرار بن الأزور الأسدي بأمر خالد بن الوليد - رضي الله عنه - وقد وداه أبوبكر - رضي الله عنه - وعذر خالد في تأوله ، له ترجمة في أسد الغابة ٥ / ٥٢ ، والإصابة ٩ / ٧٥ ، وانظر قصة قتله في الكامل لابن الأثير ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ ، والبداية والنهاية ٦ / ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ .

(٢) وفي المخطوطة طلحة وهو تحريف . والتصويب من كتب تراجم الصحابة ، وكتب التاريخ في قصة رده ، وهو طليحة بن خويلد بن نوفل الأسدي ، أسلم في عهد النبي ﷺ سنة تسع ثم ارتد في آخر عهد النبي ﷺ فأرسل إليه ضرار بن الأزور الأسدي . وبعد وفاة النبي استفحل أمره ثم هزم على يد خالد بن الوليد ثم هرب إلى الشام وأسلم وحسن إسلامه ، وله بلاء حسن يوم القادسية ، له ترجمة في أسد الغابة ٣ / ٩٥ ، والإصابة ٥ / ٢٤٣ ، وانظر قصة رده وإدعائه النبوة ثم رجوعه في الكامل ٢ / ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ والبداية والنهاية ٦ / ٣٥٨ - ٣٥٩ .

(٣) في المخطوطة (يأخذوا) والصواب : كما كتبه لعدم سبقه بناصر أو جازم .

(٤) قال ابن منظور في اللسان . قال الأزهري : العناق : الأنثى من أولاد المعزى إذا أتت عليها سنة . وقال مرة : هي الأنثى من أولاد المعز ما لم يتم له سنة ١٠ / ٢٧٥ .

(٥) أو قريبا من هذا لأن ابن الأثير في الكامل ذكر أن أبا بكر - رضي الله عنه - بعث خالد بن الوليد إلى العراق في المحرم سنة ١٢ هـ ومعلوم أن خالد - رضي الله عنه - بعد حروب الردة جاء إلى المدينة ثم بعد ذلك بعثه أبوبكر إلى العراق . انظر الكامل لابن الأثير ٢ / ٢٦١ ، وقصة الردة في كتاب الكامل من ص ٢٢٧ حتى ٢٦٠ .

فإن قيل<sup>(١)</sup>: يعارض هذا الخبر ما روى الدارقطني بإسناده عن سويد<sup>(٢)</sup> ابن غفلة قال: أتانا مصدق رسول الله ﷺ فجلست إليه فقال: «عهد إلي أن لا آخذ من راضع لبن شيئا<sup>(٣)</sup>» وقول النبي ﷺ: «ليس في الكسعة صدقة<sup>(٤)</sup>» قيل: هي صغار الغنم وقيل هي الحمير. وبما روى الشعبي أن النبي ﷺ قال: «لا زكاة في

(١) انظر أحكام القرآن للجصاص ٣٦١/٤، والمبسوط ١٥٨/٢، وبدائع الصنائع ٨٧٤/٢، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٣٧٣/٢.

(٢) هو أبو أمية سويد بن غفلة بن عوسجة الجعفي أدرك الجاهلية، وأسلم زمن النبي ﷺ وقدم المدينة يوم وفاة النبي ﷺ وأدى الصدقة إلى مصدق النبي، ولد عام الفيل وتوفي في عهد الحجاج على العراق سنة ٨٠هـ، وقيل ٨١هـ، وقيل ٨٢هـ، وله مائة وثمان وعشرون سنة، وقيل غير ذلك، له ترجمة في الاستيعاب ٣٠٢/٤، وأسد الغابة ٤٩٢/٢ - ٤٩٣، والإصابة ٣٠٢/٤، ١٨/٥ - ١٩.

(٣) ونص حديث سويد عند الدارقطني هو: «أتانا مصدق النبي ﷺ فجلست إلى جنبه، قال فسمعتة يقول: إن في عهدي أن لا آخذ من راضع لبن شيئا. قال: ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع. وأتاه رجل بناقة كوما فقال: خذ هذه فأبى أن يأخذها» ١٠٤/٢. ورواه أيضا أحمد ٣١٥/٤، وأبوداود ٢٣٦/٢ - ٢٣٧، بنحو هذا. والنسائي ٢١/٥، ولم ترد كلمة (شيئا) إلا عند الدارقطني، والبيهقي ١٠١/٤، وكذلك أخرجه ابن زنجويه في الأموال ٦٨١/٢، وابن أبي شيبة ١٢٦/٣، والطبراني في الكبير ١٠٨/٧.

(٤) تقدم تخريجه وتفسيره في صفحة رقم ١٦١ من هذا البحث، وفُسرَت الكسعة بالرفيق، وبالحمير. ولم أجد فيما اطلعت عليه من كتب غريب الحديث وبعض كتب اللغة من قال: إن الكسعة هي صغار الغنم. وإنما قالوا هي الحمير والرفيق وتطلق أيضا على الإبل العوامل والبقر العوامل: انظر غريب الحديث لأبي عبيد ٧/١، والنهاية ١٧٣/٤، والصحاح ١٢٧٦/٣، ومجمل اللغة لابن فارس ٧٨٤/٢، ولسان العرب ٣١١/٨، والقاموس المحيط ٨١/٣.

وأما صغار الغنم: فتسمى الزخة بتشديد الزاء والحاء: انظر غريب الحديث للخطابي: ١٧٧/٢ والفائق ١٠٧/٢، والنهاية ٢٩٨/٢، ولسان العرب ٢١/٣، وسيأتي زيادة رد في كلام المصنف



السخال<sup>(١)</sup>» وهذه نصوص قاضية على خبركم<sup>(٢)</sup> المحتمل .  
 قيل : لا حجة في هذه الأخبار ، أما خبر سويد فمعناه :  
 لا آخذ راضع اللبن بدليل ثلاثة أشياء :  
 أحدهما : أن الراضع مع الكبار يؤخذ منه الزكاة<sup>(٣)</sup> باتفاقنا .  
 والثاني : أنه<sup>(٤)</sup> لو أراد ما ذكروا<sup>(٥)</sup> لقال لا آخذ من راضع اللبن . فإن  
 الراضع الواحد لا زكاة فيه عند أحد .  
 والثالث : أن عمر عقل<sup>(٦)</sup> معنى هذا الخبر فقال : لساعيه : عدّ السخلة  
 عليهم يروح بها الراعي ولا تأخذها<sup>(٧)</sup> .

(١) لم استطع العثور على من خرجه في كتب الحديث ، والحديث مرسل لأن الشعبي لم يلق النبي ﷺ وإنما ولد بعد موت النبي ﷺ بعشر سنين . والحديث ذكره أبو يعلى في الروايتين والوجهين ٢٣١ / ١ .

(٢) يريد بقوله خبركم : حديث الصديق المتقدم الذي ورد فيه ذكر العناق .

(٣) يؤيد أثر عمر في عدد السخال مع الكبار مع عدم أخذها . وقد ذكره المصنف .

(٤) الضمير يعود على مصدق النبي ﷺ .

(٥) أي لو أراد مصدق النبي ﷺ ما ذكروا من عدم أخذ الزكاة من راضع اللبن .

(٦) توجد فوق كلمة (عقل) علامة السقط ، وكتب بالجانب الأيمن (علم - أو علمهم - السخلة) حيث لم استطع قراءتها هل هي علم أم علمهم .

(٧) روى قول عمر - رضي الله عنه - مالك في الموطأ ونص : ( . . . تعد عليهم بالسخلة : يحملها

الراعي ولا تأخذها . ) ٢٦٥ / ١ . وعند عبدالرزاق في المصنف ١٠ / ٤ ، ويحيى بن معين ٢٣١ / ١ بهذا النص : ( . . . احسبها ولو جاء بها الراعي يحملها على كفه ) ورواه أيضا الشافعي في الأم ١٠ / ٢ .

وذكره أبوعبيد في الأموال ٣٣٩ ، وأنكر التفريق حيث تعد الصغار مع الكبار فيوجب فيها الزكاة . وإذا انفردت لا تعد .

وساعي عمر هو : سفيان بن عبدالله الثقفي - قال يحيى بن معين في تاريخه ٢٣١ / ١ . وسفيان هذا هو صاحب النبي ﷺ لكنه عمل لعمر بن الخطاب .



فإن قيل<sup>(١)</sup>: لو أراد ذلك لقال لا تأخذوا راضع لبن، قيل: لا فرق بينهما في اللغة نقول: ما رأيت أحدا وما رأيت من<sup>(٢)</sup> أحد. قال تعالى: ﴿هل تحس منهم من أحد؟﴾<sup>(٣)</sup>.  
وقال النابغة<sup>(٤)</sup>:

وقفت فيها أصيلا<sup>(٥)</sup> لا أسأئله عيت<sup>(٦)</sup> جوابا وما بالربع من أحد  
وأما الكسعة، فإن أبا عبيد، حكى في الغريب<sup>(٧)</sup> عن أبي عبيدة،

- 
- (١) انظر فتح القدير ١٨٨/٢ .  
(٢) من هذه تسمى زائدة؛ لأن من معانيها أن تأتي زائدة وذلك بشرطين وهما: الأول: أن يكون مجرورها نكرة. والثاني: أن يسبقها نفي، أو شبهة. وشبه النفي هو النهي أو الاستفهام، وأجاز الكوفيون زيادتها إذا كان مجرورا نكرة فقط. انظر شرح ابن عقيل ٢٤٢/٢، وانظر تفسير أبي السعود لقوله تعالى: ﴿وما يعلمان من أحد.﴾ البقرة آية: ١٠٢، حيث إن «من» مزيدة لإفادة تأكيد الاستغراق ٢٢٧/١؛ لأن القرآن ليس فيه زائد فيقال جاءت لتأكيد كذا.  
(٣) سورة مريم آية: ٩٨ .  
(٤) هو أبو أمامة زياد بن معاوية وقيل ابن عمرو، والأول أرجح الديباني، والغطفاني المضي من فحول الشعراء، وهو صاحب المعلقة المشهورة، والبيت المستشهد به من المعلقة عاش في الجاهلية، وتوفي تقريبا بنحو ١٨ سنة قبل الهجرة لأنه مات سنة ٦٠٤ م، والهجرة تقريبا سنة ٦٢٢ م، له ترجمة في مقدمة ديوانه، وفي شرح المعلقات السبع للزوزني ٢٨٤، وشرح القصائد العشر ٤٤٦، والأعلام للزركلي ٥٤/٣ .  
(٥) وفي الديوان أصيلا وتروى أيضا أصيلا وطويلا. انظر شرح القصائد العشر للتبريزي ٤٤٦، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٢٩٢ .  
(٦) وفي المخطوطة أعيت والتصحيح من الديوان ومن شرح القصائد العشر للتبريزي. انظر ديوان النابغة ٣١. والبيت الذي قبل المستشهد به هو:  
يا دارمية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد  
(٧) تقدم مرارا. وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٧/١، ٨.

والكسائي<sup>(١)</sup>: أنها الحمير، ولم يحك عن أحد، أنها صغار المعز<sup>(٢)</sup>. فمدعي ذلك بنقله.

وأما خبر الشعبي، فيرويه عنه جابر<sup>(٣)</sup> الجعفي، وهو كذاب يقول بالرجعة<sup>(٤)</sup>، والشعبي عن النبي ﷺ مرسل<sup>(٥)</sup>، ولا يقبل المرسل في رواية. ثم نحمله<sup>(٦)</sup> (٣١٦/أ) لا زكاة فيها إذا انفردت عن أمهاتها، ولم يحل عليها

---

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي مولاهم المعروف بالكسائي الإمام اللغوي والعالم النحوي المعروف، وأحد القراء السبعة المشهورين توفي - رحمه الله - سنة ١٨٩ هـ، له ترجمة في: التاريخ الصغير ٢/٢٤٧، وتاريخ بغداد ١١/٤٠٣، ومعرفة القراء ١/١٠٠، وبغية الوعاة ٢/١٦٢، وطبقات المفسرين ١/٣٩٩.

(٢) سبق أن بينت أن صغار المعز لا تسمى كسعة، وإنما تسمى زخة.

(٣) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أحد علماء الشيعة، اُخْتُلِفَ فيه. فقبل روايته قوم، ورده الأكثرون، وقالوا: إنه كذاب يؤمن بالرجعة - أي رجوع علي إلى الدنيا - وهو يقول عن نفسه: أنه وضع خمسين ألف حديث، وقال مرة: ثلاثين ألف حديث. يروي عن الشعبي، ومحمد بن علي بن الحسين بن علي - قال الإمام الذهبي في كتابه الكاشف: (وثقه شعبة فشذ وتركه الحفاظ). قيل إنه توفي سنة ١٢٨ هـ، وقيل ١٢٧ هـ، له ترجمة في الضعفاء الكبير للعقيلي ١/١٩١، وابن حبان في المجروحين ١/٢٠٨، والذهبي في كتبه: ميزان الاعتدال ١/٣٨٩، والكاشف ١/١٧٧، والمغني في الضعفاء ١/١٢٦، وتهذيب التهذيب ٢/٤٦، وخلاصة تهذيب التهذيب الكمال ١/١٥٧.

(٤) كتب بالحاشية بنفس خط المخطوطة ولم توضع علامة السقط كتب معناه: يقول إن علياً عليه السلام يرجع ويعيش ويحكم الأرض. ولا أدري هل هذا من المصنف أو ممن تملك النسخة أو من النساخ.

(٥) اختلف علماء الحديث في المراسيل، فمنهم من قال هو ما رفعه إلى النبي ﷺ كبار التابعين ممن ولدوا في آخر عهد النبي ولم يثبت أنهم رأوه أو ممن ولدوا بعد وفاة النبي بقليل، ومنهم من قال ما رفعه التابعي إلى النبي من غير تمييز. انظر كتاب: النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، وفتح المغيث للسخاوي ١/١٢٩، ١٣٠، ١٣١، والباعث الخثيث لابن كثير ٤٧، ٤٨، ٤٩.

(٦) أي حديث الشعبي وذلك على فرض صحته: أن السخال إذا انفردت عن أمهاتها، ولم يحل =

الحول، وتكون فائدة<sup>(١)</sup> أن لا يظن ظان، أنه تجب الزكاة فيها، ولم يحل عليها الحول، كما تجب فيها، إذا نتجت الأمهات في بعض الحول، فإنه يجب فيها، وإن لم يحل عليها الحول، بناء على حول الأمهات.

والفقه: أنه حيوان يصلح للوصل، فصلح للأصل<sup>(٢)</sup> إذا كان نصاباً، دليله الثنايا، والجداع<sup>(٣)</sup>، والمراض، وهذا صحيح. فإن ما يتم به النصاب هو بعضه<sup>(٤)</sup>، وما صلح أن يكون شطراً لشيء إذا انضاف إليه

---

= عليها حول، فإنها لا زكاة فيها حيثئذ، أما إذا انفردت، وحال عليها الحول ففيها الزكاة. كما أن السخال تعد من الأمهات، ولا يؤخذ منها شيء، لأنها تكون تبعاً للأمهات. هذا توضيح لمراد المصنف.

(١) هكذا في المخطوطة ولعل صوابه: (وتكون فائدته أن لا يظن ظان. .).

(٢) معنى قول المصنف: (يصلح للوصل فصلح للأصل): أي أنه حيوان - أعني السخال - يصلح أن يتم به النصاب، فمثلاً: رجل عنده ثلاثون شاة وعشر سخال. فالسخال تم بها النصاب. فأخذت الزكاة منها. فما صح أن يتربه النصاب صح أن يكون بمفرده نصاباً. أي أصلاً.

(٣) يشير بذلك إلى الحديث الذي رواه أحمد ٤١٤ / ٣ - ٤١٥، وأبوداود ٢ / ٢٣٩، والنسائي ٢٣ / ٥. من حديث طويل قال: (. . .) فأى شيء تأخذان قالاً؛ عناقاً أو جذعة أو ثنية. . .) واللفظ لأبي داود. والثنايا: جمع ثنية: بفتح التاء المثناة من فوق وكسر النون الموحدة وتشديد الياء مع فتحها.

والثنية: من الإبل ما دخل في السادسة، وفي البقر ما دخل في الثالثة، وفي الغنم قيل مثل البقر وقيل ما دخل في الثانية: النهاية ٢٢٦ / ١، ومنال الطالب ٦٣، وكلا الكتابين لابن الأثير.

والجداع: جمع جذعة، والجدع من الإبل ما دخل في الخامسة، ومن البقر والغنم ما دخل في الثانية، وقيل البقر ما دخل في الثالثة، ومن الضأن ما تمت له سنة، وقيل أقل منها. النهاية ٢٥٠ / ١، ومنال الطالب ٦٣.

(٤) وتفسير هذا الكلام: أن السخال بعض، وجزء، من الكبار وليست السخال، نوعاً مخالفاً للكبار، حتى يفرق بينهما.



مثله ، صلح أن يكون جملة ذلك الشيء صورة وحكما . فإن ما كان بعض سترة في الصلاة ، إذا (انضاف<sup>(١)</sup>) إليه مثله<sup>(٢)</sup>؟ ، ومن صلح أن يتم به العدد الذي ينعقد به الجمعة إذا انضاف إليه أمثاله انعقد به الجمعة .

والمراض والمعيبة لما صلحت لوصل النصاب صلحت أن تكون نصابا وعكس ذلك ما لا تجب فيه الزكاة كالأرانب والغزلان لما لم تصلح لوصل الغنم لم تكن بأنفسها أصلا . وكذلك كل ما لا<sup>(٣)</sup> تجب فيه الزكاة<sup>(٤)</sup> .  
فإن قيل<sup>(٥)</sup> : يبطل ما ذكرتم بالصغار في الهدي والأضاحي تكون وصلا ولا تكون أصلا .

قيل : لا وصل في ذلك لأنها (لا)<sup>(٦)</sup> يعتبر فيها عددا يوصل بالصغار . فإن أراد أن يخرج سبعا من الغنم عن بدنة وجبت عليه لم يجز أن يكون الصغير فيها وصلا ولا أصلا بعكس مسألتنا<sup>(٧)</sup> .

على أن الصغار تتبع الهدايا لأنها متولدة منها . ولهذا لا يكون لها تأثير في الحكم بخلاف الصغار في الزكاة فإنها تعد مع الكبار ، سواء كانت من نتاجها . أو ملكت وأضيفت إليها من غيرها . ويتغير بها الحكم حتى لو كان عنده مائة وعشرون كان فيها شاة . فلو اشترى سخلة فأضافها إليها وجبت شاتان ، وقد أجاب أصحابنا (٣١٦/ب) عن هذا بأن الهدي يفارق

---

(١) كلمة (انضاف) ليست في المخطوطة ، وإنما زدتها لأن السياق يقتضيها .

(٢) جواب إذا لم يذكر ولعل تقديره (صلح أن يكون سترة في الصلاة) .

(٣) ما في قوله (وكذلك كل ما لا تجب فيه الزكاة) موصولة بمعنى الذي وليست نافية .

(٤) أما إذا كانت للتجارة ففيها الزكاة تقوم ثم يخرج زكاة قيمتها .

(٥) لم استطع العثور على هذا الاعتراض .

(٦) كلمة (لا) ليست في المخطوطة ، وإنما زدتها لأن السياق يقتضيها .

(٧) وهي السخال والفصلان والعجاجيل إذا انفردت وجبت فيها الزكاة .

الزكاة . ولهذا لا يجري في الهدايا ، والمراض ، والمعيبة . وينعقد عليها حول الزكاة أصلا ووصلا<sup>(١)</sup> . وهو على غير طريق الجواب .

فإن قيل<sup>(٢)</sup> : إنما صلحت الصغار للوصل ؛ لأنها تكون مع الكبار تبعا ، وليس كل ما دخل مع غيره ، على وجه التبع ، يصلح أن يكون أصلا بنفسه . ألا ترى أن ولد الهدي والأضحية ، يدخل تبعا ولا يكون بنفسه أصلا<sup>(٣)</sup> ، في الهدايا والأضاحي ، وكذلك المرأتان يدخلان وصلا للرجل في الشهادة بالمال . ولا يكونان أصلا بأنفسهما .

قلنا : بل يكونان أصلا في الشهادة ، في الجملة في الولادة ، والرضاع ، والعيوب تحت الثياب<sup>(٤)</sup> ، وهاهنا لا تكون أصلا بحال .  
فإن قيل : تكون أصلا ، في زكاة التجارة .

قلنا : زكاة التجارة تجب في الغنم . فأما في عين السخال فلا . فأما

---

(١) قوله : (وينعقد عليها حول الزكاة أصلا ووصلا) . أي أن الزكاة تنعقد سواء كانت الماشية صحيحة ، أو مريضة ، أو معيبة . فإن كانت كلها مراضا ، أخذ المصدق مريضة . وإن كانت كلها معيبة : أخذ المصدق معيبة وتكون المريضة والمعيبة ، أصلا بنفسها ، ووصلا لغيرها . وليس ذلك في الهدي والأضاحي حيث لا يجزئ فيها إلا الصحيحة .

(٢) انظر معنى هذا الاعتراض في المبسوط ١٥٨ / ٢ ، وبدائع الصنائع ٨٧٦ / ٢ ، والعناية على الهداية بشرح فتح القدير ١٨٨ / ٢ - ١٨٩ .

(٣) من المعلوم أن الهدي والأضاحي حددت لها أسنان لا يجزئ ما هو أقل من تلك الأسنان ، فمن الضأن يجزئ الجذع ، وهو ما له ستة أشهر فما فوق ، ومن المعز الشني فما ارتفع وهو ما بلغ سنة ، ومن البقر ما كمل له ستان ، ومن الإبل ما كمل له خمس سنين فما كان دون هذه الأسنان فلا يجزئ ، وليس هذا التقيد في الزكاة . ومن هذا يتبين أن الصغار تكون تبعا في الهدي والأضاحي وتكون أصلا وتبعا في الزكاة . انظر الهداية لابن الخطاب ١ / ١٠٨ ، ١١٠ .

(٤) العيوب تحت الثياب نوعان : نوع خَلَقِي خلقها الله على هذه الصفة ، ونوع حادث كزوال بكاره . فهذه عيوب لا يمكن أن يطلع عليها غير النساء . ومع ذلك يَكُنَّ في ذلك أصلا بأنفسهن في الشهادة .

السخال، فإنما يثبت التبعية<sup>(١)</sup> إذا ثبت للمتبع<sup>(٢)</sup> حكم بنفسه كالهدي والضحية<sup>(٣)</sup>. لما ثبت الوجوب فيها كان ولدها تبعاً. ونحن نعلم أن ما دون النصاب من الكبار لا ينعقد عليه الحول ولا يتعلق به الزكاة. فإذا تم النصاب بالصغار انعقد الحول، فكيف تجعل الصغار تبعاً<sup>(٤)</sup> والحكم وهو وجوب الزكاة بوجودها وجد، وبعدمها عدم، فدل على أنها ليس بتبع، بل الزكاة تعلقت بالجميع تعلقاً واحداً. وكذلك شهادة المرأتين مع الرجل أصل ولهذا لا تتم الشهادة إلا بهما<sup>(٥)</sup>.

جواب آخر: أن الغلبة في الأصول للكثرة لا للقلة. فكيف تجعل تسعاً وثلاثين سخلة تبعاً لشاة واحدة.

جواب آخر: أنه لو كان الحكم يتعلق بالكبيرة دون الصغار، أفضى إلى إيجاب شاتين زكاة في شاة واحدة. وهو إذا كانت قد ماتت غنمه فلم يبق (٣١٧/أ) إلا شاة واحدة ومائة وعشرون سخلة تجب شاتان. وهذا لا يقتضيه شرع ولا عقل<sup>(٦)</sup>.

قياس آخر: كل ذات ولد تبعها ولدها في حكمها، لم يسقط ذلك الحكم

(١) يريد بالتبع السخال لأنها تتبع أمها في صغرها.

(٢) يريد بالمتبع الكبار لأن الصغار تتبعها.

(٣) الأضحية والضحية واضحية وأضحاة فيها أربع لغات، كما قال الأصمعي. الصحاح ٢٤٠٧/٦، وانظر المغرب ٥/٢، والقاموس المحيط ٣٥٦/٤.

(٤) إذا كانت الكبار أقل من نصاب ثم كمل النصاب بالصغار فيكونان هنا شيئاً ولا فرق بينهما.

(٥) شهادة المرأتين مع الرجل تقومان مقام رجل آخر وهو أصل وعليه فهما تكونان أصلاً بنفسيهما.

(٦) قوله: (وهذا لا يقتضيه شرع ولا عقل): إنكار على المعارض بأن الحكم يتعلق بالكبار دون الصغار، فإن مائة وعشرين سخلة وشاة واحدة فيها شاتان. فإذا قلنا ليس فيها شيء لأن السخال لا شيء فيها لم توجب فيها زكاة، وهذا لا يقتضيه شرع ولا عقل.



فيه بتلفها، أصله ولد أم الولد<sup>(١)</sup>، وولد المكاتب<sup>(٢)</sup>، والمذبرة<sup>(٣)</sup> والأضحية والهدي .

وقد تقرر أن السخال مع الأمهات قد جرت في حول الزكاة، وثبت حكمه فيها كما ثبت في الأمهات، فلا يسقط ذلك الثبوت بموت الأمهات، كما لا يسقط بموت السخال. إذا كان النصاب باقيا<sup>(٤)</sup> في الموضعين. ألا ترى: أنه لما ثبت حكم الحرية لولد أم الولد لم يسقط بموت أمه. وكذلك التدبير والكتابة وكذلك وجوب...<sup>(٥)</sup> في ولد الأضحية والهدي لا تسقط بموتها كما لا تسقط فيها بموت الولد، ولأن كل جملة جرت في الحول إذا تلف بعضها ولم ينقص باقيها عن نصاب لم يسقط حكم الحول كما لو كان له ثمانون من الغنم. فتلف منها أربعون في بعض الحول فانه لا يسقط حكم الحول في البقية كذلك ها هنا.

احتج الخصم<sup>(٦)</sup>: بقول النبي ﷺ: «ليس فيما دون خمس ذود<sup>(٧)</sup> من الإبل

---

(١) أم الولد: هي التي ولدت من سيدها في ملكه: المغني ٥٢٧/٩، وقال أبو الخطاب: والولد حر، والأمة أم ولده تعتق بموته من جميع تركته. الهداية ٢٤٥/١، وانظر الشرح الكبير ٦٦٨، ٦٦٩.

(٢) الكتابة هي: إعتاق السيد عبده على مال في ذمته يؤدي مؤجلا. المغني ٤١٠/٩، والكتابة تشمل العبد والأمة.

(٣) المذبرة مأخوذة من التدبير وتعريفها كما قال ابن قدامة في المغني تعليق عتق عبده بموته ٣٨٦/٩.

(٤) في المخطوطة: (باقي) والصواب كما هو مكتوب لوقوعها خبرا لكان.

(٥) كلمة لم استطع قراءتها كتبت هكذا: (المحر) لعلها النحر.

(٦) انظر هذا الاعتراض في أحكام القرآن ٤٦٢/٤، وبدائع الصنائع ٨٧٤/٢.

(٧) الذود: بفتح الذال المعجمة وسكون الواو. هي ما بين ثلاثة إلى عشرة من الإبل. انظر غريب الحديث للخطابي ٨٨/١، والنهاية ١٧١/٢، وقال الذود ما بين الثنتين إلى التسع، وقيل ما بين الثلاث إلى العشر.

صدقة<sup>(١)</sup>» والفصلان<sup>(٢)</sup> ليست بإبل، بل هي دون الإبل.

الجواب: أن الإبل اسم جنس يشمل ويتناول الكبار والصغار كالناس يعم الصغار والكبار، ولهذا لو حلف رجل لا يأكل لحم إبل، فأكل لحم فصيل حنث. باتفاقنا<sup>(٣)</sup>. ولهذا لما قال ﷺ: «في ست وثلاثين من الإبل بنت لبون<sup>(٤)</sup>» وجب ذلك وإن كانت خمسة وثلاثين فصيلا وفيها كبيرة واحدة فيشملها اسم الإبل ولو لم يشملها الاسم لم يتمم بها كما يتمم (٣١٧/ب) بالبقر والغنم.

واحتج<sup>(٥)</sup>: بأن الزكاة عبادة. والعبادات طريق إثباتها النص. والنص ورد في «أربعين شاة شاة<sup>(٦)</sup>». ولا يقولون بأن في العنق إذا بلغت أربعين تجب شاة. وإيجاب شيء آخر لم يرد به الشرع لا يمكن. فانسد باب الوجوب فقلنا لا يجب شيء.

- 
- (١) رواه أحمد ٤٠٣/٢، ومالك ٢٤٤/١، ٢٤٥، والبخاري مع الفتح ٣/٣١٠، ٣٢٣، ٣٥٠، ومسلم ٦٧٣/٢، ٥٧٤، والدارمي ٣٢٣/١، وابن ماجه ١/٥٧١، بدون كلمة (ذود)، وأبوداود ٢/٢٠٨، ومرة بلفظ في كل خمس ذود شاة ٢١٨، والترمذي ٣/١٣، والنسائي ٥/١٢، ١٣، ١٩، وابن الجارود في المنتقى ١٢٥.
- (٢) الفصلان: جمع فصيل: والفصيل هو ولد الناقة إذا فصل عن أمه. فعيل بمعنى مفعول. منال الطالب ٦٢، وزاد في النهاية وقد يقال: في البقر ٣/٤٥١، أي قد يقال لولد البقر فصيل. وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٣/٧٠.
- (٣) هذا الجواب قد سلم به الخصم. انظر العناية على الهداية مع حاشية فتح القدير ٢/١٨٧، والمبسوط ٢/١٥٨، حيث وافق زفر كما في المبسوط على أن الإبل اسم جنس يتناول الصغار والكبار كأسم الآدمي.
- (٤) رواه أحمد ١١/١، والبخاري مع الفتح ٣/٣١٧، وابن ماجه ١/٥٧٣، وأبوداود ٢/٢١٩، والترمذي ٣/٨، والنسائي ٥/١٣، ١٩.
- (٥) انظر بدائع الصنائع ٢/٨٧٤، وفتح القدير ٢/١٨٧.
- (٦) تقدم تخريجه أكثر من مرة. راجع صفحة ١١١ من هذا البحث.

والجواب : أنا نخالفكم في هذا الأصل ونقول يجوز إثبات أنواع العبادة وصفاتها بالقياس على المنصوص<sup>(١)</sup>. على أنا نقول : تجب شاة في إحدى الروايتين وهي اختيار أبي بكر<sup>(٢)</sup>، وعلى الأخرى لا تجب<sup>(٣)</sup> إلا عناق وقد ورد بها الشرع وهو خبر الصديق<sup>(٤)</sup> - رضي الله عنه .

واحتج : بأن مبنى الزكوات على زيادة الواجب بزيادة النصب<sup>(٥)</sup>. ألا ترى : أن في خمس وعشرين تجب بنت مخاض ، وفي ست وثلاثين تجب بنت لبون ، وفي ست<sup>(٦)</sup> وأربعين حقة ، وفي إحدى وستين جذعة ، وعندكم في الفصلان لا يزداد الواجب<sup>(٧)</sup> بل يجب في خمس وعشرين ، وست وثلاثين ،

---

(١) ومثال القياس في العبادات على المنصوص قياس الوضوء على التيمم في وجوب النية . فالنية في التيمم واجبة فجعلوا التيمم مقيسا عليه وجعلوا الوضوء مقيسا ؛ لأن النية في التيمم أكد منها في الوضوء . ولذلك قاسوا النية في الوضوء على التيمم . انظر : الموافقات للشاطبي ٢ / ٢١٢ ، وانظر خلاف الفقهاء في النية في المغني ١ / ١١٠ ، والمجموع ١ / ٣٣٣ .

(٢) هو أبو بكر عبدالعزيز بن جعفر المعروف بـ غلام الخلال وقد تقدمت ترجمته .  
(٣) للحنابلة قولان في زكاة صغار الغنم (السخال) . الأول : تجب شاة وهو قول أبي بكر ومن معه . الثاني : يجب صغيرة ولا يلزم المالك بشراء كبيرة . انظر الهداية ١ / ٦٦ ، والمبدع ٢ / ٣٢٠ ، ٣٢١ ، والإنصاف ٣ / ٥٩ ، ٦٠ ، والقول الثاني هو الأشهر . وانظر كشف القناع ٢ / ٢٢٣ .

(٤) خبر الصديق - رضي الله عنه - في الصحيحين والسنن وقد تقدم في صفحة ١٧٥ .  
(٥) النصب بكسر النون المشددة وسكون الصاد . قال ابن منظور : النصب لغة في النصيب ، لسان العرب ١ / ٧٦١ .

(٦) في الأصل : ( ستة ) بإثبات التاء والتصحيح من أبي داود والنسائي .  
(٧) ويروى عن أبي يوسف أن الفصلان - إذا بلغت خمسا وعشرين ففيها شاة وليس فيها شيء حتى تبلغ ستا وسبعين ففيها شاتان ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وخمسا وأربعين ففيها ثلاث . انظر المبسوط ٢ / ١٥٩ ، وبدائع الصنائع ٢ / ٨٧٣ .



ست وأربعين ، (و)<sup>(١)</sup> واحد وستين ، واحدة منها<sup>(٢)</sup> . وهذا يؤدي إلى نقص بناء الزكوات . وتقليب النصب فلم يجز .  
الجواب : أن على قياس قول أبي بكر من أصحابنا ، لا يؤخذ إلا ما يجب في الكبار . وقد أومأ<sup>(٣)</sup> إلى معني ذلك ، في رواية ابن منصور<sup>(٤)</sup> . وذكر أن سفيان<sup>(٥)</sup> قال : في أربعين حملا مسنة

- 
- (١) الواو ليست في المخطوطة وزدتها ؛ لأن السياق يقتضيها .  
(٢) تحديد الأنصبة في الإبل والغنم جاء عن النبي ﷺ من حديث طويل ، رواه البخاري مع الفتح ٣١٧/٣ ، والدارمي ٣٢١/١ ، وابن ماجه ٥٧٣/١ ، وأبوداود ٢١٨/٢ ، ٢١٩ ، والترمذي ٨/٣ ، والنسائي ١٣/٥ وغيرهم .  
(٣) هو الإمام أحمد - رحمه الله تعالى .  
(٤) انظر مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن منصور الكوسج صفحة رقم ١١٢ - ١١٣ ، المخطوطة رقم ٢٧٢٧ ج١ النسخة المصرية .  
والكوسج : هو أبو يعقوب إسحاق بن منصور الكوسج : بفتح الكاف ، وسكون الواو ، وفتح السين ، ولد في حدود السبعين والمائة تقريبا ؛ لأنه سمع سفيان بن عيينة المتوفى سنة ١٩٧ هـ ، وقد روى إسحاق عن أحمد مسائل كثيرة وقد عرضها على أحمد مرتين . وتوفى - رحمه الله - سنة ٢٥١ هـ ، له ترجمة في الجرح والتعديل ٢/٢٣٤ ، وتاريخ بغداد ٦/٣٦٢ ، وطبقات الخنابلة ١/١١٣ ، وتذكرة الحفاظ ٢/٥٢٤ ، وسير أعلام النبلاء ١٢/٢٥٨ ، وطبقات الحفاظ ٢٢٩ ، والمنهج الأحمد ١/١٩١ .  
(٥) انظر قول سفيان في مسائل إسحاق الكوسج حيث يذكر رأي سفيان ثم يسأل أحمد وإسحاق ابن راهويه ص ١١٢ . ونص المسألة : (قلت قيل له يعني سفيان أربعون حملا فيها مسنة . قال : خذ المسنة) .  
وسفيان هو أبو عبدالله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري شيخ الحفاظ ، وإمامهم الزاهد ، الورع ، سيد من سادات المسلمين ، ومن أئمة الهدى والحق ، المجتهد ، المطلق . ولد سنة ٩٧ هـ ، وتوفى سنة ١٦١ هـ ، وقيل في وفاته غير ذلك ، له ترجمة في طبقات ابن سعد ، وتاريخ يحيى بن معين ٢/٢١١ ، وطبقات خليفة ١٦٨ ، والتاريخ الصغير ٢/١٥٤ ، والمعرفة والتاريخ ١/٧١٣ ، وحلية الأولياء ٦/٣٥٦ ، حتى ٧/١٤٤ ، وتاريخ بغداد ٩/١٥١ ، وطبقات المفسرين ١/١٨٦ .  
والذي أكد لي أنه سفيان الثوري ، وليس ابن عيينة ، أن إسحاق الكوسج إذا أراد سفيان =

فقال<sup>(١)</sup>: جيد: إلا أنه يوجد الثني فلا تؤخذ منه المسنة. فأوجب في الحملان الثنايا وهي الواجبة في كبار الغنم. فكذلك هاهنا وهذا مذهب زفر ومالك. ولا يعد في ذلك كما قالوا إذا كان الجميع فصلانا إلا كبيرة واحدة تؤخذ الكبيرة (٣١٨/أ) ولا يلتفت إلى ضرر المالك. وكذلك من ملك إحدى وستين بنت مخاض<sup>(٢)</sup>. أخذ منه جذعة وهي تزيد على سن بنت مخاض بثلاث سنين، والأشبهه

---

= ابن عيينة قال: قال (ابن عيينة)، ولا يذكر اسمه كما فعل في صفحة ١٠٠ من مسائله هذا أولا. ثانيا: أن الخطابي في معالم السنن ذكر. عن الثوري قولا في السخال أن المصدق يأخذ مسنة ١٢/٢، وذكر ابن حزم في المحلى ٤٠٩/٥ قولا عن سفيان الثوري في السخال. وروى البيهقي في السنن ٩٨/٤، بسنده الذي من رواته الثوري عن معاذ في زكاة البقر، وذكر العيني في عمدة القارئ قولين: لسفيان الثوري. أحدهما: لا شيء في الفصلان والعجاجيل وصغار الغنم، وهو قول بعض الفقهاء. والقول الثاني: عنه ومعه أحمد والشافعي أنهم يقولون: في أربعين حملا مسنة: وهذا القول قال به سفيان الثوري. وبعد هذا فلا أشك أن المراد به سفيان الثوري - رحمه الله - والله أعلم.

(١) القائل: أحمد بن حنبل - رحمه الله - كما في مسائل إسحاق الكوسج صفحة ١١٢، وكلمة (جيد) يذكرها أحمد كثيرا في مسائل إسحاق انظر مثلا ٩٤، ٩٧، ١٠١، ١٠٥، ١٠٦، ١١٠، ١١١، ١١٢ وغيرها. وسبب ذلك إن إسحاق الكوسج، يعرض على أحمد مسائل، ويذكر فيها رأي سفيان الثوري، فإذا وافقه أحمد قال جيد.

(٢) سميت بنت مخاض: لأن أمهاتهن حوامل، وهي في السنة الثانية. منال الطالب ٦١٤، وليس الحمل بشرط.

وابن اللبون وبنت اللبون: الذي دخل في السنة الثالثة فصارت أمه لبونا بوضع الحمل. والحقه: بكسر الحاء، وتشديد القاف المفتوحة: هي التي أتت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة، وسميت حقة: لأنها بلغت سنا يطرقتها الفحل.

الجذعة: هي التي أتت عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة. انظر غريب الحديث لأبي عبيد ٧٠/٣، ٧١، ٧٢، والنهاية ٢٢٦/١، ٢٥٠، ٣٠٦/٤، ومنال الطالب ٦٣، ٦١٤.

عندي<sup>(١)</sup> أن يجب في ست وثلاثين من الفصلا ن ما يتضاعف سنه على الواجب في خمس وعشرين مرة، وفي ست وأربعين فصيلا ما يتضاعف سنه على ذلك ضعفين، وفي إحدى وستين ما يتضاعف ثلاثة. مثاله: يجب في خمس وعشرين واحدة منها ما لها شهر. ويأخذ في ستة وثلاثين ما له شهران، وفي ست وأربعين ما له ثلاثة أشهر، وفي أحد وستين<sup>(٢)</sup> ما له أربعة أشهر<sup>(٣)</sup>؛ لأن الزيادة في الكبار بهذا المقدار تكون؛ لأن بنت مخاض لها سنة. وبنت لبون لها سنتان. وحقه لها ثلاث سنين وجذعة لها أربع سنين. وكذلك يجب أن نقول في البقر<sup>(٤)</sup>.

فأما الغنم فالزيادة فيها بالعدد. فيؤخذ منها عدد بتزايد النصب كما في الكبار.

(١) للحنابلة قولان في حكم إخراج الصغار من الإبل والبقر: الأول وهو الأشهر. قالوا لا يجزي عن الصغار إلا كبيرة، ولا تؤخذ الفصلا ن والعجاجيل.

والثاني: يجزئ ذلك عن الصغار في الإبل والبقر كما يجزئ في الغنم. انظر الكافي ١/٢٩٣، والشرح الكبير ١/٦٢٣ - ٦٢٤، والمبدع ٢/٣٢٠، والإنصاف ٣/٦٠، والإقناع ١/٢٥٢، وشرحه المسمى كشف القناع ٢/٢٢٣، وغاية المنتهى ١/٢٩٦.

(٢) من المعلوم أن العدد يخالف المعدود في التذكير والتأنيث. فإذا كان المعدود مذكرا، كان العدد مؤنثا، وبالعكس، الناسخ مرة يذكر العدد، ومرة يؤنثه مع أن المعدود مذكر وهو الفصيل.

(٣) لم يذكر أحد، من الحنابلة مثل هذا القول، بالنص كما هي الحال هنا. وقد ألح إلى مثل هذا القول، ولم يصرح به ابن قدامة في الكافي ١/٢٩٣، وكذلك نقل المرداوي في الإنصاف ٣/٦٠، هذا الرأي عن أبي الخطاب وجعله وجهها في المذهب، ونسب إلى السامري رأيا في هذه المسألة ليست بعيدة عن قول أبي الخطاب. انظر الإنصاف ٣/٦١.

(٤) أي وكذلك يجب أن نقول في صغار البقر. ونسب المرداوي ٣/٦١، لأبي الخطاب رأيا. أن ذلك خاص بالإبل فقط دون البقر، وقال إنه في الانتصار، ولم أجد أحدا، غيره نسبه إليه. وليس بالانتصار. فلعله وهم.



ومن سلم من أصحابنا : أنه يؤخذ واحد<sup>(١)</sup> منها قال : إيجاب كبيرة ظلم لرب المال ؛ لأنه ربما بلغت ثمن نصف النصاب . وإسقاط الزكاة ظلم للفقراء . وإسقاط صلة الله تعالى لهم . فأوجبنا واحدة<sup>(٢)</sup> على صفة المال . توفيقا بين الحقين وتوفيرا على السيلين كما نوجب في المراض مريضة وفي ذوات العيب معيبة<sup>(٣)</sup> .

واحتج<sup>(٤)</sup> : بأن كل حق تعلق بنوع من الحيوان . اختص ببعض الأسنان كالهدايا والضحايا .

والجواب : أنه يبطل بالعتق في الكفارة يتعلق بنوع من الحيوان<sup>(٥)</sup> ويستوي فيها الصغار والكبار . وعلى أن تعليق<sup>(٦)</sup> الزكاة بالحيوان أعم من تعلق الأضحية والهدي ، ولهذا تجب الزكاة في المراض والعور والعرج<sup>(٧)</sup> ، ولا تتعلق

(١) في المخطوطة واحد بدون تاء .

وقوله : (من سلم من أصحابنا) هذه هي الرواية الراجحة والمشهورة بالنسبة لصغار الغنم ، وهي الرواية المرجوحة بالنسبة لصغار الإبل ، والبقر ، وقد مر بيان ذلك كله في صفحة رقم ٢٠١ ، ٢٠٥ من هذه الرسالة .

(٢) يشير بذلك إلى رأيه المتقدم قريبا .

(٣) نص الحسابلة على هذه المسألة وبينوا جواز إخراج المريضة عن المراض والمعيبة عن ذوات العيب . انظر المقنع ٥٢ ، والشرح الكبير ١/٦٢٣ ، ٦٢٤ ، والمبدع ٢/٣٢٠ ، والإنصاف ٣/٥٩ - ٦٠ ، والإقناع ١/٢٥٢ ، وغاية المنتهى ١/٢٩٦ ، وكشاف القناع ٢/٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٤) انظر هذا الاعتراض في المبسوط ٢/١٥٨ - ١٥٩ .

(٥) يريد بذلك الرقيق : فمثلا إذا وجبت على شخص كفارة إعتاق رقبة ، فإنه يعتقها سواء كانت صغيرة أو كبيرة ولا تأثير للسن في ذلك .

(٦) هكذا في المخطوطة تعليق ولعل الأولى تعلق .

(٧) يصح إخراج المراض . والعُور : جمع عَوْرَ وهي ذهاب حس إحدى العينين . انظر لسان العرب ٤/٦١٢ ، والعرج : جمع عَرَجَ : وهي الضلع بفتح الضاد واللام - من الرجل - =

الأضحية بذلك . فجاز أن تتعلق الزكاة بالصغار (٣١٨/ب) وإن لم تجز في الهدي . ولأن المقصود من الهدي والأضحية اللحم ، والصغر يؤثر في ذلك . والمقصود من الزكاة المواساة بجزء من المال ، وذلك يوجد في العنق والفصلان .

واحتج<sup>(١)</sup> : بأن الفرض ينتقل تارة بزيادة السن . وتارة بزيادة العدد . كما هو المشروع في الإبل<sup>(٢)</sup> . ثم لنقصان العدد تأثير في منع الزكاة فيجب أن يكون لنقصان السن تأثير في المنع أيضا لأن كل واحد منهما معنى يتغير به الفرض .

والجواب : أنه جمع لمجرد صورة ، من غير علة ثم تغير الفرض بزيادة السن تغير صفة ، وهو الكبر ، فاجعلوا تغيره في نقصان السن بنقصان صفة فأما جعل التغير بالإسقاط رأسا فلا يجوز بخلاف العدد . فإن له تأثيرا في الإيجاب فكان له تأثير في الإسقاط<sup>(٣)</sup> .

---

= انظر اللسان ٢/ ٣٢٠ يصح ذلك إذا كان النصاب كله كذلك ، أما إذا لم يكن كذلك فلا يصح . انظر الهداية ١/ ٦٦ .

(١) انظر فتح القدير ٢/ ١٨٧ .

(٢) الإبل : كلما زاد عددها زاد سن الفرض فيها ، فمثلا في خمس وعشرين بنت مخاض ، وفي ست وثلاثين بنت لبون ، وبنت اللبون أكبر من بنت المخاض : وفي ست وأربعين حقة ، والحقة أكبر من بنت اللبون . وفي واحد وستين جذة . والجذعة أكبر من الحقة .

(٣) يريد أن العدد له تأثير في الإسقاط ، فإذا كان العدد أقل من النصاب لم تجب الزكاة ، أما النقص في الصفة فليس له تأثير في إسقاط الزكاة ، ومثال النقص في الصفة من له أربعون سخلة فيها شاة ، ومن له أربعون شاة فيها سخلة أيضا . والفرق بينهما في الصفة وهي الكبر والصغر . ولم يؤثر ذلك .

وجواب آخر: أنه<sup>(١)</sup> يطل ما ذكرتم بالجودة والكرم في الحيوان فإنه<sup>(٢)</sup> يتغير بها الفرض في إيجاب كريمة جيدة ثم عدم هذه الصفة لا يؤذن بإسقاط الزكاة. كذلك الكبير<sup>(٣)</sup>.

واحتج: بأن الزكاة تجب في مال نامي<sup>(٤)</sup> ولا نماء في السخال. قلنا: بل فيها نماء بكبرها، وصوفها، وشعرها، ولا يعدم إلا الدر والنسل. وذلك لا يمنع، كالفحولة<sup>(٥)</sup> تجب الزكاة فيها، ولا در، ولا نسل إلا النزو، بل نقص الصغار تزول بخلاف نقص الفحولة والله أعلم بالصواب.

مسألة (٧): المال المستفاد<sup>(٦)</sup> في أثناء الحول، لا يضم إلى ما عنده، نص

- 
- (١) الضمير يعود على احتجاج الخصم.
  - (٢) لعل هنا كلمة (لا) سقطت، والمعنى: أي لا يتغير الفرض، بوجود الكريمة، الجيدة، أو عدمها.
  - (٣) يعني وكذلك عدم وجود الكبيرة لا يؤذن بإسقاط الزكاة. بل الذي يؤذن بإسقاط الزكاة هو عدم بلوغ النصاب.
  - (٤) هكذا كتبت بإبقاء الياء، والأولى حذفها؛ لأن الاسم منقوص، والكلمة منكورة ليست معرفة، والكلام متصل.
  - (٥) بل إن الفحولة، مآلها إلى النقص، بسبب عدم نائها، إذا انفردت، ومع ذلك، فيها زكاة، إذا كانت نصاباً. بخلاف السخال. فإن مآلها إلى النماء. فإذا مرت عليها سنة نجد أن السخال أصبحت أمهات وأنها تكاثرت ووجد الدر النسل.
  - (٦) المال المستفاد: هو كل مال استفيد من ربح أو هبة أو إرث أو غنيمة أو كنز ونحو ذلك. وينقسم إلى قسمين: قسم يكون المستفاد، ناتجاً عن ربح التجارة. وحكم هذا المستفاد، حكم أصله في الزكاة. قال الموفق ابن قدامة في المغني - ولا نعلم فيه خلافاً ٢/٢٢٦. وقسم يكون المستفاد، هبة، أو إرثاً، أو غنيمة، أو كنزاً. وهذا موضع خلاف بين العلماء.



عليه في رواية ابنه<sup>(١)</sup>، وأبي طالب، وحرب، في المال المستفاد، من العطاء، والهبة، والميراث، لا زكاة فيه، حتى يحول عليه الحول، وما كان من أصل المال فليس بمستفاد، وبه قال الشافعي<sup>(٢)</sup>، وقال: أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> ومالك<sup>(٤)</sup>، المستفاد من جنس النصاب. يضم إلى النصاب في حكم الحول، وحكى البرمكي<sup>(٥)</sup> عن مالك كمذهبنا (٣١٩/أ) وقال لي بعض

- (١) يريد بهما صالحا، وعبدالله ابني الإمام أحمد، أما صالح فقد تقدمت ترجمته، وإما عبدالله، فهو أبو عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل، أخذ عن أبيه، وغيره وهو أصغر من أخيه صالح، ولد سنة ٢١٣هـ. وهو راوي المسند، وغيره، من كتب أبيه. وعبدالله أكثر رواية من أخيه، وكان ثقة ثبتا فهما، توفي - رحمه الله - سنة ٢٩٠هـ. له ترجمة في تاريخ بغداد ٣٧٥/٩، وطبقات الفقهاء ١٦٩، وطبقات الحنابلة ١/١٨٠، وتذكرة الحفاظ ٢/٦٦٥، وتهذيب التهذيب ٥/١٤١، والمنهج الأحمد ١/٢٩٤. ثم انظر مسائل أحمد رواية عبدالله ١٦٢، ورواية إسحاق الكوسج صحيفة ٩٧، ١٠١، ١٠٤، ١١٣، ولم أجدها في مسائل صالح.
- (٢) انظر الأم ٢/٥٠، والمهذب ١/١٩٥، ٢١٧-٢١٨، وحلية العلماء ٣/٢٢-٢٣، والمجموع ٥/٣١١، ٣١٣، ٣١٤.
- (٣) انظر مختصر الطحاوي ٤٩، والمبسوط ٢/١٦٤-١٦٥، والهداية مع شرحه فتح القدير ٢/١٩٥، والبحر الرائق ٢/٢٣٩.
- (٤) لقد نص مالك - رحمه الله - في الموطأ ١/٢٥٢، ٢٦١ على أن المستفاد لا يضم إلى ما عنده، ويكون له حول مستقل، وكذلك نص في المدونة الكبرى ١/٢٦٠-٢٦١، وانظر الكافي ١/٢٩٢، وبداية المجتهد ١/٢٧١، والفواكه الدواني ١/٣٨٥-٣٨٦، وبلغة السالك ١/٢٢٠، وحاشية العدوي ١/٤٢٦.
- (٥) هي هذه الرواية الثانية عند المالكية في المال المستفاد كالهبة والعطية وغير ذلك فإن المستفيد يستقبل بها الحول. انظر الفواكه الدواني ١/٣٨٦، وبلغة السالك ١/٢٢٠-٢٢١، وحاشية العدوي ١/٤٢٩.

والبرمكي: هو أبو حفص عمر بن أحمد بن إبراهيم البرمكي، كان من الفقهاء الأعيان ومن النساك الزهاد، وهو حنبلي المذهب، له المجموع، وشرح بعض مسائل الكوسج، ولعل أبا الخطاب نقل عنه من كتابه المجموع - توفي رحمه الله - سنة ٣٨٧هـ، له ترجمة في تاريخ بغداد ١١/٢٦٨، وطبقات الفقهاء ١٧٣، وطبقات الحنابلة ٢/١٥٣، والمنهج الأحمد ٢/٨٦، =

المالكية : أن مذهب مالك ، أنه يضم في بهيمة الأنعام ، ولا يضم في الذهب والفضة<sup>(١)</sup>.

لنا : ما روى الدارقطني ، بإسناده في سننه عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : «ليس في مال المستفيد زكاة حتى يحول عليه الحول»<sup>(٢)</sup> . ورواه أبو عيسى الترمذي عن ابن عمر عن النبي ﷺ : «من استفاد مالا ، فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول»<sup>(٣)</sup> . قال أبو عيسى : رواه عبدالرحمن<sup>(٤)</sup> بن زيد بن أسلم

= والأعلام ٤٠ / ٥ .

قال الخطيب : أنه سأل ابن المترجم فقال : إن والده توفي سنة ٣٨٩ هـ ، والأكثر على أنه توفي سنة ٣٨٧ هـ .

(١) انظر الكافي لابن عبد البر ١ / ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، لكن مالكا - رحمه الله - نص في المدونة ١ / ٣٢٢ - ٣٢٣ أن من استفاد مالا بالميراث ، فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول ، وأن من استفاد إبلا ، وكان عنده نصاب ماشية ، من غنم ، فلا يضم الإبل إلى الغنم ولا عكسه .

(٢) رواه الدارقطني ٢ / ٩٠ ، وفيه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم وسيأتي الكلام عليه .

(٣) رواه الترمذي بسندين ، عن ابن عمر : أحدهما ما ذكره المؤلف وهو المرفوع والثاني : موقوفا على ابن عمر ، وقال الترمذي : عن السند الثاني وهذا أصح من حديث عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ٣ / ١٧ ، ورواه أيضا البيهقي ٤ / ١٠٣ - ١٠٤ ، عن ابن عمر وغيره ، وزاد الترمذي والبيهقي «عند ربه» ورواه أبو عبيد في الأموال ٣٧٣ موقوفا على ابن مسعود . وأخرج الطبراني ٢٥ / ١٣٧ عن زيد بن ثابت ، وفيه راو متهم بالوضع .

(٤) هو عبدالرحمن بن زيد بن أسلم المدني العدوي مولاهم ضعفه الحفاظ كأحمد ، ويحيى بن معين ، وعلى بن المديني ، والبخاري نقلا عن علي ، والنسائي وغيرهم .

قال ابن حبان : كان ممن يقلب الأخبار ، وهو لا يعلم حتي كثر ذلك في روايته ، من رفع المراسيل وإسناد الموقوف فاستحق الترك . كتاب المجروحين ٢ / ٥٧ ، ثم انظر تاريخ يحيى بن معين ٣ / ١٥٧ ، وتاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ١٥٢ ، وكتاب من كلام أبي زكريا ٤٠ - ٤١ ، والتاريخ الصغير ٢ / ٢٢٩ ، والضعفاء الصغير ٧١ ، والضعفاء للعقيلي ٢ / ٣٣١ ، والجرح والتعديل ٥ / ٢٣٣ ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ .

عن أبيه<sup>(١)</sup> عن ابن عمر، وعبدالرحمن ضعفه أحمد وعلي<sup>(٢)</sup> بن المديني وغيرهما من أهل الحديث وهو كثير الغلط<sup>(٣)</sup>، وذكره أحمد في رواية أبي طالب فقال: والحديث «ليس على مال المستفيد زكاة حتى يحول عليه الحول»<sup>(٤)</sup> فبين به قوله ومذهبه<sup>(٥)</sup>.

خبر آخر: رواه أبوبكر<sup>(٦)</sup> من أصحابنا، عن عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»<sup>(٧)</sup> رواه أبوبكر من أصحابنا بإسناده، ورواه هبة الله الطبري في سنته، وقال: يرويه

---

(١) هو أبو أسامة زيد بن أسلم، أبوه مولى عمر بن الخطاب، ثقة، حجة، اختلف في سنة وفاته، ف قيل سنة ١٢٦ هـ. انظر تاريخ يحيى بن معين ٢/ ١٨١ - ١٨٢، والتاريخ الصغير ٢/ ٣٢، والجرح والتعديل ٣/ ٥٥٥، والكاشف ١/ ٣٣٦، وتقريب التهذيب ١١١ - ١١٢.

(٢) هو الإمام الحجة الثقة الثبت، أبو الحسن علي بن عبدالله بن جعفر السعدي، مولاهم. المعروف بالمديني، حافظ العصر، وأحد الأعلام في الحديث. ولد سنة ١٦١ هـ، وتوفي سنة ٢٣٤ هـ، له ترجمة في التاريخ الصغير ٢/ ٣٦٣، والمعرفة والتاريخ ١/ ٢١٠، والجرح والتعديل ٦/ ١٩٣ - ١٩٤، ١/ ٣١٩، وتاريخ بغداد ١١/ ٤٥٨، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٤٢٨، وسير أعلام النبلاء ١١/ ٤١.

(٣) ذكره الترمذي في جامعه ٣/ ١٧، عن أحمد وعلي بن المديني.

(٤) رواه عبدالله بن أحمد بن حنبل في زوائده على مسند أبيه ١/ ١٤٨ حيث لم يذكر أباه في السند بلفظ: (ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول) بدون لفظ (واستفيد). عن علي، وقد استقصى الشيخ الألباني - حفظه الله - طرق هذا الحديث في كتابه إرواء الغليل ٣/ ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ بما لا مزيد عليه فجزاه الله خيرا.

(٥) أي الإمام أحمد

(٦) هو عبدالعزيز بن جعفر غلام الخلال وكتبه فقدت.

(٧) رواه ابن ماجه ١/ ٥٧١، والدارقطني ٢/ ٩١، ٩٢، والبيهقي ٤/ ٩٥، وقد تقدم الكلام على الحديث في صحيفة ١٥٢، ٢٢١، ورواه ابن أبي شيبة ٣/ ١٥٩، موقفا على عائشة.



حارثة<sup>(١)</sup> بن محمد المدني، عن عمرة<sup>(٢)</sup>، عن عائشة، عن النبي عليه السلام، وحارثة لا يحتج بحديثه قال<sup>(٣)</sup>: ولا يؤخذ عن النبي عليه السلام في هذا حديث له إسناده صحيح يحتج بمثله، إلا أنه قد روى بإسناده عن أبي بكر<sup>(٤)</sup>، وعلي<sup>(٥)</sup>، وعثمان<sup>(٦)</sup>، وابن عمر<sup>(٧)</sup>، وعائشة<sup>(٨)</sup> - رضي الله عنهم - أنهم قالوا: لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول. وأجمع<sup>(٩)</sup> المجتهدون أنه لا

(١) هو حارثة بن محمد بن عبد الرحمن المدني يعرف باسم حارثة بن أبي الرجال ضعفه أحمد، ويحيى ابن معين، وقال: أبوزرعة وإه.

وقال البخاري منكر الحديث. انظر تاريخ يحيى بن معين ٢/ ٩٥، وتاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ٩١، ٩٧، والتاريخ الصغير ٢/ ١٠١، والضعفاء الصغير ٣٧، والضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٤٢٢، ٦١٠، والضعفاء والمتروكين للنسائي ٢٩، وتهذيب الكمال ٥/ ٣١٣ حتى ٣١٦.

(٢) هي عمرة بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة وقيل سعد بن زرارة، الأنصارية، وثقها الحفاظ. مثل: علي بن المديني وغيره، وتوفيت بعد المئة، لها ترجمة في طبقات ابن سعد ٨/ ٤٨٠، والكاشف ٣/ ٤٧٧، وتهذيب التهذيب ١٢/ ٤٣٨، والتقريب ٤٧١، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٣/ ٣٨٨.

(٣) القائل هو هبة الله الطبري وقد تقدمت ترجمته.

(٤) انظر موطأ مالك ١/ ٢٤٥، ومصنف عبد الرزاق ٤/ ٧٦، والأموال ٣٧٢، والمحلى ٦/ ١٠٧، والبيهقي ٤/ ١٠٣.

(٥) انظر مصنف عبد الرزاق ٤/ ٧٥، والأموال ٣٧٢، ومصنف ابن أبي شيبة ٣/ ١٥٨ - ١٥٩، ومسند أحمد: ١/ ١٤٨، وسنن أبي داود ٢/ ٢٣٠ وسنن الدارقطني ٢/ ٩١، والمحلى ٦/ ١٠٧، والبيهقي ٤/ ١٠٣.

(٦) انظر مصنف عبد الرزاق ٤/ ٧٧، والأموال ٣٧٢.

(٧) انظر موطأ مالك ١/ ٢٤٦، ومسند الشافعي ٩١، ومصنف عبد الرزاق ٤/ ٧٧، والأموال ٣٧٢، ومصنف ابن أبي شيبة ٣/ ١٥٩، والترمذي ٣/ ١٧، والدارقطني ٢/ ٩٢، والمحلى ٦/ ١٠٦، ١٠٧، والبيهقي ٤/ ١٠٣، ١٠٤.

(٨) انظر مصنف ابن أبي شيبة ٣/ ١٥٩، والدارقطني ٢/ ٩٢، والمحلى ٦/ ١٠٧، والبيهقي ٤/ ٩٥، ١٠٣.

(٩) انظر الإجماع لابن المنذر ص ٤٨، ومراتب الإجماع لابن حزم ص ٣٨.

زكاة في مال حتى يحول عليه الحول . وقد احتج أحمد بالحديث في رواية أبي طالب ، والمستفاد لم يحل عليه الحول .

فإن قيل<sup>(١)</sup> : حؤول الحول مرور آخر جزء منه على المال ، وقد وجد ذلك في المستفاد<sup>(٢)</sup> . ألا ترى أنه يقال : حال الحول اليوم على مالي ، ويريد به ما ذكرنا ، وإلا استحال الكلام فإن اثني عشر شهرا لا توجد في يوم .

(٣١٩/ب) قيل : لا يعرف الحول إلا اثنا عشر شهرا ، ولهذا من ولد له ولد ومضى عليه عشرة أيام من آخر الحول . لا يقول حال على ولدي الحول ، ولهذا يحسن نفيه<sup>(٣)</sup> . فيقول : لم يحل عليه الحول .

فأما قوله : حال الحول اليوم على مالي . فهو كلام محذوف معناه حال آخر الحول بدليل أنه يستحيل سواه .

فإن قيل : النبي عليه السلام ذكر الحول ، بالالف واللام . وهي للجنس ، والتعريف<sup>(٤)</sup> ، وباطل ، أن يراد بها الجنس . فإن جنس الحول لا ينتهي إلى يوم القيامة ثبت أن المراد به ، الحول المعهود وهو حول أصله<sup>(٥)</sup> .

قيل : الحول المعهود ، هذا الحول الكامل الذي هو اثنا عشر

(١) انظر هذا الاعتراض في المبسوط ١٦٥/٢ .

(٢) أي المال المستفاد وقد تقدم تعريفه .

(٣) أي يحسن نفي الحول بالنسبة للولد .

(٤) مثال : المعرف بأل ، والمراد بها الجنس ، مثل قوله تعالى : ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى . .﴾ سورة الحجرات آية : ١٣ . ومثال المراد بها التعريف . قوله تعالى : ﴿ففعقروا الناقة وعتوا عن أمر ربهم﴾ سورة الأعراف آية : ٧٧ . فآل ، في الآية الأولى : تشمل الناس جميعا ، أي جنس الناس ، والآية الثانية للتعريف فلا تشمل كل ناقة بل هي خاصة بناقة نبي الله صالح ، على نبينا وعليه السلام .

(٥) انظر المبسوط ١٦٤/٢ - ١٦٥ حيث يوجد هذا الاعتراض ، وفتح القدير ١٩٦/٢ .

شهر<sup>(١)</sup>. قال تعالى: ﴿متاعا إلى الحول غير إخراج﴾<sup>(٢)</sup> وأراد به الحول المعهود وهو السنة. . وقال لييد<sup>(٣)</sup>:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر<sup>(٤)</sup>  
فأما حول الأصل. فلم يتقدم له ذكر فيرجع التعريف إليه. وعلى أنه إن أراد حول الأصل، فحول الأصل اثنا عشر شهرا، فيجب أن يحول على المال المستفاد اثنا عشر شهرا. حتى تحول عليه<sup>(٥)</sup>.  
فإن قيل<sup>(٦)</sup>: أليس لو حلف لا يكلمه الحول، حمل على تمام الحول الذي هو فيه.

---

(١) انظر المبسوط ١٦٤ / ٢، حيث أورد هذا النص نقلا عن الشافعي في معرض رد السرخسي على الشافعي.

(٢) البقرة آية: ٢٤٠، روى ابن جرير الطبري - رحمه الله - في تفسيره ٥٨٠ / ٢ بنسده عن الضحاك (كان الرجل إذا توفي أنفق على امرأته في عامه إلى الحول ولا تزوج حتى تستكمل الحول، ورواه مرة بلفظ. . . لا تزوج حتى يمضي الحول. فقلوه: تستكمل الحول - يمضي الحول: يفهم منه الحول الكامل، الذي هو اثنا عشر شهرا.

(٣) هو الشاعر المشهور، بل من فحول الشعراء أبو عقيل لييد بن ربيعة بن عامر العامري، وهو من أصحاب المعلقات، وقد أسلم وحسن إسلامه ووفد على النبي ﷺ وترك الشعر بعد إسلامه. سألته عمر - رضي الله عنه - أن ينشده شيئا من شعره، فقال: ما كنت لأقول شعرا بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران، قيل عاش ١٤٠ سنة، وقيل ١٥٧ سنة، وقيل غير ذلك، وتوفي في خلافة معاوية، وقيل قبل ذلك. له ترجمة في الاستيعاب ٢٧٤ / ٩ حتى ٢٨٤، وأسد الغابة ٥١٤ / ٤، والإصابة ٦ / ٩ - ١٠، وطبقات ابن سعد ٣٣ / ٦، وانظر شرح المعلقات العشر للزوزني ١٥٦، والإعلام ٢٤٠ / ٥.

(٤) هذا البيت للييد كما ذكر المصنف من قصيدة مطلعها:

تمنى ابتأى أن يعيش أبوهما وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر

انظر ديوان لييد بن ربيعة ص ٧٩، دار صادر.

(٥) هكذا في المخطوطة ولعل الصواب (تجب) بدل (تحول).

(٦) هذا الاعتراض لم أجده.



قيل : لا نسلم بل يقتضى ذلك مرور حول كامل عليه ، أوماً<sup>(١)</sup> إليه في رواية أبي طالب .

فإن قيل<sup>(٢)</sup> : قد مضى عليه اثنا عشر شهرا بعضها عند البائع وعند المشتري بقيمتها .

قلنا : قد روى الترمذي عن ابن عمر<sup>(٣)</sup> (حتى يحول عليه الحول عند ربه) ولأنه لا اعتبار بما مضى عند البائع على قولكم<sup>(٤)</sup> . ألا ترى أنه لو طرأت<sup>(٥)</sup> عند البائع سخلة منذ شهر ثم اشتراها وقد بقى من حول غنمه يوم أو يومان أضافها إلى غنمه ووجب فيها الزكاة وما مضى (٣٢٠/أ) . . عليها في الملكين<sup>(٦)</sup> حول بحال .

والفقه : أنه<sup>(٧)</sup> مال استفاده بغير سبب ملكه في الأصل . فلم يضمه إلى ما عنده في الحول . أصله إذا كان من غير جنس ما عنده

---

(١) يريد الإمام أحمد - وقد قال حين سأل ابنه عبدالله ص ١٦٢ عن المال المستفاد فيه زكاة فقال :

(لاحتى يحول عليه الحول) والحول : المعرف بالألف واللام - هو الحول المعهود وهو اثنا عشر شهرا . وقال أحمد في رواية إسحاق الكوسج ١٠١ ، قال : لا يزكى شيء من الفائدة أبدا حتى يحول عليه الحول ، وقال في ص ١٠٤ : ليس في الفائدة زكاة حتى يحول عليه الحول .

(٢) هذا الاعتراض لم استطع العثور عليه .

(٣) في المخطوطة كتب هكذا (عن) والتصحيح من الترمذي حيث روى الحديث عن ابن عمر ١٧/٣ وقد تقدم قريبا .

(٤) يريد المؤلف - والله أعلم - أن المال المستفاد إذا ضم إلى ما عند المالك ثم زكى المالكان معا على تمام حول الأصل فهم لم يعتبروا المدة التي كان المال فيها عند البائع ، وإنما جعلوها من مدة المشتري حيث زكى ولم يمر عليه حول . انظر حجة الحنفية في هذه المسألة في المبسوط ١٦٤/٢ ، ١٦٥ .

(٥) في المخطوطة هكذا كتبت (طرت) بدون همزة والسياق يقتضي ذلك .

(٦) يريد بالملكين : ملك البائع قبل البيع ، ثم ملك المشتري بعد الشراء .

(٧) الضمير يعود على المال المستفاد . والفاعل في قوله (استفاده) هو المالك .

وهذا لأنه<sup>(١)</sup> إذا استفاده بسبب غير ملكه في الأصل . كان أصلا مقصودا في نفسه ولم يكن تبعا لغيره وما كان أصلا في نفسه ، كانت حقوقه متعلقة به لا بغيره . كالنصاب الأول<sup>(٢)</sup> . ويفارق الولد والربح فإنه استفيد بسبب الأصل فإنه إنما صار الولد ملكا له لوجود ملكه في الأم ، وكذلك الربح فكان تبعا له في أحكامه ولا يلزم إبداله<sup>(٣)</sup> إيللا بإبل ، أو غنما بغنم . فإنه غير مستفاد وإنما هو عوض ملكه ، ثم لو سمي مستفادا فهو بسبب ملكه في الأصل ، فلهذا بنى حوله على حول الأصل كالنماء .

فإن قيل<sup>(٤)</sup> : المستفاد من غير الجنس ، لا يضم إلى النصاب الذي عنده فلا يضم إلى حوله بخلاف المستفاد من الجنس ، فإنه يضم في النصاب فضم في الحول كالربح والنماء .

قلنا : لا نسلم أنه يضم في حكم النصاب ، وإنما أوجبنا فيه الزكاة وإن قل ؛ لأن مالكة غني بملك النصاب الأول<sup>(٥)</sup> ، ومال الغني صالح لوجوب الزكاة ولذلك قال عليه السلام : «أمرت أن آخذ من أغنيائكم فأردها في

- 
- (١) الضمير يعود على المالك ، والضمير في قوله (استفاده) يعود على المالك المستفاد .  
(٢) يريد بالنصاب الأول : من ملك نصابا ، من الأموال التي تجب فيها الزكاة ، وحال عليها الحول . فإنه يزكيه ، فإذا استفاد مالا ، فإنه حكمه يكون كحكم النصاب الأول . أي يكون نصابا مستقلا بنفسه ، وليس تابعا لغيره .  
(٣) ولا يلزم إبدال المال : كأنه يبدل غنما بغنم غيرها ، أو إيللا بإبل غيرها ، ونحو ذلك ، أن يستأنف به حولا جديدا ، كما هي الحال في المستفاد ، والسبب واضح ، فالأول وهو المبدل هو في الحقيقة أصل المال ، وإنما عوض المال صنفًا بصنف ، والثاني : أي المستفاد ليس الأول وإنما هو طارئ عليه فوجب أن يكون حكمه مستقلا .  
(٤) انظر المبسوط ١٦٤ / ٢ ، والعناية شرح الهداية بهامش فتح القدير ١٩٥ / ٢ ، والبحر الرائق ٢٣٩ / ٢ .  
(٥) أي أن الملك الأول بلغ النصاب فوجبت فيه الزكاة .

فقرائكم<sup>(١)</sup>»، و«لا صدقة إلا عن ظهر غني»<sup>(٢)</sup>. ومن صار غنيا بنصاب لا يعتبر في غنائه نصاب آخر.

فأما الحول: فاعتبر فيه لأن الشرع قال: (لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول<sup>(٣)</sup>). وبأن صار النصاب الأول حوليا لا يصير المستفاد حوليا، وهو<sup>(٤)</sup> أصل بنفسه فاعتبرنا فيه الحول ثم تبطل علة الفرع<sup>(٥)</sup> بضمن الإبل المزكاة فإنها تضم في النصاب ولا تضم في الحول<sup>(٦)</sup>. والمعنى في الأصل أنها نتاج ملكه وفائده فلهذا تبعه في الحول (٣٢٠/ب) بخلاف المستفاد فإنه لا تعلق له بالمال الأول، فلم يتبعه في الحكم. ألا ترى أن ولد أم الولد، والمكاتب، والمذبرة، يدخل في حكم أمه ويتبعها ولا يتبع غير أمه، ولا يدخل في حكمها. وكذلك ولد الهدي والأضحية، يتبع أمه، ولا يتبع غيرها.

---

(١) هذا الحديث مشهور بين العلماء، وهو حديث معاذ حين بعثه النبي ﷺ إلى اليمن، وأخرجه أحمد ٢٣٣/١، والبخاري مع الفتح ٣/٢٦١، ٣٥٧، ٣٤٧/١٣، ومسلم ٥٠/١، والدارمي ٣١٨/١، وابن ماجه ٥٦٨/١، وأبوداود ٢/٢٤٣، والترمذي ٣/١٢، والنسائي ٣/٥، وابن خزيمة ٤/٢٣، ولفظهم: (.. فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض — وبعضهم رواه بلفظ: فرض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم...).

(٢) أخرجه أحمد ٢/٢٣٠، والبخاري مع الفتح ٣/٢٩٤، ومسلم ٢/٧١٧، والدارمي ١/٣٢٧، وأبوداود ٢/٣١١، والنسائي ٥/٤٦.

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث، وقد رواه بهذا اللفظ ابن ماجه ١/٥٧١، ورواه مالك موقوفا عن ابن عمر ١/٢٤٦، ثم انظر صفحة رقم ١٥٢ و٢١٤، من هذه الرسالة تجد أقوال العلماء فيه.

(٤) أي المال المستفاد: (أصل بنفسه فاعتبر فيه الحول).

(٥) الفرع هو الربح، والأصل المال الأول الذي نتج عنه الربح، مع أن هذا القياس قياس مع الفارق؛ لأن الربح جزء من المال ونتاج عنه بخلاف المستفاد فانه مستقل عنه، أصل بنفسه.

(٦) يريد أن الإبل إذا لم تبلغ نصابا، ثم استفاد إيلا، فبلغت مع الإبل المستفادة نصابا، فإن الحول يعتبر من حين بلوغ النصاب، لا من حين ملك الإبل. وقبل ملك المستفاد. فهذا معنى قوله: (فانها تضم في النصاب ولا تضم في الحول) أي تضم لتكميل النصاب.



استدلال : ما ذهب إليه أبو حنيفة ، يفضي إلى إيجاب الزكوات في مال واحد ، في سنة واحدة ؛ لأنه قد يملك الإنسان نصاباً ، فيزكيه ثم يهبه لآخر وله نصاب ، وقد بلغ آخر حوله ، فيضمه إليه ويلزمه زكاته ، ثم يهبه لآخر كذلك ، ثم على هذا عشرة وعشرون ، فيلزم جميعهم زكاة ذلك في سنة واحدة . وهذا خلاف أصل الشريعة .

فإن قيل : يبطل بمن كان معه نصاب وعليه دين بمقدار نصاب ، فإنه يزكيه ويزكي من له <sup>(١)</sup> الدين ، فيكون زكاتان في مال واحد .

قيل : لا نسلم فإن الدين عندنا ، يمنع وجوب الزكاة <sup>(٢)</sup> فلا يجتمع زكاتان ، ثم هناك هما مالان . أحدهما عين والآخر دين . وفي مسألتنا <sup>(٣)</sup> العين واحدة ، وفيها زكوات عنده .

استدلال آخر : وهو أن وجوب الزكاة يفتقر إلى نصاب وحول ، فالحول شرع ليتكامل نماء الماء ، ويؤخذ نتاجه ، ودره ، وصوفه ، وشعره . والنصاب

---

(١) وهو الدائن وهذا غير مسلم به كما بينه المصنف رحمه الله عليه .

(٢) للحنابلة قولان : في وجوب الزكاة هل تلزم من عليه دين .

القول الأول : هو أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة في الأموال الظاهرة وهي المواشي والحبوب . أي تجب الزكاة في المواشي والحبوب مع أن المزكي عليه دين .

القول الثاني : أن الدين يمنع وجوب الزكاة في الأموال الظاهرة ، كالمواشي والحبوب والأموال الباطنة وهي الأثمان .

والرواية الثانية هي الصحيحة من المذهب .

انظر مسائل الإمام أحمد برواية إسحاق الكوسج ، صفحة رقم ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٤ ، والهداية ١ / ٦٤ ، والمغني ٢ / ٦٨٧ ، والمحرر ١ / ٢١٩ ، والمذهب للأحمد ٤٣ ، والفروع ٢ / ٣٣٢ .

وروى عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه أن الدين ليس فيه زكاة . فإذا قبضه ، زكاه لما مضى من السنين . انظر مسائل الإمام أحمد ١١٣ ، والمذهب للأحمد ٤٣ .

(٣) وهي زكاة المال المستفاد . والمال المستفاد عين كما قال المصنف . سواء كان المستفاد ظاهراً أو باطناً .

شرعه ليبلى المال حدا يحتمل المواساة . وقد وجد أحد الشيئين فوجب أن يقف وجوب الزكاة ، على وجود السبب الآخر وهو الحول .

فإن قيل : يلزم السخال<sup>(١)</sup> . وإذا بادل ماله بهال من جنسه فإنه ما وجد الحول ونهاه وتجب الزكاة .

قيل : السخال نهاء ملكه وتابعه والبدل ، عوض ملكه ونهاه ، قد تكامل بعضه<sup>(٢)</sup> من النصاب الأول ، وبعضه من بدله وبدل الشيء يسد مسده ويقوم مقامه .

فإن قيل<sup>(٣)</sup> : فيجب إذا بادل بغير الجنس أن يبنى على حول ما كان عنده<sup>(٤)</sup> .

قيل : كذا نقول<sup>(٥)</sup> وقد أوماً إليه في رواية الأثرم ( ٣٢١ / أ ) في الرجل يكون له مرة دنانير ومرة دراهم ، تنقلب في يديه ثم جاء الحول ، زكاها ما<sup>(٦)</sup> كانت ، والدراهم جنس غير الدنانير<sup>(٧)</sup> .

---

(١) يريد بقوله : قيل يلزم السخال . أي أن السخال تجب فيها الزكاة مع الأمهات . وانظر المبسوط

١٦٦ / ٢ ، ففيه معنى هذا الاعتراض .

(٢) الضمير في قوله (بعضه) يعود على الملك .

(٣) انظر هذا الاعتراض في مبادلة المال بجنسه وبغير جنسه . في المبسوط ١٦٦ / ٢ ، وهو قول زفر

من الحنفية . حيث يقول : إذا بادلها بجنسها فحكم الزكاة في البدل لا يخالف حكم

الأصل . . وإذا باعها بخلاف جنسها فحكم الزكاة في البدل يخالف حكم الزكاة في الأصل . .

انظر المبسوط ١٦٦ / ٢ ، والمشهور في مذهب الحنفية أنه إذا بادل أو باع بجنسها أو بغير

جنسها ولو قبل الحول بيوم واحد فإن الحول ينقطع ويستأنف حولا آخر .

(٤) أي يبنى على حول الأصل ولا يستأنف له حولا جديداً .

(٥) انظر المغني ٣ / ٣٤ .

(٦) قوله : (زكاها ما كانت) أي زكاها أيا كانت دراهم أو دنانير .

(٧) انظر معالم السنن للخطابي ١٥ / ٢ ، وعمدة القارئ للعيني ٢٦٠ / ٨ .

وإن سلمنا : فإن غير الجنس لا يوفق الزكاة ولا يتم به النصاب لو كان ناقصاً ولا يتم بحوله حول الأصل ، بخلاف الجنس الواحد . فإنه ملك يتم به النصاب ، وزكاته موافقة فصار كالسخال .

فإن قيل : فهذا فرقنا في قياسكم على غير الجنس .

قيل : هناك العلة أن واحدا منهما ، ملكه بغير سبب ملكه<sup>(١)</sup> في الأصل . فهو أجنبي ، سواء كان من الجنس أو من غير الجنس ، وفي مسألتنا<sup>(٢)</sup> ملكه بسبب ملكه في الأصل وهو من جنس ماله وموافقه في الزكاة ، ونصابه<sup>(٣)</sup> . فجري مجراه لقربه منه في تعليقه به . ثم فرقكم يبطل بثمن الإبل المزكاة . فإنها من جنس ما عنده ، ولا تضم . وبيان ذلك : أن يكون له خمس من الإبل ، فيخرج زكاتها شاة ، ثم يبيعها بمائة درهم ومعه مائتان فانه لا يضمها . وافق أبو حنيفة<sup>(٤)</sup> في ذلك وخالفه صاحباه<sup>(٥)</sup> في ذلك . وكلا منا معه لا معها .

فإن قيل : إنما لم نضم ثمن الإبل المزكاة ؛ لأنه يفضي إلى إيجاب زكاتين<sup>(٦)</sup> في مال واحد ، على شخص واحد ، في حول واحد وهذا لا يجوز بخلاف

---

(١) يريد به المال المستفاد هو الذي ملكه بغير سبب ملكه في الأصل .

(٢) وهي قوله : في الرجل يكون له مرة دنانير ومرة دراهم تنقلب . . . والحنفية يقولون بضم الذهب والفضة كل منهما إلى الآخر . انظر فتح القدير مع الهداية ٢/ ٢٢١ ، ٢٢٢ ، والبحر الرائق ٢/ ٢٤٧ .

(٣) أي أن الدنانير توافق الدراهم في الزكاة والنصاب والحول وبهما تقوم المتلفات .

(٤) انظر موافقة قول أبي حنيفة ومخالفة صاحبيه في المبسوط ٢/ ١٦٧ ، وبدائع الصنائع ٢/ ٨٣٥ - ٨٣٦ ، والبحر الرائق ٢/ ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٥) وهما أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن - رحمهما الله .

(٦) انظر المبسوط ٢/ ١٦٧ ، وبدائع الصنائع ٢/ ٨٣٦ ، والبحر الرائق ٢/ ٢٤٠ ، مستدلين بحديث يروى عن النبي ﷺ . وهو قوله « لا تُنَى في الصدقة » رواه أبو عبيد في غريب الحديث ١/ ٩٨ ، مرفوعاً عن عبد الله بن الحصين ، ورواه موقوفاً في الأموال ٣٤٢ ، ورواه يحيى بن معين في تاريخه ١/ ٢٣٢ ، موقوفاً على فاطمة بنت الحسين وذكره الخطابي في غريب الحديث =



مسألتنا<sup>(١)</sup>. فإنه لا يؤدي إلى ذلك .

قيل : لا يؤدي إلى ذلك . فإن المال ليس بواحد ؛ لأن الإبل غير الدراهم ، بل هما مالان . وإخراج زكاتين عن مالين مختلفين لشخص واحد في حول واحد غير مستنكر .

فإن قيل<sup>(٢)</sup> : إلا أن الدراهم بدل الإبل ، وقد أخرجنا زكاة المبدل<sup>(٣)</sup> فلا نخرج زكاة المبدل<sup>(٤)</sup> ، ألا ترى أنه إذا كان له سلعة للتجارة ، فقومها وأخرج زكاتها ، ثم باعها لا يخرج من ثمنها أيضا .

قيل : السلعة أخرج عن قيمتها ، وبيعها ، إنما هو بقيمتها أيضا فلا يخرج عن القيمة مرتين<sup>(٥)</sup> . وهنا أخرج عن العين ، وهي الإبل ، والثن درهم فيجب أن يضمها إلى دراهمه ( ٣٢١ / ب ) ثم ما ذكره ينتقض بثلاث مسائل أحدها : إذا أخرج زكاة زرعه ثم باعه فإنه يضم الثمن إلى حول ما عنده ، وهو بدل الزرع . والثانية : إذا كان عنده عبد فأخرج فطرته ثم باعه ، فإنه يضم ثمنه إلى ماله . والثالثة : إذا كان له إبل فأخرج زكاتها<sup>(٦)</sup> ، ثم علفها

---

= ٣ / ٥٤٤ ، والديلمى مرفوعا عن أنس . انظر كنز العمال ٦ / ٣٣٢ .

وعند الشافعية : إذا باع النصاب في أثناء الحول ، أو بادل بنصاب انقطع الحول ، سواء كان المبادلة من جنسه ، أو من غيره . انظر المذهب ١ / ١٩٥ ، والمجموع ٥ / ٣٠٦ .

(١) يريد بالمسألة : إذا بادل مالا بهال من جنسه . تجب الزكاة في المالين . مع أن كلا من المبدل والمبدل . قد زكاهما صاحباهما .

(٢) انظر معنى هذا الاعتراض في المبسوط ٢ / ١٦٧ .

(٣) وهي الإبل : حيث بادل الدراهم مقابل الإبل .

(٤) وهي الدراهم .

(٥) يريد مسألة إذا زكى الإبل ثم باعها فإنه يضم ثمنها إلى حول الدراهم عنده . وهذا ما اعترض عليه المصنف هنا .

(٦) أي الإبل السائمة هي التي فيها الزكاة ، ثم قال علفها ، حيث أخرجها عن السوائم ، ولا زكاة =

وباعها، فإنه يضم أثمانها. وإن أدى في هذه المسائل إلى إخراج زكاتين بسبب مال واحد في عام واحد، على شخص واحد، على أننا قد بينا أن ما ذهب<sup>(١)</sup> إليه، يؤدي إلى إيجاب زكوات في مال واحد.

واحتج الخصم<sup>(٢)</sup>: بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «واعلموا من السنة شهرا، تؤدون فيه الزكاة لأموالكم»<sup>(٣)</sup> فلو كان لكل مال حول، يعتبر على حدة. لم يكن لعلم الشهر فائدة. وبخبر عثمان — رضي الله عنه<sup>(٤)</sup> — أنه خطب في شهر رمضان فقال: «هذا شهر زكاتكم قد حضر فمن كان له مال، وعليه دين. فليحسب ماله وما عليه وليزك بقية المال» ولم يفرق بين المستفاد وغيره.

الجواب: أن الخبر عن النبي ﷺ غير ثابت<sup>(٥)</sup>، وإنما يحكي عن عثمان —

---

= في المعلوفة، إلا أن تكون معدة للتجارة، فتجب فيها الزكاة حيثئذ.

وفي المسائل الثلاث التي ذكرها المصنف أخرج الزكاة عنها وهي عين، ثم باع العين، وضم ثمنها إلى ما عنده، وجعل حول الثاني تابعا لحول الأصل. وأخرج عن الجميع. فيكون الزرع والعبد والإبل أخرجت الزكاة عنه مرتين.

(١) هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت — رحمه الله تعالى.

(٢) انظر المبسوط ١٦٤ / ٢.

(٣) هذا ليس بحديث. لكنه أثر، روى عن عثمان — رضي الله عنه — كما تبين لي فقد رواه مالك بلفظ: هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه، حتى تحصل أموالكم فتؤدون منه الزكاة ٢٥٣ / ١.

ورواه عن مالك والشافعي في المسند ٩٨، وفي الأم ٥٣ / ٢، وعن طريق الشافعي، رواه البيهقي ١٤٨ / ٤، وبنحو هذا اللفظ عن عثمان، عبدالرزاق في المصنف ٩٢ / ٤، وفي روايته انقطاع، وأبو عبيد في الأموال ٣٩٥، وابن أبي شيبة ١٩٤ / ٣ ولم يرفعه أحد ممن روه إلى النبي ﷺ، وإنما أوقفوه على عثمان، ورواه ابن زنجويه في الأموال ٩٦٩ / ٣ عن عثمان.

(٤) أي المرفوع غير ثابت، وإلا فقد ثبتت روايته إلى عثمان.

(٥) يريد بذلك الحديثين اللذين رواهما الترمذي والدارقطني، وقد مرا قريبا في صفحة رقم ٢١٢ من هذه الرسالة.

رضي الله عنه — وخبرنا<sup>(١)</sup> عن الرسول مقدم عليه .

على أنه قال : «اعلموا من السنة شهرا» . والسنة اثنا عشر شهرا ، فيجب أن يكون ذلك في مال تمضي عليه السنة . ولأن عِلْمَ الشهر وتعيين<sup>(٢)</sup> رمضان ، لا ينافي اعتبار الحول فيه لأننا وإن اختلفنا ، هل يعتبر له حول على حدة ، اتفقنا على أنه لو عجله<sup>(٣)</sup> يجوز . فإعلام الشهر كما يصلح لأداء الواجب ، يصلح لتعجيل ما ليس بواجب . فنحمله عليه . وتلخيص هذا أن نحمل الخبر على أن المراد به اعلّموا شهرا ، تيسرون فيه على السعاة أخذ الزكاة إما تعجيلا ، أو وجوبا ، بدليل أن المستفاد قد يشتمل على ما استفيد ببذل مزكي فلا تجب زكاته ، (٣٢٢/أ) إلا تعجيلا وتيسيرا على السعاة . واحتج : بأنه<sup>(٤)</sup> مستفاد<sup>(٥)</sup> من جنس ما عنده من النصاب ، لم يترك بدله فزكاه يحول ما عنده كالأرباح ، والأولاد<sup>(٦)</sup> ، قال : وهذا لأن المال إذا استفاد من الجنس فزكاته وزكاة ما عنده زكاة واحدة .

---

(١) كأن المصنف يقول : على فرض كون هذا حديثا فإنه قال «اعلموا» ، ولم يحدد شهرا بعينه .

(٢) لم يحدد أحد مما روى أثر عثمان ، رمضان أو غيره ، غير أن أبا عبيد في الأموال ٣٩٥ ذكر عن إبراهيم ، ولم يعينه ولعله النخعي قال : أراه يعني شهر رمضان . ثم قال أي أبوعبيد : وقد جاءنا في بعض الآثار — ولا أدري عمن هو — أن هذا الشهر الذي أراد هو المحرم . وذكر البيهقي أن الزهري راوي الأثر عن السائب بن يزيد الذي سمع عثمان ، لم يسأل السائب عن الشهر ولم يسمه السائب للزهري ١٤٨/٤ ، فكيف يقال انه عيّن شهرا بعينه .

(٣) أي شهر الزكاة والمراد تعجيل الزكاة . . وسيأتي حكم تعجيل الزكاة ، في مسألة مستقلة — إن شاء الله .

(٤) الضمير يعود على المال المزكى وهو المستفاد .

(٥) انظر المبسوط ١٦٤/٢ ، ١٦٥ ، وبدائع الصنائع ٨٣٤/٢ ، ٨٣٥ ، والهداية مع فتح القدير ١٩٦/٢ ، والبحر الرائق ٢٣٩/٢ .

(٦) قوله : كالأرباح والأولاد يريد بالأولاد أولاد المواشي ، وهذا هو المفهوم من كلام صاحب الهداية وشرحه .



فلو قلنا: لا يضمه احتاج إلى المحاسبة، وأن يعلم في أي يوم استفاده، ومَلَكُهُ، وفي أي يوم يتم حوله، ويستفيد مالا آخر فيكون كذلك، فيشق عليه، ويخرج، والله تعالى لم يجعل علينا في الدين من حرج، فلهذا وجب ضمه ليخرج عن الحرج<sup>(١)</sup> ويكون حول الجميع واحدا كما قلنا في الأرباح والسخال.

والجواب: أن قوله لم يترك بدله لا يصح في الأصل؛ لأن الأرباح والأولاد، لا بدل لها فإنها نماء ملكه. فإن أسقط هذا الوصف بطل القياس بضمن الإبل المزكاة. والمعنى في الأصل ما تقدم. وتقريرهم<sup>(٢)</sup> بأن في إيجاب ذلك حرجا<sup>(٣)</sup> لأجل الحساب. لا يصح فإن المستفاد لا يكون إلا بالإرث، أو الهبة. وهذا يقع على الشذوذ والنذور، فاعتبار الحول فيه لا يؤدي إلى الحرج بحال فسقط ما ذكره، ثم ليس عسر المستفاد في درجة عسر التاج<sup>(٤)</sup>. فإن التاج يكثر ويتلاحق من غير اختيار رب المال، والمستفاد أن كان بشراء فهو باختياره، وإن كان بأرث فهو نادر. ونظيره عسر المستفاد بالبدل المزكى لا يوجب ضمها في الحول؛ لأن ذلك يقل فذلك في مسألتنا. واحتج<sup>(٥)</sup>: بأنه حق لله تعالى يسقط فيه اعتبار النصاب. فسقط فيه

---

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿... وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾.

(٢) الضمير يعود على الحنفية، والمالكية في رواية لهم.

(٣) المخطوطة (حرج) من غير نصب.

(٤) والتاج يكون غالبا من نماء الماشية وغيرها، وهذا هو الذي يعسر حسابها، نظرا لكثرة توأدها وخاصة منها الغنم.

(٥) انظر المبسوط ١٦٥/٢.

اعتبار الحول . دليله خمس الفئ<sup>(١)</sup>، والغنيمة<sup>(٢)</sup>، والركاز<sup>(٣)</sup>، وهذا لأن النصاب أحد شرطي الزكاة . فإذا سقط اعتباره في هذا المال جاز، أن يسقط اعتبار الشرط الآخر، وهو الحول .

والجواب : أنه يبطل بثمن الإبل المزكاة، لا يعتبر فيها النصاب ويعتبر الحول، فإن ارتكب<sup>(٤)</sup> (٣٢٢/ب) بعضهم وقال : لا نسلم بل يعتبر في بدل الإبل المزكاة النصاب .

قلنا : فيحتمل أن نعتبر في المستفاد النصاب، ولا نص عن صاحبنا<sup>(٥)</sup> يخالف هذا . على أن النصاب يعتبر ليلغ المال حداً يحتمل المواصلة، أو ليكون الشخص غنياً، وقد وجد ذلك بالنصاب الأول فلا يحتاج إلى غناه في

---

(١) الفئ : بفتح الفاء وسكون الياء، هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد، وأصل الفئ : الرجوع . النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٨٢/٣، وزاد - أي ابن الأثير في منال الطالب ٣٩١، ٥٣٤، ٥٧٣ كالحراج والجزية .

(٢) الغنيمة : ما غنمه المسلمون من أرض العدو عن حرب تكون بينهم فهي لمن غنمها، إلا الخمس، وأصل الغنيمة والغنم في اللغة الربح والفضل، غريب الحديث لابن قتيبة ٢٢٨/١ - ٢٢٩، وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ١٨٤/٢، والنهاية ٣٨٩/٣، ثم انظر معنى الغنيمة والفئ في تفسير الطبري ١٠/١ - ٢ . وأحكام القرآن لابن العربي ٨٥٥/٢، والجامع لأحكام القرآن - تفسير القرطبي ٨/١ - ٢ .

(٣) الركاز: بكسر الراء : هو عند أهل الحجاز المال المدفون خاصة، والمعادن ليست بركاز، وفيها ما في أموال المسلمين من الزكاة، وعند أهل العراق : المعدن وما يستخرج منه، فيه الخمس لبيت المال، والمال المدفون العادي في حكمه، والعادي نسبة إلى عاد، الفائق ٢٩٦/٢، وخص ابن الأثير الركاز: بأنه كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض . النهاية ٢٥٨/٢ .

(٤) قال ابن منظور في اللسان ٤٢٨/١ . . . وكل ما عُليّ فقد ركب وارتكب . فيكون كل ما علا وارتفع يكون ارتكب . ولعل المصنف، قال هذه الكلمة إشارة، إلى أن الخصم، علا برأيه وجعله الأولى والأفضل .

(٥) هو الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله .

هذا المستفاد، بخلاف الحول، فإنه يراد لتحصيل نماء المال من السخال، والدر، والصفوف، والشعر، ولم يوجد في هذا المال، والمعنى في الأصل أنه<sup>(١)</sup> لا يعتبر فيه مال يتقدمه. ولا نصاب هو من جنسه بخلاف الزكاة. ومعنى آخر: أن هناك<sup>(٢)</sup> لا يعتبر مالا ناميا، ولهذا تجب<sup>(٣)</sup> في الحديد، والرصاص، وسائر الأموال فلم يعتبر فيه الحول، لتكامل النماء بخلاف الزكاة. فإنه يعتبر مالا ناميا فاعتبر الحول لتكامل النماء. ومعنى ثالث: أن هناك<sup>(٤)</sup> يؤخذ من الكفار لحق الكفر. فلم يعتبر فيه حول، ليخف عنهم بخلاف الزكاة. فإنها صلة للمسلمين، ومواساة. فاعتبر فيها الأرفق بهم، والأطيب لقلوبهم والله أعلم بالصواب.

مسألة (٨): لا زكاة في الأوقاص<sup>(٥)</sup>، أو مأ<sup>(٦)</sup> إليه، فقال في رواية عبدالله: في ثلاثين، تبيع، وفي أربعين، مسنة، وما بين الأربعين إلى

- 
- (١) أي الفئ والغنيمة.
- (٢) أي مال الفئ والغنيمة لا يعتبر مالا ناميا، ولهذا وجبت فيه الزكاة ولم يعتبر فيه الحول.
- (٣) أي الزكاة تجب في المعدن هذا. وقد نص الحنابلة على أن الزكاة تجب في كل معدن يخرج من الأرض من وقته. قال ابن قدامة - رحمه الله - ذكرا أنواع المعادن الواجب إخراج الزكاة فيها: قال: الحديد، والياقوت، والزبرجد، والبلور، والعقيق، والسبع، والكحل، والزاج، والزنبرخ، والمغرة، وكذلك المعادن الجارية: كالقار، والنفط، والكبريت.
- المغني ٢٤/٣، وانظر مختصر الخرقى ٣٧ والمحزر ٢٢٢/١، وكشاف القناع ٢/٢٥٩، ثم انظر مذهب المالكية والشافعية والحنفية في زكاة المعدن في التمهيد لابن عبد البر ٣/٢٣٨ - ٢٣٩، والكافي له ١/٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، والمنتقى للباجي ٢/١٠٢، ١٠٣، وانظر الأم ٢/٤٥، والرسالة ١٩٤، والمهذب ١/٢١٩، والمجموع ٦/٣١، والمبسوط ٢/٢١١، وبدائع الصنائع ٢/٩٥٥، وفتح القدير ٢/٢٣٣، ٢٣٤، والبحر الرائق ٢/٢٥٢.
- (٤) أي الفئ والغنيمة.
- (٥) الأوقاص: بفتح الهمزة، وسكون الواو. جمع وقص، بفتح الواو والقاف. قد فسر الإمام أحمد، كما في رواية حنبل: بأنه ما بين الفريضتين. وقد فسر بذلك أبو عبيد، وقد نقل المصنف عنه هذا التفسير.
- (٦) أي الإمام أحمد، لكنه نص في مسائل إسحاق الكوسج بقوله ليس في الأوقاص شيء ٩٩ المخطوطة.



الخمسين فهي الأوقاص . وليس فيها شيء ، حتى تبلغ ستين ، وقال في رواية حنبل : ما بين الفريضتين ما بين الأربعين إلى الخمسين ، ليس فيها شيء ، حتى تبلغ ستين فتكون فيه الفريضة<sup>(١)</sup> . وبه قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> ، وقال مالك<sup>(٣)</sup> في أحد روايته والشافعي<sup>(٤)</sup> في أحد قوليهِ : تبسط الزكاة على النصاب والعفو . وفائدة الخلاف عندهم : أنه إذا تلف من الوقص شيء .

(١) انظر مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبدالله ١٧٣ ، وقال : فيكون فيها تبيعان : بدلا من قوله : فيه الفريضة .

(٢) انظر مختصر الطحاوي ٤٤ ، والمبسوط ١٧٦/٢ ، ١٨٧ ، وتحفة الفقهاء ٤٤١/١ ، وبدائع الصنائع ٨٦٦-٨٦٧/٢ ، والهداية مع فتح القدير ١٨٠/٢ ، والبحر الرائق ٢٣٢/٢ ، وحاشية ابن عابدين ٢٨٠/٢ ، وهذه الرواية التي ذكرها المصنف هي الرواية المرجوحة من قولي أبي حنيفة - رحمه الله - والرواية الراجحة عنه أن ما زاد عن الأربعين من الوقص يدخل في النصاب . انظر المبسوط ١٨٧/٢ ، وتحفة الفقهاء ٤٤١/١ ، وبدائع الصنائع ٨٦٧/٢ ، وحاشية ابن عابدين ٢٨٠/٢ ، قال القدوري : ( . . . فإذا زادت على الأربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك إلى ستين عند أبي حنيفة ) . الكتاب مع شرحه للباب ١٤١/١ ، وهذه الرواية هي التي اعترض عليها أبو الخطاب لا رواية مالك والشافعي .

(٣) الذي يظهر ، أن لمالك رواية واحدة . حيث نص على ذلك فقال : ليس في الأوقاص ، من الإبل ، والبقر والغنم شيء ، وإنما الأوقاص فيما بين واحد إلى تسعة . ولا يكون في العقد وقص يريد بالعقد عشرة . . . المدونة ٣١٣/١ ، وبهذا القول ، أخذ علماء المذهب المالكي . قال ابن أبي زيد القيرواني في الرسالة . . . ولا زكاة في الأوقاص ٣٩٩/١ الرسالة بحاشية الفواكه الدواني ، وقال ابن عبد البر في التمهيد ٢٧٥/٢ . واختلف الفقهاء من هذا الباب فيما زاد على الأربعين . فذهب مالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأحمد . . . إلى أن لا شيء فيما زاد على الأربعين من البقر حتى تبلغ ستين . وانظر الكافي ٣١٣/١ ، وبداية المجتهد ٢٦١/١ ، ونص التنوخي في شرح الرسالة على أن هذا القول لا خلاف فيه ٣٣٧/١ ، ولعل كلمة - في أحد روايته - التي جاءت بعد اسم مالك مكانها بعد اسم أبي حنيفة فلعل ذلك سبق قلم .

(٤) انظر الأم ٩/٢ ، ونص الشافعي - رحمه الله - على أن الزيادة ليس فيها شيء فيكون الفرض متعلقا بالنصاب دون الوقص ، هذه رواية البيع ، أما رواية البويطي عن الشافعي فإن الفرض يتعلق بالنصاب والوقص . انظر المهذب ١٩٨/١ ، وحلية العلماء ٣٢/٣ ، والمجموع =

قبل إمكان الأداء سقط بقسطه من الزكاة<sup>(١)</sup>. وعندنا لا تتحقق هذه الفائدة .  
فإنه لو تلف جميع النصاب قبل إمكان الأداء لم يسقط من الزكاة شيء عندنا .  
ألا<sup>(٢)</sup> نقول على الاحتمال بأنه يعتبر إمكان الأداء . أو نقول يفيد ذلك في  
اليمين .

لنا : ما روى أبو عبيد بإسناده ، عن يحيى<sup>(٣)</sup> بن الحكم أن رسول الله ﷺ  
قال : «إن الأوقاص لا صدقة فيها»<sup>(٤)</sup> (أ/٣٢٣) قال أبو عبيد : الأوقاص ما  
بين الفريضتين<sup>(٥)</sup> .

ورواه هبة الله الطبري في سننه بإسناده عن ابن عباس قال لما بعث رسول

---

= ٣٣٥ / ٥ ، وصحح الشاشي في الحلية والنووي في المجموع رواية الربيع أي الوقص ليس فيه  
شيء .

- (١) انظر هذا الاعتراض في المذهب ١ / ١٩٨ ، والمجموع ٥ / ٣٣٥ .
- (٢) الكلام هنا غير مستقيم ولعل التقدير : (إلا أن نقول) .
- (٣) هو يحيى بن الحكم بن أبي العاص بن أمية الأموي القرشي أخو مروان ، وابن عم أمير المؤمنين  
عثمان - رضي الله عنه ، لم أعثر له على سنة وفاة ، ويقال أنه غزا الروم سنة ٧٨ هـ . له ذكر في  
تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١ / ٢٣٦ ، وذكر قصته مع أهل الكوفة ، انظر تعجيل المنفعة  
٢٩١ ، ولم أجد له في كتب الرجال ذكر سوى في التعجيل ، ونسب قريش للمصعب بن  
عبدالله ١٥٩ ، والتبيين في نسب القرشيين ١٥٦ .
- (٤) أخرجه بهذا السند ، أبو عبيد في الأموال ٣٥٠ ، عن يحيى وهو مرسل . وبنحوه رواه عن يحيى  
ابن معاذ . أحمد في المسند ٥ / ٢٤٠ ، وابن زنجويه في الأموال ٢ / ٨٤١ ، والطبراني في المعجم  
الكبير ٢٠ / ١٧٠ - ١٧١ ، وانظر إرواء الغليل ٣ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ، واختلف في سماع يحيى بن  
معاذ . ورجح الحافظ ابن حجر عدم سماع يحيى من معاذ . كما صرح بذلك في تعجيل المنفعة  
٢٩١ .
- وللحديث شواهد عن معاذ عند عبد الرزاق ٤ / ٢٣ ، وأبي عبيد في الأموال ٣٤٩ ، وفي غريب  
الحديث ٤ / ١٤١ - ١٤٢ ، وابن أبي شيبة في المصنف ٣ / ١٢٩ ، وأحمد في المسند ٥ / ٣٠ ،  
٢٣١ ، ٢٤٨ وحيد بن زنجويه في الأموال ٢ / ٨٤٢ ، والدارقطني ٢ / ٩٤ .
- (٥) انظر الأموال ٣٥٠ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ٤ / ١٤٢ ، والأموال لابن زنجويه ٢ / ٨٤٣ .



الله ﷺ معاذاً إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً ومن كل أربعين مسنة ، فقالوا الأوقاص ، فقال ما أمرني فيها بشيء وسأسأل رسول الله ﷺ لو قدمت عليه ، فلما قدم سأله عن الأوقاص ، فقال ﷺ : « ليس فيها شيء »<sup>(١)</sup> .

فان قيل : المراد بذلك ليس فيها شيء مستأنف .

قلنا : النفي عام فلا فيها مستأنف ولا مستدام ، وذكر أبو عبيد بإسناده قال : كان في كتاب رسول الله ﷺ إلى عمرو بن حزم<sup>(٢)</sup> : « فإذا بلغت الإبل عشرين ومائة فليس فيما زاد فيما دون العشر شيء . فإذا بلغت ثلاثين ومائة ففيها بنتا لبون وحقه »<sup>(٣)</sup> . فنفي أن يكون في الزيادة شيء . وإلى هذا ذهب

---

(١) رواه البزار ٤٢٢ / ١ ، وبنحوه رواه أبو عبيد في الأموال ٣٥٠ وابن أبي شيبة في المصنف ١٢٩ / ٣ ، والدارقطني ٩٤ / ٢ ، والبيهقي ٩٨ / ٤ - ٩٩ ، وابن عبد البر في التمهيد ٢٧٤ / ٢ بعضهم عن معاذ ، وبعضهم عن غيره ، وفي رواية بعضهم من هو متكلم فيه . انظر مجمع الزوائد ٧٣ / ٣ .

والأرجح : أن معاذاً - رضي الله عنه - لما قدم المدينة ، كان الرسول ﷺ قد توفي . فكيف يكون قد سأله عن الأوقاص ، وقد صرح مالك - رحمه الله - بأن معاذاً ، قدم بعد وفاة النبي ﷺ . انظر الموطأ : ٢٥٩ / ١ ، وعنه الشافعي في الأم ٩ / ٢ ، وابن عبد البر في التمهيد ٢٧٣ / ٢ .

(٢) هو أبو الضحاك عمرو بن حزم بن زيد بن لؤذان الخزرجي النجاري الأنصاري ، وأول مشاهده مع النبي ﷺ الخندق استعمله النبي ﷺ على أهل نجران ، وهو ابن سبع عشرة سنة ، وذلك سنة عشر من الهجرة وكتب له كتاباً في الديات والسنن والصدقات والفرائض ، وهذا الحديث مشهور . توفي بعد الخمسين في خلافة معاوية ، وفي تحديد سنة وفاته خلاف : له ترجمة في الاستيعاب مع الإصابة ٢٩٩ / ٨ ، وأسد الغابة ٢١٤ / ٤ ، والإصابة مع الاستيعاب ٩٩ / ٧ . وانظر طبقات خليفة ٨٩ .

(٣) انظر الأموال ٣٢٨ ، حيث أخرج هذا الحديث وهو حديث طويل عن عمرو بن حزم ، وص ٣٣٢ ، عن غير عمرو بن حزم .



مالك<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup> في إحدى الروايتين لهما، وأنه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ثلاثين ومائة. وذكر<sup>(٣)</sup> في قصة الغنم فإذا زادت الغنم على ثلاثمائة، فليس فيها دون ثلاثمائة<sup>(٤)</sup> شيء وإن بلغت تسعا وتسعين حتى تبلغ مائة ثانية<sup>(٥)(٦)</sup>.

وروى إسماعيل<sup>(٧)</sup> بن إسحاق في كتاب الأموال: وذكره أصحاب أبي حنيفة: قال في خمس من الإبل شاة وليس في الزيادة شيء حتى تبلغ عشرا<sup>(٨)</sup>. وفي أربعين من الغنم شاة وليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة<sup>(٩)</sup> إحدى وعشرين، وهذا عام في نفي كل واجب مبتدأ أو مستدام.

- 
- (١) انظر المدونة الكبرى ٣٠٧/١، والكافي ٣١٠/١ لابن عبد البر والمتقى ١٢٩/٢.
- (٢) انظر الهداية ٦٥/١، والكافي ٢٨٨/١، والمحزر ٢١٤/١، والفروع ٣٦٢-٣٦٣.
- (٣) أي أبو عبيد القاسم بن سلام - رحمه الله.
- (٤) الذي في الأموال: (فليس فيما دون المائة) وليس ثلاثمائة.
- (٥) الذي في الأموال: (حتى تكون مائة تامة) وليس حتى تبلغ مائة ثانية.
- (٦) أخرجه أبو عبيد في الأموال ٣٥٢.
- (٧) هو أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد الأزدي. وحامد بن زيد المحدث المشهور جد أبيه، وإسماعيل من علماء المذهب المالكي البارزين، ولد سنة ١٩٩ هـ، وتوفي سنة ٢٨٢ هـ، له ترجمة في تاريخ بغداد ٢٨٤/٦، وطبقات الفقهاء ١٦٤، وتذكرة الحفاظ ٦٢٥/٢، وسير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٣، والديباج المذهب لابن فرحون ٢٨٢/١، وطبقات الحفاظ ٢٧٥، والأعلام ٣١٠/١، وذكر أن له مصنفًا باسم الأموال، ذكر ذلك ابن فرحون في الديباج ٢٨٩/٢، والأعلام.
- (٨) أخرج قريبا من هذا الحديث ابن ماجه. ونصه: «ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة ولا في الأربع شيء، فإذا بلغت خمسا ففيها شاة إلى أن تبلغ تسعا فإذا بلغت عشرا ففيها شاتان» ٥٧٤/١. والحديث فيه من هو ثقة يخطئ. وانظر المبسوط ١٨٦/٢ حيث استدل به أبو حنيفة وأبو يوسف. والحديث مشهور في السنن والمسند ما عدا قوله: «وليس في الزيادة شيء حتى تبلغ» وهي الشاهد هنا.
- (٩) سقطت الواو من المخطوطة والزيادة من كتب الحديث والسنن والمسند.

فإن قيل<sup>(١)</sup>: يعارض ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «في أربعة وعشرين فيما دونها الغنم في كل خمس شاة. فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض»<sup>(٢)</sup> فأضاف الزكاة إلى النصاب والعفو. قلنا: في أربع وعشرين فيما دونها<sup>(٣)</sup> الغنم لا تؤخذ زكاتها من جنسها<sup>(٤)</sup> (٣٢٣/ب)، وإنما تؤخذ الغنم، ثم بين المقال فقال: في كل خمس شاة وعندكم تجب الشاة في تسع، ثم إذا مات أربع وبقي خمس تجب عندكم خمسة أتساع الشاة<sup>(٥)</sup>، والنبي عليه السلام أوجب في كل خمس شاة. فالخبر حجتنا، وقوله: «فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين»، يحتمل أن يكون معناه فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض ولا شيء فيها إلى خمس وثلاثين، ويحتمل ما قالوه فيقف أو نحمله على ما ذكر<sup>(٦)</sup> بدليل إخبارنا<sup>(٧)</sup>.

والفقه: أنه<sup>(٨)</sup> مال ناقص عن نصاب يترقب بتمامه فرض مبتدأ. فلم

(١) انظر بدائع الصنائع ٢/٨٦٣.

(٢) رواه الدارقطني ٢/١١٣، وقريبا منه مالك في الموطأ ١/٧ والشافعي في المسند ٨٨/٨٩، وأحمد ١/١١، وفي رواية أحمد قال: فيما دون خمس وعشرين من الإبل، والبخاري مع الفتح ٣/٣١٧، والنسائي ٦/١٣، ١٩، ولفظه مثل لفظ أحمد وأبوداود ١٢٥، وابن خزيمة ١٤/٤.

(٣) في المخطوطة كتبت: «فيما دون الغنم» باسقاط الضمير وإضافة دون الغنم، والتصحيح من كتب الحديث.

(٤) أي أن زكاة الإبل في أربع وعشرين فما دون تكون من غير جنسها الغنم.

(٥) انظر المبسوط ٢/١٧٥-١٧٦، وبدائع الصنائع ٢/٨٥٥، فتح القدير ٢/١٧٢-١٧٣.

(٦) أي على قولنا، وهو أن الواجب في الفرض، وأن الوقص عفو.

(٧) وهي الأدلة التي استدلل بها المؤلف وأخرجها أبو عبيد والدارقطني والبيهقي وغيرهم.

(٨) الضمير يعود على الوقص وقوله: «مال ناقص عن نصاب» يوهم أنه إذا بلغ الوقص نصابا، استقل بنفسه، وانفرد عن أصله وليس الأمر كذلك، ولو قال أنه مال ناقص عن بلوغ النصاب الذي يليه. لكان أبين للمراد. وقوله يترقب: يحتمل الوجهين أي إذا تم جاز أن يكون منفردا وتبعاً.

يتعلق به الوجوب أصله الأربع من الإبل والثلاثون من الغنم<sup>(١)</sup> وهذا صحيح فإن ما نقص عن النصاب لا يحتمل المواساة، ويتتظر به أن يصير محتملا، فيجب فرض مبتدأ، فلو أوجبنا فيه<sup>(٢)</sup> لم يخل أن نوجب فرضا مبتدأ فلا يحمل<sup>(٣)</sup>، وما قاله أحمد أو نوجب ما وجب في الأصل مما يتعلق بالنصاب لا ينتقل<sup>(٤)</sup> فيتقسط على ما سواه حتى ينقص بنقصانه كسائر التوابع من الضحايا والهدايا.

ولأن ذلك يفضي إلى إيجاب شاة في شاة، وشاة في بعير<sup>(٥)</sup>، وهذا لا يجوز وبيان ذلك أنه إذا وجب في مائة وعشرين من الغنم شاة، فإذا زادت واحدة، وجبت شاتان، فما وجبت الشاة الثانية. إلا في الشاة الزائدة، وكذلك في البعير العاشر، ولا يجوز إيجاب زكاتين في مال واحد.

فإن قيل<sup>(٦)</sup>: نحن نوجب فيما دون النصاب<sup>(٧)</sup> فرض النصاب تبعا، فإذا كمل النصاب، انقطع حكم التبعية وصار نصابا بنفسه، كالطفل يكون تبعا

(١) قاس الوقص - وهو ما بين الفرضين - على الذي لم يبلغ نصابا أصلا. كالأربع من الإبل والثلاثين من الغنم، بجامع أن كلا منهما لا يحتمل المواساة والحكم المشترك بينهما عدم وجوب الزكاة.

(٢) أي الوقص.

(٣) فلا يحمل الوقص فرضا لم يحمله الشرع.

(٤) أي أن الحكم يتعلق بالفرض ولا ينتقل إلى الوقص. فلا يتقسط الواجب على الفرض والوقص معا. فينقص بنقصانه، خلافا للهدايا والضحايا، فكلما زاد الثمن زاد الأجر.

(٥) لأن الزكاة تجري عندهم في الفرض والعفو أي الوقص. انظر المبسوط ١٧٥/٢ - ١٧٦، وفتح القدير ١٧٢/٢ - ١٧٣.

(٦) انظر المبسوط ١٧٦/٢، وبدائع الصنائع ٨٥٦/٢.

(٧) وهو الوقص، أي يكون حكم الوقص، حكم الفرض، فإذا بلغ الوقص النصاب، استقل بنفسه وهكذا.



لوالديه في الإسلام<sup>(١)</sup>، فإذا بلغ صار مسلماً لنفسه .

قيل : هذا غلط فإنه<sup>(٢)</sup> لو كان تبعاً . لم ينقص الفرض بتلفه كسائر الأتباع ، وقياسه على الإسلام ، جمع من غير علة ، ثم من صار مسلماً تبعاً . لا يحصل له إسلام مبتدأ بنفسه أبداً ، بل ذلك الإسلام ، هو واحد لم يتجدد بحال بل حكمه مستدام (٣٢٤/أ) فسقط عذرهم .

فإن قيل : المعنى في الأصل أنه لم يتقدمه<sup>(٣)</sup> نصاب ينبني عليه ، بخلاف مسألتنا .

قلنا : قد تكلمنا<sup>(٤)</sup> عليه ثم يبطل بالربح في مال التجارة له أصل ينبني عليه وهو رأس المال ثم الوضيعة<sup>(٥)</sup> تتعلق به ولا تتعلق برأس المال فتقصه كذلك هاهنا<sup>(٦)</sup> .

---

(١) هذا صحيح ، ولكن المولود يولد في الأصل مسلماً . بدليل قوله ﷺ : « ما من مولود ، إلا يولد على الفطرة . فأبواه يهودانه وينصرانه . » رواه البخاري مع الفتح ١١ / ٤٩٣ ، ومسلم ٤ / ٢٠٤٧ ، ورواه مالك في الموطأ ١ / ٢٤١ ، وأبو داود ٥ / ٨٦ ، بلفظ : « كل مولود يولد على الفطرة » .

فهذا الحديث ، يفهم منه أن الأصل ، في المولود الفطرة ، وهي دين الحق . وأن التغيير يحدث بعد ذلك . إذا بلغ فيكون دينه - أي المولود - تبعاً لوالديه . والأصل هو الإسلام ، وليس الأصل أن يكون تبعاً لوالديه ؛ لأن نص الحديث قال : « فأبواه يهودانه أو ينصرانه » أي أن التهويد والتنصير ، يحدث بعد ذلك ، والله أعلم .

(٢) الضمير يعود على الوقص .

(٣) أي لم يتقدم النصاب ، نصاب ينبني عليه . مثل الأربع من الإبل ، والعشرين من البقر ، والثلاثين من الغنم . بخلاف مسألتنا : أي الأوقاص ، فقد تقدمها نصاب .

(٤) انظر صفحة رقم ٢٤٠ من هذا البحث .

(٥) الوضيعة : هي الخسارة .

(٦) وكذلك هاهنا الوضيعة تتعلق بالوقص ولا تتعلق بالنصاب .

قياس آخر: الوقص زيادة على النصاب ، فلم ينتقل إليها<sup>(١)</sup> حكم النصاب ، كالزيادة المستفادة .

فإن قيل : المعنى في المستفاد أنه لم يساو النصاب في حوله فلهذا لم يتعلق به الوجوب . وفي مسألتنا<sup>(٢)</sup> قد ساواه في حوله فتعلق به الوجوب .

قيل : تبطل علة الأصل<sup>(٣)</sup> بالأرباح والنتاج ، ما ساوت الأصل في حوله ويتعلق بها الوجوب . وعلة الفرع<sup>(٤)</sup> تبطل به إذا تم نصاب ثاني . فإنه قد ساواه في الحول ولا ينتقل إليه حكم النصاب الأول .  
وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم<sup>(٥)</sup> .

(٣٢٥/أ) <sup>(٦)</sup> بسم الله الرحمن الرحيم . . استدلال : الزكاة تتعلق بحول ونصاب ، ثم الزيادة على الحول شهرين وثلاثة . لا ينتقل إليها حكم الحول ، حتى نقول الزكاة وجبت بجميع المدة كذلك النصاب ، والزيادة عليه لا ينتقل فرضه<sup>(٧)</sup> إليها .

فإن قيل : زيادة الحول طرأت بعد الوجوب ، فلم تؤثر في الوجوب وزيادة النصاب موجودة معه من أول الحول إلى آخره ، فتعلق بها حكمه وساوته في الوجوب .

---

(١) الضمير يعود على الزيادة وهي الوقص .

(٢) وهي مسألة زكاة الأوقاص .

(٣) يريد بالأصل : الزيادة المستفادة حيث قاس عليها في قوله «كالزيادة المستفادة» .

(٤) يريد بالفرع الزيادة على النصاب .

(٥) هذا هو نهاية الجزء السابع عشر من تقسيم المخطوطة .

(٦) من هنا بداية الجزء الثامن عشر من تقسيم المخطوطة .

(٧) أي : لا ينتقل فرض النصاب إلى الزيادة .

قلنا : لا فرق بينهما ، فإن الزيادة<sup>(١)</sup> هناك بعد كمال الحول والزيادة هاهنا بعد كمال النصاب . ثم تبطل علة<sup>(٢)</sup> الأصل بالأرباح . فإنها طرأت بعد انعقاد الحول على الأصل ودخلت<sup>(٣)</sup> في عقده ، وعلة الفرع تبطل بالنصاب الثاني ، وجد مع الأول من أول الحول إلى آخره ، ولا يدخل في حكمه ، بل يجب فيه فرض مبتدأ ، وكذلك إذا كان له مال من غير الجنس<sup>(٤)</sup> .

استدلال آخر : العفو لا يثبت إلا بعد كمال النصاب كالربح في التجارات ، لا يثبت إلا بعد كمال رأس المال ثم الهالك في المضاربة يكون من الربح<sup>(٥)</sup> ، ولا يؤثر في رأس المال ، يجب أن يكون الهالك من العفو لا يؤثر في نقصان الزكاة ، وعندكم<sup>(٦)</sup> إذا هلك من المال شيء نقص من الشاة في الزكاة .

فإن قيل<sup>(٧)</sup> : إنما كان كذلك وأن الهالك من الربح لأنها<sup>(٨)</sup> دخلا على أن لا ربح للعامل حتى يكمل رأس المال بخلاف مسألتنا<sup>(٩)</sup> فإن الواجب إذا وجب في خمس ففي تسع أولى أن تجب .

(١) الزيادة الأولى يريد بها الزيادة على الحول . والزيادة الثانية يريد بها الزيادة على النصاب وهي الوقص .

(٢) يريد بعلة الأصل : الزيادة المستفادة .

(٣) فاعل (دخلت) الأرباح : أي دخلت الأرباح في عقد الأصل .

(٤) أي من غير جنس المال الأول ، كأن يكون عنده إبل ولها حول معلوم . ثم ملك غنما مثلاً فإن حول الغنم ، يكون مستقلاً ، عن حول الإبل .

(٥) وقد نص الخرقي على أن الربح ، لا يكون إلا بعد استيفاء رأس المال فقال : «وليس للمضارب ربح ، حتى يستوفي رأس المال» المختصر ٦٠ ، وإلى مثل هذا أشار أبو الخطاب في الهداية ١٧٦/١ ، والمغني ٥٧/٥ .

(٦) أي عند الحنفية والرواية المرجوحة عند الشافعية . انظر المبسوط ١٧٥/٢ - ١٧٦ ، وبدائع الصنائع ٨٥٥/٢ - ٨٥٦ ، وانظر المذهب ١٩٨/١ ، والمجموع ٣٣٥/٥ .

(٧) انظر هذا الاعتراض في المبسوط ١٧٦/٢ .

(٨) الضمير يعود على ما هو مفهوم من سياق الكلام وهما رب المال والعامل .

(٩) وهي مسألة الأوقاص وأنها داخلة في النصاب .



قلنا : فأنتم لا تقولون بهذا فإن عندكم تجب شاة في خمس وفي ست تجب ستة أتساع<sup>(١)</sup> شاة ، فما قلتم بالأولى ، فسقط ما ذكرتم . ثم يبطل هذا ، بمن وصى لفلان بما زاد على ألف من ماله فإن التالف يكون فيه زاد على ألف . في حق الموصي له ، وإن كان ما دخل مع الورثة ( ٣٢٥ / ب ) على أن يسلم له<sup>(٢)</sup> كمال الألف .

ومعتمد المسألة أن من ملك تسعا من الإبل ، فمات منها أربع ، بعد تمام الحول ، وقبل إمكان الأداء ، لم يخل قولكم من أمرين ، إما أن تقولوا يسقط أربعة اتساع الشاة ، فيكون ذلك مخالفة<sup>(٣)</sup> للنص فانه عليه السلام قال : « في خمس ذود من الإبل شاة<sup>(٤)</sup> » وقد ملك الخمس في جميع الحول سائمة ، وتلف الأربع بعد ذلك ، لا يزيد على عدمها في جميع الحول من أصلها ، وذلك لا يؤثر في تنقيص<sup>(٥)</sup> الشاة ، فأولى أن لا يؤثر تلف الأربع بعد ، جريانها في جميع الحول .

---

(١) يجب ستة أتساع الشاة عندهم : إذا كانت تسعا فهلك منها ثلاث ؛ لأن الواجب عندهم يجري في النصاب والعفو معا . انظر المبسوط ١٧٦ / ٢ ، وبدائع الصنائع ٨٥٥ / ٢ .

(٢) الضمير يعود على الموصى - بكسر الصاد - أي يسلم للموصي الألف وما زاد على ألف فيكون للموصي له بفتح الصاد .

(٣) وعلى هذا يكون في خمس من الإبل خمسة أتساع الشاة . ومن هنا تأتي مخالفة النص .

(٤) رواه أحمد ١١ / ١ ، وأبوداود ٢ / ٢١٨ ، والنسائي ١٣ / ٥ ، ١٩ ، والحاكم ١ / ٣٩٢ ، والبيهقي ٨٨ / ٤ ، ٨٦ ، ٩٤ ، بعضهم قال : في كل خمس ذود شاة وبعضهم بدون « كل » وأما قوله : « من الإبل » فقد تقدمت هذه اللفظة أول الحديث وهذا الحديث مشهور رواه الشيخان وغيرهما وإن اختلفت ألفاظهم .

(٥) أي في تنقيص الشاة الواجبة في خمس من الإبل ؛ لأن الشاة تجب في خمس ويجب في العشر شاتان ، والأربع الزائدة على الخمس لا تأثير لها في زيادة أو نقصان النصاب .

وأما إن قلتم يلزمه كمال الشاة فقد وافقتم في المسألة ورجع اعتقاد بسط  
الوجوب إلى لفظ لا حاصل له فإنه لو انبسط الوجوب لسقط بفواته جر<sup>(١)</sup>  
كما يسقط بفوات بعض النصاب .

فإن قيل : من أصحابنا<sup>(٢)</sup> من قال لا يسقط شيء من الشاة ؛ لأن إمكان  
الأداة شرط في الوجوب ، فما يتلف قبل إمكان الأداء كأنه تلف قبل الحول ،  
فلا يؤثر في الشاة .

قلنا : فهذا يحيل مسألة الخلاف ؛ لأنه لا وجوب عندكم<sup>(٣)</sup> في الخمس  
فيسقط على ما زاد ، وإنما الوجوب بعد الإمكان فيتعذر محل الخلاف .

فإن قيل<sup>(٤)</sup> : بعض أصحابنا من قال إنا نكمل الشاة بطريق آخر ، وهو أن  
نجعل الوقص وقاية للنصاب ، كما نجعل الربح في القراض وقاية لرأس<sup>(٥)</sup>  
المال .

- 
- (١) الكلمة لم استطع قراءتها ورسمها هكذا . جر ولعلها جزء وسقطت الهمزة .
- (٢) هذا القول لأبي حنيفة ، وأبي يوسف - رحمهما الله - وقد نسب ذلك لهما السرخسي في المبسوط ١٧٦/٢ فقال : . . . يجعل المالك من الوقص ، دون النصاب حتى لا يسقط شيء من الزكاة ، إذا لم ينقص من النصاب . . وانظر بدائع الصنائع ٨٥٥/٢ .
- (٣) المصنف يخاطب الحنفية وهذا القول لمحمد ، وزفر ومن تبعهما من الحنفية . انظر المبسوط ١٧٦/٢ ؛ لأن الوجوب عندهم من الخمس إلى التسع ويقولون إن الخبر جاء بوجوب الزكاة من الخمس إلى التسع . فيكون في الكل أي في الفرض والوقص ، ومال السرخسي إلى هذا القول . حيث يقول : والمعنى يشهد له مستدلين بقوله ﷺ : « في خمس من الإبل السائمة شاة إلى تسع » أخرجه ابن أبي شيبة بدون كلمة « السائمة » ١٢٢/٣ ، عن علي ، وأخرجه البيهقي عن ابن عمر بلفظ : « ليس فيما دون خمس من الإبل شيء فإذا بلغت خمسا ففيها شاة إلى التسع » ٨٧/٤ قرأه نافع من كتاب عمر ولم يروه عنه .
- (٤) انظر هذا القول للحنفية في المبسوط ١٧٦/٢ ، وبدائع الصنائع ٨٥٥/٢ .
- (٥) في المخطوطة كتب « وقاية للرأس المال » بالتعريف مع الإضافة .

قلنا: فهذا رجوع إلى أن الشاة لا تنقص مع بقاء الخمس كما هو مذهبنا<sup>(١)</sup>. وإنما قولكم قد انبسط الوجوب على الوقص عبارة لا مقصود وراءها فنسألكم في هذا القول، حيث وافقتم في الغرض المقصود وهذان القولان فرارا من نص المسألة. والمحققون منهم<sup>(٢)</sup> يسلمون أنه يسقط من الواجب بقدر التالف، ويحملون قوله عليه السلام: «في خمس ذود شاة»<sup>(٣)</sup> عليه إذا لم توجد إلا خمس.

فأما إذا وجدت تسع وتلف بعضها فلا<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل<sup>(٥)</sup>: (٣٢٦/أ) إنما أوجب الشرع الزكاة في الخمس؛ لأنه رأى مالها غنيا ولم يوجب فيها دونها لأنه لم يعده غنيا وإذا أوجب فيها؛ لأنه رآها<sup>(٦)</sup> في حكم الغني فما زاد عليها أولى في كونها غني فتعلق الوجوب بها وهذا معنى مناسب جلي، وهذا كما أن الشرع لما علق القطع في السرقة على ربع<sup>(٧)</sup> دينار، ورآه جناية توجب ذلك علقه على ما زاد كل ذلك بطريق

(١) تقدم ذلك في صفحة ٢٣٥.

(٢) أي من الحنفية — فلابي حنيفة وأبي يوسف قول ولمحمد بن الحسن وزفر قول. انظر المبسوط ١٧٦/٢، وبدائع الصنائع ٨٥٥/٢.

(٣) تقدم تخريجه مرارا. ومر قريبا في صفحة رقم ٢٤٥.

(٤) قلنا إذا وجدت تسع وتلف بعضها فلا يحملونه أي الحديث المتقدم عليه.

(٥) انظر المبسوط ١٥٢/٢، وأيضا ١٣٧/٩، ٧٣/٢٦.

(٦) الضمائر الثلاثة تعود على الخمس من الإبل في قوله: «فيها». رآها وقوله: «لأنه» الضمير يعود على الشرع.

(٧) اختلف فقهاء المذاهب الأربعة في المقدار الذي تقطع به اليد. فذهب الحنفية إلى أن اليد تقطع في عشرة دراهم، وما كان أقل من ذلك فلا تقطع. انظر المبسوط ١٣٧/٩، وبدائع الصنائع ٤٢٥١/٩، والهداية مع فتح القدير ٣٥٥/٥، وذهب مالك وأصحابه إلى أن اليد تقطع في ثلاثة دراهم. انظر الموطأ ٨٣١/٢، والمدونة الكبرى ٢٦٥/٦، والكافي المالكي ١٠٨٠/٢، والمتقى ١٥٦/٧، وحاشية الخرشبي ٩١/٨، وذهب الشافعي وأصحابه أن =



الأولى . في الجنائية على حق الغير المعصوم، وكذلك لما علق الخمس من الإبل على الموضحة<sup>(١)</sup>.

وإن قلت : علق ذلك عليها<sup>(٢)</sup> إذا عمت جميع الرأس بطريق الأولى . وكذلك غرم الشهود<sup>(٣)</sup> إذا رجعوا، لما علق على الاثنين علق على الشهود . إذا كانوا جماعة ، ويرجع تحقيق هذا إلى أن المعنى المناسب يقتضي إضافة الوجوب إلى الكل ويكون تقدير الشرع بالخمس مانعا من تعلق

---

= القطع في ربع دينار أو ما قيمته كذلك انظر مسند الشافعي ٣٣٤ ، والمهذب ٣٥٥ / ٢ ، وكفاية الأخيار ١٨٨ / ٢ ، ومغني المحتاج ١٨٥ / ٤ ، ونهاية المحتاج ٤٣٩ / ٧ . وذهب الحنابلة إلى أن المقدار الذي تقطع اليد به هو ثلاثة دراهم فضة أو ربع دينار ذهب . انظر مختصر الخرقى ١١٥ ، والهداية ١٠٣ / ٢ ، والمغني ٢٤٢ / ٨ ، والمحزر ١٥٧ / ٢ والمبدع ١٢٠ / ٩ .

(١) الموضحة : فسرنا الخطاب في غريب الحديث ٣٧٠ / ٢ ، بقوله هي التي تبدي وضوح العظم . ويمعناه قال الزخشي في الفائق ٦٦ / ٤ ، وابن الأثير في منال الطالب شرح طوال الغرائب ٣٨٥ .

وفي الموضحة خمسة من الإبل . . وقد جاء عن النبي ﷺ وفي الموضحة خمس من الإبل من حديث عمرو بن حزم الذي أخرجه مالك في الموطأ ٨٤٩ / ٢ ، وأحمد ٣١٧ / ٢ ، عن عبد الله ابن عمرو ، والدارمي ١١٦ / ٢ ، وابن ماجه ٨٨٦ / ٢ ، عن عبد الله بن عمرو ، وأبوداود ٦٩٥ / ٤ عنه والترمذي ١٣ / ٤ ، والنسائي ٥١ / ٨ ، عن عبد الله بن عمرو وص ٥٢ عن عمرو ابن حزم ، وبعضهم رواه بلفظ : «وفي المواضع خمس» .

(٢) الضمير يعود على الموضحة .

(٣) لم بين الخصم هنا ، بما غُرمَ الشهود ، وما إذا رجعوا؟ . والذي يتبين أن الشهود شهدوا على شخص ، بأنه سرق فقطعت يده ، ثم رجع الشهود ، عن شهادتهم . وقالوا لم يسرق هذا ، وإنما سرق غيره ، فإن الشرع يغرمهم دية اليد . انظر المبسوط ١٦٩ / ٩ ، وانظر الكافي لابن عبد البر ٩١٨ / ٢ ، وانظر المهذب ٤٣٥ / ٢ ، وانظر مختصر الخرقى ١٣٨ ، والمغني ٢٤٧ / ٩ . ويقاس عليه كل ما رجع عنه الشهود فيه اتلاف فيلزم الشهود قيمة ما أتلف .

الوجوب بما دونها<sup>(١)</sup>، لا بما فوقها.

قلنا: بل نصه على أن في خمس من الإبل شاة تقديرا للواجب بالواحدة وللموجب<sup>(٢)</sup> فيه بالخمس، ثم الواجب ينتفى عنه ما دون الثلاثة وما فوقها، حتى لو أخرج شاتين لم يقع الفرض إلا أحدهما. فكذاك الموجب ينتفى عنه تعلق الوجوب عما دونه وما فوقه.

فأما السرقة: فحجبتنا<sup>(٣)</sup>: لأنه لا يتغير الواجب، بتغير الموجب ونقصانه فإنه لو سرق ديناراً، فتلّف ثلاثة أرباعه، قبل إمكان القطع لا يتغير القطع، فيجب أن لا يتغير الواجب هاهنا. ولأن السرقة لا ينتظر بعد الوجوب واجبا آخر، فلا ينتظر بالموجب موجبا آخر، وهاهنا ينتظر واجبا آخر، فانتظر موجبا آخر، وكذلك في الموضحة<sup>(٤)</sup>. ولأن الشرع لم يكتف في سرقة الخمس بدون<sup>(٥)</sup> القطع ففي ما زاد أولى وفي مسألتنا لم يكتف بدون الشاة في الخمس فكيف يكتفي الست بثلاثي شاة<sup>(٦)</sup>.

وعلى أن هذا قياس منصوص على منصوص يخالفه وذلك لا يسوغ؛ لأنه عليه السلام قال: (٣٢٦/ب) في الزكاة: «في خمس شاة ولا شيء في زيادتها

---

(١) أي بما دون الخمس.

(٢) يريد بالواجب: الشاة التي هي فرض الزكاة في الخمس فما فوقها. ويريد بالموجب فيه بفتح الجيم الخمس من الإبل.

(٣) أي استدلالكم بالسرقة حجة لنا لا علينا. وهو المعروف بعلم الأصول بالقلب. وقد تقدم ص ١٧٨.

(٤) أي وكذلك الموضحة لا ينتظر فيها. فعلى المعتدي خمس من الإبل، وقد تقدم قريبا صفحة رقم ٢٤٨.

(٥) بدون هنا بمعنى بغير ومراد المصنف أن الشرع لم يقبل بغير القطع في السرقة بديلا.

(٦) وهذا الكلام جيد وحجة قوية. إذا كان الشرع أوجب في الخمس شاة كاملة فكيف يوجب في ست ثلاثي شاة. فإن في ذلك مخالفة للنص.

حتى تبلغ عشرة<sup>(١)</sup>»، وقال في السرقة «القطع في ربع دينار فصاعدا<sup>(٢)</sup>»  
فبسط الوجوب وقطع البسط في الزكاة، وهذا إن صح نقله لم يجز الاعتراض  
بفصل السرقة على الزكاة بحال.

واحتج الخصم<sup>(٣)</sup>: بأن كل جملة تعلق جواز الأخذ بها تعلق الوجوب بها  
كالأربعين من الغنم.

والجواب: أنه<sup>(٤)</sup> يطل بمن له خمس<sup>(٥)</sup> من الإبل وثلاثون من الغنم، فإنه  
يتعلق جواز الأخذ بالغنم ولا يتعلق بها الوجوب، والمعنى في الأصل: أنه  
نصاب وجبت الشاة لأجله وفي مسألتنا<sup>(٦)</sup> لم تجب الزكاة لأجل الزيادة لأنها لو  
عدمت كانت الزكاة واجبة<sup>(٧)</sup> فلهذا لم يتعلق بها الوجوب.

واحتج: بأنه حكم يتعلق بنصاب فجاز أن يتعلق به وبما زاد<sup>(٨)</sup> عليه، إذا  
وجد معه ولم ينفرد بالوجوب. أصله الزيادة على النصاب في القطع. وفيه  
احتراز من الزيادة المستفادة؛ لأنها لم توجد معه ومن الزيادة

---

(١) تقدم تخريجه لكن بدون لفظ «ولا شيء في زيادتها حتى تبلغ عشرة» انظر مصنف ابن أبي شيبة  
١٢٢/٣، وسنن ابن ماجه ٥٧٤/١، والدارقطني ١١٦/٢، والبيهقي ٨٧/٤.

(٢) رواه البخاري مع الفتح ٩٦/١٢، عن عائشة بلفظ: «تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا»  
وبلفظ: «تقطع يد السارق في ربع دينار» ورواه مالك في الموطأ ٨٣٢/٢، ومسلم  
١٣١٢/٣، ١٣١٣، وأبو داود ٥٤٦/٤، والنسائي ٧٠/٨، ٧١.

(٣) انظر معنى هذا الاعتراض في المبسوط ١٧٦/٢، وبدائع الصنائع ٨٥٥/٢، ٨٥٦.

(٤) الضمير يعود على ما تقدم وهو قول الخصم ودليلهم.

(٥) قول المصنف فيما بعد: فإنه يتعلق جواز الأخذ بالغنم، فالتقييد بالغنم يدل على أن الخمس  
مقصودة أي أن الخمس تجب فيها الزكاة وجوبا، أما الثلاثون من الغنم فلا تجب فيها.

(٦) وهي زكاة الأوقاص.

(٧) أي أن الزكاة تجب إذا بلغت نصابا، وإذا زادت على النصاب ولم تبلغ النصاب الذي يليه أو لم  
تزد فإن الزكاة واجبة لبلوغه النصاب. فالزيادة على النصاب أصبح وجودها كعدمها.

(٨) انظر المبسوط ١٧٦/٢، وبدائع الصنائع ٨٥٥/٢.



على النصاب<sup>(١)</sup> الذهب والفضة والحبوب ؛ لأنها تنفرد بالوجوب .  
والجواب : أنه قياس<sup>(٢)</sup> يعارض النص فلا نقبله ، وإن تكلمنا عليه ، فإننا لا نعرف في الأصل رواية<sup>(٣)</sup> . فيحتمل أن لا نسلم ونقول : القطع بالنصاب ومازاد عليه يدخل تبعا ، وإن سلمنا فالمعني في الزيادة على نصاب السرقة أنها لا ينتظر لها تمام يتعلق به وجوب مبتدأ فلهذا تعلق بها وجوب النصاب بخلاف مسألتنا<sup>(٤)</sup> . فإنه ينتظر لها تمام يتعلق به وجوب مبتدأ ، فلم يتعلق بها وجوب غيرها كالأربعة الأوله<sup>(٥)</sup> . وكالمستفاد إذا كان دون النصاب .  
جواب آخر : أن القطع في السرقة عقوبة علقها الشرع بقدر من المال . فتعلق بها هو أكثر منه من طريق الأولى<sup>(٦)</sup> . وفي مسألتنا : علق الشاة بالخمس فكيف يجوز أن يقنع بدونها (٣٢٧/أ) في السبع والثمان وهذا محال .

- 
- (١) هكذا في المخطوطة «النصاب» ولعل الصواب «نصاب» بدون أل ، على أن نصاب مضافة . إلى ما بعدها . بدليل أن كلمة «الذهب» وضع تحت الباء كسرة .
- (٢) حيث قاسوا الزيادة على النصاب - وهو الوقص - على الزيادة على النصاب الموجب للقطع وهو ربع دينار أو ثلاثة دراهم . وهذا القياس كما بينه المصنف - مخالف للنص ؛ لأن النص بين الأنصبة ، وما بين النصابين عفو ، وأما في السرقة فقد بين النص الشرعي الحد الذي تقطع به اليد وهو الحد الأدنى فما زاد عليه يدخل ضمن النصاب من باب أولى .
- (٣) أي لا نعرف رواية عن الإمام أحمد - رحمه الله .
- (٤) وهي الأوقاص . فإنها ينتظر لها تمام يتعلق به وهو النصاب الذي يلي النصاب الذي زادت عليه مثل : رجل عنده ثلاثون من الإبل فنقول الواجب بنت مخاض في خمس وعشرين ، والزائد على هذا العدد وقص ينتظر به أن يبلغ النصاب المنتظر وهو ست وثلاثون .
- (٥) من الإبل فإنها لم تبلغ النصاب فلا زكاة فيها واجبة إلا أن يتصدق مالكها ، وكذلك المستفاد إذا لم يبلغ نصابا .
- (٦) هذا ما يسمى عند الأصوليين بقياس الأولى أو بالقياس الجلي . وقد تقدم في صفحة رقم ١٨٠ من هذا البحث .

واحتج<sup>(١)</sup> : بأنه<sup>(٢)</sup> حق يتعلق بعدد شرعي فجاز أن يتعلق به وبما زاد عليه ، ما لم ينفرد بالوجوب . كالمال إذا شهد به أربعة<sup>(٣)</sup> شهود . ثم رجعوا فان الحق يتعلق بالجميع ولا يختص بالشاهدين . كذلك هاهنا<sup>(٤)</sup> .  
والجواب : أنه<sup>(٥)</sup> جمع من غير علة ثم يبطل بالتحريم<sup>(٦)</sup> الذي يقف على زوج وإصابة فإنه<sup>(٧)</sup> حق يتعلق بعدد شرعي ، وهو الطلاق الثلاث ، ولا يتعلق بما زاد عليها وهو إذا قال : أنت طالق ألف طلقة فإن التحريم يتعلق بالثلاث ، لا بما زاد .  
ويبطل بالرضاع يتعلق التحريم بالخمس<sup>(٨)</sup> ولا يتعلق بما زاد وكذلك الإناء من ولوغ الكلب يتعلق التطهير بسبع<sup>(٩)</sup> ولا يتعلق بالثامنة والتاسعة .

- 
- (١) انظر المبسوط ١٧٦/٢ ، وبدائع الصنائع ٨٥٦/٢ .  
(٢) الضمير يعود على النصاب المفروض شرعا .  
(٣) في المخطوطة : «أربع شهود» .  
(٤) انظر هذه المسألة في المبسوط ١٧٦/٢ ، وبدائع الصنائع ٨٥٦/٢ .  
(٥) يعود الضمير على قول الخصم «كالمال إذا شهد به أربعة شهود» . فإن الحق يتعلق بالجميع .  
(٦) وهو تحريم الزوجة على زوجها ، إذا طلقها الطلقة الثالثة ، فإنها لا تحل له حتى تنكح زوجا آخر لقوله تعالى : ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره﴾ . . البقرة آية : ٢٣٠ .  
(٧) الضمير يعود على التحريم المتقدم ذكره .  
(٨) لحديث عائشة رضي الله عنها قالت : كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات . فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن . رواه مسلم واللفظ له ١٠٧٥/٢ ، وأخرجه أيضا مالك ٦٠٨/٢ ، والدارمي ٨٠/٢ ، وابن ماجه ٦٢٥/١ ، وأبوداود ٥٥١/٢ ، ٥٥٢ ، والترمذي ٤٤٧/٣ ، والنسائي ٨٣/٦ .  
(٩) لقوله ﷺ : «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرار» رواه مسلم واللفظ له ٢٣٤/١ ، وأحمد ٢٤٥/٢ ، والبخاري مع الفتح ٢٧٤/١ ، والدارمي ١٥٤/١ ، وابن ماجه ١٣٠/١ ، وأبوداود ٥٧/١ ، والترمذي ١٥١/١ والنسائي ٤٧/١ ، ١٤٤ .

والمعنى في الأصل : أن كل واحد من الشهود له قسط في حكم القاضي ؛  
لأنه غلبة ظنه<sup>(١)</sup> كان بالجميع وليس أحدهم أولى من الآخر، فلهذا إذا  
رجعوا تقسط الحق عليهم . وفي مسألتنا : تعلق الحق بقدر يحتمل المواساة ،  
وهو الخمس . فلم ينقص وذلك القدر بحاله .

أو نقول : في مسألتنا : ينتظر بالزيادة مواساة ثانية فلا يدخل في حكم  
الأولة<sup>(٢)</sup> .

واحتج<sup>(٣)</sup> : بأن الزكاة إذا تعلق بقدر النصاب وهو غير متميز مما زاد  
عليه فالهالك يجب أن يحتسب منها ؛ لأن كل واحدة يجوز أن تكون من  
النصاب ويجوز أن تكون من الزيادة فجعلت منها .

والجواب : أنكم<sup>(٤)</sup> لا تقولون بهذا . فإنه إذا تلف من التسع واحدة  
اسقطتم تسع شاة ، وكان من الواجب على قولكم أن تسقطوا عشر شاة ،  
لأنكم إذا قدرتم أنها<sup>(٥)</sup> من الخمس يسقط بهلاكها خمس وإذا قدرتم أنها من  
الأربع الزائدة ، لا يسقط بهلاكها شيء . فقسم ذلك بينهما ، فسقط نصف  
خمس وهو عشر شاة . وما قلتم ذلك ، فسقط قولكم . على أنه ينكسر  
(٣٢٧/ب) بالربح في المضاربة<sup>(٦)</sup> ، فإن الهالك يجوز أن يكون من الربح ،

---

(١) أي غلبة ظن القاضي .

(٢) يريد بقوله : « ينتظر بالزيادة مواساة ثانية » أي مازاد على الخمس وهو « الوقص » ينتظر المالك  
بلوغ العشر وهو معنى قوله : « مواساة ثانية » لأن في العشر شاتين .

(٣) انظر معنى هذا الاعتراض في المبسوط ١٧٦/٢ ، وبدائع الصنائع ٨٥٥/٢ ، ٨٥٦ .

(٤) ضمير الخطاب هنا للحنفية وقد مر مثل هذا كثير فيما تقدم .

(٥) الضمير يعود إلى التالفة وهي واحدة من التسع .

(٦) وقد نص على ذلك السرخسي في المبسوط فقال - رحمه الله : . . . كمال المضاربة إذا كان فيها  
ربح فهلك شيء منها - أي من المضاربة - يصرف الهلاك إلى الربح دون رأس المال ١٧٦/٢ .



ويجوز أن يكون من رأس المال . ثم نجعله من الربح ؛ لأنه لا يثبت إلا بعد كمال رأس المال . كما لا تثبت الزيادة هاهنا إلا بعد كمال النصاب .

ويبطل بمن باع قفيزا من صبرة<sup>(١)</sup>، ثم تلف بعض الصبرة . فإن القفيز غير متميز، ثم نجعل الهالك مما عدا القفيز، وعلى أن الرسول عليه السلام<sup>(٢)</sup> جعل في خمس شاة ولم يقل إذا انفردت أو إذا لم تنفرد فأجيبكم في خمس خمسة أتساع<sup>(٣)</sup> الشاة مخالفة للنص بهذا الضرب من الاستدلال فلا يقبل .

واحتج<sup>(٤)</sup> : بأن المحرم لو حلق ثلاث شعرات تعلق به<sup>(٥)</sup> دم فلا حلق جميع رأسه تعلق الدم بالجميع كذلك يجب هاهنا أن تعلق الشاة بالخمس فإذا كانت تسعا تعلق بجميعها .

والجواب : أنه<sup>(٦)</sup> جمع من غير معنى فلا يقبل ، على أن الشعر لا ينفك قليله عن الوجوب<sup>(٧)</sup> حتى لو حلق شعره تعلق بها مد من بر وفي مسألتنا الأربع الأول لا يتعلق بها وجوب ، فكذلك الأربع الزوائد على النصاب ، وعلى أنا لو قلنا الشعر يتعلق به وجوب حتى يصير ما يوجب دما ، وما يوجد

---

(١) القفيز: تقدم تفسيره في صفحة رقم ١٦٣ من هذه الرسالة .

والصبرة: بضم الصاد المهملة وسكون الباء . فسرهما ابن الأثير: بالطعام المجتمع كالكومة .  
النهاية ٩ / ٣ . وقال ابن منظور، ووافقه الزبيدي ، بأن الصبرة: ما جمع من طعام ، بلا كيل ، ولا وزن ، بعضه فوق بعض . لسان العرب ٤ / ٤٤١ ، وتاج العروس ١٢ / ٢٧٦ ، وزاد: والصبرة الطعام المنخول ، بشيء شبيه بالسرند ١٢ / ٢٧٧ ، وانظر الصحاح ٢ / ٧٠٧ .

(٢) سقطت كلمة «السلام» من المخطوطة .

(٣) انظر المبسوط ٢ / ١٧٦ ، وبدائع الصنائع ٢ / ٨٥٥ .

(٤) انظر المبسوط ٤ / ٧٣ ، وبدائع الصنائع ٣ / ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ومختصر الطحاوي ٦٩ .

(٥) أي تعلق بالحلق دم .

(٦) يعود الضمير على ما احتج به الخصم وهو لو حلق المحرم ثلاث شعرات .

(٧) بخلاف مسألتنا ، فإن الأربع الأولى لا يتعلق بها الوجوب اتفاقا فافتقا .

بعد ذلك زيادة لا يتعلق به شيء . وإنما يكون تبعاً ثم الزكاة غير هذا كله في التحقيق ، والكلام في هذا الشبهة عناء . والله أعلم بالصواب .

مسألة (٩) : الدين يمنع وجوب الزكاة في الأموال الباطنة رواية واحدة ، نص عليه في رواية عبد الله<sup>(١)</sup> ، والميموني ، وأبي الحارث ، واختلفت الرواية في الأموال الظاهرة<sup>(٢)</sup> ، كالماشية ، والزروع والثمار . فروى بكر بن محمد وإسحاق<sup>(٤)</sup> بن إبراهيم عنه : فيمن عنده ماشية أو زرع ، وعليه دين قيمتها فلا زكاة عليه فيها . وهو اختيار أبي بكر وشيخنا<sup>(٥)</sup> ، وقول

---

(١) انظر مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله ١٥٨ ونصه : قال : سألت أبي عن الرجل يكون له ألف دينار وعليه ألف دينار قال : ليس عليه زكاة .

(٢) اختلفت الرواية في الأموال الظاهرة هل يمنع الدين الزكاة أم لا ؟ عند الحنابلة روايتان : إحداهما : أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة في الأموال الظاهرة ويمنعها في الباطنة . الثانية : أنه يمنع وجوب الزكاة في الظاهرة والباطنة ، ونصرها ابن أبي موسى من الحنابلة . انظر مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق ١/١٢٤ ، ١٢٥ ، ورواية عبد الله بن أحمد ١٥٨ ، والهداية ١/٦٤ ، والمغني ٢/٦٨٧ ، والمحزر ١/٢١٩ ، والإنصاف ٣/٢٥ ، ٢٦ .

(٣) هو أبو أحمد بكر بن محمد النسائي الأصل البغدادي المنشأ . قال الخلال : كان أبو عبد الله يقدمه ويكرمه وعنده مسائل كثيرة سمعها من أبي عبد الله ، لم أجده له سنة ولادة ولا وفاة ، له ترجمة في طبقات الحنابلة ١/١١٩ ، والمنهج لأحمد ١/٣٨١ ، ثم انظر كتاب الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/٢٤٤ .

(٤) هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري ، ولد في أول رمضان سنة ٢١٨ هـ ، وخدم الإمام أحمد وهو ابن سبع سنين وروى عنه مسائل كثيرة في ستة أجزاء ، وكان صاحب دين وورع ، توفي سنة ٢٧٥ هـ ، له ترجمة في تاريخ بغداد ٦/٣٧٦ ، وطبقات الحنابلة ١/١٠٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٣/١٩ ، والمنهج لأحمد ١/٢٥٤ ، وانظر روايته هذه عن أحمد في المسائل التي رواها ١/١٢٤ ، ١٢٥ ، ثم انظر مختصر الخرقى ٣٨ ، ونص أبو الخطاب بأن الدين يمنع وجوب الزكاة في الأموال الباطنة ، وفي الظاهرة روايتان ومال إلى المنع . الهداية ١/٦٤ ، والمغني ٣/٤١ ، ٤٢ ، والمحزر ١/٢١٩ ، والفروع ٢/٣٣١ .

(٥) انظر كتاب الروايتين والوجهين لأبي يعلى شيخ المؤلف ١/٢٤٤ .

أبي حنيفة<sup>(١)</sup>. إلا أنه لا يمنع العشر عنده لأنه يثبت على أصلهم على الحقين. وليس بزكاة. وروى عنه الأثرم، وإبراهيم بن الحارث إذا جاء (٣٢٨/أ)، المصدق فوجد ماشية، لم يسأل صاحبها أي شيء عليك من الدين لكنه يزكى. والمال ليس كذلك<sup>(٢)</sup> وهو قول مالك<sup>(٣)</sup>. وعن الشافعي<sup>(٤)</sup> قولان: أحدهما كالرواية الأولى. والثاني لا يمنع الزكاة بحال. وبه قال داود<sup>(٥)</sup>.

لنا: ما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «أمرت أن آخذ الصدقة من

(١) انظر المبسوط ٢/١٩٤، ١٩٥، وانظر مسألة لا يمنع الدين عشر الخراج في المبسوط ٣/٤، وفتح القدير ٢/١٦٧، ٢٢٤، وبدائع الصنائع ٢/٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، وحاشية ابن عابدين ٢/٣٠٦، والدين عند أبي حنيفة ثلاثة أقسام دين قوي ووسط وضعيف.

(٢) انظر مسائل الإمام أحمد رواية ابن هانئ ١/١٢٤.

(٣) انظر الموطأ ١/٢٥٣، ٢٥٤، والمدونة الكبرى ١/٢٥٦، ٢٥٧، والكافي ١/٢٩٣، ٢٩٥، وحاشية الخريشي ٢/٢٠٢، والمنتقى ٢/١١٢، ١١٣، ١١٧.

(٤) انظر الأم ٢/٥٣، ٥٤، ٥٥، والمهذب ١/٢١٤، ٢١٥ وفصل الشيرازي والنووي في المجموع الدين ثلاثة أقسام هي:

١ - قسم غير لازم كدين المكاتبه فهذا لا زكاة فيه قولاً واحداً.

٢ - وقسم يكون الدين ماشية فرضاً أو سلماً وهذا لا زكاة فيه؛ لأن من شرط الماشية السوم وقد عدم هنا.

٣ - وقسم يكون دراهم أو دنائير وهي الأموال الباطنة وفيه قولان وصَحَّح الوجوب ٥/٤٧٩، ٤٨٠، ولهم في ذلك تفصيلات. انظر حلية العلماء ٣/١٥، ٨٠، ومغنى المحتاج ١/٤١٠، وحاشية قليوبي وعميرة ٢/٤٠.

(٥) انظر المحلى ٦/١٣١، ١٣٤، وأوجب ابن حزم الزكاة في دين الدراهم والدنانير والماشية بشرطين هما:

١ - أن تكون حاضرة لم تتلف.

٢ - أن يتم لها حول.

وإن كان غير ذلك فلا زكاة.



أغنيائكم ، فأردها في فقرائكم<sup>(١)</sup>» ومن عليه مثل ما معه فهو فقير تدفع إليه الصدقة فلا تؤخذ منه .

فإن قيل : قد تدفع الصدقة إلى العامل ، والمؤلفة ، وابن السبيل ، وإن كانوا أغنياء ولهذا تؤخذ منهم .

قلنا : العامل والمؤلفة تدفع إليهم الصدقة لحاجتنا<sup>(٢)</sup> إليهم لا لحاجتهم وفقيرهم والغارم تدفع إليه لفقره ، فلا يكون غنيا ثم لو خيلنا والظاهر ، لقلنا لا تجب على واحد منهم الصدقة : لكن قام هناك دليل وبقي ظاهر الخبر في مسألتنا .

خبر آخر: رواه ابن نصر<sup>(٣)</sup> المالكي عن ابن جريج<sup>(٤)</sup> ، عن نافع<sup>(٥)</sup> عن

---

(١) سبق أن مر هذا الحديث في صفحة رقم ٢٢٠ من هذا البحث وفيه ذكر من خرج به وهو حديث معاذ المشهور.

(٢) أي لحاجتنا لعملهم ، وسكت المصنف عن ابن السبيل ، وقد قال المصنف في كتابه الهداية ٨٠ / ١ ، وهو المسافر المنقطع به - أي المنقطع به سفره - فيعطى بقدر ما يوصله إلى بلده ولا يزداد على ذلك .

ولذلك يعطى من الزكاة قدر ما يوصله إلى بلده وإن كان هو غنيا في بلده ، فذلك لا يمنع من إعطائه ؛ لأنه في سفره وانقطاعه أصبح فقيرا .

(٣) لم استطع معرفة اسمه . أو من هو ، ولم أجده في تهذيب الكمال المخطوط ٨٥٥ / ٢ ، ٨٥٦ ، فيمن روى عن ابن جريج ، فلعله من غير المشهورين في الرواية عنه ، أو يكون عنعن ولم يسمع من ابن جريج مباشرة ولم أجده في كتب الكنى والألقاب .

(٤) هو أبو خالد : عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم الإمام العلامة الحافظ شيخ الحرم المكي ، لم تعرف سنة ولادته ، وتوفي سنة ١٤٩ هـ أو ١٥٠ هـ أو ١٥١ هـ ، ويقال : أنه أثبت من مالك في الرواية عن نافع . له ترجمة في التاريخ الصغير ٩٨ / ٢ - ٩٩ ، والجرح والتعديل ٣٥٦ / ٥ ، وتاريخ بغداد ٤٠٠ / ١٠ ، وتذكرة الحفاظ ١٦٩ / ١ ، والعقد الثمين ٥٠٨ / ٥ ، وخلاصة تهذيب تهذيب الكمال ١٧٨ / ٢ .

(٥) هو أبو عبد الله القرشي مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب وروايته لا يعرف نافع إلا بمولى ابن عمر ، الإمام الثبت الثقة ، قال البخاري : أصح الأسانيد : مالك عن نافع عن ابن عمر ، توفي سنة (١١٧ هـ) له ترجمة في طبقات خليفة ٢٥٦ ، وتاريخ خليفة =

ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا كان للرجل ألف درهم ، وعليه ألف درهم ، فلا زكاة عليه»<sup>(١)</sup> وهو نص .

خبر آخر: روى أحمد وغيره أن عثمان — رضي الله عنه — خطب الناس فقال : هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه ثم ليترك ما بقي<sup>(٢)</sup> . فأمر بتزكية الباقي بعد الدين ، ولم يأمر بزكاة قدر الدين ، وذكر ذلك على المنبر ، والصحابة متوافرون ، فلم يخالفه أحد فثبت كونه إجماعا .

---

= ٢٠٦ ، والمعرفة والتاريخ ١/٦٤٥ ، والجرح والتعديل ٨/٤٥١ ، وتذكرة الحفاظ ١/٩٩ ، وتهذيب التهذيب ١٠/٤١٢ ، وطبقات الحفاظ ٤٠ .

(١) اخرج ابن زنجويه في الأموال ٣/٩٧١ ، أثرا عن سفيان ، وعن مالك وعن الليث قريبا من هذا الحديث ، كما أخرج أبو عبيد في الأموال ٣٩٢ رأيا لمالك قريبا منه . أما نص هذا الحديث فلم أجده .

وأورده ابن عبد الهادي بنصه وسنده ثم قال : هذا حديث منكر يشبه أن يكون موضوعا . ثم أورده بسند آخر وهو ما روى أصحاب مالك عن عمير بن عمران عن شجاع عن نافع عن ابن عمر . الحديث . ونقله ابن عبد الهادي عن المغني وسكت عن تخريجه هو وصاحب المغني ٣/٤١ . وأخرج ابن أبي شيبة ، عن عائشة أثرين ، أحدهما ، أنها قالت : ليس في الدين زكاة ، والثاني : ليس فيه زكاة حتى يقبضه ٣/١٦٣ ، وحسن الألباني هذين الأثرين في الإرواء ٣/٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٢) هذا الأثر تقدم في صفحة ٢٢٧ . لكن المصنف ذكر هنا أن أحمد قد رواه ، والصحيح أن أحمد لم يروه . وإنما رواه مالك ، في الموطأ ١/٢٥٣ ، وعنه الشافعي في المسند ٩٨ ، وفي الأم ٢/٥٣ ، وعنهما البيهقي : ٤/١٤٨ ، ويحيى بن آدم في الخراج ١٦٣ ، ولم يذكر العلامة الشيخ أحمد شاكر محقق كتاب الخراج الإمام أحمد ضمن من روى هذا الأثر عن عثمان وذكر غيره ، وعبد الرزاق ٤/٩٢ ، وأبو عبيد في الأموال ٣٩٥ ، وابن زنجويه في الأموال ٣/٩٦٩ ، وابن أبي شيبة في المصنف ٣/١٩٤ ، ثم انظر التلخيص الحبير ٢/١٦٣ - ١٦٤ وذكر من رواه ولم يذكر أحمد ، ومعلوم أن الحافظ ابن حجر والشيخ أحمد شاكر خيران في مسند الإمام أحمد . إلا أن يكون أحمد رواه في غير المسند فالله أعلم . كما إني قمت بقراءة مسند عثمان كاملا من مسند أحمد فلم أجده .

فإن قيل<sup>(١)</sup>: يحتمل قوله هذا قريب من شهر زكاتكم<sup>(٢)</sup>، فمن كان عليه دين فليؤده.

قيل: إن حل الدين، فتجب الزكاة فيه.

قلنا: هذا خلاف الظاهر؛ لأنه أمر بتزكية ما بقي، بعد أداء الدين، في شهر وجبت فيه الزكاة. فحملة على ما ذكرتم، إضمار من غير دليل.

فإن قيل<sup>(٣)</sup>: يحتمل قوله ثم ليزك ما بقي: أي يخرج ما بقي في الزكاة عن الدين الذي قضاها.

قلنا: لا يصح من وجهين: أحدهما (٢٣٢٨/ب) إن<sup>(٤)</sup> قيل له: زك مالك، لم يكن معناه أخرجه في الزكاة، وكذلك إذا قيل: فلان زكي ماله لا يفهم منه إخراجه في الزكاة. والآخر أن حملة على هذا يقتضي، أن يخرج الباقي في الزكاة. وذلك يجوز أن يكون أكثر من الزكاة، وأقل منها. فكيف يأمره بإخراجه.

والفقه في المسألة: أنه<sup>(٥)</sup> مال تستغرقه حاجته، فلم تجب فيه الزكاة، كأموال البذلة<sup>(٦)</sup>، والمهنة ولا يلزم العوامل، والثياب المقتطعة للبس والذهب المصاغ للحلية والزينة لقولنا: تستغرقه حاجته وتلك لا تستغرقها حاجته. ثم العوامل، والحلي، والثياب، كلها ليس فيها زكاة عندنا. يؤكد أن أموال البذلة، يحتاج إليها حاجة اختيار. وحاجته إلى قضاء دينه حاجة اضطرار،

---

(١) انظر المنتقى للباجي ١١٢/٢.

(٢) في الأصل كتب: «زكاتكم».

(٣) انظر المنتقى ١١٣/٢.

(٤) لعل كلمة «من» سقطت بعد «أن».

(٥) الضمير يعود على الدين.

(٦) تقدم تفسير البذلة والمهنة في صفحة رقم ١١٣ من هذا البحث.



لأنه<sup>(١)</sup> يُلْزَمُ بالدين ويحبس عليه . فكان بإسقاط الزكاة عنه أولى ولا يلزم أموال السوم والتجارة<sup>(٢)</sup> ؛ لأنها فاضلة عن حاجته ، ولا يلزم ديون<sup>(٣)</sup> الله تعالى من الكفارات والزكوات ؛ لأنه كمسألتنا في إحدى الروايتين ، تمنع من وجوب الزكاة ، وفي الأخرى لا تمنع لأنه غير محتاج إليها فيما عاد إلى أحكام الدنيا ، فصارت كالساقطة عنه .

ولا يلزم الدين المؤجل<sup>(٤)</sup> ؛ لأنه محتمل ، أن لا يمنع أحد من حاجته إلى قضاء دينه في الحال ، وعموم كلام أحمد - رحمه الله - أنه<sup>(٥)</sup> يمنع ؛ لأن سبب وجود الحاجة إلى قضائه ، موجود في الدنيا ؛ لأنه قد يحل فيحبس به . ولا يلزم نفقة الزوجات والأقارب ؛ لأنه بعد قضاء القاضي بإيجابه عليه ، يصير ديناً ويمنع من وجوب الزكاة وقبل القضاء ما وجب والحاجة إليه موهومة ، لا يعلم هل يحتاج أولاً . ولا يلزم<sup>(٦)</sup> إذا احتاج إلى نفقة النصاب في كسوته

(١) يعود الضمير على المدين .

(٢) أي تجب الزكاة في أموال السوم وهي الماشية ، وفي التجارة . انظر المغني ٢ / ٦٨٧ ، ٣ / ٤١ .

(٣) اختلفت الرواية عند الحنابلة في ديون الله تعالى كالکفارات والنذور هل تمنع الزكاة على وجهين : أحدهما : تمنع ديون الله الزكاة ، كما تمنع ديون الآدمي . مستدلين بقياسه على دين الآدمي ، فهو يجب الوفاء به .

الثاني : لا يمنع ؛ لأن الزكاة آكد منه ، لتعلقها بالعين . انظر الهداية ١ / ٦٤ ، والمغني ٣ / ٤٥ ، والشرح الكبير ١ / ٦٠٣ ، والمحزر ١ / ٢١٩ ، والمبدع ٢ / ٣٠١ ، والإنصاف ٣ / ٢٨ ، والفروع ٢ / ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، وصحح المرداوي في تصحيح الفروع المنع . انظر الفروع ٢ / ٣٣٤ .

(٤) حكم الدين المؤجل حكم الحال : قال ابن قدامة في المقنع ٥٠ : « وفي الدين على غير الملى والمؤجل والمجحود والمنصوب والضائع روايتان » : أحدهما : هو كالدين على الملى - أي تجب فيه الزكاة ، والثانية : لا زكاة فيه . وعلى الرواية الموجبة لا يزكيه حتى يقبضه . انظر المغني ٣ / ٤٧ ، والمبدع ٢ / ٢٩٧ ، والإنصاف ٣ / ٢١ ، ٢٢ .

(٥) أي أن الدين المؤجل يمنع وجوب الزكاة . كأن أبا الخطاب - رحمه الله - رجح رواية المنع .

(٦) أي لو كان عنده نصاب من التقدين مثلاً ثم احتاج إلى ذلك النصاب لكسوته وقوته فلا زكاة عليه .

وقوته . فإننا نقول : إن أنفقت ذلك في حاجتك فلا زكاة عليك ، وإن دفعت<sup>(١)</sup> إلى أن حال الحول فتلك الحاجة كلا حاجة ، فإنك قد يمكنك دفعها ولا عدوان عليك في الدارين (٣٢٩ / أ) وفي الدين حاجة لا يمكن دفعها ، فإنه يطالبه ويحبس ويتزع من يده قهرا وهو إن هرب أثم وطلب ، وأخذ ماله ، قضى به دينه . وإن مات طولب في قبره .

ولا يلزم إذا اشترى شقصا<sup>(٢)</sup> مشفوعا للتجارة ؛ لأن الزكاة تجب فيه<sup>(٣)</sup> . وإن كان محتاجا إلى تسليمه إلى الشفيع ؛ لأن ذلك لا يسلمه إلا ببذل . فهو كسائر أموال التجارات لما لم تخرج عن يده إلا ببذل وجبت فيها بخلاف الدين . فإنه يخرج عن يده<sup>(٤)</sup> بغير عوض يأخذه فحاجته إليه صادقة متحققة . فلم تجب فيها الزكاة ، كأموال البذلة .

طريقة أخرى : إن المدين ناقص الملك فلا تجب عليه الزكاة ، كالمكاتب<sup>(٥)</sup>

---

(١) دفع : هنا بمعنى منع . انظر القاموس المحيط ٢١ / ٣ ، وتاج العروس ٥٥٣ / ٢٠ ، والمعنى : وإن منعت حتى حال الحول فتلك الحاجة كعدمها .

(٢) الشقص : بكسر الشين وسكون القاف : والشقيص هو النصيب في العين المشتركة من كل شيء . وقال الزبيدي في تاج العروس : الشقص السهم قال ابن دريد : يقال لي في هذا المال شقص أي سهم ١٨ / ١٥ ، ومنه قوله ﷺ : « من أعتق شقصا له من عبد أو شركا أو قال - نصيبا - وكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق وإلا فقد عتق منه ما عتق » وفي رواية « من أعتق شقيصا . » رواه البخاري مع الفتح ٥ / ١٣٢ ، ١٣٧ ، واللفظ له ومسلم ٢ / ١١٤٠ .

(٣) أي في الشقص المشفوع فيه ، زكاة ، لأن الشريك الذي شفع عليه لا يسلم الشقص إلا مقابل مال .

(٤) الضمير يعود على المدين .

(٥) وقد نص الإمام أحمد - رحمه الله - على ذلك حين سأله إسحاق بن هانئ وابنه صالح بن أحمد عن زكاة مال المكاتب فقال : ليس في ماله زكاة . لأنه ليس يملك ماله وزاد صالح وذلك أن المكاتب قد حيل بين سيده وبين ماله بالمكاتبة . وذاك أنه ليس له أن يأخذ ماله فيعجز عن مكاتبته . مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن هانئ ١ / ١١٨ ، ورواية صالح مخطوط =



وهذا صحيح ، فإن الدين سبب في الحجر عليه<sup>(١)</sup> ومنع تبرعاته ، كما يمنع المكاتب ، ولأنه لا يلزم الحج بوجوده<sup>(٢)</sup> ولا التكفير بالعتق . ولأن المال الذي في يده مستحق عليه ، ولهذا إذا امتنع من تسليمه ، أخذ منه قسرا وقهرا ، ولأنه بالقضاء يصير موفيا ما كان عليه ، ورب الدين يصير مستوفيا ما كان له في الحقيقة لا أنه متملك ابتداء . والزكاة لا تجب على الإنسان ، لأجل مال يستحقه غيره لأنه كالمملك لذلك الغير في الحقيقة فصار كملك المكاتب . ولا يلزم الشقص المشفوع إذا كان للتجارة لما تقدم بيانه .

فإن قيل : انتزاعه قهرا لا يدل على نقصان الملك ، كالمال الموهوب ، للأب انتزاعه عندكم<sup>(٣)</sup> ، ولا يدل على أن ملك الابن غير تام .  
قيل : ملك الابن تام ، ولهذا لا يكون حق رجوع الأب سببا للحجر عليه ، ولهذا يجب عليه<sup>(٤)</sup> الحج بذلك المال . ولهذا لا تجب على الأب زكاة ما قرضه<sup>(٥)</sup> لابنه ، بخلاف مسألتنا فإنه يلزم صاحب الدين زكاة ماله من

---

= صفحة رقم ٣٨ . ونص على ذلك المصنف في الهداية ١/٦٣ ، وابن قدامة في المغني ٢/٦٢٤ ، ٩/٤٦٨ ، وقال : إن المكاتب لا زكاة عليها بلا خلاف نعلمه ، فإذا عتق صار من أهل الزكاة ٩/٤٦٨ .

- (١) أي علي المدين .
- (٢) أي لا يلزم المدين حج وكذلك لا يلزم المدين التكفير بالعتق .
- (٣) أي عند الحنابلة ، ومن وهب أحدا هبة فليس له الرجوع عما وهبه إلا الأب فإن له الرجوع فيما وهبه على المشهور من المذهب ، والرواية الثانية : أن الأب ليس له الرجوع فيما وهبه بحال . انظر الهداية ١/٢١٢ ، والمغني ٥/٦٦٨ .
- (٤) أي على الموهوب له وهو الابن .
- (٥) إذا كان الأب أقرض ابنه مالا على أن يسترده منه ، فحكمه حكم الدين وتكون الزكاة على المقرض ، وإن كان الأب أقرض ابنه ثم وهبه له فلا زكاة عليه ، وإنما تكون الزكاة على الابن . قال ابن عبد البر في الكافي : وإن كان دين المدير قرضا لم يزكه حتى يقبضه كغير المدير ١/٢٩٣ ، والمدير هو الذي يدير تجارته ويعمل بها .



الدين ، أو يحجر على المدين بسبب دينه ولا يلزمه<sup>(١)</sup> منه الحج فافتقرا .  
فإن قيل : من شرط الزكاة الملك . والمكاتب عبد والعبد لا يملك .  
(٣٢٩/ب) قلنا : لا نسلم ، فإن العبد يملك في إحدى الروايتين<sup>(٢)</sup>  
وعلى الأخرى لا يملك لكن المكاتب يملك بلا خلاف . يدل على ذلك ،  
أنه<sup>(٣)</sup> يأخذ الزكاة ، ويبرأ منها المذكي والبراءة لا تحصل إلا بخروجها من ملك  
المذكي ، وحصولها في ملك المحتاج إليها . ولأن المال الذي في يده لا يخلو أن  
يكون ملك سيده ، أو ملكه . فإن كان ملك سيده ، فيجب أن يلزمه<sup>(٤)</sup>  
زكاته ، ويجب أن يجوز له معاملة مكاتبه بالرما<sup>(٥)</sup> . كملك ما في يد ما دونه ،  
فلما لم يجز ذلك . ثبت أنه ملك المكاتب إلا أنه ملك ناقص ؛ لأنه مستحق  
عليه على ما بينا . فلهذا لم تجب فيه الزكاة .  
قياس آخر : ذكره أصحابنا وهو : أن حق الزكاة يطراً على المال من طريق  
الحكم ، فأثر الدين فيه ، دليله : الميراث<sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) أي ولا يلزم المدين الحج من الدين الذي عليه .  
(٢) عند الحنابلة روايتان في ملك العبد هل يملك أم لا يملك ؟ إحداهما : أنه يملك ، فإذا وهب  
له أمة جاز له وطؤها . وثانيهما : أنه لا يملك وما في يده فهو لسيده : انظر الهداية ٢ / ٧٤ ،  
والشرح الكبير ٥ / ١٤٧ ، ١٤٨ ، والمبدع ٨ / ٢٢٨ ، والإنصاف ٩ / ٤١٣ .  
(٣) الضمير يعود الى المكاتب .  
(٤) أي يلزم السيد زكاة المال .  
(٥) قال ابن فارس في كتابه : مجمل اللغة ١ / ٣٩٧ ، الرماء : الزيادة ، وانظر معجم مقاييس اللغة  
٢ / ٤٣٦ ، ومنه أثر يرويه أبو عبيد في غريبه عن عمر - رضي الله عنه - حيث أورد أبو عبيد  
الرماء بمعنى الزيادة ، ثم ذكر أثر عمر وهو : إني أخاف عليكم الإرماء . وسنده جيد .  
الغريب ٣ / ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، والرماء : الربا . انظر النهاية ٢ / ٢٦٩ .  
(٦) يريد بذلك إذا مات الميت وله ألف درهم . وتبين أن على الميت ألف درهم ديناً . فإن الدين  
يستغرق التركة كلها ، وليس للوارث شيء . انظر مختصر الخرقى ١٣٨ ، والهداية ٢ / ١٥٩ ،  
والمغني ٩ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، وكذلك فإن الدين يستغرق الزكاة كما استغرق التركة .

فإن قيل<sup>(١)</sup>: الميراث حجتنا؛ لأنه لا يمنع الدين وجوبه، وإنما تقدم عليه ولهذا لو أبرأوا الغرماء<sup>(٢)</sup> من الدين. ثبت الميراث، فيجب أن لا يسقط الدين الزكاة في مسألتنا. لكن يقدم عليها حتى إذا أبرأوا الغرماء، يجب أن تخرج الزكاة.

و(الجواب)<sup>(٣)</sup>: أنه لا يقولون بذلك، بل الدين يمنع الإرث، فإن الله تعالى قال: ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾<sup>(٤)</sup> فجعل الإرث بعد الدين فلهذا لا ميراث لأحد حتى يقضي الدين. فأما ثبوت الميراث إذا أبرأوا الغرماء من الدين، فلأن سببه قائم، وهو النسب وغيره، فأما الزكاة فلا تجب إذا أبرأوا الغرماء في الحال؛ لأنها تحتاج إلى حول يمضي على المال، والمال يجري في الحول من حين برأه الغرماء، ولهذا طريقة ضعيفة، فإن الدين لا يمنع الميراث في رواية، وإنما تنتقل التركة إلى الورثة، وقد علق بها حق الغرماء تعلق حقهم بالرهن<sup>(٥)</sup>، فيمنعون من التصرف فيها حتى يقضوا<sup>(٦)</sup> الدين. والأحرى ملكهم. ولهذا لو نمت<sup>(٧)</sup> كان النماء لهم دون (أ/٣٣٠) الغرماء، ولهذا يجوز<sup>(٨)</sup> لهم القضاء من غيرها. ولأن الميراث يؤثر فيه الدين

---

(١) انظر المبسوط ١٣٧/٢٩، وأحكام القرآن للجصاص ٢٨/٣، ٢٩.

(٢) الغرماء جمع غريم، والغريم يطلق على الدائن وعلى المدين. قال ابن سيده في المحكم ٣٠٥/٥.

والغريم: الذي له الدين، والذي عليه الدين جميعاً، والجمع غرماء.

(٣) زيادة في المخطوطة يقتضيها السياق.

(٤) سورة النساء آية رقم: ١١.

(٥) انظر المبسوط ١٣٧/٢٩، والأم ٥٤/٢.

(٦) في المخطوطة: «يقضون».

(٧) فاعل (نما) التركة. وانظر الأم: ٥٤/٢.

(٨) الضمير يعود على الورثة وقوله: «من غيرها» الضمير يعود على التركة.

المتأخر، حتى لو حفر بئرا فوق وقع فيها إنسان<sup>(١)</sup> بعد قسمة التركة، أخذت دينه من التركة واستردت من أيدي الوارثين بخلاف الزكاة. فإنها لو أخرجت ووقع في البئر واقع لم تسترد الزكاة من أيديهم.

ولأنه إنما قدم الدين على الميراث؛ لأنه قد أخذ الموروث<sup>(٢)</sup> عوضه وحق الميراث لم يأخذ عوضه. فيقدم ما أخذ عوضه كما يقدم الدين على الوصية. طريقة أخرى: إن مذهب الخصم: يؤدي إلى إيجاب زكوات في حول واحد، على مال واحد، وهذا لا نظير له، ولا ورد به شرع، فكان باطلا، وبيان ذلك: لو أن رجلا باع ثوبا من رجل بألف، وباع المشتري الثوب من رجل آخر وباعه الثالث لرابع والرابع لخامس فإن عند الشافعي<sup>(٣)</sup> يجب على كل واحد منهم، زكاة الألف في عام واحد وهذا غلط فإن زكاة ألف، لا تجب في ألف واحدة.

فإن قيل<sup>(٤)</sup>: هذا غلط منكم، فإن البائع الأول ملك ألف درهم ديناً، وكذلك الثاني ملك ألفاً أخرى ديناً، وكذلك الثالث والرابع والخامس، ودين كل واحد منهم عين دين الآخر، فأوجبنا زكاة ألف في ألف، لا في ألف واحدة.

قلنا: تمول الدين والانتفاع به إنما يكون بالقبض. بدليل أنه ما دام ديناً لا يمكنه بيعه، ولا دفعه<sup>(٥)</sup> في الثمنية، ولا أكله ولا الانتفاع به، ولهذا لا يجب

---

(١) في الأصل كتبت الإنسان ثم وضع على أل التعريفية طمس خفيف.

(٢) أي أن الميت أخذ عوض الدين إتيان حياته ولهذا السبب قدم الدين على الميراث.

(٣) ما استطعت العثور على هذا القول في كتب الشافعي ولا في كتب أصحابه التي اطلعت عليها.

(٤) انظر معنى هذا الاعتراض في المبسوط ١٩٧/٢.

(٥) الضمير يعود في قوله: «لا يمكنه» إلى الدائن. وفي قوله: «بيعه ولا دفعه...» إلى الدين.



عليه إخراج زكاة الدين حتى يقبضه . والزكاة حيث تجب ، إنما تجب في المال المملوك ، ولا تتحقق المالية والمملك في الدين ، إلا بقبضه . والقبض إنما يحصل في الحقيقة للبائع<sup>(١)</sup> الأول ، فإنه يطالب المشتري ويطالب (٣٣٠/ب) المشتري للمشتري منه ويطالب الثالث الرابع والرابع الخامس فيقبض الخامس ويسلم إلى الرابع والرابع إلى الثالث إلى أن ينتهي المال إلى الأول . فكان القبض والمملك والتمول في الحقيقة إنما يحصل للأول فتلزمه الزكاة دون الباقيين . فإن كل واحد منهم ، لم يستقر في حقه ملك . بل هو معير إلى غيره ، فمتى ألزمناهم<sup>(٢)</sup> زكاة فكأنه لزمهم لأجل ملك الأول فلا يجوز ، فكأننا نوجب زكوات ألوف ، في ألف واحدة ، وهي التي باع بها الأول الثوب وهذا لا يجوز .

وأيضاً : فإن زكاة الفطر تسقط بالحاجة<sup>(٣)</sup> ، فإنها لا تجب إلا على من يفضل من قوته ، وقوت عيلته<sup>(٤)</sup> فلم لا تسقط بالدين ، وحاجته إليه أدعى .

(١) لأن البائع الأول هو المالك الحقيقي ، وهو عند بيعه يكون دائماً غير مدين ، أما الأربعة الباقون فإن كل واحد منهم دائن ومدين ودينه الذي له يساوي دينه الذي عليه . وعلى هذا فكل واحد من الأربعة يكون غير مالك .

(٢) الضمير يعود على الأربعة الذين لم يستقر في حقهم ملك حقيقي .

(٣) قال المصنف - رحمه الله - في كتابه الهداية ١/ ٧٥ : زكاة الفطر واجبة على كل مسلم فضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته صاع ، فإن فضل بعض صاع فهل يلزمه إخراجها ؟ على روايتين . وانظر المغني ٣/ ٧٥ ، والمحرر ١/ ٢٢٦ . وقد قال ابن عبد البر في الكافي : وصدة الفطر تسقط بالدين . ١/ ٢٩٥ .

(٤) هكذا في المخطوطة كتبت عيلته ومراد المؤلف عياله فإن كان مراده كذلك والسياق والمعنى يشهدان لذلك ، فكلمة عيلة مرادها بها عيال غير صحيحة في هذا المعنى ؛ لأن العيلة تطلق ويراد بها الفقر والحاجة . انظر غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ٤/ ٣٨٤ ، والنهاية ٣/ ٣٣٠ ، والصحاح ٥/ ١٧٧٩ ، ١٧٨٠ ، وإذا قيل : أعال الرجل يعيل : كثر عياله . وانظر لسان العرب ١١/ ٤٨٨ . ولم يذكر أحد منهم أن العيلة هي العيال . ولعل هذا الخطأ من الناسخ بدليل أن المصنف قال في الهداية : . . . فضل عن قوته وقوت عياله . . . ١/ ٧٥ .

احتج الخصم : بقوله تعالى : ﴿خذ من أموالهم صدقة . . ﴾<sup>(١)</sup> ولم يفرق بين أن يكون عليه دين ، أو لا يكون<sup>(٢)</sup> .

والجواب : أنه<sup>(٣)</sup> مجمل يحتاج إلى بيان بالإجماع ؛ لأنه لا تجب في كل مال ، ولا في كل مقدار ، ولا على كل مالك ، فيحتاج أن يضمرفيه مال نامي<sup>(٤)</sup> بلغ نصابا ، وحولا ، في ملك حر مسلم تام الملك . وهذا غير تام الملك ، على ما بينا بدليلنا ؛ ولأننا نحمل الآية على ما لا دين عليه ، بدليل<sup>(٥)</sup> ما ذكرنا .

واحتج<sup>(٦)</sup> : بأنه حر مسلم ، ملك نصاباً ، حولا كاملاً ، فوجب عليه الزكاة أصله غير المديون<sup>(٧)</sup> ، وهذا صحيح ، فإن سبب وجوب الزكاة الملك ، والملك لا يختل بالدين ، يدل عليه أنه لو كانت له جارية ، فإنه يباح له وطؤها ولو أخل الدين بالملك لم يحل له وطؤها ، يدل عليه أنه لو حال الحول على نصابه ثم لزمه دين لم يسقط الوجوب ، فلو كان الدين يمنع الوجوب لأسقط الوجوب .

والجواب : أنا لا نسلم العلة في الأصل<sup>(٨)</sup> . ثم هذه الأوصاف لم تجلب

---

(١) سورة التوبة آية رقم : ١٠٣ .

(٢) انظر معنى هذا الاعتراض في أحكام القرآن للجصاص ٤ / ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٣) الضمير يعود على الأمر المفهوم من قوله تعالى : ﴿خذ من أموالهم﴾ .

(٤) هكذا بإثبات الباء والأولى حذفها ؛ لأن الاسم منقوص ولم يوقف عليه فلزم حذف الباء .

(٥) والدليل الذي أشار إليه هو خبر معاذ وتقدم ص ٢٢٠ ، ٢٦٠ ، وحديث ابن عمر وأثر عثمان ص ١٤٨ .

(٦) انظر مغني المحتاج ١ / ٤١١ ، ونهاية المحتاج ٣ / ١٣٢ ، والضمير يعود على المالك المفهوم من سياق الكلام ، وإن كان مديونا .

(٧) كلمة مديون بمعنى مدين وتطلق المديون على من كثر عليه الدين . انظر الصحاح ٥ / ٢١١٧ ، ولسان العرب ١٣ / ١٦٧ .

(٨) وهي القياس على غير المديون ؛ لأن المعترض قاس : هنا المديون على غير المديون . والعلة أن كلا منهما ، حر ، مسلم ، مالك لنصاب ، حولا كاملا . والحكم فيهما وجوب الزكاة .



وجوب الحج<sup>(١)</sup> عليه، فكذا لا تجلب وجوب الزكاة، والمعنى في الأصل .  
 أن ما في يده لا تستغرقه حاجته . وفي مسألتنا ما في يده تستغرقه حاجته . أو  
 نقول في الأصل : ملكه تام مستقر (٣٣١/أ) وهذا ملك غير تام، بدليل أنه  
 ينتزع من يده قسراً وقهراً، ويجوز الحجر عليه فيه، فهو كمال المكاتب .  
 وقولهم<sup>(٢)</sup> : الدين لا يخل بالملك إلا أنه يخل بتمام الملك، علامة ذلك  
 أنه : لا يتوجب<sup>(٣)</sup> عليه الحج ولا التكفير بالعق<sup>(٤)</sup>، وينتزع من يده قهراً،  
 وقوله لو كان الدين يمنع الوجوب لأسقط الوجوب . دعوى لا برهان  
 عليها . ثم يبطل بعلف الماشية، وصياغة الذهب، يمنع ذلك الوجوب،  
 ولا يسقط الوجوب . وهذا لأن محل الوجوب دين، استقر فطريان دين آخر  
 لا يسقطه، وشرط الوجوب أن يكون المال مما لا تستغرقه حاجته، أو يكون  
 ملكه عليه تاماً<sup>(٥)</sup> . فإذا لم يوجد ذلك امتنع الوجوب لاختلال شرطه .  
 واحتج<sup>(٦)</sup> : بأن الزكاة حق يصرف إلى أهل السهمان<sup>(٧)</sup>  
 بالشرع، فلا يمنع الدين وجوبها، أصله العشر، وزكاة الماشية وصدقة  
 الفطر .

- 
- (١) أي أن من كان عليه دين يستغرق ماله أو أكثره والباقي يحتاج إليه لنفقة عياله الذين تلزمه نفقتهم فليس عليه حج . انظر الهداية ١/٨٩، والمغني ٣/٢٢٢ .
- (٢) الضمير يعود على المعترضين .
- (٣) في الأصل كتبت هكذا «يتوجه» وما أثبتناه هو الصحيح والسياق والمعنى يشهدان له . وقد تقدم قريباً هل يمنع الدين الحج أم لا ؟ .
- (٤) من جنى جناية يلزمه بها كفارة وعليه دين هل تسقطه الكفارة بالدين أشار ابن قدامة إلى ذلك . انظر المغني ٣/٤٥ ، ٢٢٢ .
- (٥) في الأصل تام ولأنها وقعت خبراً لكان فوجب نصبها .
- (٦) هذا الاعتراض لم استطع العثور عليه .
- (٧) وهم الذين بينهم الله تعالى في قوله : ﴿انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم﴾ سورة التوبة آية رقم : ٦٠ .



والجواب : أنا لا نسلم الأصل في الجميع على الصحيح من المذهب<sup>(١)</sup>، وهذا يقتضيه وهو عموم قوله<sup>(٢)</sup> في سائر الروايات عنه ، وقد سلم أصحابنا صدقة الفطر، إذا لم يك مطالباً بالدين<sup>(٣)</sup> وفرقوا بينها وبين الزكاة ، بأن صدقة الفطر تجري مجرى النفقة ، ولهذا تلزم الغير في حق الغير . ولا يعتبر فيها نصاب وحول فهي أدخل في باب الوجوب .

واحتج<sup>(٤)</sup> : بأن الزكاة لا تخلو أن تتعلق بالذمة ، أو بعين المال أو بهما ، فإن تعلقت بالذمة ، فالدين في الذمة لا يمنع وجوبها ؛ لأن الذمة تتسع لديون كثيرة ، وإن تعلقت بالعين ، فالدين في الذمة ، وما كان في محل ، لا يمنع ما وجب في محل آخر . كمن وجب عليه القصاص في نفسه ، لا يمنع ذلك من إيجاب الزكاة في ماله ، وإن تعلقت الزكاة بهما ، لا يمنع الدين الذي في الذمة وجوبها لما بينا .

قلنا : هذا كلام في الزكاة بعد وجوبها . ونحن لا نسلم أن هذا (٣٣١/ب) المال يجري في حول الزكاة ، ولا أن الزكاة وجبت ، حتى تتعلق بالعين أو بالذمة . فدلوا على وجوبها أولاً في هذا المال .

---

(١) قول المصنف : لا نسلم الأصل في الجميع على الصحيح من المذهب ، ترجيح منه للرواية الثانية المروية عن الإمام أحمد - رحمه الله - وهي أن الدين يمنع الزكاة في الأموال الظاهرة ، وهي الزروع والماشية . رواها عن الإمام أحمد الأثرم وإبراهيم بن الحارث . انظر رأي المصنف في هذه المسألة في الهداية ١/ ٦٤ ، ثم انظر صفحة رقم ٢٥٨ من هذا البحث .

(٢) يريد به الإمام أحمد .

(٣) تقدم أن صدقة الفطر تسقط عن المحتاجين ، ومن كان عليه دين أكثر مما بيده فهو محتاج .

(٤) انظر المذهب ١/ ١٩٤ ، ١٩٧ ، والمجموع ٥/ ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٢٣ .

الجواب الآخر: أن الزكاة تتعلق بعين المال، ولكن شرط وجوبها أن يكون المال فاضلا عن حاجته. وملكه تام، وقد بينا أن ملك المدين ناقص، وحاجته مستغرقة لهذا المال. فهو كثياب البذلة وإبل العمل، ثم هذا التقسيم موجود في الحج فلم لا يجب مع وجود الدين وكذلك هو موجود في مال المكاتب ولا زكاة فيه.

واحتج<sup>(١)</sup>: بأن الزكاة دين بدليل قوله ﷺ: «دين الله أحق بالقضاء»<sup>(٢)</sup> وإذا كان ديننا، لم يمنع دين آخر كسائر الديون<sup>(٣)</sup>.

والجواب: أن الزكاة تصير ديننا بعد وجوبها. ونحن لا نسلم أنها تجب في حق المدين ولأنا نقول: الدين ما منع وانما أخل بشرط الزكاة؛ لأن الزكاة تجب في مال فاضل عن حاجته، أو مال ملكه مستقر عليه، وقد عدم ذلك، فلم تجب الزكاة. بخلاف سائر الديون، فإن شرطها أن تكون عوضا غير معوض، وقد وجد ذلك فوجبت.

واحتج: بأنه<sup>(٤)</sup> كمن لا دين عليه في باب جريان الزكاة عليه. فكذا

---

(١) انظر هذا المعنى في مغني المحتاج ١/ ٤١١، ونهاية المحتاج ٣/ ١٣٣.

(٢) رواه مسلم عن ابن عباس: أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت: إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فقال: «أرأيت لو كان عليها دين أكنت تقضينه؟» قالت: نعم قال: «فدين الله أحق بالقضاء» ٢/ ٨٠٤.

ورواه غير مسلم أن رجلا وفي رواية أن امرأة سألت عن أبيها وإن فريضة الحج أدركته وهو شيخ لا يستطيع أن يثبت على الرحلة. انظر مسند أحمد ١/ ٢١٢، والدارمي ١/ ٣٧٠، وابن ماجه ٢/ ٩٧٠، ٩٧١، والنسائي ٧/ ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢.

(٣) انظر مسألة اجتماع دين الله ودين الآدمي في المجموع ٥/ ٢٩٧، ٢٩٨، والهداية ١/ ٦٤، والمغني ٣/ ٤٥.

(٤) الضمير يعود على المدين في الوضعين.

في باب وجوبها عليه ، لأنه<sup>(١)</sup> إذا حرم عليه الصدقة للغني ، وجبت عليه الزكاة لأنه غني بذلك المال ، وقد نص أحمد - رحمه الله - في رواية عبد الله في رجل معه خمسمائة درهم وعليه ألف درهم ، لا يأخذ الزكاة . هذا مالك لهذا الشيء<sup>(٢)</sup> .

والجواب : إنا لا نسلم أنه لا يجوز له أخذ الزكاة ، ويصير<sup>(٣)</sup> محمولا على أنه غير مطالب بالدين ، بل هو مؤجل ، أو على الرواية التي تقول من معه خمسة دنانير لا يجوز له أخذ الزكاة<sup>(٤)</sup> ولو لم تقم بكفايته ، ولو سلم قلنا : أن ليس تحريم الزكاة عليه ، ووجوبها عليه ، من باب المتنافيات ، حتى إذا انتفى أحدهما ثبت الآخر ولهذا من لا كفاية له على الدوام (٣٣٢ / أ) ومعه عشرون مثقالا ، لا يجوز له أخذ الزكاة ، وتجب عليه الزكاة عندكم<sup>(٥)</sup> وعلى رواية

---

(١) الضمير يعود على المدين في الوضعين .

(٢) ونص رواية عبد الله : سألت أبي عن رجل عنده خمسمائة درهم وعليه دين ألف درهم يأخذ من الزكاة ؟ قال : هذا مالك لهذا الشيء فإن قضي دينه فلا بأس أن يأخذ من الزكاة . مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله ١٥٤ ، وانظر مسائل إسحاق الكوسج ١٠٩ .

(٣) يريد بذلك قول الإمام أحمد - رحمه الله - المتقدم قريبا .

(٤) يشير بذلك إلى الرواية المروية عن الإمام أحمد حين سأله ابنه عبد الله فقال متى يحل للرجل أن يأخذ من الزكاة . قال : إذا كان عنده خمسون درهما أو حسابها لم يحل له أن يأخذ منها . مسائل الإمام أحمد رواية عبد الله ١٥٤ ، ١٥٥ ، وروى أحمد ذلك عن علي وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود ، ومسائل صالح بن أحمد ص ١٤٨ ، من المخطوطة ، ومسائل إسحاق بن منصور الكوسج ص ٩٤ من المخطوطة ، وانظر نفس الرواية في مسائل إسحاق بن هانئ ١ / ١١٤ ، والهداية ١ / ٨١ .

ومعلوم أن خمسين درهما تساوي خمسة دنانير وهو ما أشار إليه المصنف - رحمه الله .

(٥) الضمير هنا للشافعية القائلين في رواية لهم بوجوب الزكاة في الدين ، وكذلك الظاهرية ومن وافقهم .



لنا<sup>(١)</sup>، وكذلك من له عروض للتجارة بمائتي درهم لا تقوم بكفايته، يجوز له أخذ الزكاة، وتجب عليه وكذلك ابن السبيل، والعامل<sup>(٢)</sup>، وعكسه القوي المعتمل، لا زكاة عليه، ولا يجوز له أخذ الزكاة<sup>(٣)</sup>.

واحتج: بأن<sup>(٤)</sup> الناس صنفان، صنف منهم تؤخذ منهم الزكاة، وصنف تدفع إليهم، ثم ثبت أن الذين تؤخذ منهم، يجوز أن تدفع إلى بعضهم الزكاة كالعاملين، وفي سبيل الله، وابن السبيل، يجب أن يكون في الذين يجوز الدفع إليهم من يؤخذ منهم الزكاة وليس إلا المدين.

والجواب: أن هذه التسمية باطلة مختلة. فإن منهم من لا تؤخذ منه زكاة، ولا يجوز أن تدفع إليه الزكاة. وهو الشاب المعتمل<sup>(٥)</sup> ذو الصنعة، ثم لم إذا جاز أن تؤخذ الزكاة من ابن السبيل في بلده لأن ملكه<sup>(٦)</sup> تام<sup>(٧)</sup>. . . فجاز أن يعطى ما يتوصل به إلى بلده لصدق حاجته؛ لأنه منقطع به، ولا يجد من يقرضه. (فكيف)<sup>(٨)</sup> يجب أن تؤخذ من مال المدين وحاجته تستغرقه، وملكه غير تام عليه، وما العلة الموجبة لذلك، فإذا لم تكن علة: سقط

---

(١) ورجح أبو الخطاب في الهداية ٨٨/١، أن من ملك خمسين درهما، أو قيمتها من الذهب، وهي لا تقوم بحاجته، أن يأخذ من الزكاة، ورجح غيره عدم الأخذ. انظر مختصر الخرقى ٣٦، والمغني ٢/٦٦١، ٦٦٢.

(٢) أي يعطي العامل وابن السبيل من الزكاة وكذلك تؤخذ الزكاة منهم.

(٣) لقوله ﷺ: «لا حظ فيها لغني، ولا لقوي مكتسب» رواه النسائي ٧٥/٥ وغيره.

(٤) هذا الاعتراض لم استطع العثور عليه.

(٥) المعتمل: هو الذي يعمل بنفسه. قال ابن منظور في اللسان ١١/٤٧٥، اعتمل الرجل: عمل بنفسه.

(٦) في المخطوطة «لأن ملك تام» بدون هاء الضمير وهي زيادة يقتضيها السياق.

(٧) كلمة لم استطع قراءتها ورسمها هكذا «لحو» ثم مسحت مسحاً خفيفاً وأرى أن الكلام تام بدونها. والله أعلم.

(٨) كلمة (كيف) ليست في المخطوطة، وإنما زدتها لأن السياق يقتضيها.

الدليل على أن ما يأخذه العامل أجرة<sup>(١)</sup>.

واحتج: بأن الزكاة حق يتعلق بعين مال، تسقط بهلاكه<sup>(٢)</sup>، فوجب أن لا يمنع الدين وجوبه، كأرش الجناية، تتعلق بالعبد إذا جنى وتسقط بهلاك العبد ثم لو كان عليه دين ما منع من تعلق أرش الجناية بالعبد، كذلك لا يمنع الدين تعلق حق الزكاة بالعبد إذا كان للتجارة.

والجواب: إنا لا نسلم أن الزكاة تسقط بهلاك المال بعد وجوبها، فإذا سقط ذاك نفي قولكم<sup>(٣)</sup> حق يتعلق بعين. فلا يمنع الدين وجوبه، فيبطل بالحج، فإنه حق يتعلق بعين، وهو الزاد والراحلة ثم يمنع الدين وجوبه. وكذلك التكفير بالعتق، يتعلق بعين العبيد ويمنع الدين وجوبه (٣٣٢/ب) ثم أرش<sup>(٤)</sup> الجناية، سبب وجوبها وجود الحناية، وقد وجدت،

(١) ويسمى أيضا الساعي لأنه ينتقل من مكان إلى مكان، ومن بلد إلى بلد يجمع الزكوات فيكون ما يعطاه مقابل عمله وهو أجرة له.

(٢) انظر المذهب ١/١٩٧، والمجموع ٥/٣٢٣، وفيه تفصيل مسألة الإرش وتعلقها برقبة العبد الجاني.

(٣) ضمير المخاطب هنا للشافعية، وفي تعلق الزكاة بالعين أو بالذمة قولان عندهم: قديم وهو تتعلق بالذمة والعين، مرتنة بها، وجديد وهو الصحيح الراجح لأنه حق يتعلق بعين المال. انظر المذهب ١/١٩٧، والمجموع ٥/٣٢٣.

ثم مسألة سقوط الزكاة بهلاك المال هل تسقط أم لا تسقط؟ وهو الذي رده المصنف على الشافعية. انظره في المذهب ١/١٩٦ وفي المجموع ٥/٣٢١، ٣٢٢.

(٤) والأرش: بفتح الهمزة وسكون الراء المهملة، عرفه ابن الأثير في النهاية ١/٣٩، بقوله: وهو الذي يأخذه المشتري من البائع إذا اطلع على عيب في المبيع، وأرش الجنایات والجراحات من ذلك لأنها جابرة لها عما حصل فيها من النقص.

وقال عبداللطيف البغدادي في كتابه المجرد للغة الحديث: ١/١٢٣، ١٢٤، وأرش الجراح والمتاع قيمة النقص. وقال الزبيدي في تاج العروس ١٧/٦٣: الأرش: الدية - ثم قال - أي دية الجراحات، سمى أرشا لأنه من أسباب النزاع. انظر المغرب ١/٣٥.

وفي الحقيقة لهذه الكلمة معان كثيرة موجودة في كتب اللغة والمعاجم. مثل معجم مقاييس

والزكاة سبب وجوبها ، مال فاضل عن حاجته أو مال تام الملك ومال المدين تستغرقه حاجته وملكه ناقص فلم تجب .

فصل : والدليل على أبي حنيفة ، وأن الدين يمنع العشر<sup>(١)</sup> ، وعلى مالك<sup>(٢)</sup> والرواية الثانية : لنا<sup>(٣)</sup> أن الدين يمنع زكاة الأموال الظاهرة ، كالماشى والزروع ما تقدم من الخبر<sup>(٤)</sup> ، وإجماع الصحابة ، وهو عام في سائر الأموال ؛ ولأن ما منع الزكاة في الأموال الباطنة ، منع في الأموال الظاهرة . أصله نقصان النصاب والرق والكفر<sup>(٥)</sup> .

قال أصحاب أبي حنيفة<sup>(٦)</sup> : العشر يثبت على الحقين ، ولا يعتبر له مالك .

قلنا : لا نسلم بل هو على ملك المالك ، والزكاة حق يتعلق به بعد انعقاد

---

= اللغة لابن فارس ١/ ٧٩ ، والصحاح ٣/ ٩٩٥ ، والقاموس المحيط ٢/ ٢٧١ ، واللسان ٦/ ٢٦٣ ، والتاج ١٧/ ٦٣ .

- (١) انظر المبسوط ٣/ ٤ ، حيث بين الدين لا يمنع زكاة العشر والخراج .  
(٢) نص على ذلك أن عبد البر في الكافي ١/ ٢٩٥ ، وانظر المنتقى ٢/ ١١٧ ، وحاشية الدسوقي ١/ ٤٥٩ ، وحاشية الخرشبي ٢/ ٢٠٢ .  
(٣) سبق بيان ذلك . وانظر مسائل الإمام أحمد برواية كل من ابن هانئ ١/ ١٢٤ ، وابنه عبد الله ١٥٨ ، والهداية ١/ ١٦٤ ، والمغني ٢/ ٦٨٧ .  
(٤) يريد بالخبر ما ذكره في صفحة رقم ٢٥١ ، حيث ذكر حديثين أحدهما لم يذكر اسم الراوي وهو حديث معاذ ، والثاني عن ابن عمر . ويريد بالإجماع : إجماع الصحابة حيث لم ينكروا على عثمان ما قاله . وقد تقدم في صفحة رقم ٢٢٧ ، ٢٦٢ .  
(٥) قاس المصنف - رحمه الله - المال الذي بيد المدين ، على من عنده مال ، لم يبلغ نصابا ، وعلى الرقيق ، إذا كان عنده مال . فهو ليس مالكا لهذا المال ، إذا هو بنفسه مال ، فكيف يملك مالا ، ثم يكون عليه زكاة ، وكذلك قاسه على الكافر إذا كان بيده مال ، لا زكاة عليه ؛ لأنه لم يؤمن ، فكيف يطالب بفروع الشريعة .  
(٦) انظر شرح معاني الآثار ٢/ ٣٧ ، ٣٨ ، والمبسوط ٢/ ٢٠٠ ، ٢٠١ .

=



الحب والثمرة، ولا يجب إلا في حق مالك مخاطب<sup>(١)</sup> بالزكاة. ولهذا يجوز للمالك أن يعطي من غيره. ولهذا يجب للفقراء العشر في التبن<sup>(٢)</sup> والعراجين<sup>(٣)</sup> من الثمر، ولو ثبت على الحقين، لوجب ذلك كما يجب للشريك بالعشر. ولأن الشركة في النماء تستند إلى أصل يتقدمها، ولا شركة للفقراء مع المالك لا في الأرض ولا في بذر، فمن أي وجه تحصل الشركة في النماء.

فإن قال: أصح حاب مالك<sup>(٤)</sup>، ومن

---

(١) يريد بالمالك هنا المالك، ملكا تاما، حيث يخرج من ملكه غير تام، كالمدين، ويخرج من ليس بهالك كالرقيق، أو من ملكه لم يبلغ النصاب. ويخرج بقوله مخاطب. من ليس بمخاطب، كالكاfer وقد مر ذكر ذلك قريبا.

(٢) التبن: بكسر التاء المثناة من فوق وسكون الباء الموحدة. قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة. قال التبن: معروف وهو العصف ٣٦٣/١، ٣٦٤، وقال ابن منظور في اللسان ٧١/١٣، ووافقه الفيروز آبادي في القاموس المحيط ٢٠٧/٤، هو: عصفية الزرع من البر ونحوه.

(٣) العراجين: جمع عرجون، بضم العين، والجيم وسكون الراء والواو. وهو كما قال ابن الأثير في النهاية: العود الأصفر الذي فيه شماريخ العذق. والواو والنون زائدتان وجمعه عراجين ٣٠٢/١.

العذق: بالفتح أي فتح العين النخلة، وبالكسر العرجون، بما فيه شماريخ النهاية ١٩٩/٣.

والشمارخ هو: العثكال والعثكول عليه بسر، أو عنب. القاموس المحيط ٢٧٢/١، وانظر الصحاح ٤٢٥/١. وقد أقر الأحناف بأن التبن ليس فيه شيء. انظر المبسوط ٢/٢.

(٤) تعليل عدم منع دين الماشية والزروع. بأنه ينمو بنفسه، لم أجده عند المالكية والحنابلة، وإنما قالوا: إن الإمام هو الذي يرسل لخرص الزرع، وأخذ زكاة المواشي، فالأمر موكل إليه، وساعيه لا يسأل أعليه دين أم لا؟ وأما العين، وغيرها فهي موكولة لأربابها. انظر حاشية الخرشي ٢٠٢/٢، وحاشية الدسوقي ٤٥٩/١، والفواكه الدواني ٣٨٧/١، وحاشية العدوي ٤٢٨/١، وانظر المغني ٦٨٧/٢، والشرح الكبير ٦٠١/١، والكافي ٢٨١/١.

نصر<sup>(١)</sup> روايتنا: الماشية والزرع ينمو بنفسه فحصول الدين لا يمنع نهاها. والزكاة تتعلق بالنماء بخلاف الناض، فإن النماء يحصل فيه بالتصرف، وصاحب الدين يمنعه من التصرف، فلا يحصل له نماء فلا تجب الزكاة.

قلنا: الدين لا يمنع التصرف والتنمية، وإنما يمنع الحجر<sup>(٢)</sup>، والحجر يمنع في المالكين معا. ولأن عند مالك لا يعتبر ذلك. فإن ما قطع إلى العمل والعلف من الماشية، لا ينمو بل يتلف وفيه الزكاة عنده<sup>(٣)</sup>. ثم هذا لا يوجب الفرق بينهما، كما لا يوجبه في الحج.

فإن قيل<sup>(٤)</sup>: الأموال الظاهرة، الحق فيها للإمام، بخلاف الأموال الباطنة، فإنها إلى رب المال، فهي أخف فيمنعها الدين.

قلنا: لا نسلم. فإن رب المال يجوز له أن يتولى زكاته الظاهرة والباطنة (٣٣٣/أ) وعلى أن هذا يبطل ببال الصبي والمجنون، فإن الإمام يتولى أمواله<sup>(٥)</sup> الباطنة والظاهرة ثم الدين يمنع الزكاة في الأموال الباطنة، وكان يجب لأجل نظر الإمام فيها أن لا يمنعها، كالأموال الظاهرة، ثم نظر الإمام

---

(١) الرواية التي لا تمنع وجوب الدين في الأموال الظاهرة، رواية مرجوحة في المذهب، وهي رواية عن أحمد رواها الأثرم، كما نقل ذلك صاحب المغني ٢/٦٨٧، وانظر الهداية ١/٦٤، والكافي ١/٢٨١، والشرح الكبير ١/٦٠١، والفروع ٢/٣٣١، والمبدع ٢/٣٠٠، والإنصاف ٢/٢٥.

(٢) يريد أن الحجر هو الذي يمنع التصرف والتنمية، ويريد بالمالكين الأموال الظاهرة والباطنة.

(٣) مالك - رحمه الله - يوجب الزكاة في العوامل مع أنها تنمى ولا تنمو بنفسها. انظر موطأ مالك ١/٢٦٢، والمتقى للباجي ٢/١٣٦، وحاشية العدوي ١/٤٣٨، وبلغه السالك ١/٢٠٧، وقد تقدم ذلك في أول البحث:

(٤) انظر حاشية الخرشي ٣/٢٠٢، وحاشية الدسوقي ١/٤٥٩، والفواكه الدواني ١/٣٨٧، وحاشية العدوي ١/٤٢٨.

(٥) هكذا بالمخطوطة بإفراد الضمير، ولعل الأولى بثنية الضمير كي يعود على الصبي والمجنون. والله أعلم.



ومطالبته لا يجوز أن توجب مع اختلاف الشرط ، والشرط مختل في حق  
المدين ؛ لأن ملكه غير تام ، وحاجته تستغرقه . وشرط الزكاة أن تجب في ملك  
تام . والمال فاضل عن الحاجة . والله أعلم بالصواب .

مسألة (١٠) : لا يختلف قول أحمد - رحمه الله - أن العامل في القراض ،  
يملك الربح بالظهور ، وإن لم يقسم ويقبض ، وينعقد الحول عليه من حين  
الظهور والمحاسبة . نص عليه في رواية صالح وابن<sup>(١)</sup> منصور في مضارب  
أخذ من رجل مالا مضاربة ، فربح فيه ، أدى زكاته إن كان قد احتسبا ، إذا  
حال الحول من يوم المحاسبة ؛ لأنه<sup>(٢)</sup> علم ماله في المال ، فنص<sup>(٣)</sup> على أن  
الزكاة تلزمه . وإن لم يقسم<sup>(٤)</sup> ويقبض .

---

(١) لم أجد هذه الرواية في مسائلهما ، أي صالح وإسحاق بن منصور ولعل هذه الرواية سقطت  
من النسخة المخطوطة ، التي بين يدي . وقد ذكر هذه الرواية لصالح وإسحاق عن أحمد كل  
من الموفق ابن قدامة في المغني ٣/ ٣٩ ، وابن قدامة شمس الدين في الشرح الكبير ١/ ٥٩٥ .

(٢) الضمير يعود على العامل .

(٣) أي الإمام أحمد - رحمه الله .

(٤) اختلفت الرواية عند الحنابلة ، هل يملك العامل الربح ، بالظهور فتجب عليه الزكاة ، أم أنه  
لا يملك إلا بعد القسمة ، والقبض . على روايتين : فذهب أبو الخطاب ، وابن تيمية المجد في  
المحرر ١/ ٢١٨ إلى أنه يملك بالظهور . وتجب عليه قبل القسمة ، ووافقه جماعة من العلماء  
ذكرهم صاحب الإنصاف ٣/ ١٦ . ومن نقل عن أبي الخطاب هذا القول ، الموفق ابن قدامة  
في المغني ٣/ ٣٩ ، والكافي ١/ ٢٧٩ ، ٣١٨ ، وابن قدامة شمس الدين في الشرح الكبير  
١/ ٥٩٥ ، وابن مفلح في الفروع ٢/ ٣٣٧ ، والمرداوي في الإنصاف ٣/ ١٦ ، وابن مفلح  
الحفيد في المبدع ٢/ ٢٩٦ .

الرواية الثانية : أن الزكاة لا تجب إلا بعد القسمة والمحاسبة ؛ لأن العامل لا يملك ، وفي رواية  
يملك ملكا ناقصا . ومن ذهب إلى هذه الرواية ابن قدامة في المغني ، والكافي وابن قدامة في  
الشرح ، وصاحب المبدع ٢/ ٢٩٥ ، ٢٩٦ . وقال هذا ظاهر المذهب . والمرداوي في  
الإنصاف ٣/ ١٦ ، والفروع ٢/ ٣٣٧ ، والإقناع ١/ ٢٤٣ ، وكشاف القناع ٢/ ١٩٧ ، وغاية  
المتنهي ١/ ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، وذكر أبو الخطاب الروايتين في الهداية ولم يرجح أحدهما ١/ ١٧٥ . =



إلا أن شيخنا قال : أراد<sup>(١)</sup> بقوله من (حين المحاسبة) أي من حين القسمة ؛ لأن الغالب ، أن القسمة تكون من حين المحاسبة وهذا خلاف ظاهر اللفظ ؛ لأنه قال : من يوم المحاسبة . ولم يقل من حين القسمة ، لأنه<sup>(٢)</sup> علل بأنه<sup>(٢)</sup> علم ماله في المال ، يعني ظهر له الربح ، لا أنه قسمه ، ويدل عليه أنه لو قسمه ، ما كانت تكون في المال ، وإنما تكون في يده ، ولأنه لو قسمه ، ما أشكل على أحد ؛ لأن مال الإنسان الذي في قبضه<sup>(٣)</sup> . يعلم ذلك كل أحد أنه يجري في الحول .

ولأن في الرواية أن سفيان<sup>(٤)</sup> قال : سئل عن<sup>(٥)</sup> رجل أخذ مالا مضاربة أيؤدي زكاته أو ينتظر حتى يؤدي إلى صاحب المال ماله . قال ينتظر حتى يؤدي إلى صاحب المال ماله ؛ لأنه لم يسلم له بعد . فقال أحمد : إن كان قد احتسبا زكى المضارب إذا حال عليه الحول من يوم احتسبا (٣٣٣/ ب) لأنه

---

= وفائدة الخلاف : أن من قال : يملك بظهور الربح ، قال ينعقد الحول ، من حين ظهور الربح .

ومن قال : يملك بالمقاسمة قال ينعقد الحول من حين المقاسمة . وقد يكون بين ظهور الربح والمقاسمة مدة .

- (١) أي الإمام أحمد .
- (٢) الضمير الأول ، يعود على الإمام أحمد ، والضمير الثاني ، يعود على العامل .
- (٣) هكذا كتبت بدون تاء والأولى عندي قبضته .
- (٤) لعله سفيان الثوري لأن إسحاق بن منصور الكوسج ، يعرض رأي سفيان الثوري ، على أحمد ابن حنبل ، فإن أعجبه وافقه ، وإلا بين أحمد رأيه ، وكذلك فعل إسحاق بن منصور ، بمسائل أحمد ، حيث يعرضها على إسحاق بن راهويه ، وإن خالفه إسحاق بين رأيه .
- (٥) هكذا كتبت بالمخطوطة : أن سفيان قال : سئل عن رجل . والأولى عندي حذف (قال) فيكون الكلام بعد حذف قال : أن سفيان سئل عن رجل ، فيكون سفيان - رحمه الله - هو المستؤل ولعل زيادة الفعل جاءت خطأ من الناسخ .

علم ماله في المال، ولأنه لو وضع<sup>(١)</sup> بعد ذلك كانت الوضعية على صاحب المال، حيث اشترط المقاسمة، ورد المال على صاحبه، ويعضد ما قلنا قوله في رواية ابن منصور: في المضارب إذا وطئ جارية اشتراها من مال المضاربة، بعد أن ظهر في المال ربح. فلا حدّ عليه وهي أم ولده<sup>(٢)</sup>، فلولا أنه حكم له بالملك لم يسقط الحد، ويجعلها أم ولد، وبهذا قال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup>. وللشافعي قولان: أحدهما: مثل هذا، والثاني: أنه لا يملك المضارب شيئاً من الربح، إلا بعد القسمة والقبض، والزكاة في رأس المال والربح جميعاً على رب المال، وهو اختيار شيخنا<sup>(٤)</sup>.

لنا: أن المضارب أحد الشريكين، في ربح المضاربة، فملك حصته بالظهور كرب المال، وهذا صحيح، فإنها لما اشتركا في سبب الملك، وفي الأهلية وجب أن يشتركا في الزكاة، وإنما قلنا أنها اشتركا في سبب الربح؛ لأن مال المضاربة، لا ينمو<sup>(٥)</sup> بنفسه بل ينمو بالتصرف، والتصرف لا ينمو بدون

(١) هكذا يروي أبو الخطاب عن أحمد أنه قال: لو وضع بعد ذلك. وفي المغني ٣/ ٣٩، أتضع بالهمزة والتاء، وكذلك هي بالمغني، مع الشرح الكبير ٢/ ٦٣٤، وفي الشرح الكبير ١/ ٥٩٥ أبضع بالهمزة والباء، وكذلك هي في الشرح الكبير، مع المغني ٢/ ٤٤١. والذي أراه هو الصحيح، رواية أبي الخطاب. لأن معنى (وضع) هنا الخسارة. قال ابن فارس في مجمل اللغة ٢/ ٩٢٨ (وضع الرجل في تجارته، يوضع إذا خسر) وقال الجوهري في الصحاح ٣/ ١٣٠٠: (وضع الرجل في تجارته، وأوضع على ما لم يسم فاعله، إذا خسر).

(٢) انظر المغني ٥/ ٤٧.

(٣) انظر المبسوط ٢/ ٢٠٤، ولم يصرح بأن العامل، يملك الربح بالظهور أو المقاسمة، لكن الذي يفهم من كلامه، أنه يملك بالظهور وانظر فتح القدير ٢/ ٢٣١.

(٤) انظر الأم ٢/ ٥٢، والمهذب ١/ ٢١٩، ٥٠٨، والمجموع ٦/ ٢٤، وصحح النووي عدم ملك العامل، وانظر مغني المحتاج ١/ ٤٠١ ونهاية المحتاج ٣/ ١٠٨، وقلوبي وعميرة ٢/ ٣١، ٣٢.

(٥) ينمو كتب هذا الفعل في المخطوطة، هكذا ينمي، وهي لغة غير مشهورة لأن مصدر الكلمة النمو، فتكون لام الفعل، منقلبة عن واو. أي يكون أصلها واوا، انظر معجم مقاييس اللغة ٥/ ٤٧٩، ٤٨٠.



المال فكانا سواء في تفريع<sup>(١)</sup> الربح . وانعقدت الشركة بينهما فيه . كما قلنا في المزارعة ، والمساواة ، فإن العمل لا ينبت الزرع بدون الأرض ، ولا يخرج التمر<sup>(٢)</sup> ، بدون النخل . وكذلك الأرض ، لا تنبت بدون العمل ، وكذلك الثمر لا ينمو بدون العمل ، فوقفا موقفا واحدا . وانعقدت الشركة بينهما ، نظرا لحصول الربح ، بهال هذا ، وهداية هذا إلى التصرف . والتنمية . فكان في الملك سواء .

فإن قيل<sup>(٣)</sup> : لا يجوز اعتبار العامل برب المال في ملك الربح ألا ترى أنه لو دفع إليه ألفا مضاربة ، فاشتري عبدين يساوي كل واحد منهما ألفا ، فإن رب المال يملك نصيبه من الربح . والعامل لا يملك نصيبه منه كذا ها هنا . قلنا : لا نسلم هذا ، بل يملك المضارب نصيبه من الربح بالظهور ، كما في مسألتنا سواء .

قياس آخر : كل شريكين ملك ( ٣٣٤ / أ ) أحدهما الربح بالظهور — ملك الآخر مثله بالظهور . أصله شريكي العنان<sup>(٤)</sup> ، وهذا صحيح . فإن قولهما :

---

(١) قال الزبيدي في تاج العروس : فرع بين القوم تفريعا : فرق وحجز التاج ٤٩٢ / ٢١ ، ولعل المصنف أراد هنا تفريق ، وتفريع الربح بمعنى توزيعه .

وأورد ابن الأثير في النهاية ٤٣٦ / ٣ ، أحاديث وآثارا جاءت بها كلمة فرع وفرع ، بمعنى فرق . والفرق بسكون الراء وفتحها — خلاف في ذلك — المال الطائل المعد . انظر الصحاح ١٢٥٨ / ٣ ، ولسان العرب ٢٤٩ / ٨ ، والقاموس ٦٣ / ٣ ، وتاج العروس ٤٨٠ / ٢١ .

(٢) في المخطوطة : الثمر ، بالثاء المعجمة بثلاث من فوق .

(٣) هذا الاعتراض لم استطع العثور عليه في كتب الشافعية . وقد نسب هذا القول — بالإضافة إلى المؤلف هنا — السرخسي في المبسوط ٢٠٤ / ٢ ، وقال : واستدل الشافعي . . .

(٤) شركة العنان هي : أن يشترك رجلان ، بهاليهما على أن يعملأ فيهما بأبدانها ، والربح بينهما ، وسميت شركة عنان ؛ لأن الشريكين يتساويا في المال والتصرف كالفارسين إذا سريا بين فرسيهما ، وتساويا في السير . فإن عنانيهما يكونان سواء . المغني ١٦ / ٥ . ولا أعلم الناصب ، في قول المصنف : ( أصله شريكي العنان ) والأولى أن يقول : شريكا =



ما رزق الله بيننا نصفين شرط صحيح يلزم الوفاء به . قال تعالى : ﴿أوفوا بالعقود﴾<sup>(١)</sup> وقال عليه السلام : «المؤمنون عند شروطهم»<sup>(٢)</sup> فوجب أن يملك كل واحد منهما حصته وقت ملك الآخر حصته اعتيادا على ما شرطاه . والقراض عقد مشارطة . فيجب أن يتبع الشرط فيه<sup>(٣)</sup> .

فإن قيل : المعنى في الأصل أن الربح نماء ملكهما . وفي مسألتنا ، الملك لرب المال فكان النماء له .

قيل : لو كان النماء له ، لما ملك المضارب المطالبة بالقسمة ، وأخذ حصته من الربح ، ولما ورثت عنه ، إذا مات ، ولضمنها لرب المال إذا أتلّفها . فلما لم يجب دل على أنه ملك بعمله كما ملك رب المال بماله .

فإن قيل : قد يملك الإنسان المطالبة

---

= العنان ؛ لأن كلمة أصل وقعت مبتدأ والضمير مضاف إليه وشريكا خبر مرفوع . والله أعلم .

(١) سورة المائدة آية رقم : ١ .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ ، وإنما هو بلفظ «المسلمون عند شروطهم» عند أبي داود ٢٠ / ٤ ، عن أبي هريرة والترمذي ٦٢٦ / ٣ عن عمرو بن عوف المزني ، وابن الجارود في المستقى ٢١٥ ، عن أبي هريرة والدارقطني ٢٧ / ٣ - ٢٨ ، والحاكم في المستدرک ٤٩ / ٢ ، والبيهقي ٧٩ / ٦ ، وذكره ابن عدي في الكامل ٦ / ٢٥٦٥ ، ٢٠٨١ ، ٢٠٨٨ ، وقد أخرجه هؤلاء بلفظ : «عند شروطهم» وبعضهم على شروطهم» وبعضهم باللفظين معا . انظر : شرح السنة للبغوي ٨ / ٢٠٩ ، وإرواء الغليل ٥ / ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ثم قال الألباني : وجلة القول أن الحديث بمجموع هذه الطرق يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره .

(٣) انظر : المغني ٥ / ٢٦ ، وفيه شروط القراض ومعنى القراض .

بالشقص<sup>(١)</sup> ولا يملكه قبل قبضه ، كالشفيع يملك المطالبة بالشقص  
ولا يملكه قبل قبضه .

قلنا : لا نسلم بل يملك الشفيع بالمطالبة ، ولهذا إذا طالب ورث عنه ،  
وإذا لم يطالب لم يورث عنه<sup>(٢)</sup> ، على أن الأخذ بالشفعة ابتداء تملك فوقف  
على القبض ، وهذا في مقابلة منافع ، فملكه قبل قبضه ، كالأجرة في  
الإجارة ، والصداق .

قياس آخر : إن القسمة جعلت للتمييز بين الحقوق . فلم يملك بها .  
أصله قسمة التركة للوارثين .

فإن قيل : نقول إنه لا يملك بالقسمة ، وإنما يملك بالقبض .  
قيل : القبض فرع للملك ؛ لأنه من موجبات الأملاك فلا يكون سببا لها .  
ألا ترى : أن قبض العارية ، والوديعة ، والرهن ، لا يفيد ملكا وكذلك قبض  
الإجارة والغصب .

فإن قيل : يبطل بقسمة الغنيمة ، يحصل بها الملك .  
قيل : لا نسلم بل يحصل الملك في الغنيمة بالظهور<sup>(٣)</sup> عليها ، ولهذا نقول

---

(١) تقدم تفسير الشقص ، في صفحة ٢٦٥ من هذا البحث ، وأما الشفعة . فهي كما عرفها  
الراغب الأصفهاني في المفردات بقوله : والشفعة هو طلب مبيع في شركته ، بما بيع به ، ليضمه  
إلى ملكه ، وهو من الشفع ٢٦٣ .

ونقل هذا التعريف عن الراغب الزبيدي في تاج العروس ٢٨٣/٢١ . ثم قال : والشفعة عند  
الفقهاء : حق تملك الشقص على شريكه المتجدد ملكه قهرا بعوض . وهو في القاموس  
المحيط ٤٧/٣ ، وانظر غريب الحديث لابن قتيبة ٢٠٢/١ .

(٢) قوله إذا طالب ورث عنه كلام مختصر : تقديره : إذا طالب الشفيع بالشفعة ، ثم مات وبعد  
ذلك طالب ورثته ورث عنه الطلب .

(٣) الرأي الراجح في المذهب أن الغنيمة تملك بالاستيلاء عليها . قال ابن قدامة في المقنع ٨٩ ،  
وتملك الغنيمة بالاستيلاء عليها ، في دار الحرب ويجوز قسمتها فيها . وانظر المحرر ١٧٣/٢ ،  
والمبدع ٣/٣٥٨ ، ٣٥٩ ، وأشار صاحب المبدع ٣٥٩ ، إلى أن أبا الخطاب قال : لا تملك =

(٣٣٤/ب) لو وطئ جارية من المغنم لم يحدّ، وكانت أم ولده ويبين هذا أنه يورث عنه .

قياس آخر: أنها معاملة على جزء من نماء المال، فملك العامل بالظهور. دليله الثمرة في المساقاة<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: نصيب العامل في المساقاة، لم يجعل وقاية لرأس المال. ولهذا لو تلف من الأصول، شيء لم يجبر بحصته بخلاف المضاربة، فإنه يجبر الأصل، بالربح فافترقا.

قلنا: لا نسلم فإن أحمد - رضي الله عنه - قال: إذا<sup>(٢)</sup> احتسبا وعلم كل واحد ماله، لو وضع<sup>(٣)</sup> المال. كان على رب المال، وإن سلمنا فيبطل بالربح في حق رب المال، يجبر به المال، وقد ملكه بالظهور. ويدل عليه أن رب المال لا يلزمه زكاة جميع الربح، فإن أكثر ما في الباب، أن حصة

---

= إلا باستيلاء تام، لا في فور الهزيمة لالتباس الأمر هل هو حيلة أو ضعف. وكذا الإنصاف ١٦٢/٤، ١٦٣، ونص كلام أبي الخطاب من الإنصاف. ولم يذكروه باسمه لكنهم قالوا قال صاحب الانتصار. وهو هذا الكتاب الذي نعمل به.

ولعل هذا، هو السبب الذي جعل أبا الخطاب يقول: يحصل الملك في الغنيمة بالظهور. مخالفا أصحابه الحنابلة، الذين يقولون بالاستيلاء. وقال في الهداية ١١٧/١: وتملك بالأخذ. وإن لم تُحْزَرْ. وانظر الإقناع ٢/٢٥، وغاية المنتهى ١/٤٨٠، وكشاف القناع ٣/٧٥.

وقال القاضي: لا تملك إلا بقصد التملك. وتردد في الملك قبل القسمة. الإنصاف ١٦٣/٤، وروى البعلي، صاحب الاختيارات الفقهية، من فتاوى ابن تيمية: روايتين في الملك هل هي بالظهور أو بالقبض ٥٣٨.

(١) نص الحنابلة على أن العامل في المساقاة يملك حصته بظهور الثمرة: انظر الهداية ١/١٧٧، والمغني ٥/٤١١، والفروع ٤/٤٠٨، والإقناع ٢/٢٧٧، وكشاف القناع ٣/٥٢٩.

(٢) انظر قول أحمد - وهي رواية صالح وابن منصور في المغني ٣/٣٩، والشرح الكبير ١/٥٩٥.

(٣) وضع هنا بمعنى خسر وقد تقدم بيان ذلك نقلا من كتب اللغة في ص ٢٨٨.



المضارب، مترددة بين أن يسلم المال فتكون، وبين أن يتلف فلا تكون، له ولا لرب المال. فلا يحصل لرب المال بوجه فلم يلزمه زكاتها، كمال الغير، ولأن هذه الحصاة لا تورث عن رب المال، فإذا أتلّفها لزمه ضمانها للمضارب، ولو كان الربح جارية لم يجوز لرب المال وطؤها والمضارب يطالب بها فيأخذها. فثبت أنه لا يملكها وإذا لم يملكها لم يلزمه زكاتها.

واحتج الخصم: بأنه<sup>(١)</sup> جعل في مقابلة عمل مجهول فلم يملكه العامل قبل قبضه، أصله الجعل<sup>(٢)</sup> في الجعالة وهو ما جعل لعامل الصدقات، والقضاة، والمفتين، والجعل برد الآبق وما أشبه ذلك ولا يلزم الأجرة في الإجارة، فإنها في مقابلة عمل معلوم، فلهذا ملكت قالوا: وإنما قلنا في الجعالة ذلك؛ لأنها صلة في الحقيقة، والصلة لا تملك قبل القبض.

والجواب: أنا لا نسلم أنه جعل في مقابلة عمل، وإنما هو اشتراك في الربح لما بينا ثم لا يمنع أن يكون<sup>(٣)</sup> عوضا في مقابلة منفعة مجهولة ويملكه قبل القبض، كالثمر في المساقاة والصدّاق في النكاح.

(٣٣٥/أ) والمعنى في الأصل: أنه<sup>(٤)</sup> إن رد الآبق وعامل الصدقات فإنها يملكه بالفراغ من العمل، وإن لم يقبضه، فإن الجعالة لا تمنع فيه الشرط،

---

(١) الضمير يعود على الربح المفهوم من سياق الكلام.

(٢) والجعالة كما عرفها المصنف في الهداية ١/ ١٨٤، أن يقول أي شخص ما - من رّد عبدي أو بهيمتي، أو لقطة ضاعت مني. أو بنى لي هذا الحائط فله كذا. وانظر المقنع ١٥٧، والمبدع ٥/ ٢٦٧، وشرح منتهى الإرادات ٢/ ٤٦٨.

قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: الجعل والجعالة - بتثنية الجيم - والجعيلة: ما يجعل للإنسان على الأمر يفعل له ١/ ٤٦٠.

(٣) أي الربح. وقول المصنف: عوضا في مقابلة منفعة مجهولة؛ لأن العامل لا يعلم هل تربح المضاربة أم تخسر. وعمله هذا منفعته مجهولة.

(٤) الضمير يعود على الذي جُعِلَ له الجعل.

وقد قال : إن رددت عبدي الآبق فلك درهم ، فيستحق الدرهم عند الرد .  
وفي مسألتنا<sup>(١)</sup> شرط أن يحصل له<sup>(٢)</sup> ربحا ليكون له<sup>(٢)</sup> بعضه وقد حصل  
الربح ، فليملك بعضه ، لأن الزائل في الإباق اليد ، والمقصود عوده ، وفي  
مسألتنا المبيع عين الربح تمليكا والمطلوب حصوله . وقد حصل كمال المال ،  
وتحقق بالربح ، فنظيره<sup>(٣)</sup> عود اليد في الآبق ، فأما ما<sup>(٤)</sup> يعطي القضاة  
والمفتون<sup>(٥)</sup> فهو كفاية ورزق من بيت المال لأجل تفريغهم أنفسهم ، بعمل  
يعود نفعه على كافة المسلمين ، وذلك إن رأي الإمام عند وجود المال في بيت  
المال لا يقف على إنشاء تصرف منا على الخصوص ، فلا يعلم حصوله إلا  
بالقبض ، بخلاف مسألتنا ، فإنه<sup>(٦)</sup> إنشاء عقد شركة صحيحة على الربح ،  
بسبب مال هذا وعمل هذا . فإذا ظهر الربح وملكه ملك الآخر مثله  
بالظهور .

واحتج<sup>(٧)</sup> : بأن الربح جعل وقاية لرأس المال ، فلا يملكه العامل قبل  
قبضه ، أصله حصة رب المال من الربح .

- 
- (١) وهي مسألة المضاربة والمشتراط بكسر الراء هو رب المال .  
(٢) الضمير في قوله (له) الأولى يعود على رب المال . وفي الثانية الضمير يعود على العامل .  
(٣) النظر : هو المثل . انظر مجمل اللغة ٢ / ٨٧٢ ، والصحاح ٢ / ٨٣١ ، ومراد المصنف : أن  
العامل ، يملك بمجرد ظهور الربح ، كما أن من جعل له الجعل ، يملك الجعالة ، إذا رد  
الآبق . فهذا ملك بظهور الربح ، وهذا ملك بالرد .  
(٤) (ما) هنا موصولة .  
(٥) في الأصل : (المفتين) بالنصب ، وهو لحن ؛ لأن الفعل مبني للمجهول ، والمفتون معطوف  
على مرفوع ، لوقوعه نائب فاعل .  
(٦) الضمير يعود على القراض . والقراض والمضاربة بمعنى واحد . انظر الصحاح ٣ / ١١٠٢ .  
وأهل الحجاز : يسمون القراض : مضاربة كما ذكر ذلك أبو عبيد وغيره . غريب الحديث لأبي  
عبيد ٤ / ١٥١ ، والنهاية ٤ / ٤١ ، وتاج العروس ١٩ / ١٩ .  
(٧) انظر معنى هذا الاعتراض في المجموع ٦ / ٢٦ .

قلنا : لا تأثير لقولك فلا يملكه العامل قبل القبض في الأصل . فإن حصة رب المال لا يملكها العامل لا قبل القبض ولا بعده . ثم <sup>(١)</sup> لقائل فنقول ما جعل وقاية لرأس المال ملك بالظهور، كحصة رب المال ، ولأن حصة رب المال لما لم تجر في ملك العامل بحال ، يجب أن لا تجري حصة العامل بملك رب المال بحال . ولأننا لا نسلم أنه وقاية لرأس المال بعد المحاسبة .

واحتج <sup>(٢)</sup> : بأنه لو ملك العامل الربح بالظهور، لوجب أن يحسب مما يهلك من المال (و) <sup>(٣)</sup> أن الربح ورأس المال . كما نقول فيما يهلك من شريكي - العنان . يحسب من جميع المال .

والجواب : إنما اختص (٣٣٥/ب) الخسران بالربح لأن العامل شرط على نفسه ، وضمن أن يفي رأس المال بالربح . وإن كان يملكه فلزمه ذلك بشرطه وضمانه . كما لو أسلم إليه في كُرٍّ <sup>(٤)</sup> طعام

(١) هكذا في المخطوطة ، ولم يكتمل الكلام ووضعت علامة رسمت هكذا صب . ومراده منها أن

الناسخ نسخها ، وهي هكذا ، وتسمى هذه العلامة «التضييب» .

(٢) انظر معنى هذا الاعتراض في المذهب ٥٠٨/١ .

(٣) الواو ليست في المخطوطة وزدتها لأن السياق يقتضيها .

(٤) الكرّ: بضم الكاف وتشديد الراء . قال المطرزي في المغرب ٢/٢١٤ ، الكر: مكيال لأهل

العراق . ثم قال : قال الأزهري : الكر: ستون قفيزا ، والقفيز ثمانية مكاكيك ، والمكوك صاع

ونصف . وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٢/٢٣٨ ، والنهاية ٤/١٦٢ ، ولسان العرب

٥/١٣٧ ، وتاج العروس ١٤/٣٠ .

وقد تقدم في ص ١٦٨ من هذا البحث مقدار القفيز بالكيلو جرامات الحالية ويساوي

١١٢ ، ٢٦ كيلو جرام نقلا عن كتاب الإيضاح والبيان في معرفة المكيال والميزان لابن الرفعة .

تحقيق د . محمد أحمد الخاروف ص ٧٢ وعلى هذا يكون الكر = ١١٢ × ٦٠ = ٦٧٢ = ٢٦ ، ١٥٦

كيلو جرام .



الموصل<sup>(١)</sup> على أن يسلمه إليه ببغداد وجب عليه أن يفي بشرطه .  
جواب آخر: أنه يبطل بحصة رب المال يملكها بالظهور، والهالك  
يحتسب منها .

فإن قيل : رب المال مالك للمال والنماء . فيجوز أن يكون بعض ماله وقاية  
لبعضه بخلاف المضارب فإن المال ليس له فلا يجوز أن يجعل ملكه وقاية لمال  
غيره .

قلنا : يجوز ذلك بشرطه ورضاه لما بينا . والله أعلم بالصواب .  
مسألة (١١) : للخلطة<sup>(٢)</sup> تأثير في إيجاب الزكاة  
وإسقاطها ، نص عليه في رواية جماعة من أصحابه ، وبه قال  
مالك<sup>(٣)</sup> . والشافعي<sup>(٤)</sup> ، وقال أبو حنيفة<sup>(٥)</sup> لا تؤثر في ذلك .

(١) الموصل : مدينة كبيرة شمالي العراق ، مدحها ياقوت فأكثر في معجمه ٢٣٣/٥ ، ٢٢٤ حتى  
قال : وليس للموصل عيب ، إلا قلة بساكنيها ، وعدم جريان الماء في رساتيقها ، وشدة حرها ،  
في الصيف . وعظم بردها في الشتاء . ثم قال : ومن بغداد إلى الموصل ؛ أربعة وسبعون فرسخا  
٢٢٤/٥ .

وقال الدكتور محمد الخاروف محقق كتاب : الإيضاح والتبيان ص ٧٧ إن الفرسخ يعادل  
٥٥٤٠ مترًا فتكون المسافة بين بغداد والموصل  $٥٥٤٠ \times ٧٤ = ٤٠٩٩٦٠$  مترًا وبالكيلو =  
 $٤٠٩٩٦٠ \div ١٠٠٠ = ٤٠٩,٩٦$  كيلو تقريبًا .

(٢) انظر مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح المخطوط ص ١٨٥ ورواية إسحاق الكوسج  
المخطوط ص ١١٣ ، ومسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبدالله ١٧٤ ، ثم انظر مختصر الخرقى  
٣٥ ، والهداية ١/٦٧ ، ٦٨ ، والمغني ٢/٦٠٧ ، والمذهب للأحمد ٤٧ ، والمحزر ١/٢١٦ ،  
والفروع ٢/٣٨١ ، واشترطوا للخلطة : أن يكون المرعى والمسرح والمبيت والمحلب والفحل  
والراعي واحدًا .

(٣) انظر الموطأ ١/٢٦٣ ، والمدونة الكبرى ١/٣٢٩ ، وما بعدها والكافي لابن عبد البر ١/٣١٥ ،  
والمنتقى ٢/١٣٦ .

(٤) انظر الأم ٢/١٤ ، وما بعدها . والمهذب ١/٢٠٤ ، ٢٠٥ ، وحلية العلماء ٣/٥١ ، ٥٢ ،  
والمجموع ٥/٢٨٣ ، ٣٨٤ .

(٥) انظر مختصر الطحاوي ٤٤ ، والمبسوط ٢/١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٨ ، وبدائع الصنائع ٢/٨٦٨ ،  
واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ١/٣٩٧ .

لنا ما تقدم<sup>(١)</sup> من خبر أنس أن أبابكر - رضي الله عنه - كتب كتاب (الصدقة) هذه فريضة الصدقة التي فرض الله على المسلمين وأمره لرسوله - وقال فيه - لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية<sup>(٢)</sup>. أخرجه البخاري وابن خزيمة<sup>(٣)</sup> وابن أبي حاتم<sup>(٤)</sup>.

وخبر ابن عمر: كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة ففرضه بسيفه وعمل به أبو بكر وعمر. كان فيه «لا يفرق بين مجتمع»<sup>(٥)</sup> لفظ الخبر سواء أخرجه الترمذي وأبوداود. فمنه دليلان:

- 
- (١) حديث أنس حديث طويل والمصنف استشهد بألفاظ منه في مواضع من كتاب الزكاة، لكن الشاهد لم يتقدم.
- (٢) روى البخاري - رحمه الله - هذا الحديث في ثلاثة مواضع من صحيحه ٣/٣١٤، ٣١٥، ٣١٧، مع الفتح مع اختلاف يسير عن النص الذي ذكره المصنف. ورواه ابن خزيمة ٤/٢٦، مع اختلاف يسير عما أورده.
- (٣) هو إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمى النيسابوري ولد سنة ٢٢٣هـ وتوفي سنة ٣١١هـ، الإمام الحافظ الحجة: له ترجمة في الجرح والتعديل ٧/١٩٦، وتذكرة الحفاظ ٢/٧٢٠ وسير أعلام النبلاء ١٤/٣٦٥، والمعين في طبقات المحدثين ١٠٨ وطبقات الحفاظ ٣١٠.
- (٤) هو أبو محمد عبد الرحمن بن محمد. ومحمد هو أبوحاتم الحنظلي الرازي ولد سنة ٢٤٠هـ أو ٢٤١هـ، الإمام الحافظ الناقد، صاحب الجرح والتعديل، وتوفي سنة ٣٢٧هـ، له ترجمة في تذكرة الحفاظ ٣/٨٢٩، والمعين في طبقات المحدثين ١١٠، ولسان الميزان ٣/٨٣٢، وطبقات الحفاظ ٣٤٥.
- وروايته لهذا الحديث، لم أستطع العثور عليها، ولعلها ضمن كتابه السنن المفقود.
- (٥) رواه أبوداود عن ابن عمر ٢/٢٢٦، وعن أنس ٢٢٢، وعن سويد بن غفلة ٢٣٦، ٢٣٧، والترمذي ٣/١٠، وقال: حديث ابن عمر حديث حسن. والعمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء. وابن ماجه ١/٥٧٨، وأحمد ١/١٢، عن أنس. والنسائي ٥/٢٠، عن أنس والدارقطني ٢/١٠٤، ١٠٥، عن سعد بن أبي وقاص وسويد بن غفلة. والحاكم ١/٣٩١، ٣٩٢، عن أنس وابن عمر والبيهقي ٤/٨٦، ٨٨، عن أنس وابن عمر، وقد صحح

أحدهما : أنه نهى أن يكون لكل رجل ، أربعون شاة في موضعين ، فيجمعان<sup>(١)</sup> بينهما عند مجئ الساعي ، ليأخذ شاة واحدة . أو يكون لرجل ، أربعون فيفرقها ، في موضعين ليسقط الصدقة .

والثاني : قوله : وما كان من خليطين ، فإنهما يتراجعان (٣٣٦ / أ) بينهما بالسوية . وهذا إنما يتصور إذا اختلط من له عشرون ، بمن له أربعون . فإن الساعي إن أخذ الشاة من صاحب العشرين ، يرجع على الآخر بثلاثي شاة ، وإن أخذها من صاحب الأربعين رجع على الآخر بثلاث<sup>(٢)</sup> شاة .

فإن قيل<sup>(٣)</sup> : يحمل النهي عن الاجتماع والافتراق على المالك الواحد ، لا يفرق أربعين ليسقط الزكاة ، وعلى الساعي لا يفرق ثمانين شاة لرجل ليأخذ شاتين .

---

الدارقطني والحاكم والبيهقي والذهبي هذا الحديث . مع العلم أن الشاهد من هذا الحديث أخرجه البخاري وما رواه البخاري لا يحتاج إلى تصحيح أحد . انظر إرواء الغليل ٢٦٥ / ٣ .

(١) أي يجمع الرجلان ماشيتهما عند مجئ الساعي ، على أنها خليطان وهما ليسا بخليطين .

(٢) المراد من رجوع صاحب العشرين على صاحب الأربعين بثلاثي شاة ، المراد قيمتها ، وكذلك رجوع صاحب الأربعين على صاحب العشرين بثلاث شاة . ولا يكون بغير القيمة .

(٣) انظر المبسوط ١٨٤ / ٢ ، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٣٩٧ / ١ ، وبدائع الصنائع ٨٦٩ / ٢ .



قلنا: قد استفدنا ذلك من أول الخبر بقوله: في أربعين شاة<sup>(١)</sup>، ولم يفرق بين أن تكون في موضع أو موضعين ثم قال: ولا شيء في زيادتها إلى<sup>(٢)</sup> عشرين ومائة<sup>(١)</sup>. فاستفدنا أن الساعي لا يأخذ من الثمانين<sup>(٣)</sup> شاتين، ولا من العشرين ومائة<sup>(٣)</sup>، ثلاث شياه، فلا نحمل آخر الخبر عليه بل نحمله على فائدة محدودة، ثم قوله: وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية. يُسْقِطُ تأويلهم فإنه لا يراجع فيما حملوا الخبر عليه.

فإن قيل<sup>(٤)</sup>: نحمل الخبر على رجلين ملكا مائة (و)<sup>(٥)</sup> إحدى وعشرين من الغنم على الشيوخ لأحدهما، ثلثها وللآخر ثلثاها، فإن الساعي إذا أخذ من المال شاتين، فقد أخذ من كل واحد ما وجب عليه وهو شاة، إلا أن صاحب الأربعين، لا يملك من الشاتين إلا ثلثها فمجموع ملكه ثلثا شاة، ومجموع ملك شريكه شاة وثلث فيرجع عليه بذلك الثلث.

قلنا: هذا غلط. فإنه لا افتراق ولا اجتماع فيما ذكرتم، ثم التراجع بالسوية، إنما يكون من الجانبين، ولا يتصور في الشائع، إلا رجوع واحد من صاحب الكثير، على صاحب القليل، على ما قلتم. على أنه قد روى

---

(١) هذا الحديث هو حديث أنس المتقدم قريبا.

(٢) في المخطوطة (ولا شيء في زيادتها إلى أحد وعشرين مائة) والصحيح الذي في الصحاح والسنن، كما هو عند البخاري وغيره. . إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة. البخاري مع الفتح ٣/ ٣١٧، والمائة وعشرون زكاة شاة، أما مائة وواحد وعشرون فزكاتها شاتان.

(٣) وذلك أن الساعي لا يفرق المجتمع فيجعل الثمانين نصفين حتى يأخذ شاتين، ويجعل المائة وعشرين، أثلاثا ليأخذ ثلاث شياه.

(٤) انظر مختصر الطحاوي ٤٥، والمبسوط ٢/ ١٥٤، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ١/ ٣٩٧، ٣٩٨، وبدائع الصنائع ٢/ ٨٧١.

(٥) سقطت الواو من المخطوطة.

السائب<sup>(١)</sup> بن يزيد قال : صحبت سعد بن أبي وقاص فلم أسمععه يحدث عن رسول الله ﷺ إلا حديثا (٣٣٦/ب) واحدا يقول قال رسول الله ﷺ : « لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق في الصدقة ، والخليطان ما اجتماعا على الفحل والراعي والحوض<sup>(٢)</sup> » أخرجه ابن أبي حاتم .  
فبين أن الخلطة خلطة الأوصاف لا خلطة الاشتراك ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وإن كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض ﴾<sup>(٣)</sup> لما حكى ﴿ إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال أكفلنيها ﴾<sup>(٤)</sup> فبين أن نعجة أحدهما كانت متميزة عن نعاج الآخر وسماها خليطا .  
فأما الشركاء في الملك ، فلا يسميان خلطاء ، ولهذا لا يقال : في أخوين ، ورثا مالا من أبيهما ، خلطاء في التركة . فسقط التأويل .

(١) هو أبو يزيد السائب بن يزيد بن سعيد ، يعرف بابن أخت نمر ، يقال انه كندي ، ويقال هذلي ، ويقال ليثي ، ويقال سلمى ، ويقال أزدي ، وهو من صغار الصحابة ، اختلف في سنة ولادته ، فقيل سنة اثنتين وقيل سنة أربع ، وقيل غير ذلك ، كما اختلف في سنة وفاته على أقوال منها سنة ٨٠هـ - ٨٦ - ٩١ ، له ترجمة في الاستيعاب ١١٦/٤ ، وأسد الغابة ٣٢١/٢ ، والإصابة ١١٧/٤ ، وتاريخ خليفة ٢٨٠ ، والمعرفة والتاريخ ٣٥٨/١ ، وسير أعلام النبلاء ٤٣٧/٣ .

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث ٢١٩/١ ، عن السائب بن يزيد عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - ورواه أبو عبيد في الأموال ٣٥٧/١ ، وابن زنجويه في الأموال ٨٦٣/٢ ، ٨٦٦ ، والدارقطني ١٠٤/٢ ، وزاد - أي الدارقطني - قال السائب : صحبت سعد بن أبي وقاص فذكر كلاما فقال : إلا أني سمعته ذات يوم يقول : قال رسول الله ﷺ . . فذكر الحديث والبيهقي ١٠٦/٤ .

وحديث سعد عند الدارقطني فيه ابن لهيعة واسمه عبدالله . قال ابن حجر عنه في التقريب : صدوق من السابعة ، خلطه بعد احتراق كتبه . التقريب ١٨٦ .

وقال ابن أبي حاتم في علل الحديث ٢١٩/١ قال أبي : هذا حديث باطل ، عندي . ولا أعلم أحدا رواه غير ابن لهيعة . ثم قال : قال أبي يروى من كلام سعد فقط .

(٣) سورة ص آية : ٢٤ .

(٤) سورة ص آية : ٢٣ وبقية الآية (وعزني في الخطاب) .



فإن قيل<sup>(١)</sup> : لا نسلم أن المراد خلطة الأوصاف ، ونحمل الخبر<sup>(٢)</sup> على رجلين كان لأحدهما ثلاثون من البقر وللآخر أربعون ، وهما خلطاء . فجاء الساعي فأخذ من عرض المال ، تبيعا ومسنة . فوقع التبيع من مال الذي له أربعون ، والمسنة من مال من له ثلاثون . فإن كان واحد يرجع على صاحبه ، بقيمة ما أخذ منه ، وليس في الحديث تعلق إلا في مقدار التراجع ، وقد قلنا به في هذه الصورة .

قلنا : الرسول عليه السلام أثبت التراجع على العموم ، فتخصيصه بهذه الصورة يحتاج إلى دليل . ثم إذا سلمتم أن الحديث نص في هذه الصورة . لزمتمكم الحجة في المسألة . فإننا نقول من جاز أخذ الزكاة من ماله من غير صريح إذنه تعلق وجوب الزكاة المأخوذة به ، كالمنفرد . وهذا لأن أخذ الواجب على الغير<sup>(٣)</sup> من ماله ظلم ، يتنزه الشرع عنه ، ولهذا لا نجد له نظيرا في الشرع يقاس عليه .

فإن قيل<sup>(٤)</sup> : وإيجاب زكاة في شاة يخالف (٣٣٧/أ) كل شرع<sup>(٥)</sup> .

---

(١) هذا الاعتراض موجود في المبسوط ٢/ ١٥٥ ، ١٨٥ ، وفي البدائع ٢/ ٨٧٠ ، لكنه ضرب المثل في الإبل ، وليس في البقر كما هو موجود هنا .

(٢) يريد به حديث سعد بن أبي وقاص المتقدم قريبا .

(٣) أدخل المؤلف آل التي للتعريف على (غير) ، وذلك غير جائز عربية . ولم ترد في القرآن الكريم إلا مضافة لم بعدها .

قال الحريري القاسم بن علي ، في كتابه : درة الغواص في أوهام الخواص : ص ٤٣ . يقولون : فعل الغير ذلك ، فيدخلون على (غير) آلة التعريف . والمحققون من النحويين يمنعون من إدخال الألف واللام عليه . وانظر كتاب خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام لعلي بن بابي القسطنطيني ٤٢ . وقد كرر المصنف مثل هذا .

(٤) لم أجد هذا الاعتراض . لكن صاحب بدائع الصنائع أشار إلى مثل ذلك ٢/ ٨٧٠ .

(٥) أي أن الزكاة لا تجب في شاة واحدة . ويتصور ذلك فيمن له تسع وثلاثون شاة خالط من له شاة واحدة .



قلنا: بل ذلك ملائم للشرع، ووضع الزكاة لأن الشرع لما أوجب في سبعين تباعا ومسنة، أقتضى الحساب أن يجب في كل واحدة سُبْعُ عَشْرَ مسنة وتبيع تقسيطا للواجب على ما وجب فيه، ولكن لم يوجب الشرع في الواحد المنفرد لأن مؤنته تكثر ورفقه<sup>(١)</sup> يقل وذلك يؤذن بمنع احتمال المواساة.

فأما إذا اختلطوا، واكتفوا براح واحد، ومبيت، ومسرح، وحوض، واحد، قلت المؤونة، وكثرت الفائدة. فإن المواشي إذا كثرت نشطت في الرعي، والأنس<sup>(٢)</sup>، والضراب، وانبعث النماء، فحاز لخفة المؤونة، وكمال النماء أن تبقى فيه على موجب التقسيط، بتعلق الزكاة بكل واحد منها بحسبه. فهذا نوع من القياس يجوز تنزيل الشرع عليه. فهو أولى من تنزيله على محض الظلم، وهو أخذ واجب على إنسان من غيره<sup>(٣)</sup> من غير إذنه. ولا تعلق الوجوب به.

فإن قيل: فيلزمكم<sup>(٤)</sup> من هذا ما يلزمنا؛ لأنه يجوز عندكم<sup>(٤)</sup> أخذ الواجب كله من مال واحد، عن الجماعة بغير إذنه، وإنما وجب عليه جزء منه<sup>(٥)</sup>. قلنا: إنها جاز ذلك؛ لأن تأثير الخلطة تنزيل المالكين بمنزلة ملك واحد،

---

(١) قال الجوهري في الصحاح ١٤٨٢/٤. أرفقته: أي نفعته.

وقال الزمخشري في أساس البلاغة ٢٤٣. واسترفقته فأرفقني بكذا نفعتني. وارتفعت به: انتفعت. . . وعلى هذا يكون مراد المؤلف والنفع يقل في حالة الانفراد.

(٢) الأنس: بفتح الهمزة والنون: قال الجوهري في الصحاح ٩٠٦/٣، والأنس أيضا ضد الوحشة، وهو مصدر قولك أنست به بالكسر أنسا وأنسة. وفيه لغة أخرى: أنست - أي بالفتح، وعن الجوهري نقل ابن منظور في اللسان ١٢/٦، وتاج العروس ٤١٤/١٥، وأجاز الأنس بضم الهمزة وسكون النون.

(٣) أي من حق غيره، ومال غيره.

(٤) هذا الاعتراض من الحنفية على من خالفهم وهم المالكية والشافعية والحنابلة.

(٥) انظر بدائع الصنائع ٨٧٠/٢ ففيه معنى يقارب هذا المعنى.

ووجوب الزكاة وقدرها، وأخذها شرعا، كما<sup>(١)</sup> نزلا منزلة ملك واحد في خفة المؤونة وغزارة الرفق حسا وعرفا، حتى قلنا: يحتسب ذلك بحسب التبيع والمسنة في جميع المال على الشيوع، والشائع المشترك قد يتميز فيه جانب عن جانب<sup>(٢)</sup> فكان مد اليد إلى عرض المال موافقا للقياس، فأما مد اليد إلى ملك الغير، المتميز عن ماله صفة وحكما، فلا يجوز في قياس أصلا. وإنما يؤخذ الواجب (٣٣٧/ب) بملاقة الوجوب من المال.

فإن قيل: لو صح أن نجعل الخلطة للمالين كمال واحد، لوجبت الزكاة على من خلط عشرين شاة بعشرين لمكاتب أو ذمي<sup>(٣)</sup>، فإنه قد نال خفة المؤونة وغزارة الرفق، كما نال ذلك بخلطة الحر المسلم<sup>(٤)</sup>.

قلنا: تجعل المالين كالمال الواحد والمالين كمالك واحد، هذا تأثير الخلطة، فما يمتنع بسبب قلة المال، وخفة رفقة يندفع بالخلطة. وما يمتنع بصفة في ذات المالك لا تؤثر الخلطة في إعدامها، كما لو كان في ذلك الملك، بأن خلطه<sup>(٥)</sup> بمعلوفة، أو خلط البقر بالحمير، فإن الخلط لا يؤثر في إزالة صفات الذات، وإنما يؤثر في إزالة ثقل المؤنة، وقلة الرفق. فما كان ممتنعا

---

(١) (ما) هنا موصولة، والكاف قبلها حرف جر وتقدير الكلام كاللذين نزلا منزلة ملك واحد.  
(٢) كأن يكون مال أحد الخليطين، متميزا عن الآخر، مثل أن تكون إبل أحدهما عرابا - وهي العربية، وإبل الآخر بختا، وهي الخرسانية. انظر القاموس المحيط ١٠٦/١، ١٤٨، وتاج العروس ٣/٣٣٦، ٤/٤٣٧، فقد يأخذ الساعي زكاة الخلطة من مال أحدهما فيرجع على صاحب بنسبته.

(٣) الذمي: مفرد، وجمعة ذميون: وهم قوم من أهل الكتاب يكونون تحت حماية المسلمين. قال صاحب كشف القناع ٣/١٠٨، ومعنى عهد الذمة: إقرار بعض الكفار على كفره بشرط بذل الجزية، والتزام أحكام الملة ويريد بالملة الشريعة الإسلامية.

(٤) انظر المبسوط ٢/١٥٤.

(٥) أي خلط السائمة بالمعلوفة.



فسببه عاد عند زواله . والامتناع بالكفر والرق لا يعود بالخلطة إذ لا تؤثر الخلطة في دفع معناهما؛ ولأن الخلطة تؤثر في الجنس الواحد، فتجعل الشيئين كالشيء الواحد حكماً، فأما في الجنسين فلا. وملك المكاتب ناقص عن ملك الحر، ودين الذمي ناقص عن دين المسلم، فلا خلطة بينهما، كما لا خلطة بين الإبل والبقر، وبين الغنم والخيل؛ ولأن<sup>(١)</sup> ليس إذا لم يؤثر الاختلاط مع الذمي والمكاتب، لا يؤثر مع المسلم<sup>(٢)</sup>، كما قال المخالف في شركة المفاوضة<sup>(٣)</sup>: لا تصح مع الذمي والمكاتب وتصح مع الحر المسلم.

فإن قيل<sup>(٤)</sup>: إنما جاز الأخذ، لحكمة أخرى وهو التيسير على السعاة فإنهم إذا رأوا مالا مجتمعاً، لا يمكنهم أن يميزوا ما، تعلق به الوجوب مما لم يتعلق فجاز الأخذ تيسيراً ويرجع من أخذ منه على من وجب عليه.

قلنا: الساعي لا يعرف الواجب حتى يعد المال ويعرف مالكة (٣٣٨/أ) هل هو ممن يلزمه زكاة أم لا؟ فإنه قد يجوز أن يكون المال (لذمي)، وبفعل ذلك<sup>(٥)</sup> يعرف مال كل واحد بعلامته عليه فيسهل عليه أن يأخذ من مال من يلزمه الوجوب، دون غيره، ولهذا إذا اختلط من له نصاب، بمن له زيادة على النصاب، لابد أن يعرف ذلك عندكم<sup>(٦)</sup>، ليأخذ من كل واحد بقدر

(١) هكذا في المخطوطة، ولعل معنى العبارة: أن الاختلاط إذا لم يؤثر مع الذمي والمكاتب فلا يلزم من ذلك أن لا يؤثر مع المسلم.

(٢) مراد المصنف الحر المسلم.

(٣) انظر المبسوط ١١/١٩٦، ١٩٨، وانظر الكتاب مع شرحه للباب ٢/١٢٢.

(٤) انظر بدائع الصنائع ٢/٨٧١.

(٥) أي يفعل الذمي الاختلاط، ومثل هذا لا يسمى خلطة: لأن المالين متميزان، كل منهما يعرف ماله، عن مال الآخر.

(٦) أي عند المعارض وهم الحنفية. انظر مختصر الطحاوي ٤٥، والمبسوط ٢/١٥٤، وبدائع الصنائع ٢/٨٧١، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ١/٣٩٧. وقوله: لابد أن يعرف ذلك.. فاعل يعرف هو الساعي.



الواجب عليه . فإذا سهل ذلك سهل أن لا يتعدى مال من لزمه الوجوب ، فلما جاز الأخذ من أين وجد؟ دل على أنه لتعلق الحق به .

فإن قيل : فبالاختلاط حصل الإذن<sup>(١)</sup> ضمنا ، فإن العادة أنه يسمح أن يؤخذ من ماله ويرجع ، وإلا ما كان يخلطها بهال من يعلم أن الساعي متسلط على الأخذ منه .

قلنا : ما للاختلاط في الإذن تعلق بحال ، لا لفظا ولا ضمنا ، ولهذا قد يكون المالك حاضرا فيقول : ما أرضى أن يأخذ من مالي ، فلا يقبل منه ويأخذ<sup>(٢)</sup> ، وإنما قصد المختلط الرفق في خفة المؤونة فأما أن يكون أذنا بذلك فلا . ولو دل هذا على الإذن ضمنا لدل على أنه يجوز أخذ مؤونة الغنم من مال الشريك بالإذن في ذلك ضمنا . ويرد عليه وبالاتفاق . أنه لا يجوز ذلك . فبطل ما تعلقوا به ولأنكم تقولون لو كان خليطه صبيا أو<sup>(٣)</sup> مجنونا جاز الأخذ من ماله ، ولا يتصور الإذن منها نطقا ولا ضمنا .

قياس آخر : أن هذا نصاب مملوك ، لمن هو من أهل الزكاة ، فوجبت فيه الزكاة كما لو كان لواحد ، ولا يلزم الذمي والمكاتب فإنهما ليسا من أهل وجوب الزكاة . ولهذا لو انفردا لم تجب عليهما الزكاة .

فإن قيل<sup>(٤)</sup> : إذا كان لواحد فهو غني به ، ولهذا لا يجوز له أخذ الزكاة ، بخلاف ما لو كان لجماعة ، فإنهم مساكين . ولهذا يجوز لهم أخذ الزكاة . فلا تلزمهم الزكاة .

---

(١) انظر بدائع الصنائع ٢ / ٨٧١ .

(٢) فاعل يأخذ الأولى وفاعل يقبل وفاعل يأخذ الثانية هو الساعي .

(٣) أي يجوز الأخذ من مال الصبي ، أو المجنون . ثم يرجعان على الخليط ، بما أخذ من ماليهما . والمراد عدم تصور حصول الإذن منهما .

(٤) انظر المبسوط ٢ / ١٥٤ .

قلنا : لا نسلم (٣٣٨/ب) أن من ملك أربعين ولا تقوم بكفايته ، أنه يمنع من أخذ الزكاة ، بل يجوز له الأخذ . ثم لم كان كذلك . ونحن نرى أن العامل ، وابن السبيل ، والغازي ، يجوز لهم الأخذ . وتجب عليهم الزكاة . والفقر الهاشمي<sup>(١)</sup> لا تجب عليه الزكاة ولا يجوز له أخذها . وكذلك على أصلنا الشاب المحترف<sup>(٢)</sup> .

قياس آخر : أن الزكاة حق لله تعالى ، يتعلق بقدر من المال ، إذا كان لواحد فتعلق به . وإن كان لجماعة كالقطع في السرقة<sup>(٣)</sup> ، ولأن كل زكاة وجبت على الواحد ، وجبت على الاثنين كخمسة أوسق<sup>(٤)</sup> من الحبوب ، والشمار . وهذا على الرواية التي تقول الخلطة تؤثر في غير المواشي<sup>(٥)</sup> .

(١) لقوله ﷺ : «إنا لا نحل لنا الصدقة» وقوله في رواية : «إنا لا نأكل الصدقة» رواهما مسلم ٧٥١/٢ ، ولنهييه ﷺ - الحسن بن علي - رضي الله عنهما - حين أخذ تمر من ثمر الصدقة فقال : «كخ كخ ارم بها ، أما علمت أنا لا نأكل الصدقة» مسلم ٧٥١/٢ ، والنهي يشمل موالي بني هاشم .

(٢) المحترف من الحرفة وهي الصنعة . قال الجوهر في الصحاح : والمحترف : الصانع ١٣٤٣/٤ . والمعنى الشاب القوي القادر على الكسب . لقوله ﷺ : «ولاحظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب» رواه النسائي ٧٥/٥ ، واللفظ له ورواه عبد الرزاق ١١٠/٤ ، وأحمد ٢٢٤/٤ ، وأبوداود ٢٨٥/٢ ، والدارقطني ١١٩/٢ ، والبيهقي ١٤/٧ ، وسنده صحيح . انظر الإرواء ٣٨١/٣ .

(٣) يتعلق بالقليل والكثير ، إذا كان ربع دينار فصاعدا - وقد تقدم بيان هذا ولذلك الزكاة تتعلق بالواحد والجماعة ، إذا كان المملوك نصابا .

(٤) أوسق جمع وسق : بفتح الواو وسكون السين المهملة ، والوسق : ستون صاعا . انظر مجمل اللغة لابن فارس ٩٢٥/٢ ، والصحاح ١٥٦٦/٤ .

والصاع النبوي يزن  $\frac{1}{3}$  ٥ رطلا بغداديا عند المالكية والشافعية والحنابلة ، فيكون وزن الصاع بالكيلو جرام = ١٧٥ ، ٢ كيلو جرام فيكون الوسق =  $١٧٥ \times ٦٠$  ، ٢ = ٥ ، ١٣٠ كيلو جرام - الإيضاح والبيان لمعرفة المكيال والميزان ، تحقيق د . محمد أحمد الخاروف ص ٥٧ .

(٥) اختلفت الرواية عند الحنابلة في حكم الخلطة هل تؤثر في غير المواشي . الرواية الأولى : أن الخلطة لا تؤثر في غير المواشي وهي الصحيحة منها . ونص الخرقى على ذلك في مختصره ٣٥ وذكر الروایتين أبو الخطاب في الهداية ٦٨/١ ، =

واحتج الخصم<sup>(١)</sup>: بقوله عليه السلام: «ليس في سائمة المرء المسلم إذا كانت أقل من أربعين شاة شيء»<sup>(٢)</sup> وهو نص .

قلنا: المعروف: ليس فيما دون أربعين من الغنم زكاة<sup>(٣)</sup>. ونحن نقول به فإن صح<sup>(٤)</sup> ما ذكرتم . فالمراد به في حال الانفراد بدليل ما ذكرنا ، فيكون جمعا بين الأخبار.

وقيل: المراد بالمرء بالألف واللام الجنس فكأنه قال: ليس على الناس فيما دون أربعين<sup>(٥)</sup> شيء . وهذا مما لا يسوغ قوله في اللغة .

والجواب: ما ذكرناه أولا<sup>(٦)</sup>.

---

= وانظر المغني ٢/٦١٩ ، والمقنع ٥٤ ، والمحرر ١/٢١٦ ، والمذهب الأحمد ٤٧ ، ونص ابن

قدامة في العمدة على عدم التأثير انظر العمدة مع العدة ١٣٠ ، والفروع ٢/٣٩٨ ، وقال:

نص عليه أحمد على عدم تأثير الخلطة في غير المواشي .

الرواية الثانية: أن الخلطة تؤثر في غير المواشي: المصادر السابقة عدا العمدة .

(١) المبسوط ٢/١٥٤ ، وبدائع الصنائع ٢/٨٦٩ ، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ١/٣٩٧ .

(٢) سبق تخريجه في صفحة رقم ١٧٤ من هذا البحث لكن بلفظ: «إذا كانت سائمة الرجل

ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها» وهو لفظ البخاري مع

الفتح ٣/٣١٨ ، ووافقه أصحاب السنن وأحمد . انظر مسند أحمد ١/١٢ ، وسنن أبي داود

٢/٢٢٣ ، ٢/٢٢٤ ، والنسائي ٥/١٤ ، ٢٠ ، وابن الجارود ١٢٧ ، والدارقطني ٢/١١٤ ، ولم

أجده باللفظ المذكور.

(٣) تقدم مثل هذا الحديث كثيرا وهو الذي حدد أنصبة الغنم . وعند الدارقطني ٢/١١٧ ، عن

ابن شهاب أن سالم بن عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عبد الله بن عمر ، اطلعاه على نسخة

كتاب رسول الله ، في الصدقة وقال: «... ولا يؤخذ من الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين شاة» .

(٤) وقد صح الحديث حيث رواه البخاري وقد تقدم .

(٥) انظر بدائع الصنائع ٢/٨٦٩ .

(٦) أي يراد من هذا الحديث في حالة الانفراد . أي إذا كانت سائمة الرجل أقل من أربعين ، فلا

زكاة عليه ، أما إذا كان مختلطا مع غيره ، فعليه الزكاة ، وإن كانت أقل من ذلك للأحاديث

المخصصة .



واحتج<sup>(١)</sup>: بأن الزكاة<sup>(٢)</sup> إنما تجب لإغناء الفقراء، بمواساة الأغنياء ومن له شاة واحدة أو شاتان فقير، يحتاج إلى الإغناء، بما يأخذ من الزكاة، فلا يليق بالحكمة أن نوجب عليه الإغناء لغيره، وهو محتاج إلى الاستغناء بالأخذ، بل إسقاط ذلك عنه. ليستغني بهاله أولى. ولهذا قلنا فيمن عليه دين<sup>(٣)</sup>، لا تجب عليه الزكاة؛ لأنه يحتاج إلى أخذها.

قلنا: هذا اعتماد على أن من يجوز له الأخذ لا يجب عليه الإعطاء وليس ذلك بصحيح، فإنه لا خلاف بيننا أنه يجوز للإنسان أخذ العشر ويجب عليه (٣٣٩/أ) العشر، وكذلك تجب عليه الكفارة، وإن جاز له أخذ الكفارة، وكذلك العامل، وابن السبيل، ومن يقاتل في سبيل الله، يجوز لهم الأخذ من الزكاة وتجب عليهم الزكاة، فلا يمتنع في مسألتنا مثل ذلك. فأما الدين فليس العلة فيه عندنا ما ذكرتم، وإنما هناك ملكه عليه ناقص؛ لأنه يتزع من يده، ويحجر عليه، في التبرعات. فهو كملك المكاتب.

واحتج: بأن<sup>(٤)</sup> الزكاة عبادة تتعلق وجوبها بوجود المال فلم يكن للخلطة تأثير في إيجابها أصله الحج والزكاة إذا كان خليطه ذميا أو مكاتبا.

قلنا: لا نسلم أن وجوب الحج يتعلق بوجود مال، وإنما يتعلق بالاستطاعة، ولهذا المكي لا يعتبر في وجوب الحج في حقه وجود مال فأما

---

(١) انظر بدائع الصنائع ٢/ ٨٧٠.

(٢) تكررت جملة: بأن الزكاة مرتين فحذفت أحدهما.

(٣) قال في البدائع ٢/ ٨١٧، ومنها - أي شروط الزكاة - أن لا يكون عليه دين مطالب به من جهة العباد عندنا. فإن كان، فإنه يمنع وجوب الزكاة بقدره، حالا كان أو مؤجلا.

(٤) انظر المبسوط ٢/ ١٥٤.

الآفاقي<sup>(١)</sup> فيضم مال شريكه إليه ، لا يستطيع الحج ؛ لأن الاستطاعة وجود الزاد والراحلة ، وأن<sup>(٢)</sup> يملك نصف زاد ونصف راحلة ، ويخلطه مع من يملك مثل المال لا يصير مستطيعا . فكل واحد منهما عاجز بخلاف الزكاة ، فإن مواساة كل واحد ، بجزء من الشاة ، يمكنه ويستطيعه ، إذ في مقابلته بالخلطة ، خفة المؤونة ، وكثرة النماء . لأنه لا تأثير للخلطة في الحال بحال . ولا تأثير في الزكاة ، إذا كان لأحدهما أربعون ، ولآخر احد<sup>(٣)</sup>(ى) وثمانون فلهذا فرقنا بينهما .

فأما المكاتب والذمي فليسا من أهل الزكاة فخلطهما كلا خلطة ؛ لأن مالهما لا يتعلق به الزكاة . ولهذا لو انفرد نصاب أحدهما عن نصاب الآخر (ما)<sup>(٤)</sup> تعلق بهاله الزكاة . وقد تقدم الكلام عليهما ؛ ولأن الحج لا يزيد بزيادة المال ولا ينتقص بخلاف الزكاة .

واحتج : بأن النصاب<sup>(٥)</sup> أحد سببي الزكاة كالحول ، ثم بالخلطة لا يتم حول (٣٣٩/ب) أحدهما : بحول الآخر كذلك في النصاب . قلنا : أولا الحول ليس سببا في إيجاب الزكاة ، وإنما هو شرط . والسبب هو

(١) قال المطرزي في المغرب ١ / ٤١ ، وقولهم ورد آفاقي مكة يعنون به من هو خارج المواقيت والصواب أفقي .

وقال الجوهري : الآفاق : النواحي ، ورجل أفقي بفتح الهمزة والفاء إذا كان من آفاق الأرض ، وبعضهم يقول أفقي بضمها . الصحاح ٤ / ١٤٤٦ ، وأما النسبة إلى الآفاق بآفاقي كما نسبته المصنف فهو خطأ وأنكره اللغويون . انظر اللسان ١٠ / ٥ .

(٢) هكذا في المخطوطة ، والأصوب عندي زيادة أما من ، ويكون الكلام : وأما من يملك نصف زاد . وحذف أن ، ويكون قوله : لا يصير مستطيعا . خبر أن .

(٣) الألف ليست في المخطوطة ، والسياق يقتضيها ومميزها شاة . ومعلوم أن واحدا واثنين يوافقان مميزهما ولا يخالفانه .

(٤) (ما) ليست في المخطوطة والزيادة يقتضيها السياق .

(٥) هذا الاعتراض لم أعثر عليه .

النصاب، ثم ليس في تكميل حول أحدهما، لحول الآخر، إلا ضرر وتثقل، وليس كذلك في تكميل مال أحدهما، بهال الآخر، فإنه يحصل به النفع والارتفاق على ما تقدم بيانه، فلهذا جاز أن يتعلق به وجوب الزكاة. ألا ترى أن ما سقي بالسيح<sup>(١)</sup> يجب فيه العشر<sup>(٢)</sup> للارتفاق وقل المؤونة فلو سقي بالنواضح<sup>(٣)</sup> وجب نصف العشر، ثم أن تصور في ضم الحول إلى الحول نوع نفع.

قلنا: فيه كمسألتنا. ثم المعتمد فيه هذا الخبر فلا يقبل في مقابله قياس. والله أعلم بالصواب.

مسألة (١٢): نقصان النصاب في بعض الحول، يمنع وجوب الزكاة في مال التجارة، وغيرها<sup>(٤)</sup>، نص عليه في رواية حنبل، فقال: لو اشتراه بمائة. يوم اشتراه لم تجب الزكاة. وإنما تجب الزكاة على قيمته، يوم يساوي مائتين، إلى أن يحول الحول عليه، وبه قال مالك<sup>(٥)</sup>. وقال أبو حنيفة<sup>(٦)</sup>: إذا كمل

---

(١) السيح: هو كما فسره أبو عبيد في الغريب ١/٦٩، ٧٠ بقوله: السيح الماء الجاري، مثل الغيل، يسمى سيحاً لأنه يسبح في الأرض، أي يجري وانظر النهاية ٢/٤٣٢، ٤٣٣.

(٢) لقوله ﷺ: «فما سقت السماء والعيون، أو كان عشريا العشر، وما سقي بالنضح نصف العشر». رواه البخاري مع الفتح ٣/٣٤٧، واللفظ له، وأبوداود ٢/٢٥٢، والترمذي ٢٢/٣.

والعشري: بفتح العين والثاء وكسر الراء: هو من النخيل الذي يشرب بعروقه من ماء المطر، وقيل هو العذي، وقيل ما يسقى سيحاً. والأول أشهر النهاية ٣/١٨٢، وانظر الفائق ٢/٣٩٤.

(٣) النواضح: تقدم تفسيرها في صفحة رقم ١٢٥ من هذا البحث.

(٤) انظر الهداية ١/٦٤، والكافي ١/٢٨٣، والمغني ٢/٦٢٩، والمحزر ١/٢١٨.

(٥) انظر الكافي المالك ١/٢٨٤، والمتقى ٢/١٠٠، وحاشية العدوي ١/٤١٧.

(٦) انظر تحفة الفقهاء ١/٤٢٤، وبدائع الصنائع ٢/٨٣٩، والهداية مع فتح القدير ٢/٢٢٠، والبحر الرائق ٢/٢٤٧، والدر المختار مع شرحه رد المحتار ٢/٣٠٢. وقال زفر: كمال النصاب من أول الحول إلى آخره، شرط وجوب الزكاة. البدائع ٢/٨٣٩، وفتح القدير ٢/٢٢١.



النصاب في طرفي الحول، لم يقطعه<sup>(١)</sup> نقصانه، في وسطه في الأموال كلها. وقال الشافعي<sup>(٢)</sup> في غير عروض التجارة كقولنا. وفي عروض التجارة، إذا اشتراها بدون النصاب، فبلغت عند آخر الحول من يوم الشراء، قيمتها نصاباً، لزمه الزكاة، وإن كانت القيمة ناقصة في أكثر الحول وكذلك إن اشتراها بنصاب، بنى على حول الثمن، وزكى عند آخر الحول، وإن نقصت عن نصاب في أثناءه<sup>(٣)</sup>، فيعتبر وجود النصاب في آخر الحول، وله قول آخر كقولنا<sup>(٤)</sup>.

دليلنا: قول النبي ﷺ: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول<sup>(٥)</sup>» وما نقص من النصاب ما حال عليه الحول.

- 
- (١) في المخطوطة لم يقطعه والتصحيح من البدائع وغيره. من كتب الحنفية.
- (٢) انظر الأم ٤٩/٢، ٥٠، والمهذب ١/١٩٥، والمجموع ٣٠٧/٥ ونص النووي بقوله: واتفقت نصوص الشافعي، والأصحاب على أن بقاء الماشية في ملكه، حولاً كاملاً. شرط الزكاة، فلور زال الملك في لحظة من الحول ثم عاد، انقطع الحول. هذا في مسألة غير عروض التجارة.
- وانظر المهذب ١/٢١٧، والمجموع ١١/٦، وقال أي النووي: الصحيح عند جميع الأصحاب. وهو نصه في الأم: أنه يعتبر في آخر الحول فقط وهذا القول هو الراجح من المذهب.
- (٣) في المخطوطة (أثناء) بدون الضمير. والزيادة لأن السياق يقتضيها.
- (٤) انظر المجموع ١٢/٦، حيث قال: في جميع الحول من أوله إلى آخره، ومتى نقص النصاب في لحظة منه انقطع الحول، قياساً على زكاة الماشية والنقد. وهناك قول ثالث: وهو أنه يعتبر النصاب في أول الحول، وآخره دون ما بينهما.
- وأكرر النووي، الثاني، والثالث، أن يكونا قولين، وإنما هما وجهان. وقال: وسأها أمام الحرمين، والغزالي أقوالاً. والصحيح المشهور أنه أوجه، لكن الصحيح منها منصوص، والآخران مخرجان. المجموع ١١/٦، ويريد بالأوجه: أقوال أصحابه، ومن تمذهب بمذهب الشافعي، وفرّع على أصوله.
- (٥) تقدم تخريجه في صفحة رقم ١٥٢، ٢١٤، ٢٢١، والكلام في سنده مر مفصلاً في صفحة ٢١٤، وانظر التلخيص الحبير ١٥٦/٢، وإرواء الغليل ٢٥٤/٣.

فإن قيل<sup>(١)</sup>: حؤول الحول عبارة عن آخره، فقدم تقدم جوابه في مسألة المستفاد<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل<sup>(٣)</sup>: فقد حال الحول على بقية النصاب، فوجبت فيه الزكاة بحكم الظاهر.

قيل: إذا ثبت أن الناقص لا زكاة فيه، فما بقي دون النصاب، فلا زكاة فيه بالإجماع، ومن المعنى: أن النصاب أحد شرطي الزكاة، فنقصانه يؤثر في وجوبها (٣٤٠/أ) أصله الحول. يؤكد أنه نقصان الحول، يمنع الوجوب، لنقصان كمال النماء، فلأن يمنع نقصان المقدار النامي أولى؛ لأنه أصل للنماء. وقد قالوا: لو وجد في ملكه أربعون شاة، ثم تماوتت منها تسع<sup>(٤)</sup> وثلاثون، ثم استفاد في آخر الحول، وقد بقي يوم ويومان، تسعا<sup>(٤)</sup> وثلاثين، وتم الحول لزمه الزكاة ولم يوجد نماء أصلاً. فكان بمنع الوجوب أخرى.

قياس آخر: أنه نصاب، نقص في بعض الحول، فقطع حكم الحول. أصله إذا نقص في آخره.

فإن قيل<sup>(٥)</sup>: النصاب يعتبر في آخر الحول؛ لأنه حال وجوب الزكاة، فيحتاج إليه، ليصير غنياً، فيصير من أهل الوجوب عليه. كما يحتاج إليه في أول الحول، ليصير غنياً به لانعقاد الحول عليه، فأما الحال المتخللة بين

---

(١) انظر المبسوط ١٦٥/٢، حيث يقول: حؤول الحول عبارة عن آخر جزء منه . . .

(٢) انظر صفحة رقم ٢١٠ من هذا البحث.

(٣) انظر معنى هذا الاعتراض في بدائع الصنائع ٨٣٩/٢.

(٤) في المخطوطة (تسعة وثلاثون) وهو خطأ، لأن المميز مؤنث، فوجب التذكير، وإن لم يذكر، فهو مفهوم من سياق الكلام، ومقتضاه.

(٥) انظر هذا المعنى في بدائع الصنائع ٨٣٩/٢، والهداية مع فتح القدير ٢٢٠/٢، ٢٢١.

ذلك، فلا اعتبار بها لأنه ليست حالة انعقاد، ولا حالة وجوب، فصار ذلك بمثابة ما لو قال لعبده: إذا دخلت الدار فأنت حر، ثم باعه، ثم اشتراه ودخل. عتق عليه، لأنه اعتبرنا بملكه. ملكه حين اليمين<sup>(١)</sup> للانعقاد، وحين الدخول لأنها حالة الإيقاع. ولم نعتبر ملكه في الحال المتخللة بينهما، وكذلك الحكم في الطلاق<sup>(٢)</sup>، وكذلك لو ضارب إنسانا، على ألف درهم. ثم نقص الألف مائتين، دفعها<sup>(٣)</sup> إلى حين المقاسمة، لم تبطل المضاربة على الألف؛ لأنها حال الانعقاد وحال المقاسمة موجودة. فنقصانها في أثناء ذلك، لا يضر. كذلك في مسألتنا. هذا عمدتهم. والجواب: أنه لو صح، ما ذكره لوجب، إذا تلف جميع النصاب في أثناء الحول، ثم استفاد عوضه، وتم الحول. أن لا<sup>(٤)</sup> يؤثر كالمسائل التي استشهدوا بها فإن الملك يعدم في العتق، والطلاق رأسا. فلا يؤثر لأنه غير محتاج إليه، وقد شرطوا إبقاء جزء<sup>(١)</sup> من النصاب.

- 
- (١) أي على اعتبار أن المالك قال لعبده: والله إذا دخلت... فالقسم مفهوم من الكلام، وإن لم يصرح به.
- (٢) أي إذا قال: إن دخلت الدار، فأنت طالق، ثم طلقها وراجع، ودخلت الدار، فإنها تطلق، لأن الطلاق مترتب على الدخول، فمتى تحقق وقع الطلاق.
- (٣) دفعها أي مضى فيها واستمر إلى حين المقاسمة: قال الزنجشري في أساس البلاغة ١٩٠، واندفع في الأمر: مضى فيه. وقال ابن منظور في اللسان ٨/٨٩، والاندفاع: المضى في الأمر، وانظر تاج العروس ٥٥٨/٢٠.
- (٤) لكن الحنفية: قالوا كما في بدائع الصنائع ٨٣٧/٢: (... فهلاك النصاب في خلال الحول، يقطع حكم الحول، حتى لو استفاد في ذلك الحول نصابا يستأنف له الحول. ثم استدل بحديث «لا زكاة في مال...» ثم قال: والهالك ما حال عليه الحول. مع العلم أنهم قالوا: بأن المستفاد، إذا كان من جنس الأصل، يضم إلى الأصل. وحوله حول الأصل. انظر المبسوط ١٦٤/٢، وبدائع الصنائع ٨٣٤/٢، وإن لم يكن ناتجا عن الأصل كالإرث والهبة.



جواب آخر: أنا لا نسلم، أنه لا حاجة به، إلى النصاب في أثناء الحول .  
فإننا قدمنا أنه أصل للنماء، ومنه يحصل . فإذا عدم، زال احتمال المال،  
للمواساة . فكان اعتبار الكمال فيه أولى . من اعتباره في يوم آخر الحول  
(٣٤٠/ب) ويفارق المضاربة فإنها ليست من باب الزكاة بسبيل . فإن الشرع  
لم يقدر المضاربة بعدد، ولا حصرها بأمد<sup>(٢)</sup> . فنقول إذا اختل، ذلك يبطل .  
وفي مسألتنا علق الزكاة بأمد فإذا اختل زال الحكم . ولأن المضاربة معقودة  
على الربح، والمضارب كالوكيل، بجزء من الربح، إن وجد والمال على ملك  
صاحبه ناقصاً وتاماً . فأما الزكاة فمبناها على مواساة الفقراء من مال حولي،  
نامي، يحتمل المواساة . فإذا نقص خرج عن احتمال المواساة وعدم فيه  
النماء . فسقطت عنه المواساة .

واحتج<sup>(٣)</sup> الخصم بما تقدم . وقد مضى جوابه .

واحتج : بأنه نصاب تام، في طرفي الحول، مع بقاء ما تعلق به حكم  
الحول، فوجب فيه الزكاة . كما لو لم ينقص .

والجواب : أنا لا نسلم، أن ما تعلق به حكم الحول، باقياً ؛ لأن حكم  
الحول، تعلق بنصاب كامل . فإن قالوا : بجزء مما تعلق به حكم الحول، لم  
يصح في الأصل . فيجب إسقاطه، وإذا سقط بطل بما لو هلك النصاب في

---

(١) انظر بدائع الصنائع ٨٣٩/٢، وفتح القدير ٢٢١/٢، وحاشية ابن عابدين ٣٠٢/٢ .

(٢) قوله : فإن الشرع لم يقدر المضاربة، بعدد ولا حصرها بأمد . . . يريد بالعدد: النصاب .  
وبالأمد: الحول . وهذان الأمران من شروط الزكاة .

(٣) انظر بدائع الصنائع ٨٣٩/٢، والهداية مع شرحه فتح القدير ٢٢٠/٢، والدر المختار مع  
شرحه حاشية ابن عابدين ٣٠٢/٢ .

وسط الحول . والمعنى<sup>(١)</sup> في الأصل : أنه لم يختل شرط الزكاة ، أو لم ينقص النصاب . وهاهنا نقص ، واختل ، فأشبهه<sup>(٢)</sup> ، إذا وجد ذلك في آخره . أو نقول في الأصل : ما اختل البناء بخلاف مسألتنا . والنصاب ، والحول اعتبرهما الشرع ، لتحصيل الإرفاق والبناء .

واحتج<sup>(٣)</sup> : بأن الزكاة تتعلق بمقدار ، وصفة ، وهي السوم ثم الإخلال بالصفة في بعض الحول وهو أن يعلفها أياما لا يقطع حكم الحول فذلك الإخلال بالمقدار .

والجواب : أن السوم حجتنا ، فإن عندكم ، لو<sup>(٤)</sup> انقطع في أثناء الحول ، لم تجب الزكاة عندكم . فأما على قولنا ، فنقول : أنها مع ذلك تتعلق بحول أيضا ونقصانه يؤثر في الإسقاط فبطل قولهم على أنه إن علفها ، بنية قطعها عن السوم ، وجعلها معلوفة ، أو عاملة ، فإن الزكاة تسقط على ظاهر قوله<sup>(٥)</sup> . في رواية الأثرم الزكاة في السوائم ، وقوله في رواية إبراهيم بن الحارث ، لا يكون في العوامل زكاة ، ولا يكون إلا في السائمة . والقصد معتبر في (٣٤١/أ) السوم ، ولهذا لو شردت عوامله ، فرعت في الصحراء ، حولا ، لا تجب عليه الزكاة ، لعدم قصده للسوم . وما روي عنه ، أنه قال :

---

(١) يريد بقوله : والمعنى في الأصل . أي المعنى في المقيس عليه ، وهو النصاب ، الذي لم ينقص في طرقي الحول . بدليل قوله ، كما لو لم ينقص . أي كما لو لم ينقص النصاب .

(٢) قاس المؤلف هنا : نقصان النصاب في بعض الحول ، على نقصانه آخر الحول ، والجامع بينهما : هو منع الزكاة في الاثنين .

(٣) انظر بدائع الصنائع ٢/٨٣٩ ، وفتح القدير ٢/٢٢١ ، وحاشية ابن عابدين ٢/٣٠٢ .

(٤) انظر بدائع الصنائع ٢/٨٣٧ ، والمراد : انقطاع السوم في أثناء الحول .

(٥) أي أحمد بن حنبل . وانظر صفحة رقم ١٠٧ ، ١٠٨ من هذا البحث . والفرق بين روايتهما أن الأثرم روى أن الزكاة في السوائم ، وسكت عن غيرها فيفهم أنها لا زكاة فيها ، لكن إبراهيم في روايته عن أحمد ، نص على العوامل ليس فيها زكاة ، وأن السائمة فيها زكاة .

إذا سامها أكثر مما استعملها، فعليه فيها الصدقة<sup>(١)</sup>. محمول عليه إذا لم ينو قطعها، عن السوم. بل ركنها، يوما لحاجة أو علفها يوما، لقلة العلف. وذلك لا يزيل عنها اسم السوم، على أنه لو سلم، فترك السوم، يستوي فيه آخر الحول، ووسطه؛ ولأن ترك السوم أخف. ولهذا عند مالك<sup>(٢)</sup> لا يسقط الزكاة، بخلاف نقصان النصاب. فإنه إخلال بركن الزكاة. فلهذا أثر<sup>(٣)</sup>. ولأن السوم صفة. والمقدار أصل. وفرق بينهما: ألا ترى أنه لو كان عنده أربعون شاة، أحد عشر شهرا فتوالدت تسعا<sup>(٤)</sup> وثلاثين سخلة. ثم تماوتت الأمهات، إلا شاة واحدة. وتم الحول، لم تسقط الزكاة. ولو ماتت شاة واحدة. وبقي<sup>(٥)</sup> تسع وثلاثون، وتم الحول. سقطت الزكاة لأن هاهنا نقص النصاب، وفي الأول نقصت الصفة، وهذه الصفة مؤثرة في إسقاط الزكاة. فإن الزكاة لا تجب في الصغار على مذهب أبي حنيفة<sup>(٦)</sup> ورواية لنا. كالاستعمال والأعلاف سواء.

واحتج<sup>(٧)</sup> بأن اتفقنا: أنه يجوز تعجيل الزكاة، فينقص النصاب هذه

(١) انظر مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه عبدالله ١٧٥، وذلك أنه سئل عن الإبل، يستعملها الرجل نصف السنة، ويسيبها نصف السنة، فقال: إذا سيبها أكثر مما يستعملها ففيها الصدقة. ومسائله برواية ابنه صالح ص ٨ من المخطوطة.

(٢) تقدم بيان قول مالك في هذه المسألة. وانظر موطأ مالك ٢٦٢/١، والكافي ٣١٢/١، والمنتقى ١٣٦/١.

(٣) أي أثر نقصان النصاب في الزكاة، ومنع وجوبها، لاختلاله في أثناء الحول.

(٤) في المخطوطة تسعة بتأنيث العدد.

(٥) في المخطوطة كسابقه «بقيت تسعة».

(٦) تقدم قول أبي حنيفة والرواية الثانية عند الحنابلة، مع العلم بأن رواية الحنابلة، التي أشار إليها المصنف، رواية مرجوحة. وقد بينا ذلك في الصفحة المذكورة.

(٧) هذا الإعتراض، لم استطع العثور عليه.



الشاة، فلو كان نقصان النصاب، يخل بالوجوب، لأفضى إلى إسقاط وجوب الزكاة، فان قلتم نقصان التعجيل، لا عبرة به. كما في آخر الحول، لم نسلم، فانه متى لم يستفد ما<sup>(١)</sup> تم به النصاب، في آخر الحول. لم تجب الزكاة.

قلنا: القياس: أن الزكاة لا تجب إذا نقص القدر المعجل، لكن الشرع رخص في التعجيل تحكما<sup>(٢)</sup>، وجعل المأخوذ زكاة. ولم يفرق بين أن يتم الحول، والمال ناقص، أو تام؛ ولأن المعجل<sup>(٣)</sup>، باقى على حكم ملك المالك، وإن كان قد دفعه إلى الفقير، كما أن التركة باقية، على حكم ملك الميت. وإن كانت قد انتقلت إلى الوارث. ثم النماء هناك<sup>(٤)</sup> لم يختل وفي مسألتنا اختل باختلال معظم النصاب والله أعلم بالصواب.

فصل: وفيما ذكرنا، دليل على الشافعي، ونخصه بأنه نقص المقدار الذي تتعلق به الزكاة ونريد به القيمة فسقطت (١/٣٤١ ب) الزكاة. أصله نقصان نصاب الناض والمواشي.

فإن قيل<sup>(٥)</sup>: المعنى، الأصل أن الزكاة. تجب في عينه، فلا يشق عليه معرفة نقصان العين، في كل وقت، بخلاف التجارة. فإن الزكاة تجب في

- 
- (١) (ما) هنا موصولة، بمعنى الذي، وما بعدها صلة الموصول.
- (٢) هكذا في الأصل: «تحكما»، ولعل الصواب حكما بدلا من تحكما. أو تكون «تحكما» صحيحة، ويكون المعنى: أي حكم الشرع هكذا خلافا للقياس، أي الشرع هو الذي يتحكم.
- (٣) أي المال المعجل. فإن المالك يحسبه من زكاة العام المقبل، وعلى هذا لا يلزم المالك، زكاة للعام المقبل إن كان عجل الزكاة كلها، وإن لم يخرجها كلها، فعليه إخراج ما تبقى من الزكاة.
- (٤) أي في مسألة تعجيل الزكاة.
- (٥) انظر المذهب ١/٢١٧، والمجموع ٦/١١، ١٢، وكفاية الأخيار في حل غاية الاختصار ١/١٨٩، ١٩٠، وقلوبي وعميرة ١/٢٨.

قيمتها . وتقويمها في كل يوم ، يشق ويخلق<sup>(١)</sup> المتاع ، فلهذا لم يعتبر . قيل : لا فرق بينهما ، فإن السائمة ، تكون في الرعي مع الرعاة ، وتكثر ، فتوالد وتماوت ، فيشق عليه ، معرفة عددها في كل يوم . كما يشق معرفة القيمة ثم العروض ، إذا عرفت قيمتها ، في أول الحول ، وتركت لتزيد قيمتها ، لم يشق على التجار ، معرفة زيادة السوق وقتها ونقصانه . لو أرادوا في كل يوم فكيف أن السوق ، ربما زادت وتغيرت في السنة ، مرة ، أو مرتين ، أو ثلاثا . فلا يشق معرفة ذلك على أحد . ثم كان يجب أن تعتبروا ، ما يشق من ذلك في أول الحول ، ووسطه ، وآخره . وعندكم لا يعتبر إلا في آخر الحول<sup>(٢)</sup> ، فقط .

فإن قيل : طريق<sup>(٣)</sup> نقصان الأعيان . متيقن ؛ لأنه مشاهد ، وطريق نقصان القيمة ، مظنون ؛ لأنه يقف على التقويم فأطرح . قلنا : فيجب أن لا يعتبر التقويم ، في آخر الحول ، لم ذكرت على أن النقصان ، إذا كان أكثر القيمة ، تيقن . وعندكم لا يؤثر . ثم إن التقويم كالمتيقن في الحكم بدليل التقويم في القطع<sup>(٤)</sup> ، وأرشد الجنايات ، وقيم المتلفات .

---

(١) يخلق المتاع : أي يبلى المتاع . قال ابن فارس في المعجم ٢ / ٢١٤ ، أخلق الشيء ، وخلق إذا بلى ، وأخلقه أنا : أبليت . وقال الجوهري في الصحاح : وقد خلق الثوب بالضم ، خلوة أي بلى . وأخلق الثوب مثله ٤ / ١٤٧٢ ، وانظر لسان العرب ١٠ / ٨٨ ، وهذا المعنى هو المناسب لتفسير كلمة يخلق هنا ، ولها معان كثيرة . انظر معجم مقاييس اللغة ٢ / ٢١٣ ، ٢١٤ ، ومجمل اللغة ١ / ٣٠١ ، والصحاح ٤ / ١٤٧٠ ، واللسان ١٠ / ٨٦ ، ٨٧ .

(٢) هذا القول : هو الصحيح الراجح عند الشافعية ، وإلا فلهم وجهان غير هذا . وقد مرَّ بيانها في صفحة رقم ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٣) انظر المذهب ١ / ٢١٧ ، والمجموع ٦ / ١١ ، ١٢ .

(٤) يريد المؤلف : أن من سرق شيئا ، تساوى قيمته ربع دينار فأكثر تقطع يده . وإن لم يكن سرق ربع دينار ، وإنما سرق شيئا يقوم بربع دينار ، كما أن أرشد الجنايات ، وقيم المتلفات ، تقوم بكذا وكذا . فيصبح تقويم ما سرق والأرشد وقيم المتلفات كالمتيقن المحسوس .

فإن قيل : الزكاة ، تتعلق في الأصل ، بعين<sup>(١)</sup> المال ، وقد فقدت أكثر العين ، فلهذا سقطت . وفي مسألتنا ، تتعلق بالقيمة<sup>(٢)</sup> . وهي باقية ، في جميع الأحوال .

قيل : لا فرق بينهما . فإنها تتعلق بالقيمة التي تبلغ نصابا . وقد فقدت في أكثر الأحوال . كما فقدت العين ، التي تبلغ النصاب . والله أعلم بالصواب .

مسألة (١٣) : إذا ملك نصابا ، جاز تعجيل زكاته ، قبل حوّل الأحوال . نص عليه<sup>(٣)</sup> في رواية الأثرم وعبدالله ، وأبي الحارث<sup>(٤)</sup> : لا بأس بتعجيل الزكاة ، قبل محلها على حديث العباس . وبه قال أبو حنيفة<sup>(٥)</sup> ، والشافعي<sup>(٦)</sup> ، وقال

---

(١) قول المصنف : الزكاة تتعلق في الأصل بعين المال : المراد أن الزكاة في الأصل ، المقيس عليه (الناض والمواشي) تتعلق بعينه ، وفي المسألة المقيسة ، تتعلق الزكاة بالقيمة .  
(٢) قال في المهذب ١ / ٢١٧ : ( . . . لأن نصاب زكاة التجارة ، يتعلق بالقيمة . . ) وانظر المجموع ١١ / ٦ .

(٣) انظر مسائل الإمام أحمد ، رواية ابنه صالح ص : ٢ ، ٢٤ ، ١٨٣ ، ونصه : وسألته عن تعجيل الزكاة فقال : لا بأس إذا وجد لها موضعا . وفي ص ١٦٦ قال : إن النبي ﷺ قال لعمر : «أما علمت أنا أخذنا منه زكاة العام ، عام أول» ومسائل إسحاق بن منصور الكوسج ص ١١٤ ، ثم انظر من الكتب المطبوعة مسائل الإمام أحمد ، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هاني ١ / ١١٢ ، ومسائله ، رواية ابنه عبدالله ١٥٢ ، ١٥٣ ، ومسائل الإمام أحمد رواية أبي داود ٨٤ ، ومختصر الخرقى ٣٥ ، والهداية ١ / ٧٧ ، ٧٨ ، والمغني ٢ / ٦٢٩ ، ٦٣٠ وغيرها من كتب الحنابلة .

(٤) انظر كتاب الروايتين والوجهين ١ / ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٥) انظر مختصر الطحاوي ٤٥ ، والكتاب مع شرحه اللباب ١ / ١٤٦ ، والمبسوط ٢ / ١٧٦ ، ١٧٧ . والهداية مع فتح القدير ٢ / ٢٠٦ ، وحاشية ابن عابدين ٢ / ٢٩٣ .

(٦) انظر الأم ٢ / ٢٢ ، والمهذب ٢ / ٢٢٥ ، وحلية العلماء ٣ / ١١٣ ، والمجموع ٩ / ٨٧ ، وقلوبي وعميرة ٢ / ٤٤ .



مالك<sup>(١)</sup> وداود<sup>(٢)</sup>: لا يجوز تعجيلها.

لنا: ما روى أحمد، بإسناده عن علي: أن العباس سأل رسول الله ﷺ في تعجيل الزكاة، فرخص له في ذلك<sup>(٣)</sup>، وفي لفظ في تعجيل صدقته (٣٤٢/أ) قبل أن تحل، فرخص له في ذلك. أخرجه أبوداود، وابن خزيمة، والترمذي، وابن أبي حاتم، وروى بإسناده، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ بعث عمر مصدقا، فشكاه العباس إلى النبي ﷺ فقال: «يا ابن الخطاب: أما علمت أن العم صنو<sup>(٤)</sup> الأب، وأنا قد استسلفنا زكاة العباس عام أول<sup>(٥)</sup>» وفي لفظ آخر: «وأما العباس، فهي علي، ومثلها

(١) انظر المدونة الكبرى ١/٢٨٤، ٢٨٥، والتمهيد ٤/٥٩، ٦٠ والكافي ١/٣٠٣.

(٢) انظر المحلى ٦/١٢٤، ١٢٥.

(٣) ولفظ أحمد هو: عن علي، أن العباس بن عبدالمطلب، سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك ١/١٠٤، ورواه أبوداود ٢/٢٧٥، ٢٧٦، وابن خزيمة عن أبي هريرة ٤/٤٨، ولفظ ابن خزيمة، غير هذا اللفظ. وسيورده المصنف بعد قليل. والترمذي ٣/٥٤، بلفظ أحمد وأبي داود، وابن ماجه ١/٥٧٢، وفي رواية هذا الحديث. عدا ابن خزيمة - حجة بن عدي، متكلم فيه، وسيأتي الكلام عنه عند ذكر المؤلف له، والنسائي ٥/٢٤، عن أبي هريرة بلفظ: «فهي عليه صدقة ومثلها معها».

(٤) الصنو: بكسر الصاد وسكون النون: المثل والمعنى أن أصل العباس، وأصل أبي واحد، وهو مثل أبي، أو مثلي. وأصل الصنو: أن تطلع نخلتان من عرق واحد. النهاية ٣/٥٧، وانظر غريب أبي عبيد ٢/١٥، والفائق ٢/٣١٧.

(٥) ولفظ أحمد عن أبي هريرة ٢/٣٢٢، من حديث إرسال عمر، على الصدقة: «...» وأما العباس فهي علي ومثلها». ثم قال: «أما علمت. أن عم الرجل صنو أبيه» وعند الدارقطني: «أنا قد أخذنا من العباس، صدقة العام الأول» ٢/١٢٣، والحديث مرسل، وقد تكلم فيه الدارقطني.

والحديث لا تخلو طرقه من مقال. انظر التلخيص الحبير ٢/١٦٢، ١٦٣، وإرواء الغليل ٣/٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨.

والحديث المتكلم فيه، هو تعجيل الصدقة؛ لأن لفظ التعجيل، لم ترد في الصحيحين.

معها<sup>(١)</sup>» أخرج هذا اللفظ ، البخاري ، ومسلم في صحيحيهما .  
 فإن قيل<sup>(٢)</sup> : هذا الخبر ، يرويه حجة<sup>(٣)</sup> بن عدي ، عن علي ، وقال  
 الأثرم : ذكر لأحمد ، حديث حجة فضعه .  
 قيل : أحمد صحيحه ، في رواية إبراهيم بن الحارث . وقد سئل إلى أي شيء  
 تذهب ، في تعجيل الصدقة ، فقال : على حديث العباس تعجلتها منه ،  
 عام أول . ثم حجة<sup>(٤)</sup> ثقة ، لم يظهر عنه ، ما يرد حديثه<sup>(٥)</sup> .  
 وخبر أبي هريرة ، أخرجه مسلم في صحيحه : عن

- 
- (١) البخاري مع الفتح ٣/ ٣٣١ ، بلفظ : «فهو عليه» ومسلم ٢/ ٦٧٦ ، وكذلك أبوداود ٢/ ٣٧٥ وغيرهم .
- (٢) انظر المحلى ٦/ ١٢٧ .
- (٣) حجة بن عدي الكندي الكوفي ، وحجة بضم الحاء المهملة ، وفتح الجيم المعجمة من تحت وتشديد الياء المعجمة بنقطتين من تحت . قال فيه يحيى بن معين : ليس بشيء . انظر كتاب من كلام أبي زكريا ١١١/ ١١٢ ، برقم ٣٥٨ ، وقال فيه العجلي في كتابه تاريخ الثقات ١١٠ ، كوفي ، تابعي ، ثقة ، وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٣/ ٣١٤ ، شيخ ، لا يحتج بحديثه . شبيه بالمجهول ، وقال ابن سعد في الطبقات ٦/ ٢٢٥ ، وكان معروفا وليس بذاك ، وقال الذهبي في الميزان : صدوق إن شاء الله ١/ ٤٦٦ ، وقال ابن حجر في التقریب ٥٥ صدوق يخطئ من الثالثة ، ثم انظر تهذيب الكمال ٥/ ٤٨٥ ، وتهذيب التهذيب ٢/ ٤١٦ ، وخلاصة تهذيب التهذيب الكمال ١/ ٢٦٨ .
- وقد اعترض الأستاذ بشار عواد - محقق تهذيب الكمال - على قول ابن أبي حاتم شبيه بالمجهول ، وقال : وقد وثقه العجلي ، وابن حبان فكيف يكون مجهولا .
- (٤) يؤيد ذلك أن أحمد روى له في مسنده في مواضع هي ١/ ٩٥ ، ١٠٥ ، ١٢٥ ، ١٥٢ ، وكلها عن علي ، وروى له أيضا أبوداود ٢/ ٢٧٥ ، وابن ماجه ١/ ٢٧٨ ، ٢/ ١٠٥٠ ، والترمذي ٣/ ٥٤ ، ٤/ ٩٠ ، والنسائي ٧/ ١٩١ .
- (٥) من قوله ثم حجة ثقة . . . إلى قوله : ما يرد حديثه ، لا أعلم أي من كلام أحمد ، أم من كلام المصنف ؟ والثاني أرجح .

زهير<sup>(١)</sup> بن حرب، عن علي<sup>(٢)</sup> بن حفص، عن ورقاء<sup>(٣)</sup>، عن أبي الزناد<sup>(٤)</sup>، عن الأعرج<sup>(٥)</sup>، عن

(١) هو الإمام الجليل، أبو خيثمة زهير بن حرب بن شداد الحافظ الحجة العلم. ولد سنة ١٦٠هـ، وتوفي سنة ٢٣٤هـ، له ترجمة في التاريخ الصغير ٣٦٢/٢، والجرح والتعديل ٥٩١/٣، وتاريخ بغداد ٤٨٢/٨، وتذكرة الحفاظ ٤٣٧/٢، وسير أعلام النبلاء ٤٨٩/١١، وتهذيب التهذيب ٢٤٣/٣، وطبقات الحفاظ ١٩١.

وقد كتب في الأصل زهير بن الحرب بإدخال آل علي حرب، والتصحيح من مسلم ومن ترجم له.

(٢) هو أبو الحسن علي بن حفص المدائني، قال فيه، يحيى بن معين: ليس به بأس. وقال فيه أحمد: علي بن حفص أحب إلي من شعبة. وكان أحمد يحبه حباً شديداً، لم يذكر مترجموه ستي ولادته ووفاته. له ترجمة في تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري ١٧٧، وتاريخ بغداد ٤١٥/١١، وميزان الاعتدال ١٢٥/٣، وتهذيب التهذيب ٣٨٩/٧، وتقريب التهذيب ٢٤٥. وقال: فيه صدوق من التاسعة.

(٣) هو الإمام الحجة، أبو بشر، ورقاء بن عمر بن كليب اليشكري. قال فيه أحمد: ثقة صاحب سنة. وقال أبو داود الطيالسي: قال لي شعبة: عليك بورقاء، وقال أبو داود السجستاني: ورقاء صاحب سنة. إلا أن فيه إرجاء، وتوفي ورقاء سنة نيف وستين ومائة. له ترجمة في تاريخ بغداد ٤٨٤/١٣، وتذكرة الحفاظ ٢٣٠/١، وميزان الاعتدال ٣٣٢/٤، وتهذيب التهذيب ١١٣/١١.

(٤) هو الإمام، الفقيه الحافظ، أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان القرشي، المدني، المعروف بأبي الزناد، ولد سنة ٦٥هـ، وتوفي سنة ١٣٠هـ وقيل ١٣١هـ، وهو مولى عائشة بنت عثمان بن عفان - رضي الله عنه - له ترجمة في طبقات خليفة بن خياط ٢٥٩، والتاريخ الصغير ٢٧/٢، وتاريخ الثقات للعجلي ٢٥٤، والجرح والتعديل ٤٩/٥، وميزان الاعتدال ٤١٨/٢، وتهذيب التهذيب ٢٠٣/٥.

(٥) هو الإمام، الحافظ، الحجة، المقرئ، أبو داود: عبد الرحمن بن هرمز المدني الأعرج مولي محمد ابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، جود القرآن وأقرأه، وكان يكتب المصاحف، توفي سنة ١١٧هـ، وقد جاوز الثمانين. له ترجمة في طبقات ابن سعد ٢٨٣/٥، وطبقات خليفة ٢٣٩، والتاريخ الصغير ٢٨٣/١، وتاريخ الثقات ٣٠٠، وتذكرة الحفاظ ٩٧/١، وسير أعلام النبلاء ٦٩/٥.



أبي هريرة<sup>(١)</sup>.

فإن قيل : يحتمل أن يكون ﷺ، اقترض من العباس . ولهذا قال : «هي علي ومثلها» .

قيل : في لفظ الخبر، ما يرد هذا، لأن في حديث علي «سأل العباس النبي ﷺ في تعجيل زكاته، فرخص له» . وفي حديث أبي هريرة : «إنا قد استسلفنا، زكاة ماله، عام أول<sup>(٢)</sup>» فسمّاها زكاة، وسأله<sup>(٣)</sup> في تعجيلها، وقوله : «هي علي ومثلها» أي على الاحتساب له بها .

والمعنى : أنه أخرج الزكاة بعد وجود سببها . فجاز، كما بعد حؤول الحول، وهذا صحيح، فإن سبب الزكاة، ملك نصاب نامي . يدل عليه قوله عليه السلام : «في أربعين شاة شاة، وفي خمس ذود شاة، وفي ثلاثين من البقر، تبع<sup>(٤)</sup>» وقد وجد ذلك ويدل عليه، أن الحبوب، والثمار لا يعتبر فيها

---

(١) ونص الحديث عند مسلم : بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة فقيل : منع ابن جميل، وخالد بن الوليد، والعباس عم رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : «ما ينقم ابن جميل، إلا أنه كان فقيرا، فأغناه الله، وأما خالد فانكم تظلمون خالدا، قد احتبس ادراعه، واعتاده في سبيل الله، وأما العباس فهي علي، ومثلها معها، ثم قال : يا عمر أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه» ٦٧٦/٢، ٦٧٧ .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ عن أبي هريرة، وعند الدارقطني ١٢٤/٢، عن ابن عباس : «إن العباس، قد أسلفنا زكاة ماله، العام والعام المقبل» . وعند البيهقي ١١١/٤ : «إنا كنا احتجنا فاستسلفنا العباس، صدقة عامين» . وقال البيهقي عقب إخراج هذا الحديث . وفي هذا إرسال بين أبي البحتري، وعلي - رضي الله عنه - لأن الحديث، مروي عن علي - رضي الله عنه - وهناك روايات عند الدارقطني، والبيهقي وغيرهما، لا تخلو طرقها من ضعف . وأورده ابن حزم في المحلى بسنده ١٢٧/٦، وقال فيه مرسل .

(٣) أي سأل العباس النبي ﷺ تعجيل الزكاة .

(٤) تقدم تخريجه في ص ١١١، ص ٢٤٥ حسب الشاهد منه، وأما قوله : «وفي ثلاثين من البقر تبع» فقد خرجه أحمد في مسنده ٢٤٠/٥، عن معاذ من حديث طويل . . . «وأمرني أن =

الحول، وإنما يعتبر النصاب وكذلك مال المعدن . فدل على أن السبب : هو النصاب في الأصل .

فإن قيل : سبب وجود الزكاة (٣٤٢/ب) نصاب حولي وقد وجد في الأصل . ولهذا تلزمه الزكاة .

فأما في الفرع<sup>(١)</sup>، فلم توجد، يدل عليه . أنها لا تلزمه ويوضح أن الحول، لا يخلو أن يكون، وصف المال الذي تتعلق به الزكاة . أو شرطه، وأي ذلك كان، اختل السبب باختلاله .

قيل : النبي عليه السلام جعل السبب وجود النصاب، والحول وصفه؛ لأنه يقوم به، كما تقوم الصفة بالموصوف، ولا تقوم الصفة بنفسها، وهذه الصفة وإن تأخرت، حتى يحول الحول إلا أنها بحووله تلتحق بأوله، كالمرض الحاجر<sup>(٢)</sup>، إنما هو مرض الموت، ونحن، لا نعلم مرض الموت إلا أن يتصل به الموت . فإذا اتصل به، اتصف المرض، بأنه مرض الموت من أوله واشتد

---

= أخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعا . والحديث منقطع، بين يحيى بن الحكم أخى مروان بن الحكم وبين معاذ بن جبل، ومع ذلك فيحيى لم يوثقه أحد، ورواه ابن ماجه ٥٧٦/١، وأبوداود ٢٣٤/٢، والترمذي وقال : حديث حسن ١١/٣، والنسائي ١٧/٥، وابن الجارود ١٢٧، والحاكم ٣٩٨/١، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين . ووافقه الذهبي . وصححه الألباني في الإرواء ٢٦٩/٣، وضعف رواية أحمد، بسبب الانقطاع . ولفظهم عن معاذ «وبعثنى النبي ﷺ إلى اليمن فأمرني أن آخذ من كل ثلاثين، بقرة تبيعا أو تبيعة . ومن كل أربعين مسنة . . واللفظ للترمذي .

والتبيع : هو ولد البقر، وهو ماله سنة، يسمى تبيعا وعجلا . انظر منال الطالب شرح طوال الغرائب ٦٣، والمجرد للغة الحديث ٢٢٦/١ .

(١) يريد بالأصل، إخراج الزكاة في وقتها . أي بعد حوول الحول، وفي الفرع تعجيل الزكاة .

(٢) أي المانع من التصرف، فلا ينفذ . قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة ١٣٨/٢ . الحجر : هو المنع، والإحاطة على الشيء . . . يقال حجر الحاكم على السفينة حجرا، وذلك منعه إياه =



الحجر إلى أوله بعد أن كان المريض يتصرف في ذلك المرض فيمسك عن الاعتراض . فكذاك هاهنا . يعلم بحؤول الحول على المال ، أنه كان حوليا ، من أوله فانتصب سببا في جواز الإخراج . وكذاك إذا جرح<sup>(١)</sup> إنسانا ، ثم أخرج كفارة ، ثم مات المجروح أجزأت الكفارة<sup>(٢)</sup> . وصارت كأنها أخرجت بعد الموت ؛ لأننا تبينا ، أن ذلك الجرح ، كان أوله قتلا . كذاك في مسألتنا . فأما لزوم الإخراج ، فإنما وجب الإخراج بعد الحول ، لتحقيق الصفة وانقضاء الأجل وكمال النماء ولم تجب في مسألتنا ، لعدم ذلك . ولا يمتنع الجواز ، وإن لم يجب ، كالكفارة لا تجب بالجرح ، ويجوز إخراجها . والحجر في المرض لا يلزم ، وإن جاز أن يوقف حتى يعلم . وكذاك الكفارة قبل الحنث ، لا تجب ويجوز إخراجها . وكذاك صلاة العصر والعشاء ، إذا قدمت في حال الجمع ، تجوز ، ولا تجب ، وكذاك الحج<sup>(٣)</sup> والطهارة .

= من التصرف في ماله . انتهى ، والمريض مرض الموت ، يحجر عليه ؛ لأنه قد يتصرف تصرفا قد لا يحمد عليه ، بسبب شدة المرض ، أو الجزع من الموت .

- (١) في المخطوطة زيدت لام على الفعل جرح ولعلها جاءت سهوا من الناسخ .  
 (٢) تجزئ وذلك إذا طلب المجني عليه ، القصاص من الجاني ، قبل اندمال جرح المجني عليه . فإذا استقاد المجني عليه ، ثم سرى الجرح ، ومات منه وبرأ جرح الجاني . فلا شيء على الجاني ، لما روى الدارقطني ٨٨ / ٣ أن رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته ، فجاء إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله : أقدني . قال : « حتى تبرأ » ، ثم جاء إليه فقال : أقدني ، فأقاده ثم جاء إليه فقال : يا رسول الله عرجت . قال : « قد نهيتك فعصيتني ، فأبعدك الله وبطل عرجك » ثم نهى رسول الله ﷺ أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه . وصحح شارح سنن الدارقطني سننه . وبنحوه رواه أحمد في المسند ٢ / ٢١٧ ، وانظر المغني ٧ / ٧٢٩ ، والكافي ٤ / ٤٠ ، ٤١ .

- (٣) يريد بتقديم الطهارة . أن يكون المرء متطهرا ، ولو لم يكن هناك صلاة .  
 وأما تقديم الحج ، يريد به أن من بلغ ، لزمه الحج ، لكن على التراخي ، لا على الفور ، فمن حج من حين البلوغ ، يكون عجل حجه ومن أخره حجه حتى بلغ الخمسين فيكون أخر حجه . والله أعلم .



قياس آخر: حقق مال، يجب لسبيين: يختصانه، فجاز تقديمه على أحدهما، أصله الكفارة، يجوز تقديمها، على الحنث<sup>(١)</sup>، بعد وجود اليمين. فإن قيل: لا نسلم، أنها تجب لسبيين (٣٤٣/أ) فإن الإسلام، والحرية، سببان فيها أيضا. ثم لو قدم الزكاة قبلها، لم تصح.

قلنا: لا يختصان بالزكاة<sup>(٢)</sup> في أن الإسلام يعتبر في بقية العبادات. والحرية تعتبر في الولايات، والشهادات<sup>(٣)</sup>، ووجوب الحج<sup>(٤)</sup>، والجمعة.

فإن قيل: فالحول، لا يختص أيضا، بالزكاة؛ لأنه يعتبر في الجزية<sup>(٥)</sup>، والعقـل<sup>(٦)</sup>،

- 
- (١) أي يجوز تقديمها، ولو لم يحنث، كأن يكون حلف على شيء، فرأى غيره خيرا منه، فإنه يجوز أن يكفر عن يمينه. قال المصنف - رحمه الله - في الهداية ١١٩/٢ «لا يجوز إخراج كفارة اليمين قبل عقد اليمين، ويجوز إخراجها، قبل الحنث، وبعد اليمين».
- وانظر المغني ٧١٣/٨ لقوله عليه السلام لعبد الرحمن بن سمرة كما في البخاري: «... وإذا حلفت، على يمين فرأيت غيرها خيرا، منها. فكفر عن يمينك، وأنت الذي هو خير» البخاري مع الفتح ٥١٧/١١، ومسلم ١٢٦٩/٣، ١٢٧٠، ١٢٧١، عن أبي موسى بنحوه.
- (٢) في المخطوطة «لا يختصان الزكاة» والباء، زدتها، لأن السياق يقتضيها.
- (٣) قال المصنف في الهداية ١٤٨/٢، ١٤٩، بعد أن ذكر شروط الشهادة. وهي: البلوغ، والعقل، والإسلام، والعدالة، وانتفاء التهمة، والعلم بما يشهد به. قال: أما الحرية، والذكورية، فلا نشترطهما. لكن المصنف هنا، اشترط الحرية في الشهادة.
- (٤) انظر الهداية ٨٨/١، حيث نص على أن العبد، لا حج عليه، وإن حج صح حجه، والعمدة ١٦١، والمقنع ٦٨، وأما صلاة الجمعة، فليس على العبد جمعه. انظر العمدة ١٠٥، والمقنع ٤١، والمحزر ١/١٤٢.
- (٥) انظر الكافي ٤٧٩/١، والمحلي ٥٦٦/٧، وما بعدها.
- (٦) العقل: ما تحمله العاقلة من دية. والمراد: أن العقل، له حول أيضا. انظر الكافي لابن عبد البر ١١٠٦/٢، ١١٠٧.

والنصاب<sup>(١)</sup> لا يختص ، فإنه يجب في القطع في السرقة .  
 قيل : حول الزكاة يختصه ؛ لأنه يعتبر فيه مقدار من المال ، يجري في  
 جميعه ، ولا يشترط ذلك ، في الجزية ، والعقل . وكذلك النصاب المختص  
 بالزكاة ، هو مال يجب أن يكون في ملك الإنسان ، ونصاب السرقة إنما هو  
 نصاب يأخذ<sup>(٢)</sup> من ملك غيره .

واحتج الخصم : لما روى نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ :  
 « لا تؤدي الزكاة في مال ، حتى يحول عليه الحول<sup>(٣)</sup> » .

قلنا : هذا خبر غير معروف ، فثبتوا في أي كتاب ، ذكر من المسانيد  
 والسنن ، ثم لو صح ، فمعناه : لا تجب أن تؤدي الزكاة قبل الحول ، ليتمكن  
 الجمع بينه وبين خبر العباس .

واحتج : بأنها عبادة ، يتعلق وجوبها ، بوقت فلا يجوز أدائها قبل وقتها .  
 دليله : الصلاة ، والصيام ، والحج ، والنذر ، وهو إذا قال الله علي أن أصوم  
 رجبا فصام جمادى .

والجواب : أنه يبطل بالكفارة ، يتعلق وجوبها بالحنث أو القتل ، ثم يجوز

(١) يقصد أن النصاب ، لا يختص بالزكاة ، فالسرقة لها نصاب . وقد مر الحديث الذي يحدد به  
 القطع في السرقة ص ٢٥٠ .

(٢) هكذا في المخطوطة ، ولعل الأصوب : يأخذه بإضافة الضمير ، الذي يعود على السارق ،  
 المفهوم من سياق الكلام .

(٣) الحديث بهذا اللفظ لم أجده حيث الشاهد فيه قوله « لا تؤدي » . . . والحديث ذكر بدون  
 الشاهد حيث رواه الدارقطني ٩٠ / ٢ ، عن طريق نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله  
 ﷺ : « لا زكاة في مال امرئ حتى يحول عليه الحول » . ثم قال رواه معتمر وغيره عن عبيد الله ،  
 موقوفا . وبنحوه رواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفا عليه ٢٤٦ / ١ ، والترمذي ١٧ / ٣ ،  
 بلف : « من استفاد مالا . . . موقوفا . وهو بهذا اللفظ غريب . انظر إرواء الغليل :  
 ٢٥٤ / ٣ ، وما بعدها .

تقديمها على الحنث<sup>(١)</sup> والموت فأما الصلاة والحج فلا نسلم ونقول : يجوز تقديمها قبل وقتها في حال الجمع رخصة، وكذلك الحج<sup>(٢)</sup>، يجوز تقديمه قبل أشهره، وقبل وجوبه .

ثم المعنى في جميع ذلك أن الصلاة والصيام من عبادات الأبدان، وهذه من حقوق الأموال وفرق بينهما . ألا ترى أنه لو نذر أن يتصدق بهذا الدرهم في غد فتصدق به اليوم جاز ولو نذر أن يصوم<sup>(٣)</sup> غدا لم يجز أن يصوم اليوم . وكذلك الكفارة، يجوز تقديمها؛ لأن أصلها المال، ولا يجوز تقديم الصلاة<sup>(٤)</sup> . وكذلك حقوق الآدميين ما تعلق منها بالبدن كالقصاص، وحد القذف، لا يجوز تقديمه على وجوبه (٣٤٣/ب) وما تعلق منها بالمال كالديات والديون المؤجلة يجوز تقديمه على وجوبه، فيما أخرج اعتبار حق المال بحق البدن .

(١) قال ابن رجب في كتاب القواعد، القاعدة الرابعة وهي : (العبادات كلها، سواء كانت، بدنية أو مالية . . . لا يجوز تقديمها، على سبب وجوبها، ويجوز تقديمها بعد سبب الوجوب، وقبل الوجوب، أو قبل شرط الوجوب ص ٥ . وذكر أمثله منها : تقديم صلاة العصر، إلى الظهر، والعشاء إلى المغرب، ومنها تقديم الزكاة . ثم قال : ومنها إخراج كفارة القتل، أو الصيد، بعد الجرح وقبل الزهوق) انتهى . وانظر المغني ٢/ ٦٣٠، ومثال تقديم الكفارة، بعد اليمين، وقبل الحنث فقد تقدم .

(٢) قوله : وكذلك الحج . يجوز تقديمه، قبل أشهره، وقبل وجوبه، يريد من أحرم للحج، قبل أشهره، وهي شوال، وذو القعدة، وعشرة من ذي الحجة، فمن أحرم للحج في رمضان، مثلاً وبقي على إحرامه، حتى يوم النحر، بعد أن يحل من إحرامه . صح فعله عند الحنابلة، وإن كرهوا مثل ذلك، لكن من فعل ذلك صح منه . انظر الكافي ١/ ٣٩١، والمحرم ١/ ٢٣٦، والفروع ٣/ ٢٨٦، والمبدع : ٣/ ١١٣، ١١٤، وقال والمذهب المنصور، صحة الحج قبل أشهره . والإنصاف ٣/ ٤٣٠ .

(٣) وضعت علامة سقط، بعد أن، وكتب في الحاشية - صيام غد - بدلا من أن يصوم غدا والمعنى واحد .

(٤) أي من غير عذر، وإلا فإنه يجوز تقديمها، في السفر، وفي يوم عرفة، وفي المطر الشديد .



واحتج : بأنها زكاة قدمت على وجوبها فلم يجوز، كما لو قدمت على النصاب، أو على الإسلام، والحرية، وكذلك الحبوب والثمار.

والجواب : أن تقديمها<sup>(١)</sup> على النصاب تقديم على كل<sup>(٢)</sup> سببها، فلم يجوز كتقديم الكفارة على اليمين، والجرح وإخراجها بعد النصاب تأدية بعد وجود سببها على ما بينا . وأما تقديمها على الحرية والإسلام فكذلك أيضا، قد قدمها على الملك أيضا في حق العبد، وفي الكافر قد قدمها<sup>(٣)</sup> على التام<sup>(٤)</sup> الخطاب، ولأنه لا يجوز اعتبار تقديمها على الحول بتقديمها على الإسلام والحرية. كما لا يجوز في الكفارة، أن يعتبر تقديمها على الحنث بتقديمها على الإسلام، والحرية وزكاة الحبوب يجوز تعجيلها<sup>(٥)</sup> عند انعقاد الحب . وكذلك زكاة الثمر<sup>(٦)</sup> إذا صار بلحا فلا نسلمه وإن سلم فالسبب هناك واحد وهو وجود نصاب من الحب، والثمر وما وجد فلا يجوز التقديم وهاهنا قد وجد السبب وهو النصاب فافترقا.

---

(١) الضمير يعود على الزكاة.

(٢) في المخطوطة كتبت هكذا كلي بزيادة الباء على كل .

(٣) أي الكافر، لو قدمها - أي الزكاة - قبل أن يسلم، لا تجزئه لأنه لم يخاطب بها .

(٤) هكذا في المخطوطة التام الخطاب .

(٥) قال ابن قدامة في المغني ٢ / ٦٣٥ . وقال أبو الخطاب : يجوز إخراجها - أي زكاة الحبوب - بعد

وجوب الطلع، والحصرم، نبات الزرع، ولا يجوز قبل ذلك لأن وجود الزرع، وإطلاع النخيل بمرتبة النصاب، والإدراك بمنزلة حلول الحول، فجاز تقديمها عليه .

والحصرم : بكسر الحاء والراء المهملتين وسكون الصاد . أول العنب كما قال ذلك الجوهري في

الصحاح ٥ / ١٩٠٠ ، وقال المطرزي : الحصرم أول العنب التي بالحامض، باتفاق أهل اللغة

١ / ٢٠٧ ، وزاد صاحب اللسان : الحصرم : الثمر قبل النضج ١٢ / ١٣٧ .

ولعل مراد المصنف، بالحصرم ما قاله صاحب اللسان .

(٦) هكذا في المخطوطة «الثمر» بالشاء المنقوطة بثلاث من فوق والأقرب عندي أنها، بنقطتين

ثنتين، فتكون الكلمة التمر : لأن البلح كما قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة ١ / ٢٩٧ =

واحتج<sup>(١)</sup> : بأنه إذا عجل شاة من الأربعين ، فلا يخلو أن تقولوا ملكه زال عنها ، فيجب إذا حال الحول ، أن لا تجب عليه زكاة<sup>(٢)</sup> . فيفضي تعجيلها إلى إسقاطها . أو تقولوا ملكه باقى عليها . فلا فائدة في التعجيل ؛ لأنها تصير كالوديعة في يد الإمام ، ولا يمكنه صرفها إلى الفقراء . وإذا بطل هذا ، ثبت أنه لا وجه للتعجيل .

والجواب : أنا نقول هي على حكم ملكه ، ولالإمام دفعها إلى الفقراء ، وأن يتصرفوا فيها ، كما نقول فيمن حفر بئرا في غير ملكه ، ثم مات<sup>(٣)</sup> ، فإن الإمام يدفع<sup>(٤)</sup> التركة إلى الورثة ، فيتصرفون فيها ، فلو تلف في البئر إنسان ، أو مال ، وجب ضمانه في التركة ؛ لأنها باقية على حكم ملك الميت ، أو في بدلها ، إن كان الورثة أتلّفوها .

فإن قيل : لو كانت هذه كالتركة ، لوجب أن تقولوا إذا تلف ( ٣٤٤ / أ ) النصاب قبل الحول ، أن يرجع المزكي على الفقير ، بالعين ، إن كانت باقية ، وب عوضها ، عند التلف ، كما قلت في التركة .

---

= قال : فالبلح : الخلال ، واحده بلحة ، وهو حمل النخل ، مادام أخضر صغارا ، كحصرم العنب ثم قال : قال : أبو عبيدة : أبلحت النخلة : إذا أخرجت بلحها . وقال الجوهري : أول التمر : طلع ثم خلال ، ثم بلح ، ثم بسر ، ثم رطب ، ثم تمر ٣٥٦ / ١ ، وانظر مجمل اللغة ١ / ١٣٤ ، وتاج العروس ٦ / ٣١٨ .

- (١) هذا الاعتراض لم أجده .
- (٢) يريد إذا كانت الغنم ، لم تنمو ، فبقيت كما كانت بعد تعجيل الزكاة حتى حال عليها الحول ، وعددها تسع وثلاثون شاة .
- (٣) أي حفر بئرا ، في غير ملكه ، ثم مر إنسان على البئر ، فسقط به . ثم مات .
- (٤) في المخطوطة كرر الفعل يدفع مرتين .

قلنا: إن كانت في يد الإمام، فلرب المال الرجوع، وأخذها. وإن كانت في يد الفقراء، فعلى قول ابن حامد<sup>(١)</sup>، له الرجوع أيضا.

وعلى قول أبي بكر<sup>(٢)</sup>، لا يملك الرجوع؛ لأنها لما دفعها إلى الفقير قد تبرع بالتعجيل<sup>(٣)</sup>. فإن تم الحول، والمال باقي، أجزأت عنه؛ لأنها كانت على حكم ملكه. وإن تلف المال، تبينا أنها صدقة تطوع بها حيث عجلها. والتطوع لا يرجع فيه، بعد التقيض بخلاف التركة. فإنها في يد الورثة بالإرث، والإرث، إنما يثبت بعد توفية الحقوق، فمتى وقع في البئر واقع. علمنا أنه حق، تعلق بالميت، يمنع الإرث، فيجب أخذ التركة، إن كانت باقية. وإن كانوا أتلّفوها. لزمهم ضمانها.

فإن قيل: الفقير قد ملكها، تطوعا. فكيف تنقلب فريضة.

قلنا: بل ملكها فريضة، قدمت على محلها كالإطعام، أو الكسوة في كفارة اليمين، وكالعتق في كفارة القتل.

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم<sup>(٤)</sup>.

---

(١) هو أبو عبد الله، الحسن بن حامد، تقدمت ترجمته، ثم انظر المغني ٢/٦٣٦. وفيه تفصيل، والكافي ١/٣٢٦، والفروع ٢/٥٨١، والمبدع ٢/٤١٣، والإنصاف ٣/٢١٣.

(٢) هو عبد العزيز بن جعفر، غلام الخلال. انظر المغني ٢/٦٣٦، وقال القاضي: أبو يعلى: وهو المذهب عندي، والكافي ١/٣٢٦، والمبدع ٢/٤١٣، والإنصاف ٣/٢١٣، وهذا القول هو المعتمد من القولين.

(٣) نقل عن أبي الخطاب ترجيحه للرجوع في هذه المسألة من هذا الكتاب الانتصار نقل عنه هذا الرأي صاحب الفروع ٣/٥٨١، وصاحب المبدع ٢/٤١٣، وصاحب الإنصاف ٣/٢١٣. وذكر المصنف الرايين في الهداية ١/٧٧، ٧٨، ولم يرجح أحدهما.

(٤) كتب على هذه الورقة (٢٤٤/أ) قرأ هذا المجلد السيد الفقيه العالم عبد الخالق بن الشيخ الصالح عبد الله بن عباس، وهو المجلد... أول كتاب الانتصار على مذهب الإمام أحمد بن حنبل الشيباني على السيد للأهل\*... الأوحد العالم زين الفقهاء... ابن الدباس الحنبلي.

(\*) هكذا كتبت ولم استطع قراءتها.





## « الخاتمة »

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً. وبعد :

أن انتهيت لهذا البحث — بقسميه الدراسة والتحقيق — بعد أن بذلت الجهد ، واستفرغت الوسع والطاقة ، فانه يطيب لي أن أختتم هذا البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها واستنتجتها ، من خلال إعداد هذا البحث ، فأقول وبالله التوفيق :

١ — وقوع المصنف — رحمه الله — في بعض الأوهام ، حيث يستدل ببعض الأحاديث الموضوعة مثل استدلاله بحديث «إذا كان للرجل ألف درهم وعليه ألف درهم فلا زكاة عليه»<sup>(١)</sup>.

أو يرفع الموقوف على الصحابي إلى النبي ﷺ مثل رفعه أثر جابر — رضي الله عنه — «ليس في الحلي زكاة» وهو موقوف على جابر<sup>(٢)</sup>.

وكذلك قول ابن عمر — رضي الله ، وسعيد بن المسيب — رحمه الله — زكاة الحلي عاريته ، أو رده على أنه حديث مرفوع<sup>(٣)</sup>.

وتضعيفه لمحمد بن عمرو بن عطاء ، وهو ثقة أخرج له البخاري ومسلم وأصحاب السنن<sup>(٤)</sup>.

وقوله — رحمه الله — في أثري عمر ، وعبد الله بن مسعود — رضي الله

---

(١) انظر صفحة رقم ٢٥١ من هذا البحث فقد أوردت كلام ابن عبد الهادي فيه .

(٢) انظر صفحة رقم ١٣٦ حيث ذكرت من روى هذا الأثر ، وأوقفه على جابر .

(٣) انظر صفحة رقم ١٣٦ من هذا البحث .

(٤) انظر صفحة رقم ١٥٠ من هذا البحث .

- عنهما — في إيجاب الزكاة في الحلي . قلنا لم يثبت ذلك عنهما .  
فمن رواه من أصحاب الحديث<sup>(١)</sup> ؟ .
- ٢ — قوة شخصيته — رحمه الله — واستقلاله برأيه — حتى ولو كان مخالفا  
أصحابه الحنابلة — كما في مسألة زكاة السخال والعجاجيل  
والفصالات<sup>(٢)</sup> . وترجيحه رواية على أخرى كما هي الحال في زكاة  
المال الضال والمغصوب<sup>(٣)</sup> .
- ٣ — حفظ لنا آراء كثير من علماء المذهب الذين لم تصلنا مصنفاتهم ،  
كابن أبي موسى الهاشمي<sup>(٤)</sup> ، وأبي بكر عبدالعزيز بن جعفر<sup>(٥)</sup> .  
وكذلك حفظ لنا كثيرا من أقوال وآراء الإمام أحمد — رحمه الله تعالى  
— والتي رواها عنه أصحابه . ونظرا لكثرة هذه الروايات ، فلن أحيل  
على مواضعها من البحث ، ولأني قد أوضحت ذلك في الدراسة .
- ٤ — لم يختلف من ترجموا لأبي الخطاب في اسمه ولقبه وسنتي ولادته  
ووفاته ، بل حددوا اليوم الذي ولد فيه ومات فيه ، إلا ما كان من  
ياقوت . فقد شذ في تحديد سنة الوفاة ، ولعل ذلك من الطابع<sup>(٦)</sup> .
- ٥ — عرف الحنابلة قدره ، وأنزلوه منزلته ، واعتدوا برأيه ، واعتبروه وجها  
في المذهب<sup>(٧)</sup> .
- ٦ — لم يشتهر أحد من أسرته بالعلم قبله ، أما من نسب إلى كلودا  
فكثير<sup>(٨)</sup> .

---

(١) انظر صفحة رقم ١٣٦ ، ١٣٧ من هذا البحث .  
(٢) انظر صفحة ١٨١ .  
(٣) انظر صفحة رقم ١٦٠ من هذا البحث .  
(٤) انظر صفحة رقم ١٣١ .  
(٥) انظر الصفحات التالية : ١٢٦ ، ١٦١ .  
(٦) انظر معجم البلدان ٤ / ٤٧٨ حيث كتبت سنة وفاة أبي الخطاب ٥١٥ هـ .  
(٧) انظر الإنصاف ٣ / ٦٠ ، ٦١ .  
(٨) وأما من تسمى بالكلوذاني من العلماء فهم : أبوبكر محمد بن رزق الله الكلوذاني ، =



٧ - لم يكن أبو الخطاب فقيها أصوليا فحسب ، بل كان فقيها وأصوليا ومحدثا وأديبا .

٨ - بما أن المصنف فقيه وأصولي ، فانه يستدل كثيرا بالأدلة النقلية والعقلية ووجوه الدلالة ، كما في مسألة زكاة مال العامل في المضاربة حيث لم يستدل بدليل نقلي في أصل المسألة ، وإنما ذكر الدليل في مسألة عارضة .

وكذلك لم يستدل إلا بدليل نقلي واحد والباقي أدلة عقلية من مسألة نقصان النصاب في أثناء الحول .

٩ - طول نفس المصنف ، إذ أنه لا ينتقل ، من مسألة إلى أخرى حتى يتمها ، ولا يمل من كثرة الاعتراضات أو قوتها . وقد صرح في الهداية<sup>(١)</sup> بأنه يستحب للمعتكف إقراء القرآن وتدريس العلم ومناظرة الفقهاء ، فقلوله مناظرة الفقهاء ، تدل على رغبته لذلك .

١٠ - كتاب الانتصار يدخل ضمن ما يسمى بالفقه المقارن . حيث يذكر المسألة والدليل ثم يأتي بآراء المخالفين ، وأدلتهم ، وردهم على الدليل الذي استدل به ، ثم يرجع ما يختاره ويراه .

١١ - نسبة الكتاب إلى المؤلف صحيحة ، وقد قرر هذا من ترجم للمصنف ، بأن نسب إليه الكتاب ، أو من نقل عنه ممن جاءوا بعده من علماء المذهب .

---

= وثقه الخطيب توفي سنة ٢٤٩ ، تاريخ بغداد ٥/ ٢٧٧ ، والأنساب ١١/ ١٣٩ . وأحمد بن عبيد الله ابن أحمد أبو الحسن الكلوزاني المعروف بابن قزعة . تاريخ بغداد ٤/ ٢٥٤ ، وأحمد بن عبيد بن محمد بن عبد الله الكلوزاني أبو العباس . تاريخ بغداد ٤/ ٢٥٤ .  
وحبوش : بحاء مهمة وبياء موحدة مضمومة مع التشديد ابن رزق الله بن بيان الكلوزاني ، ثقة توفي سنة ٢٨٢ هـ ، الإكمال لابن ماكولا ٢/ ٣٧٠ وتاج العروس ٩/ ٤٦٣ .  
(١) الهداية ١/ ٨٨ .



## « فهرس الفهارس »

- ١ - قائمة المصادر والمراجع
- ٢ - فهرس الآيات القرآنية الكريمة
- ٣ - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
- ٤ - فهرس الآثار
- ٥ - فهرس الأعلام
- ٦ - فهرس الأشعار
- ٧ - فهرس الكلمات الغريبة
- ٨ - فهرس الأماكن والبلدان
- ٩ - فهرس الموضوعات





## قائمة المصادر والمراجع (\*):

- | مسلسل | اسم المؤلف واسم الكتاب  |
|-------|---|
|       | الأمدي :  |
| ١     | أبو الحسن علي بن محمد الأمدي ، ت (٦٣١هـ) .<br>الأحكام في أصول الأحكام ، دار الفكر للطباعة والنشر<br>والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م بيروت . |
|       | ابن الأثير :  |
|       | أبو الحسن علي بن محمد الجزري عز الدين المعروف بابن<br>الأثير ت (٦٣٠هـ) .  |
| ٢     | أسد الغابة في معرفة الصحابة ، تحقيق : محمد إبراهيم<br>البناء ، ومحمد أحمد عاشور ، دار الشعب ، الطبعة الأولى<br>١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م ، القاهرة .           |
| ٣     | الكامل في التاريخ ، تحقيق : نخبة من العلماء ، دار<br>الكتاب العربي ، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .<br>بيروت .                                     |
| ٤     | اللباب في تهذيب الأنساب ، دار صادر ١٤٠٠هـ -<br>١٩٨٠م . بيروت .  |
|       | ابن الأثير :  |
|       | أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري مجد<br>الدين ، ت (٦٠٦هـ) .  |

---

(\*) جرى ترتيب المصادر والمراجع على حسب ما اشتهر به المؤلف من اسم أو لقب أو كنية .

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، تصوير دار الفكر، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. بيروت.	٥
منال الطالب في شرح طوال الغرائب، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. القاهرة.	٦
أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله، ت (٢٤١هـ) المسند، تصوير دار صادر - بيروت.	٧
الأصبهاني:	
أبونعيم أحمد بن عبد الله، ت (٤٣٠هـ) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، بيروت.	٨
ذكر أخبار أصفهان، نشره: عبد الوهاب عبد الواحد الخلجي، الطبعة الثانية، الدار العلمية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، دلهي الهند.	٩
الأصفهاني:	
أبو القاسم الحسين بن محمد المشهور بالراغب الأصفهاني، ت (٥٠٢هـ).	
المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني،	١٠



- | مسلسل | اسم المؤلف واسم الكتاب   |
|-------|--|
|       | شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨١هـ —<br>١٩٦١ م . القاهرة .<br>الألباني :  |
| ١١    | محمد ناصر الدين — أمد الله في عمره .<br>إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، إشراف :<br>محمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، الطبعة<br>الأولى ، ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩ م ، بيروت .<br>الباجي : |
| ١٢    | أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي ،<br>ت (٤٧٦هـ) .<br>المنتقى شرح موطأ الإمام مالك بن أنس ، تصوير دار<br>الكتاب العربي ، عن الطبعة الأولى عام ١٣٣٢هـ ،<br>بيروت .<br>البخاري :  |
| ١٣    | أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، ت (٢٥٦هـ) .<br>الجامع الصحيح مع فتح الباري ، بترقيم محمد فؤاد<br>عبد الباقي ، المطبعة السلفية ومكبتها ١٣٨٠هـ —<br>١٩٦٠ م ، القاهرة .                  |
| ١٤    | التاريخ الصغير ، تحقيق : محمد إبراهيم زايد ، دار<br>الوعي ، حلب ، ودار التراث ، القاهرة ١٣٩٧هـ —<br>١٩٧٧ م .   |

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
كتاب الضعفاء الصغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ — ١٩٧٦ م. ابن بدران :	١٥
عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م، بيروت.	١٦
نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر. البزار :	١٧
أبوبكر أحمد بن عمرو بن عبدخالق البزار، صاحب المسند، ت (٢٩٢ هـ). هذبه وجرده من الزوائد: علي ابن أبي بكر الهيثمي وسماه:	
كشف الأستار عن زوائد البزار، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م، بيروت.	١٨
البزدوي :	
علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري، ت (٧٣٠ هـ)	
كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، مصور بالأوفست، عن الطبعة الأولى، دار الكتاب	١٩

مسلسل	اسم المؤلف واسم الكتاب
	العربي، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، بيروت.
	البعلي :
	أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي، ت (٧٠٩هـ).
٢٠	المطلع على أبواب المقنع، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، بيروت.
	البغداددي :
	إسماعيل باشا بن محمد أمين البغداددي ت (١٣٣٩هـ)
٢١	إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، بيروت.
٢٢	هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مكتبة المثنى، مصور عن الطبعة الأولى، ١٩٥١م، بغداد - وبيروت.
	البغداددي :
	موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي، ت (٦٢٩هـ).
٢٣	المجرد للغة الحديث : تحقيق : فاطمة حمزة الراضي، مطبعة الشعب، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.



اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
<b>البغوي :</b>	
أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء ، ت (٥١٦هـ) .	
شرح السنة : تحقيق : زهير الشاويش ، وشعيب الأرنؤوط ، نشر المكتب الإسلامي بيروت ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .	٢٤
<b>البهوتي :</b>	
منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ت (١٠٥١هـ) .	
الروض المربع شرح زاد المستقنع ، تصحيح أحمد شاكر ، وعلي محمد شاكر ، دار التراث ، القاهرة .	٢٥
شرح منتهى الإرادات ، دار الفكر ، بيروت .	٢٦
كشاف القناع عن متن الإقناع ، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ١٣٩٤هـ - مكة .	٢٧
<b>التبريزي :</b>	
ولي الدين محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي ، ت (٧٤١هـ) .	
شرح القصائد العشر ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، الطبعة الرابعة ، دار الآفاق الجديدة .	٢٨
<b>التركي :</b>	
عبدالله بن عبد المحسن التركي	
أصول مذهب الإمام أحمد ، الطبعة الثانية ، نشر مكتبة الرياض الحديثة عام ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .	٢٩

الترمذي :

أبوعيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي،  
ت (٢٧٩هـ).

٣٠

الجامع الصحيح : سنن الترمذي ، بتحقيق وشرح  
العلامة أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي،  
وإبراهيم عطوة عوض ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي،  
الطبعة الثانية ، القاهرة ١٣٩٥هـ — ١٩٧٥م، وما  
بعدها.

ابن تغرى بردى :

جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردى  
الأتابكي، ت (٨٧٤هـ).

٣١

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، نسخة مصورة  
عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

آل تيمية :

عبد السلام بن عبدالله وابنه عبد الحليم بن عبد السلام  
وابنه أحمد بن عبد الحليم.

٣٢

المسودة في أصول الفقه، جمعها أحمد بن محمد بن أحمد  
عبد الغني الحراني، وقدم لها محمد محيي الدين  
عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.

ابن تيمية :

أبوالبركات عبد السلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
تيمية الحراني، ت (٦٥٢هـ). المحرر في الفقه، مطبعة السنة المحمدية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.	٣٣
الثقفي : الدكتور: سالم بن علي الثقفي . مفاتيح الفقه الحنبلي، مطابع الأهرام التجارية، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، القاهرة.	٣٤
الجارود : أبو محمد عبدالله بن علي الجارود النيسابوري، ت (٣٠٧هـ).	
المنتقى من السنن المستندة عن رسول الله ﷺ . حديث أكاديمي الطبعة الأولى في باكستان ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . فيصل آباد - باكستان.	٣٥
الجاسر : حمد الجاسر.	
المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (المنطقة الشرقية)، دار اليامة للبحث والترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، القاهرة.	٣٦
الجرجاني : نور الدين محمد بن علي بن محمد بن علي الجرجاني، ت (٨١٦هـ).	



اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
التعريفات، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، بيروت.	٣٧
الخصائص :	
أبوبكر أحمد بن علي الرازي الخصائص، ت (٣٧٠هـ). أحكام القرآن: تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار المصنف الطبعة الثانية، القاهرة.	٣٨
ابن الجوزي	
أبوالفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، ت (٥٩٧هـ).	
غريب الحديث: حققه وعلق عليه د. عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، بيروت - لبنان.	٣٩
المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، مصور عن الطبعة الهندية.	٤٠
مناقب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. عبدالله التركي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٩٩هـ.	٤١
ابن الجوزي :	
يوسف بن عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي ت (٦٥٦هـ).	
المذهب الأحمد في مذهب الإمام أحمد، المؤسسة	٤٢

مسلسل	اسم المؤلف واسم الكتاب
	السعدية، الرياض — الطبعة الثانية ١٤٠١هـ — ١٩٨١ م. الجوهري:
	ابونصر إسماعيل بن حماد الجوهري، ت (٣٩٣هـ) وقيل غير ذلك.
٤٣	الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مصور عن الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢ م، مصور في بيروت.
	ابن أبي حاتم:
	أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي المعروف بابن أبي حاتم، ت (٣٢٧هـ).
٤٤	الجرح والتعديل، تصوير دار الكتب العلمية، عن الطبعة الهندية. بيروت.
٤٥	علل الحديث: تصوير دار المعرفة ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥ م بيروت.
	الحاكم:
	أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، المعروف بالحاكم، ت (٤٠٥هـ).
٤٦	المستدرک علی الصحیحین فی الحديث، تصوير دار الكتب العلمية، عن الطبعة الأولى، بيروت.
	ابن حبان:
	محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي ت (٣٥٤هـ).

مسلسل	اسم المؤلف واسم الكتاب
٤٧	كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.
	الحجاوي
	أبو النجا موسى بن أحمد بن موسى الحجاوي الحنبلي ت (٩٦٨ هـ).
٤٨	الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، تصحيح: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
	ابن حجر:
	أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ت (٨٥٢ هـ).
٤٩	الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق طه محمد الزيني، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م القاهرة.
٥٠	تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تعليق وتصحيح عبدالله هاشم يماني، دار المحاسن للطباعة، الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م. القاهرة.
٥١	تقريب التهذيب، دار نشر الكتب الإسلامية، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م. باكستان
٥٢	تهذيب التهذيب، تصوير دار صادر عن الطبعة الأولى بيروت.



اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تصحيح: عبدالله هاشم يماني، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، القاهرة.	٥٣
الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مطبعة المدني ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م. القاهرة.	٥٤
فتح الباري شرح صحيح البخاري: ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية ومكبتها ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م. القاهرة.	٥٥
لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م. بيروت.	٥٦
النكت على كتاب ابن الصلاح: تحقيق د. ربيع بن هادي عمير مدخلي، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، بيروت.	٥٧
الحريري:	
أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، ت(٥١٥هـ).	
درة الغواص في أوهام الخواص، تصوير ونشر مكتبة المثنى بغداد، عن الطبعة الأولى.	٥٨
ابن حزم:	
أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، (٤٥٦هـ).	

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
جمهرة أنساب العرب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الرابعة ١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م، القاهرة.	٥٩
المحلى: تحقيق: أحمد محمد شاكر، وتصحيح زيدان أبوالمكارم طلبة، دار الاتحاد العربي للطباعة، ١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧، وما بعدها. القاهرة.	٦٠
مراتب الإجماع، دار الكتب العلمية، بيروت.	
الحصيني:	٦١
تقي الدين أبويكر بن محمد الحسيني الحصيني، ت (٨٢٩ هـ).	
كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.	٦٢
الحموي:	
أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، ت (٦٢٦ هـ).	
معجم البلدان، دار صادر ١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م، بيروت.	٦٣
الحميري:	
أبو عبدالله محمد بن عبد المنعم الحميري، ت (٧٢٧ هـ) الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: د. إحسان عباس، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م، بيروت.	٦٤

مسلسل	اسم المؤلف واسم الكتاب
	الخرشي :
	أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن علي الخرشي المالكي ، ت (١١٠١هـ) .
	حاشية الخرشي على مختصر خليل ، تصوير دار الفكر عن الطبعة المصرية القديمة ، بيروت .
٦٥	الخرقي :
	أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبدالله الخرقي الحنبلي ، ت (٣٣٤هـ) .
	مختصر الخرقي ، مؤسسة الخافقين ومكتبتها ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، بيروت .
٦٦	الخرزجي :
	صفي الدين أحمد بن عبدالله بن أبي الخير الخرزجي الساعدي الأنصاري ت (٩٢٣هـ) .
	خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال . تصحیح الشيخ محمود عبدالوهاب فايد ، مطبعة الفجالة الجديدة ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م القاهرة .
٦٧	ابن خزيمة :
	أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري ت (٣١١هـ)
٦٨	صحيح ابن خزيمة ، تحقيق وتعليق د . محمد مصطفى



اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
الأعظمي، شركة الطباعة السعودية المحدودة - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، الرياض.	
الخطابي :	
أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي ت (٣٨٨هـ).	
غريب الحديث، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم العزباوي، مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.	٦٩
معالم السنن، تصوير المكتبة العلمية - عن الطبعة الأولى، بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.	٧٠
الخطيب البغدادي :	
أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ت (٤٦٣هـ).	
تاريخ بغداد، تصوير دار الكتاب العربي، عن الطبعة المصرية، بيروت.	٧١
ابن خلكان :	
أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، ت (٦٨١هـ).	
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.	٧٢

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
الدارقطني :	
أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني ت (٣٨٥هـ).	
سنن الدارقطني، تصوير عن الطبعة الأولى حديث أكادمي، فيصل آباد - باكستان.	٧٣
الدارمي :	
أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل الدارمي، ت (٢٥٥هـ)	
سنن الدارمي، تصحيح وترقيم عبدالله هاشم ياني، شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، القاهرة.	٧٤
أبودوداد :	
الإمام سليمان بن الأشعث بن عمرو الأزدي السجستاني، ت (٢٧٥هـ).	
سنن أبي داود: تعليق عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، دار الحديث للطباعة والنشر، مصور عن الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م، حميص، سوريا.	٧٥
المراسيل: تصحيح ومراجعة د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، بيروت.	٧٦

مسلسل	اسم المؤلف واسم الكتاب
٧٧	المسائل : مسائل فقهية رواها عن أحمد بن حنبل ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ، بيروت . الداوودي :
	شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي ، المصري ، ت (٩٤٥هـ) .
٧٨	طبقات المفسرين : تحقيق علي محمد عمر ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، نشر مكتبة هبة — الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ — ١٩٧٢م ، القاهرة . الدسوقي :
٧٩	الشيخ محمد بن أحمد الدسوقي المالكي ، ت (٧٧٦هـ) حاشية الدسوقي المالكي على الشرح الكبير ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة . الدمشقي أبوزرعة :
	عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله النصري الدمشقي ، ت (٢٨١هـ)
٨٠	التاريخ لأبي زرعة الدمشقي ، تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني ، نشر المجمع العلمي بدمشق ، الطبعة الأولى ، دمشق بدون تاريخ . الذهبي :
	أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، ت (٧٤٨هـ) .



اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
تذكر الحفاظ : تصحيح عبدالرحمن بن يحيى المعلمي ، تصوير دار التراث العربي ، عن الطبعة الهندية ، بيروت .	٨١
دول الإسلام : تحقيق : فهم محمد شلتوت ، ومحمد مصطفى إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م .	٨٢
سير أعلام النبلاء : تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م ، بيروت .	٨٣
العبر في خبر من غبر ، تحقيق : د. صلاح الدين المنجد ، تصوير وزارة الإعلام الكويتية ، ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م ، الكويت . عن الطبعة الأولى .	٨٤
الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة : تحقيق : عزت علي عطية ، وموسى محمد علي الموشى ، دار الكتب الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢ هـ — ١٩٧٢ م . القاهرة .	٨٥
معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار : تحقيق : محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م ، القاهرة .	٨٦
المعين في طبقات محدثين : تحقيق : د. همام عبدالرحيم سعيد ، دار الفرقان ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م . عمان .	٨٧

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
المغني في الضعفاء، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار المعارف، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، حلب.	٨٨
ميزان الاعتدال في نقد الرجال: تحقيق علي محمد البجاوي، تصوير دار المعرفة، بيروت.	٨٩
الرازي أبوزرعة:	
عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، ت (٢٦٤هـ) الضعفاء: تحقيق: د. سعدي الهاشمي، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، بيروت. ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.	٩٠
ابن رجب	
أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ت (٧٩٥هـ).	
أحكام الخواتيم: تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، بيروت.	٩١
الذيل على طبقات الحنابلة، تصوير دار المعرفة، عن الطبعة الأولى، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.	٩٢
القواعد في الفقه الإسلامي، مراجعة وتقديم طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى.	٩٣

مسلسل	اسم المؤلف واسم الكتاب
	ابن رشد :
	أبوالوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ت (٥٩٥هـ).
٩٤	بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، الطبعة الرابعة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
	ابن الرفعة :
	أبوالعباس أحمد بن محمد بن علي بن حازم الأنصاري، المعروف بابن الرفعة. ت (٧١٠هـ).
٩٥	الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، تحقيق: د. محمد أحمد إسماعيل الخاروط، مركز البحث العلمي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دمشق.
	الرملي :
	شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي المصري، ت (١٠٠٤هـ).
٩٦	نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، القاهرة.
	الزبيدي :
	أبوالفيض محمد مرتضى بن محمد بن محمد الزبيدي الحسيني ت (١٢٠٥هـ).



اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
تاج العروس من جواهر القاموس، وزارة الإعلام الكويتية، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، الكويت. وما بعدها الزبيري :	٩٧
أبو عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري، ت (٢٣٦هـ).	
نسب قریش تصحيح وتعليق أ. ليفي بروفنسال، دار المعرفة بمصر، الطبعة الثانية، القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م. الزركلي :	٩٨
أبو الغيث خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي، ت (١٣٩٦هـ).	
الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، بيروت. الزنجشيري	٩٩
أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزنجشيري، ت (٥٣٨هـ).	
أساس البلاغة، دار صادر، بيروت.	١٠٠
الفائق في غريب الحديث : تحقيق : محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، القاهرة.	١٠١

مسلسل	اسم المؤلف واسم الكتاب
	ابن زنجويه :
	حميد بن مخلد بن قتيبة الخراساني الأزدي ، الشهير بابن زنجويه ، ت (٢٥١هـ)
١٠٢	الأموال : تحقيق : د. شاكر ذيب فياض ، مؤسسة الملك فيصل الخيرية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م ، الرياض .
	الزوزني :
	أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني ، ت (٤٨٦هـ)
١٠٣	شرح المعلقات السبع : تقديم عمر أبو النصر ، دار مكتبة الحياة ، ١٣٨٦هـ — ١٩٦٦م . بيروت .
	أبو زهرة :
	محمد أبو زهرة ، ت (١٣٩٤هـ) .
١٠٤	ابن حنبل : حياته وعصره ، آراؤه وفقهه ، نشر دار الفكر العربي ، القاهرة .
	الزيلعي :
	أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (٧٦٢هـ) .
١٠٥	نصب الراية لأحاديث الهداية ، المجلس العلمي في الهند ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ — ١٩٧٣م . تصوير بيروت .

مسلسل	اسم المؤلف واسم الكتاب
	السبكي :
	أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، ت (٧٧١هـ)
١٠٦	طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، وعبد الفتاح محمد الحلو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .
	السخاوي :
	أبو الخير وأبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي ت (٩٠٢هـ) .
١٠٧	فتح المغيث شرح ألفية الحديث : تصحيح محمد عبد الرحمن عثمان ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م ، القاهرة .
١٠٨	المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الأسنة ، تحقيق : عبد الله محمد الصديق الغماري ، وقدم له عبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة الخانجي مصر ، القاهرة .
	السرخسي :
	أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي ، ت (٤٩٠هـ) .
١٠٩	المبسوط : تصوير دار المعرفة عن الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .



مسلسل	اسم المؤلف واسم الكتاب
	ابن سعد :
	أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري ، الشهير بابن سعد ، ت (٢٣٠هـ) .
١١٠	الطبقات الكبرى ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م . بيروت .
	السمرقندي :
	علاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي ، ت (٥٣٩هـ) .
١١١	تحفة الفقهاء ، تحقيق : د . محمد زكي عبد البر ، تقديم : علي الخفيف ، مطبعة جامعة دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
	ابن سيده :
	علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي ، اللغوي ، المعروف بابن سيده ، ت (٤٥٨هـ) .
١١٢	المحكم والمحيط الأعظم ، تحقيق مصطفى السقا ، ود . حسين نصار وغيرهما ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م ، وما بعدها .
	السيوطي :
	جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي ، ت (٩١١هـ) .

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، القاهرة.	١١٣
الدر المشور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، الطبعة الأولى بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.	١١٤
طبقات الحفاظ، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، القاهرة.	١١٥
تاريخ الخلفاء: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، تصوير دار المعرفة.	١١٦
الشاشي:	
أبوبكر محمد بن أحمد بن الحسين الشاشي، ت (٥٠٧هـ).	
حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، تحقيق: د. ياسين أحمد إبراهيم درادكه، دار الرسالة، ودار الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دمشق وعمان.	١١٧
الشاطبي:	
أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، ت (٧٩٠هـ).	
الموافقات في أصول الأحكام، تصوير دار الفكر عن الطبعة الأولى، بيروت.	١١٨

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
<b>الشافعي :</b>	
الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي ، ت (٢٠٤هـ) .	
الأم ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م بيروت .	١١٩
الرسالة بتحقيق العلامة أحمد محمد شاكر ، مكتبة دار التراث ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م .	١٢٠
المسند ، تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت .	١٢١
<b>الشـريـني :</b>	
شمس الدين محمد بن أحمد الشرييني الشافعي ، ت (٩٧٧هـ)	
مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٧هـ — ١٩٥٨م . القاهرة .	١٢٢
<b>الشـنـقيـطي :</b>	
أبو عبد الله محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ، ت (١٣٩٣هـ) .	
أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، مطبعة علي صبح المدني ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ — ١٩٦٧م ، وما بعدها .	١٢٣
مذكرة أصول الفقه ، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، دار الأصفهاني ، جدة ، ١٣٩١هـ .	١٢٤



مسلسل	اسم المؤلف واسم الكتاب
	الشوكاني :
	محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني، ت (١٢٥٠هـ).
١٢٥	فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م، القاهرة.
	ابن أبي شيبة :
	أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، ت (٢٣٥هـ).
١٢٦	الكتاب المصنف : تحقيق : عامر العمري الأعظمي، ومختار أحمد الندوي، الدار السلفية بالهند، الطبعة الأولى، بومباي ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، وما بعدها.
	الشيرازي :
	أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، ت (٤٧٦هـ).
١٢٧	طبقات الفقهاء، تحقيق : د. إحسان عباس، دار الرائد العربي، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
١٢٨	المهذب في فقه الإمام الشافعي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
<b>صالح :</b> أبوالفضل صالح بن أحمد بن حنبل . مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح ، مخطوط في قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية برقم (٦٠٩٠) عن مكتبة دار الحديث المكية رقم (٥) .	١٢٩
<b>الصاوي :</b> أحمد بن محمد الصاوي المالكي ، ت (١٢٤١هـ) . بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٢هـ — ١٩٥٣م القاهرة .	١٣٠
<b>الصنعاني :</b> محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني ، ت (١١٨٢هـ) سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الثالثة ، ١٣٦٩هـ — ١٩٤٩م .	١٣١
<b>ابن ضويان :</b> أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان ، ت (١٣٥٣هـ) .	
منار السبيل في شرح الدليل ، تحقيق : زهير الشاويش ، نشر المكتب الإسلامي ، الطبعة الخامسة ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م .	١٣٢

مسلسل	اسم المؤلف واسم الكتاب
	الطبراني :
	أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، ت (٣٦٠هـ).
١٣٣	المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، نشر وزارة الأوقاف العراقية.
	الطبري :
	أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، ت (٣١٠هـ).
١٣٤	جامع البيان عن تأويل آي القرآن، طبع مصطفى الباي الخلبي، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، القاهرة.
	الطحاوي :
	أبو جعفر: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي، ت (٣٢١هـ).
١٣٥	شرح معاني الآثار: تحقيق محمد سيد جاد الحق، طبع مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م
١٣٦	مختصر الطحاوي: تحقيق أبو الوفاء الأفعاني، مطبعة دار الكتاب العربي، ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م، القاهرة.
	الطيالسي :
	أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، ت (٢٠٤هـ).



اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
سنن أبي داود الطيالسي ، تصوير دار الكتاب اللبناني ، ودار التوفيق عن الطبعة الأولى ، عام ١٣٢١ هـ . ابن عابدين :	١٣٧
محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز المعروف بابن عابدين الحنفي ، ت (١٢٥٢ هـ) .	
حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٦ م . ابن عبدالبر :	١٣٨
أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي ، ت (٤٦٣ هـ) .	
الاستيعاب في معرفة الأصحاب . تحقيق : د . طه محمد الزيني مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى عام ١٣٩٦ هـ — ١٩٧٦ م ، القاهرة .	١٣٩
التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي ، ومحمد عبدالكبير البكري ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م ، نشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب .	١٤٠
الكافي في فقه أهل المدينة المالكي : تحقيق : د . محمد محمد أحمد ولد ماديك ، نشر مكتبة الرياض الحديثة ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م .	١٤١

مسلسل	اسم المؤلف واسم الكتاب
	عبدالرزاق :
١٤٢	أبوبكر بن همام الصنعاني، ت (٢١١هـ). المصنف : تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، نشر المكتب الإسلامي، بيروت. عبدالله بن أحمد :
	أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل، ت (٢٩٠هـ).
١٤٣	مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله. تحقيق : زهير الشاويش، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.
	أبوعبيد :
١٤٤	أبوعبيد القاسم بن سلام الهروي، ت (٢٢٤هـ). الأموال : تحقيق محمد خليل هراس، نشر مكتبة الكلبيات الأزهرية، ودار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
١٤٥	غريب الحديث : نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، عن الطبعة الأولى. العجلوني :
	الشيخ : إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، ت (١١٦٢هـ).

- | اسم المؤلف واسم الكتاب  | مسلسل |
|---|-------|
| كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس : تحقيق : أحمد القرش ، نشر مكتبة التراث الإسلامي ، حلب ودار التراث القاهرة .<br>العجلي :                                 | ١٤٦   |
| أبو الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي ،<br>ت (٢٦١هـ) .   |       |
| تاريخ الثقات بترتيب : الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي ، وتضمنات ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : د. عبدالمعطي القلعجي ، نشر دار الكتب العلمية ،<br>الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .<br>العندوي : | ١٤٧   |
| علي بن أحمد بن مكى العندوي المالكي ،<br>ت (١١٨٩هـ) .  |       |
| حاشية العدوي على شرح الرسالة لأبي زيد القيرواني ،<br>نشر دار المعرفة عن الطبعة الأولى .<br>ابن عدي :  | ١٤٨   |
| أبو أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله الجرجاني الشهير بابن عدي ، ت (٣٦٥هـ) .   |       |
| الكامل في ضعفاء الرجال ، نشر وطبع دار الفكر ،<br>الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، بيروت .   | ١٤٩   |



مسلسل	اسم المؤلف واسم الكتاب
	<b>العصفري :</b>
	أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط العصفري، ت (٢٤٠هـ).
١٥٠	تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، نشر دار الرسالة، بيروت. ودار القلم، دمشق. الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ — ١٩٧٧م.
١٥١	الطبقات: تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، نشر دار طبية، الرياض. الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م.
	<b>العقيلي :</b>
	أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى بن حماد العقيلي، ت (٣٢٢هـ).
١٥٢	الضعفاء الكبير: تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م، الطبعة الأولى.
	<b>العليمي :</b>
	أبو اليمن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد العليمي الحنبلي، ت (٩٢٨هـ).
١٥٣	المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، راجعه وعلق عليه: عادل نويهض، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م.

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
ابن العماد :	
أبوالفلاح : عبدالحى بن محمد بن العماد الحنبلي :	
ت (١٠٨٩هـ) .	
شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، دار المسيرة ،	١٥٤
الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .	
عميرة :	
أحمد البرلسي المصري الشافعي ، شهاب الدين الملقب	
بعميرة ، ت (٩٥٧هـ) .	
حاشية على شرح جلال الدين المحلي على منهاج	١٥٥
الطالين ، طبع مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثالثة	
١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م . القاهرة .	
عياض القاضي :	
أبوالفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي	
المالكي ، ت (٥٤٤هـ) .	
مشارك الأنوار على صحاح الآثار . طبع ونشر المكتبة	١٥٦
العتيقة ، تونس ودار التراث ، القاهرة .	
العيني :	
بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الحلبي	
المعروف بالعيني ، ت (٩٥٥هـ) .	
عمدة القارئ ، شرح صحيح البخاري ، تصوير دار	١٥٧
الفكر عن الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .	

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
الغنيـمي :	
عبدالغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الميداني، الحنفي، ت (١٢٩٨ هـ).	
اللباب في شرح الكتاب، تحقيق: محمد أمين النواوي، نشر دار الحديث، بيروت.	١٥٨
ابن فارس :	
أبوالحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد الرازي، ت (٣٩٥ هـ).	
مجل اللغة، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م.	١٥٩
مقاييس اللغة: تحقيق: محمد عبدالسلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م، وما بعدها — القاهرة.	١٦٠
الفاسـي :	
أبو الطيب محمد بن أحمد بن علي بن محمد الفاسي المكي، ت (٨٣٢ هـ).	
العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: فؤاد سيد ومحمود الطناحي، مطبعة السنة المحمدية، الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ — ١٩٥٨ م، وما بعدها.	١٦١



- ابن فرحون :  
 أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي ،  
 ت (٧٩٩هـ) .
- ١٦٢ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب :  
 تحقيق : د . محمد الأحدي أبو النور ، دار التراث ،  
 القاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- الفسوي :  
 أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جؤان الفسوي ،  
 ت (٢٧٧هـ) .
- ١٦٣ المعرفة والتاريخ ، تحقيق : د . أكرم ضياء العمري ، طبع  
 مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ -  
 ١٩٨١م .
- الفيروزآبادي :  
 أبو الطاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم  
 الفيروزآبادي ت (٨١٦هـ) .
- ١٦٤ القاموس المحيط ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،  
 الطبعة الثانية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م ، القاهرة .
- ابن قتيبة :  
 أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ،  
 ت (٢٧٦هـ) .

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
تفسير غريب القرآن : تحقيق : أحمد صقر، تصوير دار الكتب العلمية، عن الطبعة الأولى، بيروت ١٣٩٨ هـ — ١٩٧٨ م.	١٦٥
غريب الحديث : تحقيق د. عبد الجبوري، نشر وزارة الأوقاف العراقية، الطبعة الأولى، بغداد ١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م.	١٦٦
المعارف : تصحيح محمد إسماعيل الصاوي، نشر دار التراث العربي، الطبعة الثانية، بيروت ١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م.	١٦٧
ابن قدامة :	
أبوالفرج عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي، ت (٦٨٢ هـ).	
الشرح الكبير: نشر جامعة الإمام محمد بن سعود، مصور عن الطبعة القديمة التي مع المغني، ثم فصل عنه بعد التصوير.	١٦٨
ابن قدامة :	
أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي، ت (٦٢٠ هـ).	
التبيين في أنساب القرشيين : تحقيق محمد نايف الدليمي، نشر المجمع العلمي العراقي، الطبعة الأولى، بغداد ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م.	١٦٩

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
روضة الناظر وجنة المناظر: المطبعة السلفية ومكتبتها، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.	١٧٠
العمدة: مطبوع مع العدة، المطبعة السلفية ومكتبتها، الطبعة الثانية، القاهرة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.	١٧١
الكافي: طبع المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.	١٧٢ ١٧٣
المغني: طبع المطبعة اليوسفية، القاهرة بدون رقم، الطبعة أو تاريخ الطبع.	١٧٤
المقنع: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.	
قدامة :	
قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد، ت (٣٣٧هـ). الخراج وصناعة الكتابة، شرح وتعليق: د. محمد حسين الزبيدي، نشر دار العراق - بغداد.	١٧٥
القدوري :	
أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر القدوري الحنفي ت (٤٢٨هـ).	١٧٦
الكتاب: مطبوع مع شرحه اللباب، تصحيح محمد أمين النواوي.	
نشر دار الحديث، حمص، بيروت. بدون رقم الطبعة وتاريخ الطبع.	



اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
القرشي :	
أبو محمد عبد القادر محمد بن محمد بن نصر الله القرشي ، الحنفي ، ت (٧٧٥هـ) .	١٧٧
الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ، تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .	
القرطبي :	
أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي الأندلسي ، المالكي ، ت (٦٧١هـ) .	١٧٨
الجامع لأحكام القرآن : تصحيح أحمد عبد العليم البردوني ، تصوير عن الطبعة الأولى سنة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م .	
القزويني :	
أبو يحيى زكريا بن محمد بن محمود القزويني ، ت (٦٨٢هـ) .	١٧٩
آثار البلاد وأخبار العباد ، دار صادر بيروت .	
القسنطيني :	
علي بن بلي ، ت (٩٩٢هـ) .	١٨٠
خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام : تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، نشر مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى بيروت .	

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
القليوبى :	
أبو العباس أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبى المصرى الشافعى ت (١٠٦٩) هـ .	
حاشية على شرح جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين ، طبع مصطفى البابى الحلبي ، الطبعة الثالثة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م . القاهرة .	١٨١
ابن قنفذ :	
أبو العباس أحمد بن الحسن بن علي بن قنفذ القسنطيني ، ت (٨٠٩) هـ .	
الوفيات : تحقيق : عادل نويهض ، نشر دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ — ١٩٧٨ م .	١٨٢
القيرواني :	
أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن القيرواني المالكي ، ت (٣٨٦) هـ .	
الرسالة : مطبوع بحاشية الفواكه الدواني ، نشر دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ .	١٨٣
الكاساني :	
أبوبكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي ت (٥٨٧) هـ .	
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : تصحيح أحمد مختار عثمان ، نشر على زكريا يوسف ، القاهرة ، بدون تاريخ .	١٨٤

مسلسل	اسم المؤلف واسم الكتاب
	<b>الكتبي :</b>
١٨٥	محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي ، ت (٧٦٤هـ) . فوات الوفيات والذيل عليها ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
	<b>ابن كثير :</b>
	أبوالفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ، ت (٧٧٤هـ) .
١٨٦	البداية والنهاية ، تحقيق : محمد عبدالعزيز النجار ، نشر مكتبة الفلاح ، ومكتبة الأصمعي ، بالرياض ، بدون تاريخ .
١٨٧	تفسير القرآن العظيم : المعروف بتفسير ابن كثير ، تصحيح عبدالوهاب عبداللطيف ، ومحمد صديق ، الناشر : مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
	<b>الكلوذاني :</b>
	أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني ، ت (٥١٠هـ) .
١٨٨	الهداية : تصحيح إسماعيل الأنصاري ، وصالح السليمان العمري ، ومراجعة ناصر السليمان العمري ، الطبعة الأولى ، مطابع القصيم ، الرياض ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .



اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
الكوسج :	
أبويعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج ، ت (٢٥١هـ) .	
مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه برواية إسحاق ابن منصور الكوسج ، مخطوط بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية رقم (٢٧٢٧) منصور عن دار الكتب القومية برقم (٢٢٦٦٠ ب) .	١٨٩
ابن ماجه :	
أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت ٢٧٥هـ) .	١٩٠
السنن : تحقيق وترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ — ١٩٥٤م ، القاهرة .	
مالك :	
أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي ، ت (١٧٩هـ) .	١٩١
المدونة الكبرى : تصوير دار صادر عن الطبعة الأولى ، بدون تاريخ .	١٩٢
الموطأ : تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ — ١٩٥١م ، القاهرة .	

## المتقي :

علي بن حسام الدين بن عبد الملك المشهور بالمتقي  
الهندي ، ت (٩٧٥هـ) .

١٩٣

كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال : ضبط بكري  
حياتي ، وتصحيح صفوة السقا ، طبع مؤسسة الرسالة ،  
بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

## المرداوي :

أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المرداوي  
الحنبلي ، ت (٨٨٥هـ) .

١٩٤

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب  
الإمام أحمد ، تصحيح محمد حامد الفقي ، الطبعة  
الثانية ، دار إحياء التراث العربي ١٤٠٠هـ -  
١٩٨٠م .

## مرعي :

مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي الحنبلي ،  
ت (١٠٣٣هـ) .

١٩٥

غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى ، نشر  
المؤسسة السعيدية بالرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ -  
١٩٨١م .

## المرغيناني :

أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني  
الحنفي ت (٥٩٣هـ) .

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
الهداية، مطبوع مع فتح القدير، مطبعة مصطفى البابي، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، القاهرة.	١٩٦
المـزي :	
أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، ت (٧٤٢هـ).	
تهذيب الكمال في أسماء الرجال : تحقيق : د. بشار عواد معروف، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م وما بعدها.	١٩٧
تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المخطوط نشر دار المأمون للتراث، دمشق.	١٩٨
الإمام مسلم :	
أبو الحسين : مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، ت (٢٦١هـ).	
الصحيح : تصحيح وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، تصوير دار إحياء التراث العربي، عن الطبعة الأولى، بدون.	١٩٩
المطـرزي :	
أبو الفتح : ناصر (الدين) بن عبد السيد بن علي المطرزي ت (٦١٠هـ).	
المغرب في ترتيب المعرب : تحقيق : محمود فاخوري،	٢٠٠



- | اسم المؤلف واسم الكتاب   | مسلسل |
|--|-------|
| وعبد الحميد مختار، نشر مكتبة أسامة بن زيد، حلب،<br>الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.                         |       |
| ابن مفلح :   |       |
| أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن<br>مفلح الحنبلي، ت (٨٨٤هـ).                             |       |
| المبدع في شرح المقنع، طبع المكتب الإسلامي، الطبعة<br>الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، بيروت.                       | ٢٠١   |
| ابن مفلح :   |       |
| أبو عبد الله بن مفلح بن محمد بن مفرج الحنبلي، جد<br>صاحب المبدع، ت (٧٦٣هـ).                              |       |
| الفروع تصحيح عبداللطيف محمد السبكي، تصوير<br>عالم الكتب عن الطبعة الثانية عام ١٤٠٢هـ -<br>١٩٨٢م، بيروت.  | ٢٠٢   |
| المقدسي :  |       |
| أبو محمد عبدالرحمن بن إبراهيم بن أحمد بن عبدالرحمن<br>المقدسي الحنبلي، ت (٦٢٤هـ).                        |       |
| العدة شرح العمدة: مطبوع بهامش العمدة، طبع<br>المطبعة السلفية، الطبعة الثانية، القاهرة ١٣٨٢هـ -<br>١٩٦٢م. | ٢٠٣   |
| المنبجي :  |       |
| أبو محمد علي بن زكريا بن مسعود المنبجي الحنفي،<br>ت (٦٨٦هـ).   |       |

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، تحقيق: د. محمد فضل عبدالعزيز المراد، نشر دار الشروق، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.	٢٠٤
ابن المنذر : أبوبكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ت (٣١٨هـ).	
الإجماع : تحقيق : صغير أحمد بن محمد حنيف، نشر دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.	٢٠٥
المنذري : أبو محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله بن سلامة المصري، ت (٦٥٦هـ).	
الترغيب والترهيب من الحديث الشريف. تعليق وضبط مصطفى محمد عمارة، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت عام ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.	٢٠٦
ابن منظور : أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور المصري، ت (٧١١هـ).	
لسان العرب، نشر دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.	٢٠٧
النابغة : أبو أمامة : زياد بن معاوية الذبياني الغطفاني، ت : ١٨ قبل الهجرة تقريبا (٦٠٤م).	

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
ديون النابغة، دار مكتبة الحياة - بيروت.	٢٠٨
ابن نجيم :	
زين العابدين بن إبراهيم بن محمد بن بكر الشهير بابن نجيم الحنفي، ت (٩٧٠هـ).	
البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تصوير دار المعرفة عن الطبعة الأولى.	٢٠٩
النسائي :	
أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ت (٣٠٣هـ).	
السنن — المجتبى — طبع مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ — ١٩٦٤م، القاهرة.	٢١٠
كتاب الضعفاء والمتروكين: تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر دار الوعد بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ — ١٩٧٦م.	٢١١
النفراوي :	
أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي المالكي، ت (١١٢٠هـ).	
الفواكه الدواني: تصوير دار المعرفة — بيروت، بدون تاريخ عن الطبعة الأولى.	٢١٢
النووي :	
أبوزكريا يحيى بن شرف بن مري النووي الشافعي، ت (٦٧٦هـ).	



اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
شرح صحيح الإمام مسلم ، طبعة المطبعة المصرية ومكتبتها بالقاهرة .	٢١٣
المجموع شرح المذهب : تكملة محمد نجيب المطيعي ، توزيع المكتبة العالمية بالفجالة ، القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .	٢١٤
ابن هبيرة : أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي ، ت (٥٦٠ هـ) .	
الإفصاح عن معاني الصحاح ، نشر المؤسسة السعيدية - الرياض ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .	٢١٥
ابن همام : محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي ، الحنفي المشهور بابن الهمام ، ت (٨٦١ هـ) .	
شرح فتح القدير ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى : ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م ، القاهرة .	٢١٦
الهيثمي : أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر الهيثمي ، (٨٠٧ هـ) .	
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : تصوير دار الكتاب العربي ، بيروت : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .	٢١٧

مسلسل	اسم المؤلف واسم الكتاب
	يحيى بن آدم :
٢١٨	أبوزكريا يحيى بن آدم بن سليمان، ت (٢٠٣هـ). كتاب الخراج، تحقيق أحمد محمد شاكر، نشر دار المعرفة والنشر، بيروت.
	يحيى بن معين :
٢١٩	أبوزكريا يحيى بن معين بن عون المري الغطفاني، ت (٢٣٣هـ). التاريخ: تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر مكتب البحث العلمي، جامعة أم القرى — مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م.
٢٢٠	تاريخ عثمان بن سعيد عن يحيى: تحقيق: أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م.
٢٢١	من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، تحقيق أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م.
	أبويعلی :
	محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء أبويعلی الحنبلي، ت (٤٥٨هـ).

اسم المؤلف واسم الكتاب	مسلسل
كتاب الروايتين والوجهين : تحقيق : د. عبدالكريم بن محمد اللاحم ، نشر مكتبة المعارف بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .	٢٢٢
العدة في أصول الفقه ، تحقيق : أحمد بن علي سير المباركي ، نشر وطبع مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ .	٢٢٣
ابن أبي يعلى :	
أبو الحسين محمد بن محمد بن الحسين بن محمد الفراء ، ت (٥٢٦هـ) .	
طبقات الحنابلة : تصوير دار المعرفة عن الطبعة الأولى .	٢٢٤
أبو يوسف :	
يعقوب بن إبراهيم بن حبيب القاضي تلميذ أبي حنيفة ، ت (١٨٢هـ) .	
كتاب الآثار : تصحيح أبو الوفاء الأفعاني ، تصوير دار الكتب العلمية عن الطبعة الأولى .	٢٢٥



أولا : « فهرس الآيات الكريمة » (\*)

مسلسل	الآيات	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة البقرة :		
١	﴿... وما يعلمان من أحد، حتى يقولاً إنها نحن فتنة فلا تكفر...﴾	١٠٢	٢٠٠
٢	﴿... فإن طلقها، فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره...﴾	٢٣٠	٢٤٩
٣	﴿... متاعا إلى الحول غير إخراج...﴾	٢٤٠	٢٢٠
٤	﴿... ذلك بأنهم قالوا: إنما البيع مثل الربا...﴾	٢٧٥	١٦١
	سورة النساء :		
٥	﴿... من بعد وصية يوصي بها أو دين...﴾	١١	٢٦١
	سورة المائدة :		
٦	﴿... أوفوا بالعقود...﴾	١	٢٧٨
	سورة الأعراف :		
٧	﴿... فعقروا الناقة، وعتوا عن أمر ربهم...﴾	٨٣	٢١٩

(\*) جرى ترتيب هذا الفهرس على حسب ترتيب سور القرآن الكريم، ورتبت الآيات على حسب رقمها في السورة.

مسلّس	الآيات	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة التوبة :		
٨	﴿... والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله...﴾	١٣٤	١٥١
٩	﴿... إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله وابن السبيل، فريضة من الله، والله عليم حكيم﴾	٦٠	٢٦٥
١٠	﴿... خذ من أموالهم صدقة، تطهرهم وتزكيهم بها، وصلّ عليهم إن صلاتك سكن لهم، والله سميع عليم﴾	١٠٣	١٧٩ / ٢٦٤
	سورة إبراهيم :		
١١	﴿وإذا قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً واجنبني وبنى أن نعبد الأصنام﴾	٣٥	١٤٣
	سورة النحل :		
١٢	﴿والأنعام خلقها لكم فيها دفاء ومنافع، ومنها تأكلون﴾	٥	١٨٤
١٣	﴿والخيل والبغال والحمير لتركبوها، وزينة ويخلق ما لا تعلمون﴾	٨	١٨٤

مسلسل	الآيات	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة الإسراء :		
١٤	﴿... فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما...﴾	٢٣	١٩١
	سورة مريم :		
١٥	﴿... هل تحس منهم من أحد، أو تسمع لهم ركزا﴾	٩٨	٢٠٠
	سورة الحج :		
١٦	﴿... وما جعل عليكم في الدين من حرج...﴾	٧٨	٢٣٠
	سورة الأحزاب :		
١٧	﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي، يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما﴾	٥٦	١٠٨
	سورة فاطر :		
١٨	﴿... وتستخرجون حلية تلبسونها﴾	١٢	١٣٧
	سورة ص :		
١٩	﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة، ولي نعجة واحدة. فقال اكفلنيها وعزني في الخطاب﴾	٢٣	٢٨٨
٢٠	﴿قال: لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه، وإن كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض﴾	٢٤	٢٨٨



مسلسل	الآيات	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة الحجرات :		
٢١	﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى﴾ .	١٣	٢١٩
	سورة الذاريات :		
٢٢	﴿وفي أموالهم حق للسائل والمحروم﴾ .	١٩	١٢٤
	سورة النجم :		
٢٣	﴿ولا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى﴾ .	٣٢	١٢٣
	سورة الزلزلة :		
٢٤	﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره﴾ .	٨، ٧	١٩٠
	سورة الماعون :		
٢٥	﴿فويل للمصلين، الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ .	٥، ٤	١٥٦ / ١٥٧
٢٦	﴿ويمنعون الماعون﴾ .	٧	١٥٧

## ثانيا : « فهرس الأحاديث النبوية الشريفة » (\*)

مسلسل الحديث الشريف الراوي الصفحة

### حرف الهمزة :

- ١ «أتحبان أن يسوركما الله بهما بسوارين عمرو بن شعيب  
من نار. . .» . عن أبيه عن جده ١٣٤
- ٢ «أتيت النبي ﷺ بطوق فيه سبعون فاطمة بنت قيس  
مثقالا من ذهب. . .» . ابن خالد ١٥٥
- ٣ «إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها  
خيرامنها. . .» . سمرة ٤١٣
- ٤ «إذا كان للرجل ألف درهم، وعليه عبدالله بن عمر.  
ألف درهم فلا زكاة عليه. . .» . ٢٥٥
- ٥ «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم. . .» أبو هريرة. ٢٤٩
- ٦ «أرأيت لو كان عليه دين؟ أكنت  
تقضينه. . .» . عباس ٢٦٧
- ٧ «. . . أما العباس فهي علي ومثلها أبو هريرة. ٣٠٨  
معها. . .» .
- ٨ «أمرت أن آخذ الصدقة من معاذ بن جبل. ٢٢٢ / ٢٥٣  
أغنيائكم، فأردها على فقرائكم. . .» ٢٥٤

(\*) جرى فهرسة الأحاديث على حسب ما هو موجود ضمن البحث، وقد يكون أول الحديث الشريف يبدأ بحرف يخالف أول الحديث المفهرس. والحديث واحد وما فعلت ذلك إلا لتسهيل معرفة المسألة المستشهد بها الحديث.

مسلل	الحديث الشريف	الراوي	الصفحة
٩	«إنا قد استسلفنا زكاة ماله . عام أول»	علي بن أبي طالب وعبدالله ابن عباس .	٣١١
١٠	«إنا لا تحل لنا الصدقة» .	أبو هريرة	٢٩٤
١١	«إنا لا نأكل الصدقة» .	أبو هريرة	٢٩٤
١٢	«إن الأوقاص ، لا صدقة فيها» .	معاذ بن جبل	٢٣٤
١٣	«إن الله وضع الصدقات ، فليس على الإبل النواضح صدقة» .	عائشة	١٢٨/١٢٨
١٤	«إني آخذ بحجزكم ، وانكم لتقاهمون عمر بن الخطاب على النار» .	عمر بن الخطاب	١٨٦
١٥	«إني عفوت لكم عن صدقة الخيل علي بن أبي طالب والرقيق» .	علي بن أبي طالب	١٧٨
حرف التاء :			
١٦	«تقطع يد السارق في ربع دينار» .	عائشة	٢٤٧
١٧	«تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا» .	عائشة	٢٤٧
حرف الجيم :			
١٨	«جعل يوم خير للفرس سهمين وللرجل سهما . . .» .	ابن عمر	١٩٠



- ١٩ حرف الحاء :  
 «... حتى تبرأ... قال : نهيتك عمرو بن شعيب ٣١٣  
 فعصيتني» .  
 عن أبيه عن جده
- ٢٠ خرف الخاء :  
 «خذ الحب من الحب، والشاة من معاذ بن جبل ١٢٩  
 الغنم، والبعير من الإبل والبقرة من  
 البقر» . ٢١
- «الخیل لثلاثة : لرجل أجر، ولرجل أبوهريرة ١٨٧  
 ستر، وعلى رجل وزر...» .
- ٢٢ حرف الذال :  
 «الذهب بالذهب، تبرها وعينها، عبادة بن الصامت ١٤٧  
 والفضة بالفضة، تبرها وعينها...» .
- ٢٣ حرف السين :  
 «سأل العباس النبي ﷺ في تعجيل  
 الزكاة فرخص له» . ٢٤  
 علي بن أبي طالب ٣٠٨
- «سأل العباس النبي ﷺ في تعجيل  
 صدقته قبل أن تحل فرخص له في  
 ذلك» .  
 علي بن أبي طالب ٣٠٨

مستلسل	الحديث الشريف	الراوي	الصفحة
٢٥	«سوارين من ذهب قال : سواران من نار» .	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأبو هريرة	١٥٥
	حرف الفاء :		
٢٦	« . . . فإذا بلغت الإبل عشرين ومائة . . . » .	أنس وعبدالله بن	٢٣٥
٢٧	« . . . فإن كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة شاة . . . » .	عمر أبوبكر الصديق	١٩٠
٢٨	« في أربعة وعشرين فيما دونها الغنم . . . »	أنس بن مالك	٢٣٧
٢٩	« في أربعين شاة شاة . . . »	عبدالله بن عمر وعلي وأنس وعمرو ابن حزم	٣١١ / ١٢٩
٣٠	« في الحلي زكاة » .	فاطمة بنت قيس ابن خالد	١٥٧
٣١	« في خمس ذود من الإبل شاة . . . » .	أنس بن مالك	٣١١ / ٢٤٢
٣٢	« في خمس من الإبل شاة . . . »	أنس بن مالك وعلي بن أبي طالب	١٢٩
٣٣	« في الخيل السائمة في كل فرس دينار » .	جابر بن عبدالله	١٨٧
٣٤	« . . . في الرقة ربع العشر . . . »	أنس بن مالك	١٥٢

مسلسل	الحديث الشريف	الراوي	الصفحة
٣٥	« . . . في سائمة الغنم الزكاة . . . »	أنس بن مالك وعلي بن أبي طالب	١٢٦ / ١٢٩
٣٦	« . . . في كل أربعين شاة، شاة . . . »	عبدالله بن عمر وأنس بن مالك وعمر بن حزم	١٢٧ / ٢٠٧
٣٧	« . . . فيما سقت السماء أو العيون أو كان عثريا . . . »	عبدالله بن عمر	٢٩٨
٣٨	« . . . في المواضع خمس من الإبل . »	عبدالله بن عمرو ابن العاص وعمرو بن حزم	١٤٥
٣٩	« . . . في الموضحة خمس من الإبل . »	عمرو بن حزم	١٤٥

#### حرف القاف :

٤٠	« قلنا يا رسول الله هذا التسليم . . . »	أبو سعيد الخوري	١٠٨
٤١	« قيل يا رسول الله أما السلام عليك فقد عرفناه . . . »	كعب بن عجرة	١٠٨

#### حرف الكاف :

٤٢	« كخ ، كخ ، ارم بها . . . »	أبو هريرة	٢٩٤
٤٣	« كل مال لم تؤد زكاته ، فهو كنز . . . »	عبدالله بن عمر	١٥١
٤٤	« كل مولود يولد على الفطرة . . . »	أبو هريرة	٢٤٠



حرف اللام :

- ٤٥ « لا ثنى في الصدقة » . أنس بن مالك ٢٢٦  
وفاطمة بنت  
الحسين
- ٤٦ « لا حظ فيها لغني ولا لقوي صحابيان غير ٢٦٩ / ٢٩٤  
مسميين والراوي  
عنهما عبيد الله بن  
عدي بن الخيار
- ٤٧ « لا زكاة في السخال » . الشعبي وهو ١٩٨ / ١٩٩  
مرسل
- ٤٨ « لا زكاة في مال حتى يحول عليه علي وعبدالله بن ١٦٩ /  
عمر وأنس ٢١٧ /  
وعائشة ٢٢٣ / ٢٩٩
- ٤٩ « لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين سعد بن أبي ٢٨٥  
مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من وقاص وعبدالله  
خليطين ، فإنها يتراجعان بينهما ابن عمر ، وأنس  
بالسوية » . ابن مالك وسويد  
ابن غفلة
- ٥٠ « لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه » . أبوهريرة ١٧١
- ٥١ « لا يفرق بين مجتمع ، ولا يجمع بين سعد بن أبي

مسلسل	الحديث الشريف	الراوي	الصفحة
	متفرق في الصدقة، والخيطان ما اجتمعوا على الفحل والراعي والحول . . . »	وقاص وعبدالله ابن عمر، وأنس ابن مالك، وسويد بن غفلة	٢٨٨
٥٢	« ليس على البقر العوامل ولا على الإبل النواضح . . . . صدقة » .	الضحاك	٢٨٨ / ١٢٧
٥٣	« ليس على مال استفيد زكاة حتى يحول عليه الحول » .	عبدالله بن عمر	٢١٧ / ٢١٦
٥٤	« ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه . . . إلا صدقة الفطر » .	أبو هريرة	١٧٧ / ١٣١
٥٥	« ليس على المسلم في فرسه وغلामه، صدقة » .	أبو هريرة	١٧٧ / ١٣١
٥٦	« ليس في الإبل العوامل ، صدقة » .	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	
٥٧	« ليس في البقر العوامل ، شيء » .	علي بن أبي طالب	١٢٧
٥٨	« ليس في البقر العوامل ، صدقة » .	عبدالله بن عباس	١٢٨
٥٩	« ليس في الجبهة ولا في النخة ولا في الكسعة صدقة » .	الضحاك وكثير ابن زياد وعبدالله ابن الحصين	١٧٩
٦٠	« ليس في الحلي زكاة » .	جابر بن عبدالله	١٣٦ / ١٣٣
٦١	« ليس فيما دون أربعين من الغنم صدقة » .	أنس بن مالك	١٨٦

مسلسل	الحديث الشريف	الراوي	الصفحة
٦٢	«ليس فيما دون خمس من الإبل شاة وليس في الزيادة شيء» .	أبوسعيد الخدري	٢٣٦
٦٣	«ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة . .»	عبد الله بن عمر	٢٠٦
٦٤	«ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة . . .»	أنس بن مالك	٢٣٦
٦٥	«ليس في مال المستفيد زكاة» .	عبد الله بن عمر	٢١٦
	ابن الخطاب		
	حرف الميم :		
٦٦	«ما أنزل عليّ فيها شيء، إلا هذه الآية» .	أبو هريرة	١٨٩
٦٧	«ما من مولود، إلا يولد على الفطرة» .	أبو هريرة	٢٣٩
٦٨	«ما هذا يا عائشة . . . أتؤدين زكاتهن . . .»	عائشة	١٥٤ / ١٣٤
٦٩	«ما ينقم ابن جميل، إلا أنه كان فقيرا، فأغناه الله» .	أبو هريرة	٣١١
٧٠	«المسلمون - على - عند -	أبو هريرة وعمرو	
	شروطهم» .	بن عوف المزني	٢٧٨
٧١	«من استفاد مالا فلا زكاة عليه، حتى يحول عليه الحول» .	عبد الله بن عمر	٣١٥
٧٢	«من أعتق شقصا له من عبد» .	أبو هريرة وغيره	
	كثير		٢٥٨



مسلسل	الحديث الشريف	الراوي	الصفحة
٧٣	«من أعتق له شقيصا له من عبد» .	أبو هريرة وغيره	٢٥٨
	«من تسور بسوارين من ذهب، سوره		
٧٤	الله بسوارين من نار. . .» .	فاطمة بنت قيس	١٥٥
٧٥	«من كان له إبل : أو بقرة، فلم يؤد		
	حقها بطح له، بقاع قرقر. . .» .	أبو هريرة	١٥٧
٧٦	«من لبس الحرير في الدنيا، فلن		
	يلبسه في الآخرة» .	أبو هريرة	١٤٤
٧٧	«المؤمنون عند شروطهم» .	لم أجده بهذا اللفظ	٢٧٨

#### حرف النون :

٧٨	«نهى النبي ﷺ عن بيع الثمار حتى		
	يبدو صلاحها» .	عبد الله بن عمر	١٤٤
٧٩	«نهى النبي ﷺ عن خاتم الذهب» .		١٦٢

#### حرف الهاء :

٨٠	«هذه فريضة الصدقة التي فرض الله		
	على المسلمين. . .» .	أنس بن مالك	٢٨٥
٨١	«هل تعطين زكاة هذا. . . أيسرك أن		
	يسورك الله بسوارين من نار. . .» .	عمرو بن شعيب	١٣٤
		عن أبيه عن جده	

#### حرف الياء :

٨٢	«يا ابن الخطاب : أما علمت : أن عم		
----	-----------------------------------	--	--

الصفحة	الراوي	الحديث الشريف	مسلسل
٣٠٨	أبوهريرة	الرجل صنو الأب وإنا قد استسلفنا زكاة العباس عام أول.	

### ثالثا : « فهرس الآثار » (\*)

مسلسل	الأثر	صاحب الأثر	الصفحة
	حرف الهمزة :		
١	(إن أحبوا فخذها منهم واردها	عمر بن الخطاب	١٨١
	عليهم).		
٢	(إن الصدقة، تجب في الدين، الذي	عثمان بن عفان	١٦٦
	لو شئت تقاضيته . .).		
٣	(إني أخاف عليكم الإرماء).	عمر بن الخطاب	٢٦٠
	حرف التاء :		
٤	(تعد عليهم بالسخلة، يحملها	عمر بن الخطاب	١٩٢
	الراعي ولا تأخذها).		
	حرف الحاء :		
٥	(حلاني رسول الله ﷺ رعائنا وحلى	الفارعة بنت أسعد	١٣٧
	أختي . .).	ابن زرة	
	حرف الدال :		
٦	(الدين الظنون : يزكيه لما مضى إن	علي بن أبي طالب	
	كان صادقا).		١٦٧

(\*) الآثار المذكورة في البحث تشمل آثار الصحابة وغيرهم ولا يشمل هذا الفهرس مقاله الصحابي سائلا النبي ﷺ فإن ذلك يدخل ضمن فهرسة الأحاديث.



مسلل	الأثر	صاحب الأثر	الصفحة
٧	(الدين على الرجل قال : يزكيه علي بن أبي طالب صاحب المال ، فإن توى ما عليه) .		١٦٨
	حرف الذال :		
٨	(ذبحنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً أسماً بنت أبي بكر - ونحن بالمدينة فأكلناه) .	الصدیق	١٨٤
	حرف الراء :		
٩	(رأس أنس على أم كلثوم برد حرير) . أنس بن مالك		١٤٤
	حرف الزاي :		
١٠	(زكوا ما كان في أيديكم وما كان من عبد الله بن عمر دين في ثقة فهو بمنزلة ما في أيديكم) .	ابن الخطاب	١٦٦
	حرف العين :		
١١	(عهد إلي أن لا آخذ من راضع لبن مصداً النبي ﷺ شيئاً) .	والراوي عنه سويد	
		ابن عقلة بن	
		عوسجة	١٩٨
	حرف الفاء :		
١٢	(فأي شيء تأخذان : قالوا : عناقا مصداً النبي ﷺ		

مسلسل	الأثر	صاحب الأثر	الصفحة
	أو جذعة أو ثنية).	والراوي سحر بن	
		ديسم	٢٠٢
١٣	(فما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح	عمر بن الخطاب	
	صدر أبي بكر للقتال . . ) .		١٩٣
١٤	(في الرجل يكون له المال علي بن أبي طالب		
	الظنون . . ) .		١٦٧
	حرف الكاف :		
١٥	(كانت عائشة تلي بنات أخيها، ولا	عائشة والراوي	
	تزكي حليهم) .	هو: القاسم بن	
		محمد بن أبي بكر	
		الصديق	١٤٢
١٦	(كان الرجل إذا توفي أنفق على	الضحاك	٢٢٠
	امراته . . . )		
١٧	(كان فيما أنزل من القرآن عشر	عائشة	
	رضعات معلومات يحرم من . . . ) .		٢٤٩
	حرف اللام :		
١٨	(لا زكاة في الحلي) .	عبدالله بن عمر	
		وجابر وأنس بن	
		مالك وعائشة	
		وأسماء	١٣٩

مسلسل	الأثر	صاحب الأثر	الصفحة
١٩	(لا زكاة في ضمار).	يروي عن عثمان	
		رضي الله عنه	١٦٦
٢٠	(ليس في الجواهر والياقوت زكاة إلا	إبراهيم النخعي	
	أن يكون للتجارة).		١٣٧
٢١	(ليس في الحلي زكاة وإنها لسفيهة إن	طاووس بن	
	تحلت بما تجب فيه الزكاة).	كيسان	١٤٢
٢٢	(ليس في الحلي زكاة يعار ويلبس).	سعيد بن المسيب	
		والحسن البصري	١٤٠
٢٣	(ليس في الدين زكاة).	عائشة	٢٥٥
٢٤	(ليس في شيء من اللؤلؤ والجواهر	أبو حنيفة	
	زكاة إذا كان يلبس).		١٣٦
٢٥	(ليس في العوامل صدقة).	علي وجابر ومعاذ	١٣٠
٢٦	(ليس فيه زكاة حتى يقبضه).	عائشة	٢٥٥
حرف الميم :			
٢٧	(ما أدركت أحدا أخذ صدقة	القاسم بن محمد	
	الحلي).	ابن أبي بكر	
		الصديق	١٤١
٢٨	(ما أمرين فيها بشيء وسأسل رسول	معاذ بن جبل	٢٣٥
	الله ﷺ لو قدمت عليه).		
٢٩	(ما فعل هذا صاحبائي).	عمر بن الخطاب	١٨٠
٣٠	(المال الظنون يزكاه إذا رجع إليه إن	علي بن أبي طالب	



مسلسل الأثر صاحب الأثر الصفحة

كان صادقا). ١٦٧

٣١ (من كنزها فلم يؤد زكاتها فويل عبد الله بن عمر له . . .). ابن الخطاب ١٥١

حرف الهاء :

٣٢ (هذا شهر زكاتكم . فمن كان عليه عثمان بن عفان / ٢٢٨ دين فليؤد ما عليه ثم ليزك ما بقي). ٢٥٥

حرف الواو :

٣٣ (والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونها أبو بكر الصديق / ١٩٣ إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها). ١٩٥

٣٤ (والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها أبو بكر الصديق / ٩٢ إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها). / ١٩٣ ١٩٥

رابعاً : « فهرس الأعلام » (\*)

الاسم	الصفحة	مسلسل
حرف الألف :		
الأمدي = علي بن محمد بن عبدالرحمن		
إبراهيم بن الحارث بن مصعب بن الوليد	١٢٥	١
إبراهيم بن دينار بن أحمد بن الحسين النهرواني	٦٨ ، ٦١	٢
إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي	٣٦	٣
الأثرم = أحمد بن محمد بن هاني		
أحمد بن الحسين بن علي البيهقي	٣٥	٤
أحمد بن سلمان بن الحسن النجاد	١٢٨	٥
أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن نجا المعروف بابن شاتل	٦٠	٦
أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمن الصايغ	٦٣	٧
أحمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله العباسي ، الخليفة ،		٨
المستظهر بالله .	٢١	
أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي	٣٦ ، ٣٥	٩
أحمد بن القاسم — صاحب الإمام أحمد —	١٣٤	١٠
أحمد بن القاسم الطوسي	١٣٤	١١
أحمد بن محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني	٧٢	١٢
أحمد بن محمد بن أحمد الدينوري	٥٩	١٣
أحمد بن محمد الصائغ	١٦٥	١٤

(\*) هذا الفهرس خاص بمن ترجم لهم فقط ، وأما المشهورون فلم أترجم لهم اعتماداً على شهرتهم .

(\*) جرى هذا الفهرس من غير اعتبار لـ . . . آل — أبو — ابن . . .

الاسم	مسل	الصفحة
أحمد بن محمد بن عبدالله البجلي	١٥	٣٤
أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم	١٦	١٢٥
أحمد بن معالي بن بركة الحربي	١٧	٦١
أحمد بن مهلهل بن عبدالله بن أحمد البرداني	١٨	٦١
إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري	١٩	٢٥٢
إسحاق بن منصور الكوسج	٢٠	٢٠٩
إسماعيل بن إسحاق الجهمي	٢١	٢٣٦
الأصمعي = عبد الملك بن قريب		
الأعرج = عبد الرحمن بن هرمز		

#### حرف الباء :

البريهاري = الحسن بن علي بن خلف	
البرمكي = عمر بن أحمد بن إبراهيم	
أبوبكر = عبدالعزيز بن جعفر	
بكر بن محمد النسائي البغدادي	٢٢
ابن البنا = الحسن بن أحمد بن عبدالله	
البيهقي = أحمد بن الحسين بن علي	

#### حرف التاء :

ابن تيمية = عبدالسلام بن عبدالله



## حرف الثاء :

الثوري = سفيان بن سعيد

## حرف الجيم :

٢٠١	٢٣	جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي
		ابن جريج = عبد الملك بن عبدالعزيز
٤٧	٢٤	جعفر بن أحمد بن الحسين بن أحمد بن جعفر السراج
	٢٥	جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب
١٨٥		الهاشمي
		الجهضمي = إسماعيل بن إسحاق
		الجوهري = الحسن بن علي بن محمد
		الجويني = عبد الملك بن عبدالله

## حرف الحاء :

		ابن أبي حاتم = عبدالرحمن بن محمد
		أبو الحارث = أحمد بن محمد الصائغ
٢١٨	٢٦	حارثة بن محمد بن عبدالرحمن المدني
١٨٠	٢٧	حارثة بن مضرب
		ابن حامد = الحسن بن حامد
٢٠٩	٢٨	حجية بن عدي الكندي الكوفي
٤٦	٢٩	الحسن بن أحمد بن عبدالله بن البنا

الاسم	مسلسل	الصفحة
الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي	٣٠	١٦٤
الحسن بن أبي الحسن البصري	٣١	١٤٠
الحسن بن علي بن خلف البريهاري	٣٢	٤١
الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الجوهري	٣٣	٥٦
الحسن بن غالب بن علي بن مقرئ	٣٤	٥٦
الحسين بن محمد بن عبدالواحد الوني	٣٥	٥٥
حرب بن إسماعيل بن خلف الكرمانى	٣٦	١٥٧
ابن حزم = علي بن أحمد بن سعيد		
حفصة بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين	٣٧	١٣٩
حنبل بن إسحاق بن حنبل	٣٨	١٣٤

#### حرف الخاء :

الخرقي = عمر بن الحسين بن عبدالله  
 ابن خزيمة = محمد بن إسحاق  
 ابن خضير = المبارك بن علي بن محمد  
 الخطمي = عبدالله بن يزيد  
 الخطيب البغدادي = أحمد بن علي بن ثابت  
 أبو خيثمة = زهير بن حرب

#### حرف الدال :

الدارقطني = علي بن عمر بن أحمد

الاسم	مسلسل	الصفحة
الدامغاني = محمد بن علي بن محمد		
داود بن علي بن خلف	٣٩	١٣٥
حرف الزاى :		
زفر بن الهذيل	٤٠	١٩٢
أبو الزناد = عبدالله بن ذكوان		
زهير بن حرب بن شداد	٤١	٣١٠
زياد بن معاوية الذبياني — النابغة —	٤٢	٢٠٠
زيد بن أسلم مولى آل عمر بن الخطاب	٤٣	٢١٧
حرف السين :		
السائب بن يزيد بن سعيد	٤٤	٢٨٨
السامري = عبدالله بن هبة بن أحمد		
السامري = محمد بن عبدالله بن الحسين		
السراج = جعفر بن أحمد		
سعد الله بن نصر بن سعيد الدجاجي	٤٥	٦٣
سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي	٤٦	١٤١
سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري	٤٧	٢١٠
السلامي = محمد بن ناصر بن علي		
سويد بن غفلة بن عوسجة الجعفي	٤٨	١٩٨



حرف الشين :

الشعبي = عامر بن شراحيل

حرف الصاد :

٤٩ صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل ١٧٦

حرف الطاء :

أبوطالب = عصمة بن أبي عصمة

٥٠ طاهر بن عبدالله بن طاهر الطبري ١٣٦

٥١ طاووس بن كيسان اليماني ١٤١

الطبري = طاهر بن عبدالله

الطبري = محمد بن جرير

الطبري = هبة الله بن الحسن بن منصور

٥٢ طلحة بن أحمد بن طلحة العاقولي ٤٢

٥٣ طليحة بن خويلد الأسدي ١٩٧

حرف العين :

٥٤ عافية بن أيوب ١٣٦

٥٥ عامر بن شراحيل الشعبي ١٥٦

ابن عبدالبر = يوسف بن عبدالله بن محمد

٥٦ عبد الخالق بن عيسى بن أحمد العباسي ٤٦

الصفحة	الاسم	مسلسل
٣٥	عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن بن بNDAR العجلي	٥٧
٢١٦	عبدالرحمن بن زيد بن أسلم	٥٨
٢٨٥	عبدالرحمن بن محمد أبي حاتم بن إدريس الحنظلي الرازي	٥٩
٦٠	عبدالرحمن بن محمد بن علي الحلواني	٦٠
٤٠	عبدالرحمن بن هرمز الأعرج	٦١
٦٧	عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن تيمية	٦٢
١٣٠ / ١٦٥	عبدالعزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد غلام الخلال	٦٣
٦٢	عبدالقادر بن أبي صالح الجيلي	٦٤
٥٤	عبدالله بن أحمد بن إسحاق العباسي الخليفة القائم	٦٥
٢١٥	عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل	٦٦
٦٨	عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة	٦٧
٦٧	عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العكبري	٦٨
٣١٠	عبدالله بن ذكوان القرشي المدني، أبو الزناد	٦٩
٦٢	عبدالله بن سعد بن الحسين الوزان	٧٠
	عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أحمد العباسي الخليفة	٧١
٢٢٤, ٢٢٥	المقتدي بالله	
٤٧	عبدالله بن محمد بن علي بن محمد الهروي	٧٢
١٥٢	عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري	٧٣
٦٠	عبدالله بن هبة بن أحمد بن محمد السامري	٧٤
١٣٩	عبدالله بن يزيد الخطمي — صحابي —	٧٥
١٦٤	عبدالملك بن عبدالحميد بن مهران الميموني	٧٦

الصفحة	الاسم	مسلسل
٢٥٤	عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج	٧٧
٣٦	عبد الملك بن عبدالله بن يوسف الجويني	٧٨
١٩٥	عبد الملك بن قريب الأصمعي	٧٩
٦٨	عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي	٨٠
٤٦	عبد الوهاب بن أحمد بن عبد الوهاب بن جلبة	٨١
٥٩	عبد الوهاب بن حمزة البغدادي	٨٢
	أبو عبيد = القاسم بن سلام	
١٤١	عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي	٨٣
٨٤	عبيد الله بن يونس الأزجي	٨٤
	أبو عبيدة = معمر بن المثنى	
	العشاري = محمد بن علي بن الفتح	
١٢٥	عصمة بن أبي عصمة العكبري	٨٥
	ابن عقيل = علي بن عقيل	
٣٥	علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري	٨٦
٥٩	علي بن الحسن الدواحي	٨٧
٤٦	علي بن الحسين بن أحمد العكبري	٨٨
٣١٠	علي بن حفص المدائني	٨٩
٢٠١	علي بن حمزة بن عبدالله الكسائي	٩٠
٢١٧	علي بن عبدالله بن جعفر المديني	٩١
٤٨	علي بن عبدالله بن نصر السري	٩٢
٤٧	علي بن عقيل بن محمد بن عقيل	٩٣



الاسم	مسلسل	الصفحة
علي بن عمر بن أحمد الدارقطني	٩٤	١٢٧
علي بن محمد بن عبدالرحمن الأمدي	٩٥	٤٦
علي بن محمد الكياهراسي	٩٦	٣٦
علي بن هبة الله بن علي بن ماكولا	٩٧	٣٦
عمر بن أحمد بن إبراهيم البرمكي	٩٨	٢١٥
عمر بن الحسين بن عبدالله الخرقى	٩٩	١٦٥
عمرو بن عتبة بن أبي سفيان الأموي	١٠٠	١٩٦
عمرو بن حزم بن لوذان الخزرجي	١٠١	٢٣٥
عمرو بن العداء الكلبي	١٠٢	٢٠١
أبو عمرو بن العلاء البصري	١٠٣	١٣٨
عمرة بنت عبدالرحمن بن أسعد بن زرار	١٠٤	٢١٨

#### حرف الغين :

الغزالي = محمد بن محمد بن محمد  
غلام الخلال = أبوبكر عبدالعزیز بن جعفر

١٠٥ غورك السعدي ١٨٥

#### حرف الفاء :

١٠٦ فاطمة بنت قيس الفهرية ١٥٥  
١٠٧ الفريرة — وتسمى الفارعة — بنت أسعد بن زرار ١٣٧

الاسم	مسلسل	الصفحة
-------	-------	--------

### حرف القاف :

١٦٧	القاسم بن سلام الهروي أبوعبيد	١٠٨
١٤١	القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق	١٠٩
١٩	قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد	١١٠
	القضاعي = محمد بن سلامة	
	القطيعي = عبدالمؤمن بن عبدالحق	

### حرف الكاف :

	الكرمالي = حرب بن إسماعيل
	الكسائي = علي بن حمزة
	الكوسج = إسحاق بن منصور
	الكياهراسي = علي بن محمد

### حرف اللام :

٢٢٠	ليد بن ربيعة العامري	١١١
-----	----------------------	-----

### حرف الميم :

	ابن مأكولا = علي بن هبة الله	
١٩٧	مالك بن نوية بن جمرة اليربوعي	١١٢
٤٢	المبارك بن علي بن حسين المخرمي	١١٣
٦٢	المبارك بن علي بن محمد بن علي بن خضير	١١٤

الصفحة	الاسم	مسلسل
٧٢	محفوظ بن أحمد بن محفوظ بن أحمد الكلوذاني	١١٥
٥٧	محمد بن أحمد بن محمد السلمي	١١٦
١٣٥	محمد بن أحمد بن موسى الهاشمي	١١٧
٢٨٥	محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري	١١٨
١٥٣	محمد بن جرير بن يزيد الطبري	١١٩
١٧٢	محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني	١٢٠
٥٥ ، ٥٣	محمد بن الحسين بن محمد الجازري	١٢١
١٣٦ ، ٥٧	محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء أبو يعلى	١٢٢
٦١	محمد بن خداداد المباردي	١٢٣
٦٧	محمد بن الخضر بن محمد بن تيمية	١٢٤
٣٥	محمد بن سلامة القضاعي	١٢٥
٣٤	محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أحمد النيسابوري	١٢٦
١١٦	محمد بن عبدالله بن الحسين السامري	١٢٧
١٨٥	محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي	١٢٨
٥٥	محمد بن علي بن الفتح بن محمد بن الفتح العشاري	١٢٩
٥٧	محمد بن علي بن محمد الدامغاني	١٣٠
١٥٤	محمد بن عمرو بن عطاء	١٣١
٧١ ، ٦٠	محمد بن محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني	١٣٢
	محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء ،	١٣٣
٤٣	ابن أبي يعلى	
٣٦	محمد بن محمد بن محمد الغزالي	١٣٤



الصفحة	الاسم	مسلسل
٦٠	محمد بن ناصر السلامي	١٣٥
	ابن المديني = علي بن عبدالله بن جعفر	
١٧٧	مروان بن الحكم الأموي	١٣٦
٦٣	مسلم بن ثابت بن زيد بن القاسم النحاس البزاز	١٣٧
١٧٩	معمر بن المثنى التيمي أبو عبيدة	١٣٨
١٣٠	مهنا بن يحيى السلمي الشامي	١٣٩
	الميموني = عبد الملك بن عبد الحميد	١٤٠

#### حرف النون :

	النابعة = زياد بن معاوية	
١٤١	نافع القرشي مولى عبدالله بن عمر	
	النجاد = أحمد بن سلمان	

#### حرف الهاء :

	هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري	١٤٢
١٣٩	الهروي = عبدالله بن محمد بن علي	

#### حرف الواو :

٣١٠	ورقاء بن عمر بن كليب اليشكري	١٤٣
٦٣	وفا بن أسعد التركي الخباز	١٤٤

الاسم	مسلسل	الصفحة
الونى = الحسين بن محمد بن عبدالواحد		١٩
حرف الياء :		
ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي	١٤٥	٢٣٤
يحيى بن الحكم الأموي	١٤٦	٤٢
يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن سطور البرزبيني	١٤٧	
يعقوب بن إبراهيم الأنصاري — صاحب أبي حنيفة —	١٤٨	
أبويوسف		١٧٢
أبو يعلى = محمد بن الحسين بن محمد بن خلف		
ابن أبي يعلى = محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف		
أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم الأنصاري		
يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي	١٤٩	

خامس : « فهرس الأشعار » (\*)

الصفحة	البحر	القائل	القافية
			حرف الباء
٧٥	الطويل	أبو الخطاب الكلوذاني	أتوب
٧٥	الطويل	أبو الخطاب الكلوذاني	حبيب
٧٥	الطويل	أبو الخطاب الكلوذاني	لعجيب
٧٥	الطويل	أبو الخطاب الكلوذاني	نصيب
٧٥	الطويل	أبو الخطاب الكلوذاني	رقيب
			حرف الدال
٢٠٠	البسيط	النابعة الذبياني	الأبد
٢٠٠	البسيط	النابعة الذبياني	أحد
٦٩	الكامل	أبو الخطاب الكلوذاني	أحمد
٧٠	الكامل	أبو الخطاب الكلوذاني	الأعجد
٧٠	الكامل	أبو الخطاب الكلوذاني	تبلد
٦٤	الكامل	أبو الخطاب الكلوذاني	الخرد
٧٠	الكامل	أبو الخطاب الكلوذاني	الردى
٦٩	الكامل	أبو الخطاب الكلوذاني	السرمدى
٦٩	الكامل	أبو الخطاب الكلوذاني	سيدي
٧٠	الكامل	أبو الخطاب الكلوذاني	غير تجدد

(\*) رتبت الأبيات على حسب القافية ، ورتبت أبيات القصيدة الواحدة على حسب حروف المعجم في هذا الفهرس فقط ، وليس على حسب ترتيب القائل داخل البحث .



الصفحة	البحر	القائل	القافية
٦٩	الكامل	أبوالخطاب الكلوذاني	كالملحد
٧٠	الكامل	أبوالخطاب الكلوذاني	للسيد
٦٩	الكامل	أبوالخطاب الكلوذاني	لم يتجدد
٦٤	الكامل	أبوالخطاب الكلوذاني	لم يسعد
٦٩	الكامل	أبوالخطاب الكلوذاني	المتوحد
٦٩	الكامل	أبوالخطاب الكلوذاني	محمد
٧٠	الكامل	أبوالخطاب الكلوذاني	مرتدي
٧٠	الكامل	أبوالخطاب الكلوذاني	مسدد
٦٩	الكامل	أبوالخطاب الكلوذاني	مسند
٦٩	الكامل	أبوالخطاب الكلوذاني	المعتدي
٧٠	الكامل	أبوالخطاب الكلوذاني	مهتدي
٦٩	الكامل	أبوالخطاب الكلوذاني	الموصد

#### حرف الراء

٢٢٠	الطويل	ليبد بن ربيعة العامري	اعتذر
٢٢٠	الطويل	ليبد بن ربيعة العامري	مضر

#### حرف القاف

١٥٣	الرجز	خالد بن الوليد	رقة
١٥٣	الرجز	خالد بن الوليد	مطلقة

الصفحة	البحر	القائل	القافية
			حرف اللام:
٧٤	الطويل	أبو الخطاب الكلوذاني	العدل
٧٤	الطويل	أبو الخطاب الكلوذاني	العدل
٧٤	الطويل	أبو الخطاب الكلوذاني	عقلي
٧٤	الطويل	أبو الخطاب الكلوذاني	قتلي
٧٤	الطويل	أبو الخطاب الكلوذاني	منهل
٧٤	الطويل	أبو الخطاب الكلوذاني	الوصل
			حرف الميم:
٧٤	الرجز	أبو الخطاب الكلوذاني	السواجما
٧٤	الرجز	أبو الخطاب الكلوذاني	ظالما
٧٤	الرجز	أبو الخطاب الكلوذاني	لائما
٧٤	الرجز	أبو الخطاب الكلوذاني	المآثما
٧٤	الرجز	أبو الخطاب الكلوذاني	المحارما
٧٤	الرجز	أبو الخطاب الكلوذاني	نائما
٧٥	الخفيف	أبو الخطاب الكلوذاني	إثم
٧٥	الخفيف	أبو الخطاب الكلوذاني	أصم
٧٥	الخفيف	أبو الخطاب الكلوذاني	جرم
٧٥	الخفيف	أبو الخطاب الكلوذاني	سقم
٧٥	الخفيف	أبو الخطاب الكلوذاني	ينم

القافية	القائل	البحر	الصفحة
<b>حرف النون</b>			
جمالين	عمرو بن العداء الكلبي	البسيط	١٩٦
عقالين	عمرو بن العداء الكلبي	البسيط	١٩٦
بالميزان	أبو الخطاب الكلوذاني	الخفيف	٧٦
الشبان	أبو الخطاب الكلوذاني	الخفيف	٧٦
<b>حرف الهاء</b>			
ها	مجهول	البسيط	٧٥
ها	مجهول	البسيط	٧٥
ها	أبو الخطاب الكلوذاني	البسيط	٧٥
ها	أبو الخطاب الكلوذاني	البسيط	٧٥
ها	أبو الخطاب الكلوذاني	البسيط	٧٥
<b>حرف الواو</b>			
السلو	أبو الخطاب الكلوذاني	الخفيف	٧٥
لغو	أبو الخطاب الكلوذاني	الخفيف	٧٥
لهو	أبو الخطاب الكلوذاني	الخفيف	٧٤
نضو	أبو الخطاب الكلوذاني	الخفيف	٧٥



سادسا : « فهرس الكلمات اللغوية الواردة في البحث »

الصفحة	الكلمة	مسلسل
	الهمزة :	
١٨٢	أردب : الأردب	١
٢٧٠	أرش : الأرش	٢
١٤٩	أسى : المواساة	٣
١٩٧	أفق : الأفقي	٤
٣٠٠	أنس : أنسة	٥
	حرف الباء :	
١٧٧	بدر : مبدره	٦
١٥٨	بذل : الابتذال	٧
١٣١	بذل : بذلة	٨
٣١٨	بسر : البسر	٩
٣١٧	بلح : بلحها	١٠
	حرف التاء :	
١٤٧	تبر : التبر	١١
٣١٢	تبع : التبيع	١٢
٢٧٢	تبين : التبين	١٣
١٦٨	توى : بمعنى الهلاك	١٤

الصفحة	الكلمة	مسلسل
	حرف الثاء :	
١٤٨	ثقب : الثقب	١٥
٢٠٢	ثني : الثنية	١٦
	حرف الجيم :	
١٧٩	جبهة : الجبهة	١٧
٢١٠ / ٢٠٢	جذع : الجذعة	١٨
٢٠١	جرب : جريب	١٩
٢٨١	جعل : الجعل	٢٠
١٤٤	جنب : مجتنب	٢١
١٨٧	جندب : جنادب	٢٢
٢٦	جلي : جوالي	٢٣
١٣٧	جواهر : الجواهر	٢٤
	حرف الحاء :	
٣١٢	حجر : الحجر	٢٥
٢٩٤	حرف : المحترف	٢٦
٣١٧	حصرم : الحصرم	٢٧
٢١٠	حقق : حقه	٢٨
١٣٧	حنت : الحنث	٢٩

الصفحة	الكلمة	مسلسل
	حرف الخاء :	
١٦٢	ختم : خاتم	٣٠
٦٤	خرد : الخرد	٣١
٣٠٦	خلق : يخلق	٣٢
١٦٢	خنث : المخنث	٣٣
	حرف الدال :	
٢٥٨	دفع : بمعنى منع	٣٤
٣٠١	دفع : اندفع	٣٥
١٥٧	دلو : الدلو	٣٦
٢٦٤	دين : مديون	٣٧
	حرف الذال :	
	ذود : ذود	٣٨
	حرف الراء :	
٢٩	رجع : الترجيع	٣٩
١٤٩	ردف : الترادف	٤٠
١٣٢	رصد : الرصد	٤١
٣١٨	رطب : رطب	٤٢
١٣٨	رعث : رعاث	٤٣



الصفحة	الكلمة	مسلسل
١٥٢	رقة : راجعها بزيادة : «ورق»	٤٤
٢٣١	ركب : ارتكب	٤٥
١٤٩	ركز : ركز	٤٦
٢٣١/١٤٩	ركز : ركاز	٤٧
٢٦٠	رماء : بمعنى : الزيادة	٤٨
	حرف الزاى :	
١٩٨	رنخ : الزخعة	٤٩
١٢٢	زكو : الزكاة	٥٠
	حرف السين :	
١٤٦	سبك : السبائك	٥١
٣٣	سلت : السلت	٥٢
١٤٢	سمن : المسمنة	٥٣
١٢٥	سوم : السوائم	٥٤
٢٩٨	سيح : السيح	٥٥
	حرف الشين :	
٢٧٩	شفع : الشفعة	٥٦
٢٥٨	شقص : الشقص	٥٧
٢٧٢	شمرخ : شمراخ	٥٨

الصفحة	الكلمة	مسلسل
	حرف الصاد :	
٢٥١	صبر : صبرة	٥٩
١٤٧	صلب : صليب	٦٠
٣٠٨	صنو : صنو	٦١
	حرف الضاد :	
٢٠٥	ضحى : أضحى، ضحية	٦٢
١٦٦	ضمير : ضمير	٦٣
	حرف الطاء :	
١٤٣	طرح : مطرح	٦٤
٣١٧	طلع : إطلاع	
	حرف الظاء :	
١٦٧	ظنن : ظنون	٦٥ ٦٦
	حرف العين :	
٢٩٨	عشر : عشرى	٦٧
٢٧٢	عذق : العذق	٦٨
٢٧٢	عرج : عرجون	٦٩
١٤٨	عرى : معراة	٧٠

الصفحة	الكلمة	مسلسل
٣١٤	عقل : عاقلة	٧١
١٩٣	عقل : عقالا	٧٢
١٦٧	علف : معلوفة	٧٣
١٢٦	عمل : عوامل	٧٤
٢٦٩	عمل : معتمل	٧٥
١٩٣	عناق : عناق	٧٦
٢١٢	عور : العور	٧٧
٢٩	عير : عيار	٧٨
٢٦٣	عيل : عيال وعيلة	٧٩
	حرف الغين :	
١٤٣	غرض : أغراض	٨٠
٢٦١	غرم : غريم	٨١
١٨٧	غلل : غلول	٨٢
٢٣١	غنم : غنيمة	٨٣
	حرف الفاء :	
١٥٤	فتح : فتحات	٨٤
٣٠٤	فرسخ : فراسخ	٨٥
١٨٦	فرش : الفراش	٨٦
١٤٩	فرط : المفرط	٨٧



الصفحة	الكلمة	مسلسل
٢٨٧	فرع : التفريع	٨٨
٢٠٧	فصل : فصيل	٨٩
١٨٣	فني : أفنية	٩٠
٢٣١	فيأ : فيئ	٩١
	حرف القاف :	
١٦٢	قبع : قبعة ، السيف	٩٢
٢٨٢	قرض : قراض	٩٣
١٥٧	قرقر : القرقر	٩٤
١٨١	قفز : قفيز	٩٥
٢٩	قنت : القنوت	٩٦
١٣٤	قني : قنية	٩٧
	حرف الكاف :	
٢٨٣	كرر : كرّ	٩٨
١٧٩	كسع : الكسعة	٩٩
		١٠٠
	حرف اللام :	١٠١
١٩٦	لبد : اللبد	١٠٢
٢١٠	لبن : لبون	١٠٣

الصفحة	الكلمة	مسلسل
	حرف الميم :	
١٤٦	مثل : تماثل	١٠٤
٢١٠	مخض : مخاض	١٠٥
١٣١	مهن : المهنة	١٠٦
١٤٦	مون : مؤنة	١٠٧
	حرف النون :	
١٧١	نبش : النبش	١٠٨
١٧٩	نخخ : النخّة	١٠٩
١٥٧	نخل : منخل	١١٠
١٨٧	نسع : النّسع	١١١
٢٠٨	نصب : نصيب	
١٢٩	نضح : النواضح	
١٦٢	نطق : نطاق ، ومنطقه	١١٢
٢٨٢	نظر : نظير	١١٣
٣٧	نظر : مناظرة	١١٤
١٥٨	نقر : نقرة ، نقار	١١٥
١٨٣	نور : نور ، نوّار	١١٦
	حرف الواو	
١٥٣	ورق : ورق	١١٧

الصفحة	الكلمة	مسلسل
١٥٢	رقة : رقون	١١٨
٢٩٤	وسق : أوسق	١١٩
٢٤٥	وضح : الموضحة	١٢٠
٢٧٦	وضع : ضعة، بمعنى الخسارة	١٢١
٢٣٢	وقص : الأوقاص	١٢٢





سابعاً : « فهرس البلدان والأماكن »

الصفحة	اسم البلد أو المكان	مسلسل
٣٤ ، ١٥	الأزج	١
١٨٩	البحرين	٢
٤٢	برزبين	٣
٢٥	البصرة	٤
٢٥	البطيحة	٥
٣٤ ، ٣٩	بغداد	٦
١٨٣	بلاد العجم	٧
١٨٩	بلاد فارس	٨
٢٥	حظيرة	٩
١٦٧	دارقطن	١٠
١١٥	سامراء	١١
٣٣	ظاخر	١٢
٥٥	قوهستان	١٣
١٧٨	كدي	١٤
١٧٨	المسفلة	١٥
١٧٨	مكة	١٦
٢٨٤	الموصل	١٧
٥٥	نيسابور	١٨
٥٥	هراة	١٩
٢٥	واسط	٢٠
٥٥	ون	٢١





## ثامنا : « فهرس الموضوعات »

الموضوع	الصفحة
المقدمة : .....	٥
« الباب الأول : وفيه أربعة فصول »	
— الفصل الأول : حياة المؤلف وفيه مبحثان : .....	١٣
المبحث الأول : اسم المؤلف ولقبه .....	١٥
المبحث الثاني : مولد المؤلف ووفاته .....	١٩
— الفصل الثاني : عصر المؤلف .. وفيه أربعة مباحث :	٢١
المبحث الأول : الحالة السياسية في عصر المؤلف ...	٢٣
المبحث الثاني : الحالة العلمية في عصر المؤلف ...	٣١
المبحث الثالث : حالة المذهب الحنبلي في عصر المؤلف .. وقبله .....	٣٩
المبحث الرابع : مدى انتشار التأليف في المذهب الحنبلي قبل وزمن وبعد المؤلف ..	٤٥
— الفصل الثالث : سيرة المؤلف وفيه ثمانية مباحث ...	٤٩
المبحث الأول : ثناء العلماء عليه .....	٥١
المبحث الثاني : طلبه للعلم .....	٥٣
المبحث الثالث : شيوخه .....	٥٥
المبحث الرابع : تلاميذه .....	٥٩
المبحث الخامس : آثار المؤلف العلمية .....	٦٥
المبحث السادس : عقيدته .....	٦٩
المبحث السابع : أسرة أبي الخطاب .....	٧١

الموضوع	الصفحة
المبحث الثامن : أدب وشعر أبي الخطاب .....	٧٣
— الفصل الرابع : الآراء التي خالف بها المذهب .....	٧٧
«الباب الثاني : وفيه فصلان»	
— الفصل الأول : وفيه ثلاثة مباحث .....	٨٧
المبحث الأول : مصادر المؤلف وطريقته في الاستفادة	
..... منها	٨٩
المبحث الثاني : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف .....	٩٥
المبحث الثالث : وصف المخطوطة .....	٩٩
— المنهج الذي سرت عليه في التحقيق .....	١٠٢
— الفصل الثاني : المأخذ على المخطوطة .....	١٠٧
مبحث خاص بمدى تأثير المؤلف في المذهب .....	١١١
ثانيا : القسم المحقق .....	
— تعريف الزكاة .....	١٢٣
— أنواع المال الذي تجب فيه الزكاة، ومسألة زكاة العوامل	
والسوائم .....	١٢٥
مسألة : زكاة الحلي : .....	١٣٣
— زكاة مال الصغير .....	١٣٧
— النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها .....	١٤٤
— قطاع الطرق .....	١٤٤
— قطع النية .....	١٤٤
— دفن المال .....	١٤٧

الموضوع	الصفحة
— اشتراك الجماعة في قتل الواحد .....	١٤٩
— زكاة المغصوب .....	١٥٠
— مسألة : إذا ضل ماله .....	١٥٥
— تعريف العارية .....	١٥٦
— حلي الكراء هل فيه زكاة .....	١٥٨
— العلة في أن الربا يجري في الذهب .....	١٦٠
— مسألة : زكاة المال الضال والمغصوب والمجحود ..	١٦٤
— زكاة الرهن على الراهن .....	١٧٠
— تعريف ابن السبيل .....	١٧٠
— مسألة : الزكاة في المهر وعوض الخلع .....	١٧٢
— سقوط نصف الصداق بالطلاق وجميعه بالردة .....	١٧٤
— مسألة : زكاة الخيل .....	١٧٦
— حكم أكل لحم الخيل .....	١٨٣
— مخالفة الراوي لما يروى .....	١٨٦
— قياس العكس أو قياس الأولى .....	١٩٠
— القياس الجلي .....	١٩١
— مسألة : زكاة الفصلان والعجاجيل والسخال .....	١٩١
— الحديث المرسل .....	٢٠١
— ما يجزئ من الأضاحي والهدي .....	٢٠٤
— شهادة المرأتين .....	٢٠٤
— أم الولد والمكاتبة والمدبرة .....	٢٠٦



الصفحة	الموضوع
٢٠٨	— القياس في العبادات .....
٢٠٨	— قول أبي بكر عبدالعزیز بن جعفر في زكاة صغار الغنم
٢١١	— حكم إخراج صغار الإبل والبقر .....
٢١٢	— حكم إخراج المعيبة والمريضة في الزكاة .....
٢١٤	— مسألة : المال المستفاد .....
٢٢٢	— إبدال المال بهال من جنسه .....
٢٣٢	— زكاة المعادن .....
٢٣٢	— مسألة : زكاة الأوقاص .....
	— قدوم معاذ — رضي الله عنه — من اليمن بعد وفاة النبي
٢٣٥	..... ﷺ
	— ليس فيما زاد على مائة وعشرين من الإبل شيء حتى
٢٣٦	تبلغ مائة وثلاثين .....
٢٤٤	— المقدار الذي تقطع به يد السارق .....
٢٥٢	— مسألة : زكاة الدين .....
٢٥٧	— ديون الله .....
٢٥٧	— حكم الدين المؤجل .....
٢٥٨	— زكاة المكاتب .....
٢٦٠	— ملك العبد .....
٢٦٣	— زكاة الفطر تسقط بالحاجة .....
٢٦٥	— هل يسقط الدين الحج وهل يسقط الدين كفارة العتق

٢٧٤	مسألة : ملك العامل بالقراض بظهور الربح أم بالمقاسمة
٢٧٧	— تعريف شركة العنان .....
٢٧٩	— تعريف الشفعة .....
٢٧٩	— ملك الغنيمة بالاستيلاء والظهور أم بالقسمة .....
٢٨٠	— ملك العامل في المساقاة بظهور الثمرة .....
٢٨١	— تعريف الجعالة .....
٢٨٤	— مسألة الخلطة .....
٢٩١	— تعريف الذمي .....
٢٩٤	— تحريم الصدقة على بني هاشم ومواليهم .....
٢٩٤	— الشاب المحترف لا تحمل له الصدقة .....
٢٩٤	— هل الخلطة خاصة بالمواشي؟ أم بالمواشي وغيرها ...
٢٩٤	— مقدار الوسق .....
	— مسألة نقصان النصاب في أثناء الحول مسألة تعجيل
٢٩٨	الزكاة .....
٣١٤	— تقديم الكفارة بعد اليمين وقبل الحنث .....
٣١٤	— شروط الشهادة .....
٣١٤	— هل على العبد حج وجمعة .....
٣١٦	— تقديم كفارة القتل قبل الموت .....
٣١٦	— تقديم الحج قبل أشهره .....
٣١٧	— تعجيل زكاة الحب عند انعقاده .....
٣١٨	— هل يرجع المزكى على الفقير بأخذ الزكاة عند تلف المال

الموضوع	الصفحة
— الخاتمة .....	٣٢١
— فهرس الفهارس .....	٣٢٥
— قائمة المصادر والمراجع .....	٢٢٧
— فهرس الآيات القرآنية الكريمة .....	٣٧٧
— فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .....	٣٨١
— فهرس الآثار .....	٣٩١
— فهرس الأعلام .....	٣٩١
— فهرس الأشعار .....	٤١١
— فهرس الكلمات الغريبة .....	٤١٥
— فهرس الأماكن والبلدان .....	٤٢٥
— فهرس الموضوعات .....	٤٢٧